

# Dreanched Book

**TOTAL DAMAGE  
BOOK**















# كتاب

الحفنة الادبية في تاريخ مدن

الممالك الاورباوية

تأليف

الوزير المخطير والعالم التحرير كيزو الشهير

ترجمة

الخواجه حنين نعمة الله خوري

---

طبع في الاسكندرية في مطبعة الاهرام سنة ١٨٧٧ مسيحية  
الموافقة سنة ١٢٩٤ هجرية

ألى

أعتاب صاحب السموحة

# الذو اسمعيل

عزير مصر المعظم

على سبيل العبودية

من مخرجو

## مقدمة المترجم

الحمد لله الواحد الاحد . الفرد الصمد . الذي انعم بخلق  
الانسان . وفضل بجمهر العقل على سائر الحيوان . ورينه بالحكمة  
والشجاعة . والكرم والوداعة . ووهبه فن الاختراع والاحتياال .  
حتى استخدم البرق عوض الساعة والبخار عوض النيران . وزاحم  
الساحبة بباهراته في لمح البصر . وعلامن الرياح بمركباته الهوائية  
فروع الاطيار . وابتدع نظراً زجاجياً رصد به النجوم الثابتة  
والسائرة . واتصّب رقيقاً للكواكب المحبوبة والظاهرة . على انه  
عاجز عن خلق خردلة او حبة من الرمال . فله وحده العظمة  
والقدرة والكمال . اما بعد فهذه تحفة اديبة . ومجموعة  
حول الفوائد التاريخية . فهي نزهة للخواطر زهية .  
وروضة فاحت روائح ازهارها الزكية الفها باللغة الفرنسية .  
الوزير كيزو صاحب الشهرتين السياسية والعلمية . وهي تحتوي  
على اربع عشرة مقالة . كشف فيها الحجاب عن اصل التمدن وازاله .  
وكان بخطابها (سنة ١٨٢٨) على العلماء والاعيان بصفة دروس .  
فهي فخر من حلي العروس . استخرجتها الى اللغة العربية الجميلة .  
واستعملت في استخراجها الدقة الجزيلة . واظن انني قلت المرام .  
وجاءت الترجمة موافقة للاصل على التمام . وان عباراتها وضيحة .



وكل معانيها صريحة . وإن من طالها ودقق وتأني . لا يفوته المعنى  
بل يحصل على ما تمني . وإن الصعوبة الناشئة عن تعدد وتنوع  
المواضيع التي تحتويها . ودقة المعاني السياسية والفلسفية التي تعيها .  
تعذر المترجم أن قصر عن استيفاء كامل حقوق العبارة العربية  
الضمنية . إذ الترجمة لا يشترط فيها سوى المعاني الواضحة .  
مع اتباع مذاهب الأعراب الصحيحة . وخير للمترجم أن يقصر في  
النصاحة . من أن يخل بالمعاني والصراحة . فالذي أرجوه من  
أهل هذا الفن ومن أهل العرفان . أن يطلعوا الكتاب  
بعين الانتقاد والامتحان . على أني مقر بالعجز والتقصير . وراج  
معاملتي بالحلم وكل كريم بذاجدير . ثم انني قد وضعت مقدمة المترجم  
الانكليزي في صدر الكتاب . لما تضمنته بفتح المؤلف والمؤلف من  
المدح والاطناب . فاستغنيت بها عن كثرة الاسهاب .

ولما كان هذا الكتاب من أجل الكتب السياسية والتاريخية  
التي ترجمت الى لغتنا الشريفة العربية . وكانت ترجمته وطبعة في  
مكتبة مصر المحمية . رايت من الواجب علي اهداءه الي صاحب  
معرضة الخديو المعظم . وفقاً لما ابدع من غرائب الآثار  
حتم . واطلب من المولى ان يرشدني سواء السبيل .  
وهو حسبي ونعم الوكيل

## مقدمة المترجم الانكليزي

انه بعد مطالعة الديانة التي تعلمنا واجباتنا نحو العزة الالهية  
جل شأنها والطريق التي يجب علينا ان نسلکها لنكون من اهل  
المملكة السموية فالن شيء يقتضي للانسان دراسة ومطالعة هو علم  
السياسة اعني رابطة الالفة بيننا وبين ابناء جنسنا والقوانين التي  
يجرد السلوك بموجبها نحصل على السعادة والسلامة في المملكة التي  
نحن مختصون بها في هذا العالم . فاذا تقررت صحة هذه القضية لم  
يعد حيثئذ احياج للاسهاب في اثبات حسن ما شرعنا به من  
ترجمة هذا الكتاب الى اللغة الانكليزية ليطلع عليه كل من يقرأها  
اذ المقصود من تأليفه كما يتضح لنا من الكتاب مجملًا ومن معانيه  
مفردة هو بيان واشهار النظام السياسي العظيم الذي نحن متمتعون  
به الان والذي بواسطته قد حصلنا بوفور على حقوق ابناء الحرية  
وخصوصياتهم وفوائد الديانة المسيحية معًا . ثم انه من الواجب  
ان يعتبر هذا الكتاب بالتحقيق كتحفة مهداة لبني البشر وذلك ليس  
فقط من جهة النظر اليه على الاطلاق بل ايضا على الخصوص فانه  
مبني على الخير والسلامة ولم يكن القصد به نسخ بعض اصول النظام

الاجتماعي ولا ابطال البعض من طرائق الاحكام بل بعكس الامر  
 نتعلم منه انه اذا احترمت صفات تلك الطرائق وحقوقها واصول  
 النظام الاجتماعي المختلفة وحصل لها المראה الكافية يمكن ان تستعمل  
 هي نفسها لا كساب الانسان السعادة والراحة ان كان باعتبار  
 ذاتيا او كعضو من اعضاء الهيئة الاجتماعية وعلى رأي المؤلف ان  
 جوهر التمدن ان هو الاشارة عن تقدم الافراد نحو الكمال وعن  
 تحسين حال الهيئة الاجتماعية بميلتها

ثم ان العلامة كيزوشرع في هذا الكتاب بذكر التمدن الذي  
 حصل في اوربا عموما منذ انقراض الدولة الرومانية وغزوات البربر  
 الى هذا الوقت ويتم ذلك ببراعة تنظيم وفلسفة حقيقية فانه بسط  
 اولاً لدى التارئ المواد الاصلية التي منها تركيب النظام الاجتماعي  
 الاورباوي ووضح كيفية اختلاف جوهره عن جوهر النظمات  
 الاخرى القديمة او الحاضرة ونسب هذا الاختلاف الى تنوع المواد  
 الاصلية التي تركيب منها ثم انه سرد كل ما استفدناه من الدولة الرومانية  
 والبربر وحكومة الاشراف والانترامية والترتيبات الكنائسية والمدن  
 المستقلة والحكومات البلدية والملكية ودقق الفحص عن كل تلك  
 المواد الاصلية ووضح انها بانضمام بعضها الى بعض وامتزاجها تولدت  
 منها الهيئة الاجتماعية الحاضرة التي فاقت الهيئات الاجتماعية السالفة

كافة ولم تنزل تترقي في التحسين والانتظام . والعلامة كيزولم يتقصر  
 في كتابه هذا على ذكر تلك المواد بنوع بسيط بل عبر بالبلغ فصاحة  
 عن اصل غرسها والمخالات التي نمت فيها وما ابتعته من الاثمار اعي  
 بعضها مفيد نافع للتمدن بحجب حفظه والبعض بالعكس لا يجدي  
 نفعاً بل مضر يلزم طرحه واعدامه . ثم انه لدى ذكره النتائج الناشئة  
 عن اختلاط تلك المواد الاصلية المتنوعة والمتضادة شرح باختصار  
 عن بعض الوقائع والحوادث العظيمة التي اثرت تأثيراً ظاهراً  
 في احوال اوربا كغزوات الصليبيين والاصلاح الديني ابي اعتزال  
 البروتستانت والانتداب السياسي الذي حصل في انكلترا وهذه  
 الثلاثة هي من اهمها . وبحث عن جميعها ببراعة قلم العالم التحرير .  
 فالفصول الاربعة عشر المتضمنة تاريخ التمدن في بلاد اوربا تشتمل  
 على ذكر مواضع مختلفة من تاريخ تلك البلاد وفي كل واحد منها  
 وصف احد الحوادث العظيمة المهمة التي وقعت في اوربا . فيظهر  
 جلياً من حسن انتظام الموضوع بجملة ومن اتقان شرح وتوضيح  
 كل مادة بمفردها ان هذا الكتاب هو صنعة استاذ ماهر في فن  
 التأليف ذي افكار ثاقبة وبراعة كلية . فالاربعة عشر فصلاً التي  
 بحثونها يتكون منها مجموع واحد مكتمل وهو تاريخ التمدن في بلاد  
 اوربا وباسلوب كهذا يلتذ ويستفيد من مطالعته المورخ اللبيب

والعالم الحرير والفيلسوف معا . فلا شك ان انتشار هذا التأليف  
 ما يعين على تقدم السياسة ونمو الآداب . والوصية الاولى التي  
 يوصينا بها مولفها هي تأدية الشكر للهية الاجتماعية التي نحن منها فان  
 الناس في مدى مدة القرون الخمسة عشر اني انتشافها التمدن  
 وانتشرلم يهتمعوا بحالة احسن واكثر استقلالاً من حالتنا الحاضرة  
 سواء كان في الامور الادبية ام المادية . ولكن لا يجب ان نجعل ذلك  
 سبباً لقلّة النشاط وفتور الهمة ولا لحدّة المزاج لان الجمود والحدّة هما  
 اسوأ الحالات واشأماها ويجب ألا ننسى ولا يدرح عن اذهاننا ما دمنا  
 مشغولين في امر تحسين التمدن ان العدل والادب واساعة الامور  
 والحرية هي جميعها الوجود التمدن شروط ضرورية . ومن راي  
 المؤلف السديد وفكره المصيب استنباح الفئدة التي مرامها توقيف  
 الهية الاجتماعية على ما بلغت اليه في الحال وايضاً الفئدة التي ترغب  
 فرط سرعة تقدمها بوسائل ليست فقط مضرة للبعض بل تملأ قلوب  
 اعظم الرجال بالتمتعين بامنهم وطمانينتها خوفاً وهولاً . فلا ينبغي ان  
 تقتصر على الموجود والمتخمن من الامور لاننا حينئذ لا نتقدم في درجات  
 الكمال كما انه لا ينبغي ان نسعى ونجتهد بالحصول على نظام اجتماعي  
 وهي قد صورته لنا التخيلات بالوان فاخرة غير ملتفتين الى عدم  
 امكان صب ما عندنا من المواد في قالب لتدعته العقول فقد طمنا

تجارب الزمن شدة الخطر الحاصل من دفع الممالك بسرعة مفرطة  
ولوا الى طريق الصواب لان كل امة لها عوايد وعواطف وتقليدات  
مختصة بها ومع ان الحكماء واهل النهى يعتقدون ان بعض العوايد  
بداخلة الخطأ والفساد وان بعض العواطف قد يكون على غير  
استقامة او على اساس غير صحيح وان التقاليد تكون احيانا باطلة  
كاذبة فمع ذلك ينبغي لواضع القوانين ان يستعمل الحذاقة والحكمة  
في مداواته تلك العلل لان ادراكها من العدد القليل من الشعب  
غير كاف بل ينبغي تنوير الجمهور واقناعه لكي يمكنه ان يحكم هو ايضا  
بفسادها وخطاها فتسهل حينئذ معالجتها . كما انه يوجد ايضا خطر  
عظيم على الحكومات من مقاومتها جهاراً تصورات الجمهور الوهمية  
ومن معارضتها على الدوام سيل شهواته العرمر اذ انه في اكثر  
الاقوات يجحد عن طريق الصواب ويخرج عن دائرة العقل وليس  
من وسيلة لتسكين هيجانه وترطيب اخلاقه سوى امتداد ونمو العقل  
والادراك بين العامة . وينبغي لواضع القوانين ان يدرك جيداً انه  
لم يدع لامتحان نظريات عقلية بل لاجراء قوانين عملية تناسب  
الهيئة الاجتماعية الموجودة لا لابتداع هيئة اجتماعية جديدة فان  
الشعوب موجودة لم يدعها الى الوجود مشترع بشري ومنذ وجودها  
لها قوانين ونظامات فمن دُعي لاصلاح تلك القوانين والنظامات

ينبغي له ان يسمى بالمرد لا بالفأس نعم من المتوجب عليه ان يجتهد  
دائماً بجعلها موافقة ومطابقة لسعادة الناس وميسرة بلوغهم حد الكمال  
ولكن ينبغي له ان يحاذر جداً من امانتها اذ ربما تكون حيانها معلقة  
باحد الامور التي يستحسن تقويمها او حذفها بالكلية فتتنزع معها  
حيوة تلك النظامات والقوانين وحينئذ لا يعود له اقتدار على  
تطبيقها وردها الى الوجود ويجب عليه خصوصاً احترام الجسم  
الاجتماعي وجميع اعضائه الذين هم بالحقيقة في حيز الوجود لان  
المشترع من شأنه العناية والحفاظة لا التجديد والابداع فلا حاجة  
له ان يبحث عن ضرورة وجود الملك ومراتب الاشراف والاكليروس  
والجبالس المركبة من عموم الاهالي او وكلائهم والحكومات البلدية  
الى غير ذلك بحسب النظام الذي دعي لادارته . نعم انه ضروري  
وجوهري ان يقف على حقيقة امر تلك العناصر المركب منها النظام  
الاجتماعي وان يكون خبيراً بزاياها ومعايبها ولكن ينبغي له ان  
يتذكر دائماً ان تلك العناصر توجد في كل الشعوب على اختلاف  
الاحوال والظروف وانه ربما كان متعلقاً بها وجود تلك الامة نفسها  
التي يعني ويهتم باصلاح شأنها . ثم ان اتقان نظام الهيئة الاجتماعية  
لم يتصل بعد الى درجة ندرك فيها مقدار لزوم السلطات المرتبة في  
كل مملكة . حفظ وجود تلك المملكة ودوامها . نعم انه لا يوجد شيء

غير قابل التغيير في العالم السياسي والسلطات المختلفة يمكن تغييرها  
وتبديلها بحسب ظروف الوقت وتنظيمها على التكرار ولكن من  
الرأي استعمال الحكمة والعقل في هذا الامر لانه لا يسوغ ملاشاة  
سلطة ما قبل ان يحكم بفسادها الذوق السليم في عموم الهيئة الاجتماعية  
وان يات منها الصالح العام وذلك لان المدة المستطيلة التي كانت  
فيها تلك السلطة نافذة وتنعم الامة بفوائدها وقتئذ ما يستوجب  
لها بمقايسة ذلك حق الرعاية والحكمة والصيانة حفظاً للامن  
والاطمئنان . فلا عانة التمدن وترقيته ينبغي لكل حكومة متصفة بالعقل  
والدراية ان تنفي ما يجب من الاكرام والحماية لكل نظام وجد في  
المملكة وان تجتهد في ذات الحين بتسهيل طرق التمدن لكي ياخذ  
في الامتداد والتقدم وبمكة الانتقال الى هيئة اخرى في المستقبل .  
ومن الضروري ان تجعل هذين الامرين مقصداً لها وغاية لكدها  
وجدها . ويجب عليها ايضاً تأدية المراقبة للاتقة بحق الحرية والسعي  
في تقويتها وتمكينها مجتهداً بان يكون للامة فكر واحد وارادة واحدة  
حتى يصبح الجميع كشخص واحد . ولنجاح اعمالها الراجعة لخير الامة  
وسعادتها يقتضي لها ايضاً ان تنتخب لوظائف المملكة رجالاً ماهرين  
يقومون بها حق القيام وعلى وفاق الصالح العام وتعمل نفوذاً  
عظيماً لارباب العقول والمعارف المتسربلين باثواب الفضيلة



ذوي الحذافة والخبرة التامة الذين لم الغرض الأكبر في ارتقاء الهيئة الاجتماعية ونموها ويستطيعون اتقادها من الاخطار والاهوال بأكثر سهولة وراحة مما يستطيعه غيرهم من الرجال . فلنوال هذا المقصود يقتضي اذن ان يكون مرشدو الهيئة الاجتماعية متشحيين بالفضائل البهية ومزنيين باسمي المواهب العقلية فهل توجد تلك الصفات الجليلة عند جمهور العامة او هل يوجد برهان على ان الجمهور يتلقى بالتبول الرايات الحميدة السديدة او هل يوجد رجال ولومها اشتهروا في الصبر والاحتمال يصبرون على فرط وقاحه وغباوته او هل يستطيع اغتال الرجال واحذقهم ان يضع قانونا لمنع تعدييه وشكيمه لجاحه . او هل ترى في اعماله وحدة القصد او البصيرة او النظر في مستقبل الاحوال او حسن المشاورة او الكرم اللازم لنجاح المشروعات العظيمة او حسن التدبير والتصرف في ايرادات الحكومة فالامتحان يوافقنا بالجواب على جميع هذه السوالات وتاريخ الامم الحرة كافة ينبئنا عن قلة الثبات وعدم تقدير العقاقب والخوف المعدى والتبذير والخل التي هي دايما من اوصاف الجمهور واطواره واما الحكومة المقيدة القانونية فمن شأنها ضم كامل قوات المملكة لمعاونة بعضها بعضا لاتسيبها وتفرقها . فلا ترغب في طائفة الاشراف لمقاومتها جمهور الشعب ولا ترغب في ان تكون رعا

الشعب مخاصمة للاشراف ولا تعني بموازنة القوات بعضها بعضاً بل  
 جل مرادها اتحاد الجميع سوية وبالاختصار فان الحكومة المقدم  
 ذكرها لا تطع في استخراج ارادة واحدة من عموم الارادات المختلفة بل  
 لحصولها على اتفاق الامة واتحادها بالارادة تصفي الى آراء جميع المراتب  
 والدرجات التي في الامة وتستشير كل الصوايح والفوائد العامة  
 وتستمع جميع الدعاوي ثم ان الرجال الذين لم الادراك الاسمي  
 والنضائل العليا في المملكة يفصلون ويخصمون الدعاوي جميعها  
 بحكم قاطع ماض لا يرد عليه ولا يستأنف الى ديوان اعلى . فبالحقبة  
 ان الامة التي تحكم نفسها على هذا المنوال تكون سعيدة ومديدة الايام .  
 لكن كل نظام بشري له نهاية كما كان له بداية فقط غاية اجله  
 لا تدرك . ولا تشرف امة على الخراب والذمار الا بسبب معايب  
 وقائص اهلها ومتى بلغ الانسان اسمى درجات الكمال في هذه الدنيا  
 فلربما يستطيع حينئذ احضاء مدة استمرار الهيئة الاجتماعية المنتظمة  
 بحسب الاحتمال ومن ترى يعلم ماذا تكون نتيجة امتداد الادراك في  
 كل طبقات الامة ودرجاتها فان ذا الامر يستحق الامتحان والتجربة  
 ودنوا انه اسمع ضياء لامعاً على مستقبل زمن البشر . اما نحن فلنعتر  
 جيداً ان الرجال الافاض ذوي اللياقة والكفاية الذين هم  
 همزهون عن الفساد والرشوة مها كان حظهم ومها كانت قسمتهم

فهم دائماً في حالة تناسبهم وسواء كانوا في درجات سامية أم في حالة  
 دنية فيحصلون على التمتع التي توافق طبيعتهم وتليق بمشربهم ومأم  
 الآلات سعيدة استعملتها الحكمة الربانية لا سعاف اعمال التمدن  
 وتحسين احوال الممالك وترقي سعادة البشر. فيمكننا ان نؤكد اذا ان  
 الهيئة الاجتماعية التي ترى في اجيالها المتتالية كثيراً من هؤلاء الرجال  
 تكون مخلدة الوجود عدية الفنا

## المقالة الاولى

موضوع الكتاب أي تاريخ التمدن الاوروبوي . ما اعانف به فرنسا على  
تمدن اوروبا . في ان التمدن يروى ومحدث يو . في كونه من اهم الحوادث  
التاريخية . معنى لفظة تمدن بحسب وضعها الاصطلاحي عند العامة . انه من  
عبارة عن حادثين عظيمين اولهما نمو حال الهيئة الاجتماعية وثانيهما نمو حال افرادها  
براهين هذه القضية . ان هذين الحادثين مرتبط احدهما بالآخر وبولد احدهما  
الآخر حاجلاً أو آجلاً . هل غاية الانسان تقتصر على حاله المحاضرة فقط أي  
الاجتماعية . تاريخ التمدن ممكن اعتباره والنظر اليه من وجهين . صورة  
ترتيب هذا الكتاب . حالة العقل في الوقت المحاضر وحالة التمدن في المستقبل  
ايها السادة

اني متشكر جداً لما ابتمقؤ لي من مزيد اللغات ويسوغ  
لي ان اتخذ ذلك دليلاً على دوام المحبة بيننا مع كوننا اذرقنا مدة  
طويلة من الزمان . قلت ان المحبة لم تزل باقية بيننا ظاناً اني مشاهد  
في هذا المحل ذات الأشخاص الذين كانوا يحضرون اليه منذ سبعة  
اعوام ويشاركوني في اعمالهم فالسماح ايها السادة لان مزيد اللغاتكم  
الي قد امال حولي عن استوائها . . . . . ورجوعي الي هذا المكان  
جعلني اتوهم ان جميع اصحابي القدماء رجعوا اليه ايضاً كانه لم يحدث  
تغيير ولا انقلاب مع ان الامر بالعكس . فمن مدة سبعة اعوام كنا

تاريخ  
التمدن في  
اوربا

نأتمنى الى هذا المكان على غير راحة مشوشى الأذهان مثقلين بأفكار  
 مكثرة محاطين بالصعوبات والاختطار وشاعرين بالضرر الذي كان  
 يتهددنا ولم نجد لدفعه سبيلاً مع كل ما ابدناه من الرزاة  
 والاحتراز . واما الآن فقد اتينا جميعاً بقلب مطمئن وبال مستريح  
 احرار الافكار رجاؤنا وطيد وليس لنا سوى وجه واحد نظهر به مستنا  
 وتشكرنا الواجبين وهوان ندوم في جميعاتنا ودروسنا على الرصانة  
 والتوفى للذين اظهرواها بينا كنا نرتعد خشية من منعنا عن اتمام  
 مرغوبنا لان الحظ السعيد قليل الثبات سريع الزوال والرجا  
 كالجزع يقتضي له حكمة والنقاها يقتضي لها مداراة واتباه مثل  
 الاشراف على المرض وانني لموقن بانكم ستراعون هذا الامر وان المحبة  
 والامتزاج وموافقة الاراء والاحساسات اني جعلتنا ان نكون متحدين  
 سوية في ايام الصعوبات والاهوال وعصمتنا يومئذ عن الخطا سوف  
 تجعلنا متحدين ايضاً في ايام السعادة والراحة وتساعدنا على اجتناء  
 اثارها . فاني وانتق بكم من قبيل ذلك . ثم انه لم يبق سوى القليل  
 الى منتهى هذا العام ولم يعط لي الا برهة وجيزة لكي افكر بالمواضيع التي  
 ينبغي لي ان اجعلها موضوعاً لخطابي . فبحثت عن الموضوع الممكن  
 حصره على احسن وجه سواء كان في مدة الاشهر القليلة الباقية من  
 هذه السنة او في الايام الوجيزة المرخص لي بالاستعداد فيها فوجدت

ان ذكر تاريخ اوربا عموماً في الأزمنة المتأخرة من جهة التمدن ونموه  
 واتساعه او بالبحري طرفه الى تاريخ تمدن اوربا بوجه العموم  
 واصل منشأه ومسيره وغايته وصفاته هو اجل موضوع يناسب ما بقي  
 عندنا من الوقت فلذلك قد صممت النية على مخاطبتكم بهذا الموضوع  
 قلت انني اخاطبكم عن تمدن اوربا لان وجود تمدن اوربا وبوي  
 من الامور الواضحة . ومالك اوربا ولئن كانت مختلفة ليس لها الا  
 تمدن واحد لاننا نرى التمدن على اختلاف الامكنة والأزمنة والاحوال  
 يتبع من وقائع وحوادث متشابهة على نوع ما ويرتبط باصول واحدة  
 ويقود الى نتائج متماثلة فاذن يوجد تمدن اوربا وبوي . ومرادي ان اخاطبكم  
 عن مجمله . لكنه لا يمكن البحث عن هذا التمدن واستخراج تاريخه  
 من تاريخ مملكة واحدة من مالک اوربا فقط لان وحدته لم تمنع  
 تنوعه تنوعاً زائداً عجيباً ولا كمل نموه في دولة ما من دول اوربا  
 على نوع خصوصي بل سمات هيئته متفرقة متشتة فينبغي لنا ان نبحث  
 عن مبادئ تاريخه نارة في فرنسا وانكلترا واطوراً في المانيا واطاليا  
 وسبانيا . ثم ان مركزنا هنا موافق لمعاطاة هذا البحث وللاجتهاد  
 بالاطلاع على التمدن الاوروباوي لاني بلا مdahنة (اذ لا ينبغي ان  
 نسترها مراعاة لحقوق الوطن) اظن انه يسوغ القول عن فرنسا  
 انها كانت مركزاً وماوى للتمدن الاوروباوي كمن لا يصح الادعاء

سكان فرنسا  
 من التمدن

بان فرنسا كانت دائماً من كل الوجوه سابقة جميع الأمم  
 الافرنجية في طريق التمدن فذلك من باب الافراط والمبالغة  
 لان انكليترا سبقتها في الترتيبات السياسية كما كانت  
 سبقتها ايطاليا في الفنون وذلك في ازمته مختلفة وربما فاق عليها  
 ايضاً بعض الممالك احياناً في امور اخرى لكنه لا ينكر ان فرنسا  
 كانت تشمر عن ساق الجهد والعزم كلما رأت نفسها مسبوقة في ميدان  
 التمدن وترحم فتلحق الجميع وتتقدم عليهم . ولم يكن حظ فرنسا  
 الخصوصي مقصوراً على هذا فقط بل جميع التصورات العقلية  
 والترتيبات المهذبة لاخلاق البشر التي كان منشأها في ممالك  
 اخرى حينما آن اوان انتقلها الى عموم البلاد وانتشارها لتحصل منها  
 الثمرة لعموم التمدن الاورروباوي كانت على نوع ما تتغير هيئتها في  
 فرنسا وبخلاف تنظيمها وتخرج منها كمن وطن ثانٍ لاستفتاح سائر  
 بلاد اورروبا . ولم تخلق تصورات عقلية جلية ولا مبادئ تهذيبية عظيمة  
 الا ومرت قبلاً على فرنسا ومنها امتدت الى جميع الجهات ذلك لان  
 العقل الفرنسي لا يخلو من ان يكون له خواص تستميل الناس  
 الى الموانسة والامتزاج الطبيعي معه وتبذل انتشاره سهلاً وموثراً  
 اكثر من عقول سائر الشعوب فتصورات افكارنا هي صريحة واضحة  
 تلقاها دائماً جماهير الشعوب بالقبول وتنفيذ في اذهانها وتؤثر فيها

باسرع وقت سواء كان ذلك ناتجاً من مفعول لغتنا أم من تأثيرات  
 عقولنا وأخلاقنا. وبالاختصار إن الصراحة والميل إلى الموانسة  
 والمجاذب الطبيعي هي من أخص صفات فرنسا وخصالها وقد  
 استخمت بتلك الصفات أن تكون على وجه التفاضل رأساً للتمدن  
 الأوروبي. فمن يرغب أذاً في الاطلاع على تمدن أوروبا ويتخبط  
 فرنسا مركزاً الدرسة لا بحسب فعله هذا من استبداد الرأي ولا كأمر  
 جارٍ اتفاقاً بل من قبيل أن فرنسا هي على نوع ما قلب التمدن. ومن  
 يتخذها مركزاً تسهل عليه مطالعة هذه الحادثة العظيمة

قلت إن التمدن هو حادث عن قصد ولأنه كسائر الحوادث  
 التاريخية قابل للدرس والوصف والرواية فمنذ مدة شرع بعضهم  
 يتكلم عن ضرورة حصر التاريخ في الحوادث الواقعة أي عن ضرورة  
 الرواية وذلك صحيح لكنه قد يوجد في التاريخ حوادث متنوعة أكثر  
 مما يُظن فيوجد حوادث مادية منظورة كالجروب مثلاً وأعمال  
 الحكومات الرسمية وحوادث أدبية خفية لكنها مع ذلك حقيقية  
 كالأولى وحوادث ذاتية لها أسماء علمية وحوادث عمومية ليس لها  
 اسم ويصعب تعيين زمان وقوعها على وجه الصحة والتأكيد ولا  
 يمكن حصرها في حدود معلومة ومع ذلك فهي حوادث كسائر  
 حوادث التاريخ لا يمكن حذفها منه بدون وقوع الخلل والنقصان

في التمدن  
 بوجه العموم



ويوجد ايضاً ما يسمى اعنيادياً بالقسم الفلسفي من التاريخ ونسبة  
الحوادث بعضها الى بعض وارتباطها واسبابها ومسبباتها فهذه  
جميعها تدعى حوادث وتاريخاً مثل الحروب والوفائع المنظورة غير  
انه يعسر توضيحها وحل مشكلاتها ويكثر فيها وقوع السهو والخطا  
ويصعب بيانها وكشف معانيها بتعابير واضحة جلية لكن هذه  
الصعوبة لاتنفي وجودها ولا تغير شيئاً من طبيعتها بل تحسب دائماً  
من اهم مواد التاريخ ومن اقسامه الجوهرية . فالتقدم فيها السادة  
يعد من هذه الحوادث اذ هو حادثة عمومية خفية ومركبة تعسر جداً  
روايتها ووصفها لكنها مع ذلك موجودة وتستحق الذكر والوصف  
كباقي الحوادث التاريخية . وهذه الحادثة تخيل اقتراح مسائل  
شتى فقد سأل بعضهم مثلاً هل هي خير او شر والبعض ظنها شراً  
فحزن واكترب واخر فرح وسر بها ظاناً انها خير ويسوغ ايضاً  
السؤال هل هي حادثة تشمل العموم وهل يوجد تمدن يشمل الجنس  
البشري بأكمله فيكون من نصيب البشر عمومًا وهل يمكن انتقال هذه  
الحادثة من امة الى اخرى على توالي الاجيال حتى لا يقتد منها شيء  
لكن تتزايد وتنقل كوديعة من سلف الى خلف الى انقضاء الدهر .  
اما انا فمقتنع بالحقيقة انها من نصيب عموم البشر وان وديعة التقدم  
تنقل من جيل الى جيل وبالتالي يوجد تاريخ عمومي للتمدن

ولكن لا حاجة الى الدخول في مسائل تنظيمية مشكلة الحل نظير  
 هذه فمن الواضح اننا متى انحصرنا في مدة معلومة من الزمان  
 والمكان واقصرنا على ذكر تاريخ بعض القرون او بعض الامم ففي  
 تلك الحدود المعينة يعتبر التمدن كحادثة يمكن روايتها ووصفها  
 اي كتاريخ وهذا التاريخ لا يعتبر اعظم التواريخ فقط بل  
 بخصوبتها كلها. فيظهر اذا ان التمدن يفوق بما لا يتاسس الحوادث التاريخية  
 كافة وانه الحادثة العمومية التي تنتهي اليها وتجمل بها كل الحوادث  
 لاننا اذا اخذنا مجمل الحوادث التي يتركب منها تاريخ امة ما بحسب  
 كونها عناصر حيوة تلك الامة كنظاماتها وتجارها وصنائعها وحروبها  
 ونفاصيل حكومتها جميعا واردنا اعتبارها اجمالا وملاحظة نسبة  
 بعضها الى بعض لاجل الوقوف على حقيقة شان تلك الامة والحكم  
 عليها فحينئذ ما ذا يكون نوع بحثنا اليس السؤال عما كان من  
 الحوادث المذكورة بالنسبة الى تمدن تلك الامة وتهذيبها وعن  
 مكانها من التمدن وفعلها وتأثيرها فيه لانتباه هذه الوسطة  
 نهتدي الى صورتها الظاهرة والى حقيقتها ومقدارها تماما فان  
 التمدن كناية عن بحر لكون الامة تنصب فيه جميع عناصر حياتها  
 وكامل علل وجودها وما يثبت لنا ذلك انه يوجد امور مستكرهه  
 طبعها ومشومة تثقل على الشعب بالمد يد كبحور التسلط المطلق.

مثلاً أو اثلام النظام فهذه ربما عُصَّ عنها النظر على نوع ما واتسست  
 أضرارها وشوْمة طبيعتها السبب اعانتها على نمو التمدن وتقدمه .  
 ومتى شاهدنا بزوغ التمدن فمهما كانت الحوادث التي ولدته واعانت  
 على نموه وامتداده يسوّل لنا نسيان كل ما كابدهناه . ثم يوجد  
 أيضاً بعض الحوادث لا تدعى بمحصر المعنى اجتماعية بل ذاتية وهي  
 مختصة بالنفس البشرية لا بالحياة العقلية كالمعتقدات الدينية  
 والتصورات الفلسفية والعلوم والمعارف والقنون فهذه جميعها يظهر  
 انها اعطيت للانسان اما لتبليغه حد الكمال واما لتأثيره ولذاته  
 والغاية فيها اصلاح حالته الداخلية الذاتية لا الاجتماعية فتلك  
 الحوادث ايضاً تعتبر غالباً كما انه يقتضي اعتبارها من جهة تعلّقها  
 بالتمدن لانه قد حقّ للديانة ان تنفخر في كل الازمنة وفي جميع  
 البلدان بكونها مدنت الشعوب وكذلك العلوم والمعارف والفنون  
 والملاهي العقلية والادبية كافة داعت بما يخصها من هذا المجد والنفار  
 ولما تقررها ذلك باذر الناس حيث ذل الى اسدائها المديح والثنا .  
 فالحوادث السامية المهمة جداً في ذاتها التي لا تعلق لها بالامور  
 الخارجية لكن تخص بالنفس البشرية فقط لا يعلو شأنها ولا تزدد  
 اهميتها الا ينسبها الى التمدن وتلك الحادثة العمومية اي التمدن  
 لها قدر عظيم هذا حده حتى انها تزيد في قيمة الاشياء انجي تمسها

والأبلغ من هذا أن الحوادث التي تكلمنا عنها أي المعتقدات الدينية  
والتصورات العقلية والعلوم الخ لا تعتبر أحيانا ولا يحكم عليها  
خصوصا إلا من جهة تأثيرها في التمدن ويقاس فضلها وقدرها إلى حد  
معلوم وفي مدة معلومة على مقدار تأثيرها فيه . فقبل الشروع في  
تاريخ تلك الحادثة العظيمة الشأن الكلية الاتساع التي هي كناية  
عن ملخص حياة الشعوب بتمامها يقتضي أن نعتبرها في حد ذاتها .  
وهنا يجب علينا الاحتراز من السقوط في الفلسفة المحضة فلا ينبغي  
أن نتخذ مبداء عقليا ونستخرج منه طبيعة التمدن على سبيل الاستنتاج  
لأن هذه الطريقة تلقينا في الخطر . وأنا نصادف هنا أمرا ينبغي لنا  
وصفه وإثباته فانه منذ زمن طويل قد اصطاح عموم الناس على لفظة  
تمدن في بلدان كثيرة ومع أن المعاني التي تدل عليها تلك اللفظة  
هي أكثر وأقل صراحة ودأثرها أكثر وأقل اتساعا فقد اصطلموا  
عليها ويفهمون المتصود بها لدى استعمالها فينبغي لنا أن نطلع على  
عموم معاني هذه اللفظة الدارجة بين الناس ونستوعبها جيدا لأن  
الألفاظ الاصطلاحية الدارجة توضح غالبا حقيقة المعاني أكثر من  
التحديدات العلمية التي ليست أصرح وأكثر ضبطا منها إلا في  
ظاهر الحال والعقل السليم عليه أن يعين لكل لفظة معناها العام  
فهو كالملاك الحارس للبشر . ولا يترتب معنى اللفظة العام إلا على

معنى  
لفظة تمدن  
الاصطلاحية

التدرج ولدى وقوع الحوادث فكما وقع امر يوافق معنى لفظة  
 معلومة درج ذكره في تلك اللفظة طبعاً فيتسع ويمتد معناها وروياً  
 رويداً نصير الحوادث المتنوعة والتصورات المختلفة التي بحسب  
 طبيعتها يلتزم الناس الى ادراجها في لفظة ما مدرجة ومنحصرة فعلاً  
 في تلك اللفظة عينها . واما المعاني المحددة والمعرفة علمياً فيجدها  
 شخص او عدد قليل من العلماء . عند ما يطرق ذهنهم او يتنلب على  
 عقلم بعض الحوادث الخصوصية . فتلك التحديدات هي على الغالب  
 محصورة وبالاستنباع اقل حتمية في باطن الامر من معاني الالفاظ  
 المدارجة بين العامة . فاذا امعنا النظر في معاني لفظة تمدن وبحثنا  
 عن كل ما تخويه من التصورات الفكرية بحسب العقل السليم  
 نتف على حقيقة التمدن أكثر ما لو عرفنا اللفظة وحددناها تحديداً  
 علمياً ولئن كان هذا يظهر لنا في بدء الامر أكثر وضوحاً وضبطاً .  
 ولاجل الشروع في هذا البحث يقتضى ان أبسط لحضرتكم بعض  
 الافتراضات واصفاً لكم احوال عدة هيئات اجتماعية وحيثئذ ننظر  
 هل تحكم غريزة الناس الطبيعية انها حالة شعب متمدن وهل  
 تطابق احوال تلك الهيئات الاجتماعية ذاك المعنى المتصود من عموم  
 الناس بلفظة تمدن لنقتض مثللاً شعباً حاصللاً على رغد العيش  
 وهنائ وراحة البال وهدوء وعدالة الاحكام وحسن السياسة

والانتظام لا يعتريه كدر ولا شقاء بل آمن من الغدر والبلاء  
معنى من العوائد الميراثية والرسومات حاز تمام راحته في كل الاوقات  
لكن حكومته تبذل جل جهدها بإبقاء عقول الاهالي على الدوام  
في حالة الفتور حاجة عنهم ما من شأنه ان يزيدهم تنورا في العلوم  
والآداب ولا اقول انها تعاملهم بالجور والانتصاب لان الشعب  
نفسه لا معرفة له ولا شعور بمثل هذا الامر لكنها تمنع هذه الوسائل  
وابعادها عنه . فملك الصورة الاجتماعية ليست بلا اصل في التاريخ بل  
وجدت جمهوريات صغيرة مؤسسة على المذهب السيادي أو مذهب  
الاشراف (ارستوكراتيك) تعامل فيها الرعايا كقطعان من الغنم  
يحسنون سياستها ويصفون عيشهم لكنهم من جهة العقل والآداب في فتور  
تام فهل يقال عن ذلك انه تمدن او عن مثل هذا الشعب انه متمدن .  
ولنفترض ايضا شعبا اخر لم يكن حائلا مثل الاول على الرغد  
والنعم في العيش بل حاله من قبيل ذلك متوسطة لكن عوشا  
عن هذا المتهمل لوازمة الادبية بل يوزع عليه بعض الاغذية العقلية  
وقد ربيت فيه افكارا واشعارات سامية تقيه وكذلك عقائده الدينية  
والادبية اتصلت الى درجة من النمو والتقدم لكن يبذل غاية الجهد  
بملاشاة عنصر الحرية من صدور الاهلين او تؤدي لهم لوازمهم الادبية  
كما تؤدي لغيرهم لوازمهم المادية فيكافئ لكل نصيبه من الحقيقة

دون ان يرخص لاحد في البحث عنها من تلقاء نفسه فالحيوة  
الادبية عندهم في حالة الجهمود وذلك كحالة اكثر سكان اسيا اذ  
الحكومة الثيوكراتيكية (اي الحكم تحت ظل الالهية) لجبت عتول  
البشر واوقفت حركتها كما كان مع الهنديين مثلاً فهل يقال عن  
هذا انه شعب متمدن

ثم لتغير هيئة الافتراض ولنذكر شعباً اخر اطلق عتات الحرية  
لافرادهم لكن اختلال النظام وعدم التساوي بلغا فيه درجة عظيمة  
فصارت القوة الجبرية حاكماً والعرض قاضياً وكل من لا يكون ذا  
شوكية واقنذار تحل به نكبات الزمان ويداهم الظلم والعدوان  
بسبب تغلب القوة الجبرية في حالة تلك الهيئة الاجتماعية التي كانت  
كما لا يخفى الجميع حالة بلاد اوربا فهل تسمى هذه امة متمدنة . نعم  
انه يوجد فيها بعض مبادئ التمدن ويؤمل نموها ونشاطها على  
التدرج لكن الامر الغالب في تلك الهيئة الاجتماعية ليس من قبيل  
ما يسميه العقل السليم تمدناً . ثم لنفترض افتراضاً رابعاً واخيراً وهو  
ان كلاً حائز تمام الحرية وان عدم التساوي نادر فكل امرء يفعل ما  
يشاء على نوع ما ولا فرق بينه وبين جاره في القوة والاقنذار فقط  
لا يوجد بينهم اشتراك في الصالح وليس عندهم واسطة لنشر الافكار  
واعلانها ولا يوجد اجتماع اهلي سوى القليل النادر وبالاختصار

كل شخص يقضي وجوده بالاعتزال ولا يحصل تأثير من اعمال بعضهم في الآخرين وليس لهم ما ترحيده والهيئة الاجتماعية تستمر عندهم على حالتها الراسخة مع توالي الايام والقرون كحالة القبائل البربرية التي توجد عندهم الحرية والمساواة فهل نعتبر ان التمدن موجود كلا . وفي وسعي ايضا ان ازيد هذه الافتراضات لكن اظن اننا القينا النظر على ما يكفي لافادتنا عن معنى لفظة تمدن بحسب وضعها الدارج بين الناس وقد بان لنا عدم موافقة احدى الحالات التي مر ذكرها لما يراد بتلك اللفظة بحسب الذوق السليم واظن ان اول شيء تدل عليه هو التقدم والنمو كما يظهر من الامثلة الافتراضية السابقة فانها تصور في ذهننا شعبا مجتهدا لا في تغيير مركزه ومقره بل في تغيير شأنه واصلاحه وازدياده فيظهر لي ان النمو والتقدم هما المراد بلفظة تمدن وقد بقي علينا الان ان نعلم ما هو ذاك التقدم وما هو ذاك النمو وهذه هي الصعوبة الكبرى

ان اصل اشتقاق اللفظة يؤدي جوابا شافيا كافيا من جهة دلالتها على تقدم العيشة المدنية نحو الكمال ونمو الهيئة الاجتماعية اي ازدياد علاقات الالفة والموانسة بين البشر وهذا التصور هو بالحقيقة اول ما يخطر بغير الانسان لدى سمعه لفظة تمدن لانه حال لا يتصور اتساع العلاقات الاجتماعية وازديادها وتحسين انتظامها وترقي وسائلها



القوة والرفاهية في الجماعة من جهة وتوزيع تلك القوة والرفاهية  
 على الافراد بوجه العدل والانصاف من الجهة الاخرى . فهل ذلك  
 فقط هو المعنى الوضعي الاعتيادي للفظه تمدن وهل لايشتمل التمدن  
 على اكثر من هذا فسوالنا اشبه بان نقول هل الجنس البشري هو  
 في معظم الامر كطائفة من النمل اي جمع لا يهتم فيه الا بالنظام والرفاهية  
 وكما بلغ الكد والسعي مبلغاً عظيماً وتوزع ما يجني من الثمار توزيعاً  
 عادلاً يكون قد تم نوال المقصود وبلغ الناس حداً الكمال . فان  
 غريزة البشر تأبى تضيق حظهم بهذا المقدار ويظهر لها من اول وهلة  
 ان لفظه تمدن تتضمن شيئاً اوسع واعم تركيباً وارفع شأناً من مجرد  
 مواصلة الالفة بين الناس ومن قوة الهيئة الاجتماعية ورفاهيتها  
 والحوادث التاريخية وراي العموم ووضع اللفظة الاصطلاحي ايضاً  
 جميعها توافق غريزة الانسان على ما تقدم بيانه لاننا اذا وجهنا النظر  
 الى رومية مثلاً في الزمن الذي انتقب حربها الثاني مع قرطاجنة  
 حين زهت حكومتها الجمهورية وازدادت ابيتهما وامت فضائلها اي  
 لما كانت الهيئة الاجتماعية في تقدم مبين ثم نظرنا اليها مدة تولى  
 اوغسطس حينما اشرفت الهيئة الاجتماعية على الانحطاط او بالبحري  
 حين توقفها عن التقدم والنجاح وقرب زمان تغلب الاصول  
 الردية التي كانت فيها فترها مع ذلك في عصر اوغسطس فائقة في

الحمدن على ما كانت عليه في زمن فيريقيوس وشيشينانس وإذا انتقلنا  
 الى زمان اخر محولين النظر الى فرنسا مدة القرنين السابع عشر  
 والثامن عشر واعتبرناها من جهة رفاهية الهيئة الاجتماعية وتوزيع  
 تلك الرفاهية على الافراد نرى بعض ممالك اوربا يفوقها من قبيل  
 ذلك كاتلكيترا والفلمنك مثلاً فان هاتين الدولتين كانت فيهما  
 الحركة الاجتماعية اكثر واسرع ترفيقاً واثراً واحسن نظاماً وترتيباً  
 من فرنسا في توزيع وتفریق الاثمار المخبنة ومع ذلك اذا فحصنا عن  
 رأي العموم بهذا الخصوص نجد ان فرنسا مدة القرنين المشار اليهما  
 كانت فائقة في الحمدن بلاد اوربا كافة وقد اقرت بذلك اوربا نفسها  
 ويرى اثر ذلك الرأي العمومي عن براج فرنسا في الحمدن  
 مدة هذين القرنين في انفس التاكيف واحسن المصنفات الادبية  
 الاوروباية . وكم من مملكة ايضاً وجد فيها رغد العيش والرفاهية  
 اكثر من غيرها وكانت كيفية توزيعها على الافراد اكثر عدلاً وترتيباً  
 ومع هذا يحكم العقل السليم وغبيرة البشر ان تمدنها دون تمدن غيرها  
 من الممالك التي لم ترزق صفاء العيش بتمدارها . فما السبب في ذلك  
 واي شيء يمنع تلك الممالك المتمدنة حقاً امتيازاً يضاهي مع الزيادة  
 والوفور امام العالم ما يتقصها من جهات اخرى . هوانه قد ظهر فيها  
 نحو اخر غير نمو الهيئة الاجتماعية اعني نمو الناس افراداً وقواهم العقلية

وأشعارهم وأفكارهم فإذا كانت الهيئة الاجتماعية في تلك الممالك دون  
 غيرها فإن الإنسان فيها له مقدار اعظم وشأن ارفع وإذا كان يتقصها  
 اشياء كثيرة من جهة تحسين الحالة الاجتماعية فانه قد حصل فيها  
 اكتساب اشياء اخر عقلية وادبية لا تحصى ولا تقدر بالنسبة الى  
 الاولى وإذا كان فيها كثير من الرجال المدعومين الخيرات والحقوق  
 فقد يوجد فيها مقابلة لذلك عدد من الرجال العظام الذين يبالون  
 كالكوكب الساطعة امام نظر الجمهور والعلوم والمعارف والفنون  
 قد بسطت فيها نورها المشع لبدى العالم . فحينئذ يرى الجنس البشري  
 بهاء هذه الاشكال العظيمة المحيطة التي هي صور الطبيعة البشرية  
 ويشاهد ظهور كثير تلك النعمات السامية يعلم أن هنالك ينادى  
 ويصرح باسم التمدن . اذا يشتمل التمدن على امرين ويقوم بشرطين  
 وينكشف لنا بواسطة مادتين وهما ازدياد نشاط الجماعة وازدياد  
 نشاط الانسان بمفرده وتقدم الهيئة الاجتماعية وتقدم البشر افراداً  
 فحينئذ تكون حالة الانسان الظاهرة نامية متسامية متحسنة وحينئذ  
 تظاهر طبيعته المكنونة بسطاعة وعظمة يستدل الجنس البشري  
 بواسطة هاتين الاشارتين على وجود التمدن ثم وينادى باسمه علناً  
 حتى انه لا يتعبر في اغلب الاحيان تقص حالة الهيئة الاجتماعية  
 وتقصيرها العظيم . هذا ما نتج من بحثنا البسيط العقلي عن وضع

عصر  
 التمدن  
 العظمان

لفظة تمدن الطبيعي فاذا فحصنا في التاريخ ذاته عن جوهر الحوادث  
والوقائع التي بحسب العرف العام كانت سبباً لتقدم خطوات التمدن  
نجد ايضاً انها تارة كانت تكسب الافراد نمواً وتقدمًا ذاتياً وطوراً  
تعين على تقدم ونمو الهيئة الاجتماعية بجملتها وبعضها حمل على تغيير  
الانسان الباطني ومعتقداته واخلاقه والبعض اوجب تغيير حاله  
الخارجية ومنزله بين ابناء جنسه . قال دين المسيحي في مبداء ظهوره  
وفي القرون الاولى التي انتشر فيها لم ينشأ عنه تأثير ما في حالة  
الهيئة الاجتماعية بل اعلن وصرح بعدم مسها وامر العبد باطاعة  
مولاه غير متعرض لابطال ونسخ المظالم والشرور التي كانت حالة  
على الهيئة الاجتماعية في تلك الاعصار ومع ذلك لا ينكر انه كان من  
الاسباب العظيمة التي ولدت التمدن ولماذا . لكونه احدث تغييراً في  
حالة الانسان الداخلية وفي معتقداته واشعاراته وجدد قواه العقلية  
والادبية وقد شاهدنا ايضاً حوادث مهمة اخرى مختلفة الجوهر نشأت  
عنها تأثير لا في حالة الانسان الباطنية بل في حالته الخارجية  
وغيرت الهيئة الاجتماعية وجددت نشأتها وتلك الحوادث كانت  
ايضاً من الاسباب الفعالة المؤدية الى التمدن فاذا راجعنا التاريخ  
بتامه نجد فيه دائماً تلك النتيجة عينها فلا تصادف حادثة واحدة  
مهمة اعانت على انتشار التمدن ونموه الا وكان تأثيرها فيه على احد

## التعريف المتقدم ذكرها

فقد تبين لنا بما ذكرناه عما هو معنى لفظة تمدن على حسب وضعها الطبيعي وتوضحت لنا صفات التمدن العمومية وعرفنا عنصريه فالان ينبغي لنا ان تعلم هل يقوم التمدن باحد العنصرين المتقدم ذكرها فقط اي هل يتولد من نمو حالة الهيئة الاجتماعية دون نمو الانسان ذاتيا او من نمو الانسان ذاتيا دون نمو الهيئة الاجتماعية او هل هذان الامران متحدان مرتبطان هكذا حتى اذا لم يحدثا معا في وقت واحد لا بد من ان يولد احدهما الاخر عاجلا او آجلا . فممكننا البحث عن هذه المسئلة على ثلاثة وجوه اولها بان نقصص عن طبيعة عنصرى التمدن وننظر هل يحكم ارتباط احدهما بالآخر وهل يحتاج احدهما الى الآخر . ثانيا بان نبحث بالتاريخ لنرى هل ظهر احدهما منفردا عن الآخر ودون الآخر او كان دائما احدهما يجلب الآخر . ثالثا بان نقصص عن رأي العموم في هذه المسئلة وعما يرشدنا اليه العقل السليم . فنبتدى بالوجه الاخير ونقول انه حيثما يحدث تغيير او انقلاب عظيم في حالة بعض الممالك وتزداد فيها القوة وتكثر الثروة وتختبر كيفية توزيع الرفاهية على اعضاء الهيئة الاجتماعية حيثما يلقى هذا الامر المحدث اخصاما واضدادا ويقع في معرض المقاومة لا محالة لان هؤلاء الاخصام المتضادين يدعون ان تقدم الحالة الاجتماعية على

هذه الصورة لا يتجنى منه تجديد نشأة العقل والآداب وإصلاح حالة  
الإنسان العقلية بل هو تقدم غاش مضر بالاخلاق والآداب  
وبالمخلوق البشري نفسه . واما احزاب نمو الهيئة الاجتماعية فانهم  
يقاومون هذا الاعراض بشدة القوة والحمية ويدعون بالعكس ان  
تقدم الهيئة الاجتماعية ينشأ عنه نمو العقل والآداب ضرورة وانه  
مضى مرتبت امور المعيشة الخارجية فتصطلح حينئذ الحالة العقلية ايضا  
وتكتسب تقدما ونجاحا فيقع الجدال على هذه الصورة بين اخضام  
الحالة الحديثة واعوانها . فان عكسنا الافتراض وزعمنا ان نمو العقل  
والآداب في حالة التقدم والترقي نرى الذين يسعون بجوار هذا الامر  
يعدون الناس باصلاح حالة الهيئة الاجتماعية وتعديل كيفية  
توزيع الرفاهية على الاهالي كما كان يفعل في الهيئات الاجتماعية  
القديمة ارباب التسلط الديني والحكما والشعرا الذين كان دأبهم  
تهذيب الاخلاق وتلطيفها . فما الذي يستتبع تارة من تلك التجاذلات  
واخرى من هذه المواعيد . لما يستتبع من ذلك ان يقين البشر بحسب  
غريزتهم الطبيعية هو ان عنصري التمدن اي النمو الاجتماعي الخارجي  
والنمو الادبي هما محكما الارتباط والاتحاد احدهما بالآخر وانه اذا ظهر  
احدهما يرجى التحاق الاخر به . فحينما يثبت او ينفي بعضهم اتحاد هذين  
النوعين بقصد معاضدة او مضادة احدهما كما مر فيكون استنادهم على

ذلك اليقين الطبيعي نفسه اذ من المعلوم عندهم جيداً انه اذا امكنهم  
 اقناع الناس بان تحسين حالة الهيئة الاجتماعية هو معيق لتقدم  
 الافراد في العقل والآداب فيكونون قد شنعوا بهذه الوساطة على  
 الانقلاب الذي حصل في الهيئة الاجتماعية واضعوا شأنه وكذلك  
 حينما بعضهم يعد باصلاح حالة الهيئة الاجتماعية عقب اصلاح حالة  
 الانسان الذاتية انما يصنعون ذلك لعلمهم بميل الناس الى تصديق  
 هذا الوعد فهو واضح اذا بان الناس يعتقدون في غريزتهم ان عنصري  
 التمدن مرتبط احدهما بالآخر ويجلب احدهما للآخر. واذا وجهنا  
 النظر الى تاريخ العالم نرى الامر كذلك وهو اننا نشاهد دائماً نمو  
 الانسان الذاتي عائد نفعه الى الهيئة الاجتماعية ونمو الهيئة الاجتماعية  
 عائد خيره للانسان ذاتياً ودائماً يقوى احد هذين الامرين على الآخر  
 ويظهر باجلى بيان ويكسب حركة التمدن صفة خصوصية واحياناً  
 لا ياتي الاخر لتكميل ما ابداه الاول من التمدن الا بعد فواصل  
 مديدة من الزمان وتحولات عديدة ومواقع شديدة لكن ان  
 دققنا النظر جيداً نرى الرباط الذي يوصل احدهما بالآخر  
 فالحكمة الربانية تجل عن ان تحصر اعمالها في حدود ضيقة  
 ولا تضطر لان تستخرج في الغد نتيجة المبدأ الذي وضعت في الامس  
 بل تفعل ذلك بعد مضي احقاب طوال متى آن الاوان واظن ان

هذا البطول لا يوجب خللاً في قياسات الحكمة الربانية جل شأنها لان  
 لها التصرف المطلق في الزمان وتسير فيه كسير الهة هومروس في  
 الفضاء اعني كل خطوة يقتضي لها احباب ودهور فكم من ازمة مضت  
 وحوادث انقضت قبل ان اثر تجديد نشأة العقل البشري وتمذيبه  
 بواسطة الديانة المسيحية في حالة الهيئة الاجتماعية هذا التأثير العظيم  
 الحقيقي ومع ذلك فقد تمّ هذا ومن يقدر على انكاره

واذا اتفقنا من التاريخ الى البحث عن ذات طبيعة عنصري  
 التمدن فتقاد الى هذه النتيجة بنفسها لا محالة وقل من لم يخبر ذلك  
 في ذاته وهوانه حينما يحصل في الانسان تغيير ادبي اي حينما يكتسب  
 فكراً او فضيلة او موهبة جديدة او بالحري حينما ينمو في ذاته ادبياً يرى  
 نفسه حيثئذ محتاجاً الى اظهار ما يشعر به لدى العموم واتمام افكاره  
 بالعمل بين الملا فحالما يعاين انه زاد تفهماً ومعرفة وتضاعفت قيمته  
 الادبية يرى حيثئذ محبوراً ومساقاً من غريزته وعشوته من صوت  
 داخلي على ان يشهر ما قد تمّ في ذاته من الاصلاح وبجدته في غيره  
 وذلك هو سبب ظهور المصلحين العظام كما ان الرجال الافراد الذين  
 غيروا هيئة العالم بعد ان كانوا غيروا انفسهم لم يحلمهم على فعلهم هذا  
 غير تلك الحاسة نفسها

هذا ما كان من امر التغيير الذي يحصل داخل الانسان واما



التغيير الآخر فنقول انه حينما يحدث انقلاب في حالة الهيئة الاجتماعية  
 ويصطلح انتظامها وترتيبها فيعطى بالعدل لكل ذي حق حصة  
 ونسوزع الخيرات على الرعايا باكثر انصاف مما كان جارياً اي حينما  
 يروى منظر العالم ويصفو ويحسن معاملات الحكومات بعضها مع  
 بعض وتلطف ويصطلح الاخذ والعطاء بين الناس وتستقيم حالهم  
 فهلا يصدر حينئذ من جميع تلك الاصلاحات والتنظيمات الخارجية  
 فعل لم تأثير ما في حالة الانسان الداخلية فان كل ما قد قيل بشأن  
 تأثير المال والعوايد في الانسان هو مبني على هذا اليقين بان كل  
 حادث خارجي حاصل في الهيئة الاجتماعية حسن موافق للعقل  
 متقن الترتيب يجلب عاجلاً او آجلاً على وجه مكتمل او غير  
 مكتمل تغييراً اخر في باطن الانسان مقارنة له في طبيعته ومزجه  
 وان الجمهور الحسن الانتظام والعدالة يجعل الانسان ذاتياً عادلاً  
 مستقيماً وان باطن الانسان تصلحه حالة الناس الخارجية كما ان  
 الحالة الخارجية تصلحها حالة الانسان الذاتية الداخلية وان عصري  
 القنن هما شديدا الاتحاد والارتباط احدهما بالآخر وانه قد يمكن  
 ان تفصل بينهما وقتياً موانع كثيرة واحقاب عديدة وان يتشلبا على  
 اشكال مختلفة قبل ان يتحداهما. لكن لابد من انضمام احدهما الى  
 الاخر عاجلاً او آجلاً لان تلك هي قاعدة طبيعتها كما هو جارٍ عموماً

في الخارج وكما هو ايضا يقين البشر بحسب الغريزة

درس  
التمدين على  
طريقتين

فاظن ايها السادة انني قد اوضحت تماما وان يكن على سبيل  
الاختصار ماهية حادثة التمدن العظيمة وطبيعتها معينا حدودها  
واقترحت اعظم المسائل التي تتولد منها وكان يمكنني ختم الخطاب  
في هذا الباب لولا مصادفة مشكلة اخرى لا بد من اقتراحها فهي من  
نلك المسائل التي لا تعد تاريخية بحصر المعنى ولا اقول انها افتراضية  
بل هي تخمينية وهي من المسائل التي لا تمسك الامن احد طرفيها  
ولا ينظر اليها الامن جهة واحدة ومع ذلك هي اكدية حقيقية ويلتزم  
الانسان الى ان يفكر بها لانها تتعرض له رغما عنه في كل حين وهي  
اي من النورين المتقدم ذكرها هو الغاية واي هو الوسيلة انموذ الهئية  
الاجتماعية ام نمو الانسان ذاتيا وهل نمو الانسان مفرد ام كامل  
قواه واحساساته وتصوراتيه هو لغاية اصلاح اكمال حالته الاجتماعية  
ونهاية تحسين وجوده الارضي ام هل تحسين الحالة الاجتماعية  
وتقدمها ونموها ليست الاميدانا وفرصة ووسيلة لنمو ذات الانسان  
وبالجملة هل جعلت الهئية الاجتماعية لخدمة الانسان ام جعل  
الانسان لخدمة الهئية الاجتماعية فالجواب على هذه المسئلة يحل بلا  
شك مسئلة اخرى وهي هل غاية الانسان تقتصر على حالته الاجتماعية  
فقط وينتهي وينفى بتمامه وكما له في الهئية الاجتماعية ام يوجد فيه شيء

اجنبي عن حياته الارضية يفوقها ويسمو عليها فاعلموا ايها السادة ان رجلاً انشرف بكوفي من اصدقائه وقد اجناز جمعيات كجمعيتنا هذه واتصل الى اعلى مقام في جمعيات اخرى اقل هدوا وراحة لكنها ارفع شأننا ومقداراً كلامه يلبث منطبعا حيثما يلفظ به مسيور روية كولا ر قد حل هذه المسئلة بحسب يقينه بخطايه في قانون الشريعة المتعلق بالتعرض للاشياء المقدسة فقد وجدت في خطايه هاتين العبارتين وهما (ان الهيئات الاجتماعية تتشبي وتحييا وتلاشي على الارض حيث تتم غايتها . . . . . لكنها لا تحوى الانسان بتمامه وكما لو لانه بعد ان يخصص ذاته للهيئة الاجتماعية يتبقى له اجل قسم من اقسامه تلك القوى السامية التي يرتفع بها الى الله والى حيوة عديدة وخبرات مجهولة في عالم غير منظور . . . . . ونحن الذوات الشخصية والكائنات الحقيقية الموهوبين عدم الفناء والبقاء السرمدى لنا ايضا نصيب في ما عدا الهيئات الاجتماعية والممالك الارضية) فلا ازيد على ذلك شيئا ولا اشعر في البحث عن هذه المسئلة بل كفى الى اقتراحاتها وهي ما يصادف في اخر تاريخ التمدن لانه متى تم هذا التاريخ ولم يبق محل للكلام عن الحيوة الحاضرة فحينئذ يسأل الانسان نفسه هل كل شئ انتهى وهل بلغ النهاية القصوى . اذا هذه المسئلة هي المسئلة الاخيرة واعلى ما يقودنا اليه تاريخ التمدن من المسائل

فيكفي اني عينت مكانها وسانها . فيستج ما تقدم شرحه انه قد  
يكن التصرف بخارج المدن على وجهين واستخراجه من منبعين  
واعتباره من جهتين مختلفتين فاما ان يجعل المؤرخ ذاته داخل  
النفس البشرية مدة من الزمان وفي شعب من الشعوب ويدرس  
الحوادث والتغيرات والتقلبات كافة التي حصلت في باطن الانسان  
ويصفها ويرويها فيكون هذا تاريخا للمدن ذلك الشعب في المدة  
التي اخنارها او انه يفعل بالعكس وعوضا عن ان يخلل داخل  
الانسان ويصف تقلبات افكاره واحساساته يجعل نفسه خارجا  
في وسط ساحة العالم ويتكلم عن الحوادث الخارجية والوقائع  
العمومية وتقلبات الحالة الاجتماعية فهذان الجزآن لتاريخ المدن  
او بالمحوري هذان التاريخان للمدن هما شديدا الارتباط احدهما  
بالاخر وكل منهما هو صورة الاخر ومع ذلك قد يمكن انفصال احدهما  
عن الاخر وربما كان هذا ضروريا ايضا في بداية الامر لكي يتم البحث  
عن كل منهما مع الشرح المتقضي والتوضيح الكافي على ان قصدي  
ليس ان ادرس مع حضراتكم تاريخ المدن الاورباوي في داخل  
النفس البشرية بل اروم الاشتغال فقط بتاريخ الحوادث الخارجية  
والعالم المنظور الاجتماعي غير انني احتجت الى بيان ماهية المدن  
لحضراتكم حسبما ادركنته في تركيبيه واتساعه واقترحت المسائل العالية

التي يقود اليها فيقتضي لي الآن ان اقصر نفسي واحصر عبارتي اذ  
اني مزع ان اذكر فقط تاريخ الحالة الاجتماعية

فاننا سنبتدي في البحث والتفتيش عن جميع عناصر التمدن  
الاوروپاوي في هذه حين الخطايط وسقوط الدولة الرومانية  
وسنعتني ونهتم بدرس حالة الهيئة الاجتماعية كما كانت بين تلك  
الرسوم الدارسة المشهورة وسنجهد لا باحياء تلك العناصر بل  
بنصب بعضها حذاء بعض ونعتني بتشخيصها على نوع ما وتتبعها  
مدى الخمسة عشر قرناً الماضية واظن اننا متى دخلنا في هذا البحث  
ندين سرياً بان التمدن هو الآن في صباه ويتقضي زمن طويل  
قبل ان يبلغ العالم حد ميدان و مع انه يوجد بين الفكر البشري  
الآن وبين اقصى درجة يمكنه الوصول اليها وحالة كوننا بعيدين  
جداً عن ادراك مستقبل البشر بتمامه فاذا تعمق احد منا في ضميره  
وسال نفسه عما يمكن ان يتوطد من الخير في هذا العالم في مستقبل  
الزمان بحسب تصورات وآماله ثم قابل ما في ضميره بالموجود الآن  
يتأكد حينئذ ان الهيئة الاجتماعية والتمدن هما في سن الصبا وانه  
مع ما قطعاه من الطريق بسيرهما لم يزل باقياً عليهما أكثر من ذلك  
بما لا يقاس لكن هذا لا ينزع شيئاً من انشراحنا ومسرتنا حينما تأمل  
بجالتنا الحاضرة فتمت بسطت لديكم الاهوال العظيمة التي يحوي

حالة التمدن  
الحاضر و حالته  
المستقبل

عليها تاريخ التمدن الاورباوي مدة خمسة عشر قرناً برون حيث  
الى اية درجة اتصلت حالة البشر حتى زماننا هذا من تحمل المشاق  
والمناعب وكثرة الاضطراب والشذائذ ليس فقط في الهيئة الاجتماعية  
خارجاً بل ايضاً في الحياة العقلية داخلياً فالعقل البشري قاسى مدة  
الخمسة عشر قرناً المذكورة مقدار ما قاست البشر وسوف يستبان  
لكم ما ساورده ان هذه ربما اول مرة تحصلت عقول البشر فيها على  
حالة مقرونة ببعض السلامة والتوافق على نوع لم يزل غير مكتمل  
وكذلك الهيئة الاجتماعية فانها قد تقدمت تقدماً بليفاً لا يتدروا حالة  
البشر الان بالنسبة الى حالتهم السابقة هي ملوؤة حلاوة ولطفاً وصالاً  
ويمكننا على نوع ما ان نوجه الى انفسنا ما قاله الشاعر لوفريشيوس  
القديم اللاطيني (ما احلى ان يلبث الانسان هادياً مطمئناً على  
الشاطئ وينظر الى مجاهدة من تطوحه الامواج في وسط البحر العجاج  
المضطرب بالعواصف) وتقدر ايضاً ان تقول عن انفسنا خلوا من  
فرط الكبرياء ما قاله ستينيليوس في هومروس (نشكر الله على اننا  
احسن بما لا يتقاس ممن تقدمنا ارفع ذلك يجب علينا الاحتراز والتوقي  
ولا ينبغي ان يغلب علينا الفرح المفرط بسبب ما نلناه من السعادة  
وتزقي الحال . لان ذلك من شأنه ان يلقينا في خطرين جسيمين  
الكبرياء والتراخي وبحملنا على فرط الثقة بقوة العقل البشري ونجاحه

ومعارفنا وإدابتنا الحالية . فهناوة حالتنا وعذوبتها تورثنا الوهن  
 والقصور . ولست أدري هل تلاحظون ما اللحظة أم لا غير أنني أظن أننا  
 نتردد على الدوام بين اغراء النفس أيانا بالتشكي والتلوم من أوهي  
 سبب وتسويلها لنا الارتضاء والقناعة بالقليل من الأشياء أن لنا آميالا  
 عقلية وشهوات ومطامع لا تجد في أفكارنا وتخيلاتنا لكن متى أردنا انما  
 الفكر بالعمل والتزمنا الى تكبد بعض العناء والتعب وتضحية بعض ما  
 نحبه وبذل الجهد والجهد لنوال المرام حيث نرسله تكل سواعدا وتمل  
 ونفجر بسهولة تكاد أن تعادل قلة صبرنا حين استشارة الرغبة والاشتها  
 فينا . فيلزم أن تتوقف هذين الخللين كل التوقي ونعود أنفسنا على  
 مقايضة ما نستطيع اتمامه قانونيا بقوتنا ومعارفنا واقتدارنا ولا نطمح  
 الا الى ما يمكن اكتسابه بطرائق العدل والحقانية موقرين الاصول  
 التي بنى عليها تمدنتنا . فان النفس تغرينا أحيانا بالتمسك باصول  
 ومبادئ نخقرها ونقطع بها كبادي أوروبا ووسائلها مدة خشونتها  
 اغني القوة الجبرية والنفاق وما شابه ذلك من الدادات الشنيعة  
 التي كانت جارية منذ أربعة أو خمسة قرون . فان ارتضينا باستعمال  
 هكذا وسائل باشرنا اجراءها لا نجد عندنا المواظبة والمثابرة ولا  
 الحمية الخشنة البربرية التي كانت لاهل ذلك العصر الذين لشدة  
 مقاساتهم المشقات والأهوال كانوا يسعون على الدوام الى الخروج

من حالتهم التعيسة . واما نحن فراضون من حالتنا ومسرورون بها  
 فلا ينبغي التفريط بها وتعريضها للخطر والزوال طبعاً في ما رُب  
 غير معلومة منا على التمام ولا آن اوانها . وكما اننا اعطينا كثيراً  
 كذلك سنطالب بالكثير وسوف نؤدي الى الذرية حساباً صارماً  
 عن سلوكنا ونصرفنا اذ ليس احد في هذه الايام الاّ خاضعاً للتغيش  
 والفحص ومحتملاً المسؤولية سواء كان شعباً ام حكومة . فلتتمسك  
 اذاً مع الثبات والصدق بمبادئ تمدتنا اعني بالعدل والقانونية  
 والمجاهرة بالاقوال والاعمال والحرية ولا يبرح عن نهتنا انه كما نرغب  
 فيها ان تكون الاشياء كافة ظاهرة لدينا معلنة لا بد من ان تأتي نوبتنا  
 نحن ايضاً ونكون عرضة لانظار الآخرين فتفحص حيث ذر اعمالنا  
 وندان



## المقالة الثانية

موضوع المقالة . وحدة التمدن القديم . تنوع المجديد وتركيبه . تفصلة  
 وثمانيه على القديم . حالة اوربا حين سقوط الدولة الرومانية . تغلب البلدان  
 وتفوذها . مآشرع بوالقياصرة من الاصلاحات السياسية . خط القيصريين  
 مونوريوس ونودوسيوس . عظم اسم الدولة الرومانية . الكنيسة المسيحية وتنوع  
 الاحوال التي تداولتها في القرن الخامس . تقلد القسيسين الوظائف المدنية .  
 تاثير قوانين الكنيسة الحسن وتأثيرها السيئ . البريز . ادخالهم روح الاستقلال  
 الشخصي في العالم المتأخر والتخوة التي تحمل المرد على مساعدة رفيقو في اي امر  
 كان . مجمل عناصر التمدن المتنوعة في ابتداء القرن الخامس

أيها السادة

انه نظراً الى الأسلوب الذي ينبغي لي ان اتجه في خطابي اخشى  
 من محذورين اولهما ان تكون الفصول مستطيلة الشرح لسبب  
 اضطرارنا الى حصر موضوع عظيم في مدة قصيرة من الوقت ثانيهما  
 ان نكون في الوقت نفوس كثيرة الايجاز فربما التزم بعض الاحيان  
 لاطالة الشرح باكثر من العادة دون ان اقدر على بسط كامل  
 التوضيحات التي تقتضيها المسائل فاذا احتاج واحد من حضراتكم  
 الى الاستفسار عن بعض القضايا او حصل لكم ارتياب في بعض  
 اقوالى او اردتم الاعتراض علي في امر ما فارجوكم ان تعرفوني به خطأ

ومن له رغبة في الجواب فليبق هنا الى انتهاء الخطاب لانني مستعد بكل سرور لاعطاء كل ما يمكن من الشرح والتوضيح ثم انني اخشى ايضاً محذوراً آخر وهو ان اضطر احياناً لذكر قضية دون اثباتها واداء برهانها وهذا سبب ايضاً قصر المدة التي فيها قد حصرنا هذا الموضوع فبعض الافكار وبعض القضايا لا يرد اثباتها الا بعد حين وهذا يلجئكم احياناً الى تصديق كلامي مجرداً فارجو منكم العفو والماح وهذا ارى ذاتي في هذه الساعة مجبوراً على تحميلكم ثقله هذا المحذور فاقول

اني اعنيت في الخطاب السابق بالشرح عن التمدن بوجه العموم ولم اذكر تمدناً مخصوصاً ولا اعتبرت ظروف الزمان والمكان بل تكلمت عن التمدن في حد ذاته على وجه فلسفي محض واما الان فساذكر لكم تاريخ تمدن اوربا على نوع خصوصي لكن قبل الشروع فيه اريد ان ابين لكم على وجه عمومي سمات هيئته الخصوصية واصف لكم هذا التمدن وصفاً واضحاً جلياً ليظهر لكم منقرزاً عما سواه من انواع التمدن التي انتشت في العالم فسا بادر ذلك مقرر انكم القضايا تقريراً بسيطاً دون استعمال البراهين والاسنادات ولعمري ليس برهان لهذا غير وصف الهيئة الاجتماعية الاورباوية وصفاً صحيحاً كاملاً كمن يصور صورة تعرف بمجرد النظر اليها انها مطابقة للاصل

صفة التمدن  
الاورباوية  
العمومية

ولعلني احسن انما هذا العمل كما احب وارغب فاقول اننا اذا وجهنا  
النظر الى ما سبق تمدن اوربا من تمدن الاعصار الخالية سواء كان  
في بلاد اسيا ام في غيرها ومن جملة ذلك تمدن اليونان والرومانين فلا  
بد من ان ياخذنا العجب من الوحدة الظاهرة في كل واحد منة كما لو كان  
صادر من مادة واحدة وناشأ عن تصور واحد وكان الهيئة الاجتماعية  
تابعة مذهباً او اصلاً واحداً لا غير قد تمكن منها ورتب نظاماتها  
واخلاقها ومعتقداتها وبالجمله كل ما يوول الى نموها في مصر مثلاً  
كان المذهب الثيوكراتيكي (الحكم تحت ظل الالهة) متسلطاً على الهيئة  
الاجتماعية بنامها ودلائله ظهرت في اخلاق المصريين واثارهم وفضلات  
تمدنهم . كذلك في الهند ترون المذهب الثيوكراتيكي متغلباً على نوع  
ما وفي محلات اخرى كان النظام مختلفاً في مكان كانت احدى العشائر  
قد فتحت البلاد وتملكتها وتسلط على تلك الهيئة الاجتماعية مذهب  
القوة الجبرية وحده وغصبها على الخضوع لشريعته الصارمة وفي  
جهة اخرى كانت الهيئة الاجتماعية تابعة المذهب الديموقراتيكي (اي  
حكومة الشعب) كما كان في الجمهوريات التجارية جميعها التي على  
سواحل اسيا الصغرى وسوريا في يونياً وفيثقياً وبالجمله انا اعتبرنا  
التمدن في الازمنة الخالية نراه متصفاً بالوحدة على نوع يستغرب  
سواء كان في النظمات والقوانين ام في الاخلاق والافكار ونرى

ان قوة وحيدة او اقله قوة متغلبة في النفوذ تآمر وتنتهي . ولسنا  
نعني ان وحدة الاصل والشكل في تمدن تلك الدول كانت دائماً  
غالبة منذ الابتداء لاننا اذا التفننا الى تاريخها الاقدم نرى ان  
القوات المختلفة التي تنشئ وتنمو في الهيئة الاجتماعية كانت غالباً  
تتنازع الاستيلاء على السلطة . فعند المصريين والاتراسكيين حتى  
واليونانيين ايضاً كانت طائفة الجنود مثلاً مخاصمة طائفة الكهنة وعند  
غيرهم كانت الاسباط اي القبائل الخاضعة لرئيس مخاصمة اهل الهيئة  
الاجتماعية الاحرار والمذهب الاروسفكراتيكي اي السيادة كان ضداً  
للمذهب الجمهوري الخ ولكن تلك المصادات والمنازعات حصلت  
غالباً في ازمة غير تاريخية لم يكن لها في التاريخ الحقيقي سوى ذكر  
ضئيل . نعم انها تجددت احياناً فيما بعد ولكنها غالباً كانت تلاشي  
سريماً وكانت احدى القوات المتنازعة شوكة السلطة تغلب على  
القوات الاخرى وتسود بفرداها على الهيئة الاجتماعية وكانت الحرب  
دائماً تنتهي بفوز احد المذاهب فوزاً قوياً حتى لا اقول مطلقاً .  
ومعاصرة المذاهب المختلفة ومقاومة بعضها بعضاً لم تكن في تاريخ  
هولا الشعوب سوى عرض سريع الزوال فلذلك كان التمدن  
القديم في اغلب الاحيان بسيطاً وحدث من ذلك تاثيرات مختلفة  
قارة وحدة الاصل او المذهب الاجتماعي اوجبت سرعة النمو والتقدم

الى درجة مفردة كما في بلاد اليونان فانه لا يوجد شعب اضاء نور  
تدنه بسطاعة وبها هكذا في مدة يسيرة مثل اليونان لكن بعد تلك  
الزهوة العييبة هم الضعف فجأة على اليونان واوهى قواهم ومع انه لم يتم  
انخطا طهم بسرعة تعادل سرعة تقدمهم لكنه قدم بسرعة كلية والظاهر  
ان القوة التي ابدعت اصل تمدن اليونان كانت قد تلاشت واضمحلت  
ولم ينشأ غيرها لاصلاح امره وطورا واحدة اصل التمدن ابي عدم  
تنوعه وتركيبه اذت الى نتيجة مختلفة كما في بلاد مصر والهند مثلاً  
فانها اوقفت الهيئة الاجتماعية على حالتها الراهنة دون تغيير ولا  
اختلاف ما ودامت الدولة على حالتها وكذلك الهيئة الاجتماعية لكن  
في حالة الجمود وعدم الحركة وصفة الجور والظلم التي تظهر في انواع  
التمدن القديم تحت صور واشكال مختلفة جداً هي ناتجة ايضاً من  
هذا السبب بعينه لان الهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لقوة واحدة  
مطلقة لم تكن تتحمل وجود قوة سواها اية كانت وكل ميل يخالف  
ها كان محرمًا مرفوضاً وقط لم يكن المبدأ او المذهب المتغلب يسمح  
بظهور مبدا اخر يازايمه ولا يدع له فعلاً ولا تأثيراً ما، والوحدة التي  
يتصف بها التمدن القديم تظهر ايضاً في كتب الآداب والفنون  
العقلية فقل من لم يطلع على كتب آداب الهند التي ترجمت وانتشرت  
منذ مدة في اوربا فانها جميعها هلى نسق واحد وكانها نتيجة مادة

واحدة وتعبير عن تصور واحد سواء كانت من كتب الدين أم  
الآداب من الروايات التاريخية أم من الشعر التشخيصي أم الحماسي  
وكذلك الأعمال العقلية فإنها على أسلوب واحد كما يظهر من الوقائع  
والنظامات . حتى اليونان مع ما كانوا عليه من غنى المواهب العقلية  
نرى الوحدة غالبية في آدابهم وفنونهم . وأما تمدن أوربا المتأخرة  
فبإله كس ولا حاجة إلى الأسهاب في هذا الباب بل يكفي أن نمنعوا  
النظر فيه ودققوا فكركم فللحال يتصور لكم متنوعا مختلطاً مضطرباً  
حائوا في آن واحد جميع أشكال النظامات الاجتماعية ومبادئها  
كالسلطان الروحي والسلطان الزمني والمذهب الثيوكراتيكي والملكي  
والسيادي والشعبي وترون فيه كل مراتب الهيئة الاجتماعية مختلطة  
معاً ومزجحة ويوجد للحرية والغنى والنقوذ درجات غير محدودة  
وتلك القوات المختلفة التي ذكرناها كانت جميعها في حال النزاع الدائم  
دون أن تقدر أحداها على قهر ما سواها والسلطان ينفرد بها على الهيئة  
الاجتماعية ثم اننا في كل من الأعصر الشهيرة الخالية نرى الهيئات الاجتماعية  
كافة متساوية كأنها صبت في قالب واحد على نوع ما وسواء كانت  
الحكومة الملكية المطلقة غالبية فيها أم الثيوكراتيكية أم الشعبية فكل  
واحدة منها كانت تحوز السلطان التام في وقتها وإما في أوربا المتأخرة  
فيشاهد مثال لوجود جميع المذاهب السياسية وكامل أنواع النظامات

الاجتماعية معاً فالحكومات الملكية المطلقة والمختلطة والشيوكراتيكية  
والجمهوريات السيادية وغيرها جميعها وجدت في آنٍ واحد بعضها  
حذاء بعض ومع ما هي عليه من البايئة والمخالفة يظهر فيها نوع من  
المشابهة لا ينكر كالمشابهة التي بين اعضاء عائلة واحدة وكذلك  
يوجد في تصورات اوربا واحساساتها هذا التنوع عينه وهذا النزاع  
ذاته فترون المعتقدات الشيوكراتيكية والملكية والسيادية والرعائية  
يعارض وبجارب ويضعف ويخفض بعضها شأن بعض وإذا قرأتم  
كتب المؤلفين الذين اطلقوا القلم على العنان في القرون المتوسطة يتضح  
لكم ان اهل الزمن المذكور لم يتمكنوا من تتبع الفكر الى اخر نتائج قرون  
احزاب التسلط المطلق يدبرون على حين غفلة ويتفقرون على  
غير علم من جرى النتائج الناشئة عن مذهبهم ويتبين انه يوجد ثم  
افكار وتأثيرات تمنعهم وتوخرهم عن الوصول الى منتهى الغاية  
وكذلك احزاب الحكومة الجمهورية . فتلك الجسارة الكلية التي  
لا تنزعزع وتصلبات الراي المستندة على القياسات المنطقية التي  
وجدت في التمدن القديم ليس لها ذكر في الجديد وكانت توجد في  
الاحساسات هذه المضادة وهذا التنوع اللذان فيما التصورات والافكار  
فكنت ترى من يتوق بكليته للاستقلال والحرية حذاء من انصف  
بسهولة الاتقياد والانطباع وذوي الصداقة النادرة والامانة في

اليهود تجاه الذين عندهم حب التسلط وتنفيذ الارادة المطلقة وحل  
 القود عن اعتناق الاهواء وعدم السراي عن القريب وبالاقتصار  
 كانت الانفس متنوعة ومضطربة كالهبة الاجتماعية . وتلك المزية  
 ذاتها توجد ايضا في آداب المتأخرين نعم ان آدابهم ادنى واحط درجة  
 من الآداب القديمة بالنظر الى الاسلوب واتقان الصناعة كما يوافق  
 على ذلك الراي العام لكنها اعلى واغنى بالنظر الى نفس الافكار  
 والاحساسات فيرى بها ان النفس البشرية تعرضت لمواضيع كثيرة  
 وتعمقت فيها اكثر من القدم وهذا بعينه هو سبب عدم كمال  
 الاسلوب لان المراد اذا كثرت وتزايدت يصعب على الانسان ان  
 ينظمها في اسلوب بسيط مجرد وما يتوقف عليه حسن الانشاء مثلاً  
 انما هي الصراحة والبساطة والمداومة على نسق واحد فقد يصعب  
 جداً الحصول عليها نظراً الى فرط تنوع الافكار والاشعارات في  
 التمدن الاور وباوي فهذه الصفة المقدم ذكرها المتصف بها التمدن  
 الاور وباوي المتأخرون انما حيثما كان ونرى له ايضاً هذا الخلل وهو  
 انك اذا اعتبرت نمو العقل البشري الخصوصي سواء كان في الآداب ام  
 في الفنون ام في سائر المسالك الاخر التي سلكتها ترى ذلك القود الى  
 وجه العموم ادنى مما يقابل في التمدن القديم لكن عوضاً عن ذلك  
 اذا نظرنا الى مجمل التمدن الاور وباوي يتدأ لنا غنى بما لا يقاس



من غيرو أيا كان لانه احدث من القوانوا عديده دفعة واحدة  
 ولذلك لم يزل في حالة التقدم الدائم مع كونه متواصلًا منذ خمسة  
 عشر قرنًا وإن لم يسرع في سيره مثل المدن اليوناني فسيره لم يقطع  
 ولا كفت تقدمه بل يرى امامه ميدانًا واسعًا لا يحد فبرح فيه باشد  
 حرارة يومًا عن يوم لان الحرية ترافقه في جميع حركاته كل يوم أكثر  
 من امسه وبينما كان تسلط اصل واحد او نظام واحد تسلطًا كاملاً  
 او فوز احدها فوزاً قوياً يسبب ويوجب الظلم والجور عن الحق في  
 غير المدن الاورروباوي كان تنوع عناصر النظام الاجتماعي في اوربا  
 المتاخرة وعدم لمكانها نفي بعضها بعضاً سبباً في تولد الحرية الموجودة  
 الآن وتلك الاصول المختلفة لما لم يمكنها اعدام وملاشاة بعضها بعضاً  
 أُنجست الى المساكنة وحررت على نوع ما وثيقة سلمية فيما بينها وفتح  
 كل بنصيبه من القوا العام . فذلك مما يبين لنا ان المدن الاورروباوي  
 لة بالحقيقة فضل فاقى هذا وان تركنا الحوادث الظاهرة وبحسنا عن  
 طبيعة الاشياء فانها نتأكد ان فضلها حقيقي كما يقرر ذلك العقل  
 ايضاً فضلاً عن ان الحوادث تبينة لنا باجلى بيان لاننا اذا تركنا  
 المدن الاورروباوي برهة على جانب وحولنا النظر الى عموم العالم  
 والى مسرى الاشياء الارضية بوجه العموم ترى كيف نشاهد العالم  
 يسرى : اننا نشاهد يسرى مع اختلاف وتنوع العناصر ومضاده

بعضها بعضاً على الدوام كما في التمدن الاورباوي اذ لا شك انه لم  
يُعط لاصل او لمذهب او لنظام خصوصي او لتصور فكري او لقوة  
خصوصية اية كانت ان تضبط العالم بأسره وتسلط عليه تسلطاً  
مطلقاً وتتغنى منه كل ميل مخالف بل توجد فيه قوات واصول  
ومذاهب متنوعة تختلط وتتقارب وتتباعد وتتحارب دون انقطاع  
وهي تارة غالبة وطوراً مغلوبة لكن قط لم يغلب او ينقلب احدها غلبة  
تامة وهذه بلارب حالة العالم عموماً اعني ذاك الاختلاف في الاشكال  
والاصول والافكار ومضادة بعضها بعضاً واجتهادها للوصول الى  
وحدة ما حقيقية او وهمية ربما لا سبيل الى الوصول اليها اصلاً  
لكن الجنس البشري يخوضونها بواسطة الحرية والسعي. اذاً التمدن  
الاورباوي هو كناية عن صورة حيوة العالم ولم يكن ضيقاً ولا نافية  
غيره ولا مستقر اراءنا بل هو شبيه بسير احوال العالم وعلى ظني ان  
هذه المرة الاولى التي بها زالت صفة الاختصاص من التمدن وثم انموذجاً  
متنوعاً غنياً مخصصاً بمقدار تنوع واتساع وخصب ساحة العالم  
فالتمدن الاورباوي قد وافق الحقيقة الابدية والمتصود الالهي اذا تبع  
لي ان اتكلم هكذا. وسلك بحسب الطريق المخصصة له من العزة  
الالهية وهذا هو اصل تفصله العقلي  
فاروم من حضراتكم ايها السادة ان تهتوا هذه السقة الاساسية

والتمييزية للتمدن الاورباوي في ذهنكم مدة معاطاتنا هذا البحث اذ لا  
استطيع الان سوى ايرادها فقط كما فعلت ومتى بسطت لكم المحادثات  
فهي حينئذ تؤدى البرهان لكن اذا وجدنا في مهد تمدننا اسباب  
الصفة التي نسبتها اليه وعناصرها . وعائنا في حالة العالم وفي المحادثات  
التي اعانت منذ الاجداد على انشاء وتكوين التمدن الاورباوي اصل  
ذاك النوع المضطرب بل الخصب الذي يمتاز به التمدن المذكور  
وذلك في اثناء انشاءه حين انحطاط وسقوط الدولة الرومانية قبل  
ربيب يكون هذا برهاناً عظيماً على ما ابدية . فقد عزمنا الان على  
ان اسعى في هذا البحث مع حضراتكم وادقق الفحص عن حالة اوربا  
عند هبوط الدولة الرومانية وابحث عن العناصر التي خلفها العالم  
السابق الى العالم اللاحق سواء كان في النظمات ام في المعتقدات  
والافكار والاحساسات . فاذا شاهدنا الصفة التي ذكرتها لكم انفاً  
مفروسة في تلك العناصر تصبح حينئذ محتملة التصديق لديكم .  
ويجب اولاً ان نتصور جيداً ماذا كانت الدولة الرومانية وكيف  
تكونت . فاعلموا ان رومية لم تكن في مبداء امرها سوى مدينة حكمها  
من اهلها او بالحري جمعية بلدية . والاحكام الرومانية لم تكن مؤلفة  
الامن مجموع النظمات التي تناسب جمعية منحصرة في مدينة فهي  
نظمات بلدية تمتاز بهذه الصفة عينها . ولم يكن ذلك مخصوصاً برومية

اسباب  
صفة التمدن  
الاورباوي  
الاصلي

فقط بل اذا نظرنا الى ايطاليا في ذلك التاريخ لا نرى غير المدن  
 حول رومية وما كان يسمى شعوب في ذلك الوقت لم يكن سوى اتحاد  
 بين المدن نفسها فكانت المدن اللاطينية المتعاهدة هي الشعب  
 اللاطيني وهكذا كان الاترسكيون والصابثون والسامثيون وشعوب  
 بلاد اليونان الكبيرة . واما البراري المزروعة فلم تكن رقتة . يمكن  
 مثل الان بل كان اصحابها هم سكان المدن انفسهم وكانوا يخرجون  
 الى الخلات للملاحظة ارضهم ويسكنون فيها غالباً بعض العبيد  
 ويقومون في معاشهم واما البراري المزروعة كما هي الان اعني الخوية  
 على اهل منتشرة تارة في مساكن منفردة وطوراً في الارياك والثرى  
 فلهذه كانت مجهولة في ايطاليا القديمة لاجودها اصلاً . وماذا صنعت  
 رومية حين امتد سلطانها . راجعوا تاريخها بالتتابع تروا انها  
 استفتحت واسست مدائن وحاربت مدائن وعقدت معاهدات معها  
 ورحلت اناكس من اهلها ليسكنوا فيها وتاريخ فتوحات الرومانيين  
 العظيمة هو تاريخ فتح وتأسيس عدد وافر من المدن : واما امتداد  
 التسلط الروماني في بلاد الشرق فلم يكن على هذه الصورة ولا هو  
 معروف بهذه الصفة لان الاهالي في الشرق كانوا متوزعين  
 بعكس توزيع اهالي الغرب ونظراً الى اختلاف صورة نظامهم  
 الاجتماعي لم يكونوا منحصرين في المدن كما في بلاد الغرب ولا

كانت المدن مركزاً أوحيداً لم . وبما ان مراصنا هذا التكلم قطع عن  
 اهالي اوربا فلا حاجة الى ذكر ما كان يتوقع في بلاد الشرق . وان  
 اتصرفنا على الغرب نجد في كل مكان سنة ذلك الامر الذي اشرت  
 اليه في بلاد غالياً (فرنسا القديمة) وفي اسبانيا لم يكن الا المدن فقط  
 وخارجاً عن المدن كانت الاحراش والبحيرات تغطي الارض  
 ويسعدل على ذلك ايضا من الاثار والطرق الرومانية فكان يوجد  
 طرق كبيرة متصلة من مدينة الى اخرى لكن لم يكن يوجد سبل  
 ومسالك عديدة مصلية مشتتة بعضها ببعض موصلة الى كل  
 الجهات كما جرى ذلك في هذه الايام بل كانت مجهولة بالكلية عندهم  
 ولا ذكر لها اصلاً . وكذلك لم يكن يشاهد في ذلك الوقت تلك  
 الكميات التي لا تعد ولا تحصى من الاثار الخفية والضيع والقصور  
 والكنائس المنقرضة في البلاد كما في الاجيال المتوسطة بل لم تترك  
 لنا رومية غير اثار عظيمة الشأن لائحة طليها الصفة المدنية معدة  
 لاهل كثير عديم مجموعين بعضهم بجوار بعض ففي كل جهات  
 الممالك الرومانية نرى المدن غالبية ومتسلطة والبراري معدومة  
 من الاهالي ومن الواضح ان ذلك الامر ما يصعب وجود الاتحاد  
 وتمكين الرباط الاجتماعي في مملكة كبيرة مفسعة ويمتعة . واذا كانت  
 قد تمكنت جمعية بلدية مثل رومية من اقتناح الدنيا وتملكها قد فاته

تعسر عليها مع ذلك حكم تلك الممالك الشاسعة وحسن سياستها  
وإتقان نظامها . ولذلك حينما ترواى أنه قد تم الأمر وكمل العمل  
أي حينما كان كل القرب مع قسم عظيم من الشرق قد اتحد إلى  
الشوكة الرومانية وخضع لمطوتها فرى تلك المداين والدول  
الصغيرة التي لا يحصى عديدها والتي جعلت للانزلال والاستقلال  
لا للانضمام إلى الاستتباع يتفرق بعضها عن بعض في ذلك الوقت عيونه  
وتحرر أنفسها في جميع الجهات . وهذا الأمر يعد من جملة الأسباب  
التي حملت على تغيير صورة الحكومة الرومانية وترتيبها على شكل  
السلطنة لكي تستطيع أن تجمع وتضم بعضها إلى بعض عناصر من  
طبيعتها الميل إلى الانفصال وعدم الاتحاد ، فأخذت تجتهد السلطنة  
حينئذ بان توقع الاتحاد والارتباط بين أقسام تلك الهيئة الاجتماعية  
المشتتة وقد نجحت في سعيها لكن إلى حد محدود . وفي أثناء المدة  
التي بين تولي أغسطس على السلطنة ودينوقليانس حينما كانت  
القوانين والأحكام المدنية آخذة في التراجع والتحسين صار وضع  
ذاك النظام الواسع الاستبدادي لإدارة الأحكام وتوزيع على العالم  
الروماني رجال للقيام بمحق الوظائف والمخدم متظمون في سلسلة  
المراتب ومرتبون غاية الارتباط بعضهم ببعض كالشبكة وكلية  
الاتقيان والطاعة لأوامر الديوان السلطاني وكانت غاية وظيفتهم أن

ينفذوا ارادة الشوكة السلطانية في الهيئة الاجتماعية ويقدموا اليها  
المرتبات الاميرية مع خضوع الرعية

ولم يتيسر فقط بواسطة هذا النظام جمع شمل عناصر العالم  
الروماني المفرقة وضبطها بل ارتضت الناس ايضاً بالحكومة  
السلطانية المطامنة والسلطة المركزية واستولى ذلك على عقولهم  
بسهولة نادرة. فيتعجب الانسان كيف ان تلك الجمهوريات الصغيرة  
التحد بعضها مع بعض اتحاداً غير متين وتلك الجمعيات البلدية  
المشاركة اتفادت بسرعة الى اعتبار واحترام القوة السلطانية  
الوحيدة السامية المقدسة. فافتضى ان تكون ضرورة انشاء رباط  
ما لضم اقسام العالم الروماني بهذا المقدار عظيمة حتى ان المعتمدات  
وعلى نوع ما الافكار المخصوصة بالمذهب الاستبدادي وجدت لها  
سبيلاً الى العقول فبواسطة اذعان العقول لهذه العقائد ولنظام  
الادارة الحكمية المتقدم ذكره مع اضافة نظام العسكرية استطاعت  
السلطنة الرومانية على مقاومة الانحلال الذي تمكن منها داخلياً  
وغزوات البربر وصدماهم معاً واستمرت على هذا الحال مدة  
مستطيلة وهي على انحطاط دائم لكنها ما زالت تدافع عن نفسها الى  
ان اتى زمان اشتد فيه الانحلال بهذا المقدار حتى لم تعد حيثئذ  
تكفي فطانة الحكومة المستبدة وكمال الخضوع والتسليم لوامرها

لوقاية جسم السلطنة العظيم الحجم وحفظه من التبديد فصارت  
تقسم اعضاءه وينفصل بعضها عن بعض من جميع اطرافه في مدة  
القرن الرابع وصارت تندفق اليه البربر وتدخله من كل الجهات  
والاقاليم تسلم بغير مدافعة ولا مقاومة دون ان تكثرث او تهتم بما  
يجل بسائر المملكة . فحيثن طريق عقل بعض السلاطين فكر  
مستغرب وهوانهم قصدوا ان يجربوا الحرية العمومية وعقد معاهدة  
بين جميع اقسام المملكة تشابه ما يسمى الان بالحكومة البربريزانتايف  
(اي الملكية المقيدة) لعل ذلك مما يحيي وحدة السلطنة الرومانية  
ويصونها من التفريق والتشتيت اكثر من الحكومة المطلقة . وهذه  
صورة الامر السلطاني المرسل في سنة ٤١٨ من هونوريوس  
وتودوسيوس الاصغر الى نائب بلاد غاليا الذي به يقصدان ترتيب  
نوع الحكومة المقدم ذكرها في جنوبي بلاد غاليا لكي يوقيا بواسطة  
هذه الطريقة وحدة واستقلال السلطنة

من هونوريوس وتودوسيوس القيصرين الى اغريقولا النائب  
على بلاد غاليا

انه بناء على معروض سعادتك لنا الكلي الافادة قد اصدرنا  
امرا بان تعتبر الترتيبات الاتي بيانها كتوانين جارية على الدوام  
تخضع لها اهالي السبعة اقاليم اذ انها تاتي على طبق مرغوب الاهالي .



وبما أنه لأسباب المنفعة العامة أو الخاصة يحضر إلى جانب سعادتهم ليس فقط من كل الأقاليم بل أيضاً من كل مدينة أشخاص من أصحاب الوظائف أو نواب مخصوصون سواء كان تقدم الحسابات أو لمعاطاة المصالح المتعلقة بأصحاب الأملاك قد حكمنا أنه يكون مناسباً وكثير الفائدة أن يصير من آلاف قصاصداً اجتماع أهالي السبعة أقاليم في كل عام بوقت معين في المدينة المسماة اعتي مدينة أرس وهذا الترتيب قصدنا به مراعاة المصالح العامة والخاصة معاً فبواسطة اجتماع الأهالي الأعيان لدى حضرة النائب الشريفة إذا لم تكن بعض أسباب النظام العام أو جبهة أن ينتقل إلى مكان آخر يمكن الحصول على أحسن النتائج من جرى المداولة في الأمور ولا يمكن هكذا أن يخفى شيء عن أحد الأقاليم ما حصل عليه الاعتماد وقر عليه القرار بعد المكالمات والمداولات الكافية ومن لا يكون حضر الاجتماع يلتزم أن يخضع أيضاً إلى تلك الترتيبات وباعطائنا الأمر بأن يحصل في كل سنة جمعية في المدينة القسطنطينية (لعبت هكذا مدينة أرس وفقاً لإرادة قسطنطين المعظم نظراً إلى ميله إليها لكن العادة غلبت على إرادته) فظننا أن يكون ذلك ليس فقط مفيداً للخير العام بل ومضاعفاً أيضاً للعلاقات الاجتماعية لأسباب أن مركز المدينة موافق جداً والإيجاب جوار دون اليها من كل فج

وتجارها هي بهذه المقدار متسعة حتى انه يرد اليها كل ما يخترع  
ويصنع في سائر المحلات فكل ما يجواه الشرق الغني والبلاد العربية  
المعطرة والبلاد العاصورية اللطيفة وافريقية المخصبة واسبانيا الجميلة  
وغالياً المحسورة من التحف يكثر وجودها في ارس بهذا المقدار  
حتى ان الاشياء جميعها التي تعد نفيسة في كل اقطار العالم تظهر  
فيها كأنها من محصولاتها ثم ان اتصال نهر الرون ببحر توسكانا  
يقرب البلاد التي يطوفها ذلك النهر والتي يفصل بها ذلك البحر  
ويجعلها كخبرة . وبما ان الارض بتمامها تحف هذه المدينة بالفخر ما  
عندها وتحمل اليها خاص محاصيل كامل الامصار بجزاويراً بواسطة  
الانهر والاشرعة والمجازيف والعجلات فكيف لا تعتبر بلادنا الغالية  
كمعروف وصنع جميل امرنا هذا بان يصير الثأم جمعية عامة في وسط  
تلك المدينة التي حوت بموهبة من الله كامل تنعمات المعيشة وجميع  
تسهيلات التجارة وقد كان سالفكم النائب الشهير بنترونيوس بقصد  
مدوح ومملوحكمة أمر بإجراء هذه الطريقة وبما ان استعمالها لم يدم  
من جري الاهمال وتسلط المخلصين فقد عزمنا على تنفيذها الان  
بقوة حكمةتنا . والحالة هذه نفوض الي سعادتك يا سيبتنا العزيز  
المحبوب اشراف ولا بناء على امرنا هذا واتباعاً للعادة الموسسة من  
سالفك المبائنة بإجراء الترتيبات الآتية في الاقاليم وهي ان يصير

التنبيه على كل الأشخاص المشرفين بوظائف الحكومة واصحاب  
الاملاك والارزاق وقضاة الاقاليم بانهم ملزمون ان يجتمعوا جمعية  
شورية في كل سنة مرة في مدينة ارس بين الثالث عشر من شهر  
اب والثالث عشر من ايلول وايام الدعوة والاجتماع نفوض امرها  
اليكم وان اها لي اقليسي نو فامبو بولانيه والاكويتان الثانية نظراً الى  
بعدهما يمكنكم اذا انشغل قضائهم بامور مهمة ان يعثوا من يقوم مقامهم  
حسب العادة والذين يتأخرون عن الحضور الى المكان المعين في  
الوقت المعلوم يدفعون جزاءً تعدياً مقداره خمس ليرات من الذهب  
عن القضاة وثلاث ليرات عن اعضاء الجمعيات البلدية وسائر  
اصحاب المناصب ونظن ان هذا الترتيب لن يجعنا فوائدها لاهالي  
اقاليمنا ثم اننا متأكدون بان ذلك مما يزيد مدينة ارس زينة ورواقاً  
تلك التي نحن مديونان لامانتها

اعطى في الخامس عشر من شهر ايار ورد الى ارس في العاشر  
من شهر حزيران

فلم تقبل الاقاليم ولا المدن بهذا الامر بل رفضوه ولم يرتضوا  
احد بتسمية وكلاء ولا بالذهاب الى مدينة ارس لان الاتحاد  
والانضمام مما يصاد اصل طبيعة تلك الهيئة الاجتماعية ورجعت  
نظماهم محبة الوطن الخصوصي اي كل يبيل الى مدينته والى جمعيتهم

البلدية وذلك في جميع أقطار السلطنة واتضح عدم امكانية تنظيم هيئة  
 اجتماعية عمومية ووطن عمومي فصارت المدن كل واحدة منهم  
 تختص في اسوارها وتقتصر على اعمالها الخصوصية وسقطت السلطنة  
 اذ لم يكن من يرغب في عدد نفسه منها بل جميع سكان المدن صاروا  
 يهتمون بامر مدنها فقط غير مكترئين بالسلطنة ولا بامرها. فترى  
 هكذا حين هبوط السلطنة الرومانية نفس الامر الذي رايناه في مهد  
 رومية اعني به فوز النظام البلدي وشدة الميل اليه والعالم الروماني  
 عاد الى حاله الاصلية لانه حينما تكون وتركب كان تركيبة من المدن  
 وحينما التحل تركيبة لم يبق منه الا المدن. فصورة الحكومة البلدية هي  
 الوحيدة التي خلفها التمدن الروماني القديم الى اوربا المتاخرة وكان  
 حيثذ قد نقص ترتيبها وضعفت قوتها وانشط شأنها عما كانت عليه  
 في الأزمنة السابقة لكنها صورة الحكومة الوحيدة التي نشأت وترتبت  
 الى ذاك الحين وعاشت بعد تلاشي جميع عناصر الدولة الرومانية .  
 وأخطى اذا قلت وحيدة لانه كان قد استمر في اذهان الناس صورة  
 الحكومة السلطانية واسم السلطان وجلاله والسلطة المطلقة المقدسة  
 المخصوصة بالسلطان هذه هي العناصر التي خلفها التمدن الروماني  
 الى التمدن الاورباوي فمن جهة نظام الحكومة البلدية مع عاداتها  
 واحكامها ومثلها هو اصل الحرية ومن جهة اخرى الشرائع

المدنية الشائعة العمومية ورسم السلطان المطلق والعزة المقدسة  
 السلطانية ذلك أصل الامارة والاستعباد . لكن كانت قد  
 نشأت ايضاً في وسط الهيئة الاجتماعية الرومانية هيئة اخرى مباينة  
 لها بالكلية مؤسسة على مبادئ مغايرة لمبادئها ومشرية افكاراً  
 وحاسيات مختلفة وكانت مزعومة ان تدخل الى التمدن الاورباوي  
 المتأخر عناصر مختلفة في طبيعتها وهي الكنيسة المسيحية فانه في  
 منتهى القرن الرابع واجدء القرن الخامس لم تعد الديانة المسيحية  
 اعتقاداً ذاتياً فقط بل تربت وانتظمت انتظاماً تاماً فكان لها حكومة  
 واكليس وايرادات ووسائل طفاعاً مستقلة ومجامع اقليمية ومسكونية  
 تليق بهيئة اجتماعية عظيمة كالنصرانية وكانت عاداتها المذاكرة عموماً  
 في امور تلك الهيئة وبالاختصار لم تكن النصرانية وقتئذ ديانة فقط  
 بل كانت كنيسة اعني حكومة ولو لم تكن كنيسة لا اعلم ماذا  
 كان حصل حين هبوط الدولة الرومانية . فاني اقتصر على  
 الملاحظات البشرية المحضة وادع على جانب كل عنصر غريب  
 عن النتائج الطبيعية الصادرة عن الحوادث الطبيعية واقول انه لو  
 كانت النصرانية حينئذ اعتقاداً ونصوراً فكرياً واقتناعاً ذاتياً  
 فقط لا غير كما كانت في الأزمنة الاولى لجيل انه كان جل بها الدثار  
 كما حصل بعد مدة في اسيا وكامل شمال افريقيا حين غزوة المسلمين

التي تشابه في طبيعتها غزوات البربر على الرومانيين لمحيث نرجل  
 بالنصرانية الدثار واللف مع انها كانت كنيسة ذات انتظام  
 وقوانين ومن الاولى انه كان يجري ذلك حين اندثار الدولة  
 الرومانية لانه لم يكن حيث نرجل ولا واسطة من الوسائط التي به  
 تمكن التأثيرات العقلية كما في هذه الايام وثبتت في المقاومة مع صرف  
 النظر عن الترتيبات والنظامات ولا كان يوجد واسطة من الوسائط  
 التي بها تسلط الحقيقة والافكار المحضة تسلطاً عظيماً على العقول  
 فتجري الاعمال بمتناضها وتنسب عنها الوقائع والحوادث فلم يكن  
 يوجد ما يشابه ذلك في القرن الرابع اي ما يجعل للتصورات والافكار  
 نفوذاً وتسلطاً كما ذكرنا وكان يتنضي الامر ان توجد جمعية قوية  
 التركيب محكمة الانتظام لتقدر على مقاومة هكذا افة عظيمة وتنجو  
 ظافرة من هكذا زوبعة هائلة فلست اظن من باب المبالغة بان  
 يقال ان الكنيسة هي التي حفظت الدين المسيحي في منتهى القرن  
 الرابع ومبتدا القرن الخامس وانها هي التي صانت نفسها بترتيبها  
 وروسائها وشوكها من انحلال السلطنة الرومانية الداخلي ومن  
 البربر وانها هي ايضا اجلبت البربر وملكهم وصارت سلسلة التمدن  
 وواسطة بينهم وبين العالم الروماني فيجب علينا اذاً ملاحظة حالة  
 الكنيسة في القرن الخامس اكثر من حالة الديانة بمصر المعنى لكون

نبحث عما أضاعته النصرانية الى التمدن المتأخر وعن العناصر التي  
 ادخلتها فيه وسنبحث عما كانت عليه الكنيسة المسيحية في ذلك الحين  
 فاننا اذا نظرنا نظراً طبيعياً محضاً الى التقلبات المتنوعة التي حصلت  
 في النصرانية مدة نشئها ونموها منذ البداية الى حد القرن الخامس  
 واعتبرناها فقط كجمعية لا كاعتقاد ديني نرى انها تقلبت على ثلاث  
 حالات متداولة مختلفة في الذات ففي الازمنة الاولى وجدت الجمعية  
 المسيحية كشركة متحدة بايمان واحد وارهاء واحدة عمومية وكان  
 المسيحيون الاولون يجتمعون ليشتمعوا سويةً باسعارات واحدة  
 وبيعتين واحد ديني ولم يكن لهم نظام ما مقرر ولا مجموع قوانين  
 وتراتب ولا جماعة رؤساء منتظمة . ولا ريب ان كل جمعية وان  
 تكن ناشئة حديثاً وضعيفة في تركيبها وانتظامها يوجد لها قوة اديبة  
 تحيها وترشد لها فكان في الشركات المتنوعة المسيحية رجال يكرزون  
 ويعلمون ويسوسون الشركة اديباً لكن لم يكن لها رؤساء منصوبون  
 ولا تراتب معلومة بل كانت الهيئة الاجتماعية المسيحية في اصل منشأها  
 شركة معتقدات وارهاء عمومية وكل ما كانت تنمو وكان نموها سريعاً  
 جداً كما تشهد بذلك الآثار الاولى كان يظهر فيها مجموع تعاليم  
 وقوانين ورؤساء وهؤلاء كان يسمى بعضهم في اليونانية برسيتري  
 اي القديما وسمو في ما بعد قسيسين وبعضهم ايسكوبي اي نظاراً

وسموا اساقفة ومطارنة واخرون ذبا كوفي وهم الشماسة الموكلون على  
 القترا وتوزيع الصدقات . وقد يعسر علينا جد تحديد وظائف هؤلاء  
 الرساء ومصالحهم مع الصحة والتدقيق لان الخط الفاصل بينهم  
 كان على الغالب مبهما وعدم القرار والحاصل ان الترتيبات  
 والنظامات كانت قد ابتدأت ومع ذلك كانت السلطة في هذا  
 العصر الثاني للتصراية لم تزال باقية لجمهور عامة المؤمنين وكانوا هم  
 اصحاب النفوذ والكلمة في الهيئة الاجتماعية المسيحية سواء كان في  
 امر انتخاب الرساء ام في وضع النظامات ام في امر ترتيب التعاليم  
 الدينية نفسها والى ذلك العهد لم يحصل افتراق بين شعب المسيحيين  
 وحكومتهم ولا كان احدهم منفردا عن الاخر ولا مستقلا عنه وكان  
 للشعب النفوذ الاعلى والصوت الاقوى . واما العصر الثالث فقد  
 اختلفت فيه الاحوال عن هذه الصورة وكانت طغمة الاكليروس  
 او القسيسين مفترقة عن الشعب ولها ثروتها واحكامها ونظامها  
 الخاص وبالاجمال كانت لها حكومة كاملة وكانت جمعية متممة  
 في حد ذاتها حائزة جميع وسائل المعيشة مستقلة عن الشعب الذي  
 خصصت لاجله وباسطة عليه نفوذها . هذا كان العصر الثالث  
 لانظام الكنيسة المسيحية والحالة التي كانت عليها في اوائل القرن  
 الخامس لكن الحكومة لم تكن مع ذلك منفردة انفردا كاملا عن الشعب



والحكومة المذكورة لم يسبق لها مثال لا في المواد الدينية ولا في غيرها  
وكان النفوذ والسلطة للأكليروس في العلاقات التي بينه وبين  
الشعب ولم يكن هذا يعارضة في أمر ما وفضلاً عن ذلك كانت لم  
واسطة أخرى عظيمة ازداد بها نفوذهم وكبر شأنهم وهي ان الاساقفة  
والأكليروس يكتسبون اتصالاً الى اسمى الوظائف البلدية في المدن . وقد  
نظرنا انه لم يبق من الدولة الرومانية بمحصر المعنى الان نظام حكومة  
البلدية اي حكومة المدن وكان ارباب الوظائف في المدن قد  
خل بهم الوهن والخمول من جرى كثرة تعديلات ومظالم الحكم  
المطلق الروماني وخراب المدن والمخطاطها . واما الاساقفة والتسيسون  
فكانوا مملوئين حرارة ونشاطاً وغيره فبالضرورة صاروا يعتمدون  
للملاحظة وإدارة كل الأمور ولا يحق لنا ان نلومهم او نتهمهم بالاخلاق  
لان ظروف الزمان وظروف الحال جعلت ان يكون الأكليروس  
وحده وحشنة ذات قوة ونشاط ادبي ولهذا السبب حاز نفوذاً واحتراماً  
في كل مكان وثلثت قاعدة جاريه في العالم بأسره . وقد يشاهد هذا  
الامر في جميع المراسيم والقوانين الصادرة من القياصرة في المدة  
المذكورة فاذنا فتحنا كتاب الشريعة لبيدوسميانوس او كتاب  
جستينيانوس نجد فيها عدداً من المراسيم التي تفوض الى الأكليروس  
والاساقفة ادارة امور المدن وهما كم البعض منها

من كتاب شريعة جوستينيانوس في ما يتعلق بالاساقفة البند  
السادس والعشرون من الفصل الرابع

انه بخصوص اعمال المدينة السنوية سواء كان في ما يتعلق بايراداتها  
الاغنيادية والاموال الناتجة من الاملاك والهبات المخصصة  
والمتركات وغير ذلك ام في ما يتعلق بالاعمال العامة ومخازن المؤونة  
والحنايا التي يجلب عليها الماء ومداركة الحمامات والاساكل وبناء  
الاسوار والابرار وتصليح الجسور والطرق والدعاوي التي تتعلق  
بالمدينة من جهة الصوامع العمومية والخصوصية فاننا نامر بما ياتي وهوان  
الاسقف الكلي التقوى مع ثلاثة اشخاص من ذوي الصيت الحسن  
من اعيان المدينة يجتمعون في كل سنة ويفحصون الاعمال التجارية  
ويهتمون بامر حسن ادارتها ويؤدي لهم المولجون بالاعمال حساباً  
عنها ويقدمون البرهان على قيامهم بجميع واجباتهم والتزاماتهم سواء  
كان في ادارة البنايات العامة ام في ما يتعلق بالمبالغ المخصصة  
للمؤونات والحمامات والحنايا وغير ذلك  
وبند الثلاثون ايضاً

انه بخصوص تعيين اوصياء على الاولاد القصر وكل الذين  
يقتضي لهم اوصياء بموجب الشريعة فاذا كانت ثروتهم لا تزيد عن  
الخمسائة اورلي (معاملة من الذهب) نامر بان لا يتظر تعيين

الوصي من قبل ناظر الاقليم الامر الذي يتكلف مصاريف زائدة  
وعلى الخصوص اذا لم يكن الناظر قاطناً بالمدينة التي يطلب فيها  
الوصي بل يصير تعيينه من حاكم المدينة باتفاق الراي مع الاسقف  
الكلّي النقيض وشخاص اخرين من اصحاب الوظائف اذا كان  
يوجد منهم عدد كاف في المدينة

وفي البند الثامن ايضاً من الفصل الخامس والاربعين في ما يتعلق  
بالحامين (في الدعاوي الجنائية)

نرغب ان يكون الحامون في المدينة من المتصلعين في معرفة  
اسرار الايمان المقدس الارثوذكسي ويصير انتخابهم وتنصيبهم من  
الاساقفة الموقرين والاكليروس والاعيان واصحاب الاملاك  
والبلديين . وبشان الاحتفال الذي يحصل حين تقليد الوظيفة  
يقضي الانتخاب الى سلطة النائب الحيدة لكي يتمكن ويتأيد نفوذهم  
بواسطة رسائل سعادته

وفي وسعي ان اذكر شرائع اخرى كثيرة لكن ما قد ذكرته كاف  
ليثبت لنا هذا الامر الحقيقي اي ان مداخله وساء الكنيسة في الاحكام  
البلدية كانت في المواسطة بين الحكم البلدي الروماني والحكم البلدي  
في القرون المتوسطة . وان نفوذ الاكليروس في الاحكام البلدية  
خلف الحكم البلديين القداما وسلف نظام الجمعيات البلدية

الماخرة . فمن ذلك تدركون عظم مقدار وسائط القوة والنفوذ التي كانت حازتها الكنيسة المسيحية سواء كان من مجرى نظامها الخصوصي وتأثيرها في الشعب المسيحي أم من مداخلتها في الأمور السياسية ولذلك قد اعانت كثيرًا منذ ذاك العصر على نمو التمدن المتأخر واكتسابه الصفة التي اكتسبها . ولتذكر باختصار العناصر التي ادخلتها فيه . فنقول أولاً لا يخفى عظم الفائدة التي تجت من وجود نفوذ ادبي كهذا اعني قوة مؤسسة على اليقين العقلي والعقائد والاشعارات الادبية معاً في وسط طوفان القوات المادية التي غمرت الهيئة الاجتماعية حيثئذ اذ انه لولا وجود الكنيسة المسيحية لاستولت القوة المادية المحضة على العالم بأسره نظراً الى عدم وجود قوة ادبية غيرها في ذلك الوقت

ثم انها كانت تعلم الناس شريعة افضل من سائر الشرائع البشرية وتعترف بيقين هو الاساس الاول لنجاة البشر اعني وجود ناموس يفوق النواميس البشرية كافة ويسمى تارة بالعقل او التمييز وطوراً بالشريعة الالهية بحسب اختلاف الازمنة واخلاق البشر وهو مع ذلك واحد لم يختلف ابداً بل اختلفت اسماؤه فقط

وشرعت اخيراً الكنيسة بامر عظيم جداً وهو فرق السلطة الروحية عن السلطة الزمنية وهذا الامر هو منبع حرية الاديان لان

اصله ذات الاصل الذي تبنى عليه حرية الاديان الأكثر اتساعاً  
 وتشديداً . ففرق الزمنيات عن الروحيات هو مبني على هذه الحقيقة  
 أي ان القوة المادية ليس لها تسلط ولا حكم على العقل واليقين وسبب  
 الاختلاف الكائن بين الفكر والعمل وبين الحوادث الأدبية  
 الباطنية والحوادث المادية الخارجية . فاصل حرية الاديان الذي  
 من أجله قاتلت اوربا وقاست ما لا يوصف من الأهوال ولم تنز  
 بالنصر الا بعد حين وفي الغالب رغماً عن الأكليروس كان هكنا  
 مودعاً في مهد التمدن الاورباوي ومسمى بالاسم المقدم ذكره أي  
 فرق الروحيات عن الزمنيات وكانت الكنيسة المسيحية ذاتها قد  
 ادخلت الى التمدن الاورباوي وثبتت فيه لاضطرارها اليه اذ بواسطته  
 دافعت عن نفسها ومنت شر البربر واذا هم . فابجاد نفوذ ادبي والتمسك  
 بناموس الهي و فرق السلطة الزمنية عن السلطة الروحية انما هي  
 الاحسانات التلك العظيمة التي وهبتها الكنيسة المسيحية للعالم  
 الاورباوي في القرن الخامس . لكنه لم يحدث منها كلها تأثير حسن  
 على حد متساو اذ قد ظهر في الكنيسة في القرن الخامس نفسه بعض  
 المبادئ السيئة التي اثرت جداً في التمدن الاورباوي مدة نموه .  
 ففي ذلك الوقت تم فيها انفصال طغمة الأكليروس عن باقي  
 المسيحيين وترتب استقلال اولئك وتسلطهم على هؤلاء واكمهم على

الاتقياد اليهم والى القوانين والترايب التي ادرجوها ونسلطوا على  
 افكارهم ووجودهم دون اذعان عقولهم ورغماً عن ارادتهم . وزيادة على  
 ذلك كانت الكنيسة تعضد المذهب الشيوكراتيكي (اي الحكم تحت ظل  
 الله) ومرغب في تأييده وتسليطه على الهيئات الاجتماعية بتمامها وتميل  
 الى الاستيلاء على السلطة الزمنية لكي يكون لها الحكم المطلق . ولما  
 رأت انه لم يتيسر لها الاستيلاء على الحكم الزمني وتنفيد المذهب  
 الشيوكراتيكي صارت تتحد مع الملوك الزمنيين وتؤيد سلطتهم المطلقة  
 رغبة في مقاسمتهم على السلطة الزمنية مع ان هذا ما يلاشي حرية الرعايا  
 فقد توضح ما ذكرناه ما هي عناصر التمدن الأكثر شهرة واعتباراً  
 التي اخذتها اوربا عن الكنيسة المسيحية وعن السلطنة الرومانية .  
 ولما تملك البربر على العالم الروماني وجدوه على الحالة التي سبق  
 ذكرها . فلم يبق علينا الا ان نسوي ذكر البربر فقط لكي تتم معرفة  
 جميع العناصر التي اجتمعت واختلطت في مهد التمدن الاورباوي  
 ولست اتني ذكر تاريخ البربر اذ لا حاجة لنا الى رواية هذا التاريخ  
 لاننا نعلم جيداً ان فاتحي السلطنة الرومانية هؤلاء كانوا جميعهم من  
 نسل واحد وهو الجرمني ما خلا بعض القبائل التي كانت من الجنس  
 السلافي كالاليين مثلاً ونعلم ايضاً انهم جميعاً كانوا على حال واحدة  
 من عدم التمدن ما خلا بعض الفروقات الجزئية الناتجة من كثرة

او قلة المخالطة بين البعض من قبائلهم والعالم الروماني . فلا شك  
 ان طائفة الغوثيين كانت متقدمة على طائفة الفرنك و ارق اخلاقاً  
 منها . لكننا اذا لاحظنا الامور على وجه عمومي و امعنا النظر بما هما  
 من نتائجها نرى ان اختلاف حال تمدن الشعوب البربرية في مبدا  
 امرها لا يستحق الاعتبار كلياً و بحسب كلاشي فالذي بهما معرفة  
 هو كيفية حال الهيئة الاجتماعية عموماً بين البربر و هذا الامر ما يعسر  
 علينا جداً في هذه الايام . و اذا كنا قد وقفنا مع السهولة النامة على  
 حقيقة النظام المدني الروماني و نظام الكنيسة المسيحية كما كانا سابقاً  
 فلان تأثيرها قد تواتر الى ايامنا هذه و لاننا نجد لها اثاراً في عديد وافر  
 من الترتيبات و الحوادث الحالية و عندنا و سائط عديدة توصلنا الى  
 معرفة ذلك حتى المعرفة و اما اخلاق البربر و حالهم الاجتماعية فهذه  
 اشياء قد اندثرت على نوع ما و اصبحت هباء مشوراً و قد نجبرنا الان  
 على استخراجها عقلياً مستعنيين تارة بالآثار التاريخية القديمة جداً  
 و اخرى بقوة التخيل و التصور و هناك امرٌ يجب الوقوف عليه قبل  
 كل شيء لكي يمكننا ان نتصور مع الصحة و الحقيقة ما هو الرجل الخشن  
 في ذلك الوقت و هذا الامر هو لذة الاستقلال الشخصي اي لذة  
 الانسان بان يرى نفسه مستقلاً في ذاته حراً بان يخاطب و يقاوم  
 صروف الدهر بقوة و عزمه مدى حياته في هذا العالم . و سروره

بفرغهم الى التطوف والجولان . وميله الى القاء نفسه مدى الحياة  
 في معرض الاخطار المجهولة الغائلة . فهذا الامر كان غالباً على  
 البربر حيثئذ . وكان يحمل تلك الجموع البشرية الكثيرة العدد  
 على المهاجرة وشن الغارات . واما الان فنظرنا الى الحالة التي نحن  
 عليها في هيئتنا الاجتماعية المنتظمة قد يعسر علينا جداً تصور هذا  
 الامر كما ينبغي وإدراك مقدار تأثيره في عقول البربر مدة القرن  
 الرابع والقرن الخامس ولا يوجد الا مصنف واحد فقط يوضح عن  
 الصفات الخشنة البربرية توضيحاً جلياً ظاهراً وهو تاريخ فتح  
 الزرماندين بلاد الانكليز تاليف موسيو تييري فهو الكتاب الوحيد  
 الذي يحنوي مع الصحة العامة على الشرح والتوضيح الكافي عن  
 الاسباب والاميال والتخصيصات جميعها التي تحت الناس المقارنة  
 حالم الاجتماعية حال البربر على التطوف والمهاجرة والغزو الخ .  
 فلا يوجد كتاب يعرب جيداً عن حقيقة امر الخشن وكيفية عيشته  
 مثل هذا الكتاب . ويوجد ايضاً بعض التوضيحات عن ذلك في  
 الحكايات التي الفها موسيو كوبر على اهل اميركا المتوحشين وان تكن هذه  
 الروايات احط درجة على رأيي واقل صحة وصراحة من التاريخ المقدم  
 ذكره . نعم يوجد في عيشة متوحشي اميركا ومخالطاتهم واشعاراتهم وسط  
 احراشهم البرية ما يذكرنا على نوع ما باخلاق الجرمانيين القدماء



لكن هذه الروايات تتضمن اختراعات وتصورات كثيرة ولا تنصح كما ينبغي عن جرم قباحة الأخلاق والعيشة البربرية . وليس مرادي التنويه فقط عن الضرر اللاحق بالحالة الاجتماعية من جرى تلك الأخلاق بل أيضاً عن الحالة الباطنية أي عن حالة الرجل المحسن ذاتياً فان فرط ولعه بالاستقلال الشخصي كانت تمازجه الخشونة والساجة أكثر ما يظهر من مصنف موسيو تييري فكان ولله هذا بخامره نوع من التوحش البهيمي والبطر والخمول لا نراه مثقلاً ومشتغلاً على التمام في كامل الكتاب المذكور . ولكننا اذا لاحظنا باطن الامر قطع النظر عن هذا التوحش البهيمي والولع بالماديات وحب الذات الملو فدومة وبلادة نجد ان الميل الى الاستقلال الشخصي هو من الاميال الشريفة الادبية التي يشعر بها الانسان وقوة هذا الميل صادرة من ذات فطرته الادبية فهو لذة المرء بان يشعر بكونه انساناً وشخصاً منفرداً مستقلاً في ذاته وحرّاً في ارادته

فالبربر الجرمانيون هم الذين ادخلوا هذه الحاسة الى التمدن الاورباوي وكانت قبلهم مجهولة في العالم الروماني وفي الكنيسة المسيحية ولم يكن لها اثر في اغلب انواع التمدن القديم والحرية التي توجد في انواع التمدن القديم انما هي الحرية السياسية او المدنية فالمرء لا تستغرق ذهنه وافكاره الحرية الشخصية بل تشغله

حرية المدنية بصفة كونه مختصاً بجمعية بلدية كلي الخلوص لها  
 ومستعداً لتضحية نفسه من أجلها . وهذا الامر كان ايضاً في الكنيسة  
 المسيحية اذ كل من المسيحيين كان له ميل عظيم نحو الهيئة الاجتماعية  
 المسيحية وتعلق شديد بها وخلوص وخضوع لشرائعها ورغبة قوية  
 في اتساع نطاقها وسلطانها . او كان لميل ديني يورث في انفسهم تأثيراً  
 عظيماً ويخضعهم على الاجتهاد بجمع حريةهم الخاصة وانتياهم الى قوانين  
 ايمانهم . واما حاسة الاستقلال الشخصي والولع بالحرية التي لا حاجر  
 لها ولا مانع وايس لها غاية اخرى على نوع ما سوى نيل المرام الشخصي  
 فهذه الحاسة كما سبق كانت غير معروفة في الهيئات الاجتماعية  
 الرومانية والمسيحية . والبربر هم الذين جلبوها وادعوها في مهد  
 التمدن المتأخر . وقد حصل منها تأثير عظيم في التمدن المذكور  
 ونشأ عنها نتائج حسنة بهذا المقدار حتى اننا نحتاج ضرورة الى  
 اشهارها كاحد عناصره الاساسية . ثم يوجد امر ثانٍ يعد كعنصر  
 ثانٍ للتمدن اتخذناه ايضاً من البربر وهو الرئاسة العسكرية او باشري  
 الارتباط الذي كان بين المجاهدين يجعل كلاً منهم خاضعاً لآخر  
 من كان اعلى منه في سلسلة المراتب دون اثلام حرية احد منهم .  
 وفي مبدأ الامر لم يكن ذلك يثلُم حتى ولا المساواة التي كانوا عليها  
 عموماً . وهذا الامر هو اصل النظام الارستوكراتيكي الذي تحول

في ما بعد الى الفيرود التي اي المذهب السيادي او مذهب حكومة  
 الاشراف الاتزامية الذي يجعل عدداً كثيراً من الناس خاضعين  
 لاوامر واحكام سيدهم وصاحب مقاطعتهم . وكان اصل هذا الارتباط  
 مبنياً على العلاقات الودادية التي كانت بين اقدمهم والآخر  
 والصدافة التي لاحدهم نحو الآخر دون ادنى سبب ظاهر او واجب  
 ما من الواجبات المؤسسة على عموم مبادئ الهيئة الاجتماعية . ففي  
 الهيئات الاجتماعية القديمة لا يعاين مثال لكذا علاقات خصوصية  
 اختيارية مجردة بين رجل واخر بل كان الجميع مختصين ومرتبطين  
 بالمدينة . اما عند البربر فاصل امتشاء الالفة الاجتماعية كانت بين  
 الافراد وذلك اولاً بواسطة العلاقة الكائنة بين الرئيس والمرووس  
 لما كانوا مغربين في اوربا فرقا وقبائل رحالة . ثم اخيراً بواسطة  
 ارتباط السيد مع المسود وذلك بعد استيطانهم في بلاد اوربا .  
 فالمبدأ الذي اثر تأثيراً عظيماً في تمدن اوربا اي خلوص الرجل  
 نحو الآخر جانا ايضاً من البربر واتصل باخلافنا من اخلاقهم  
 فاسألکم ان ايها السادة هل اخطأت بقولي في الأول ان التمدن  
 الاورباوي كان في مهده متنوعاً مضطرباً مختلطاً على قدر ما اعتنيت  
 بان ايئته لكم في خطابي . افلم نجد حين هبوط السلطنة الرومانية  
 كامل العناصر تقريباً التي تشاهد في تمدننا الاورباوي مدة نموه

المدرج . فقد رأينا فيه ثلث هيئات اجتماعية متباينة اولها الهيئة  
 البلدية وهي من فضلات السلطنة الرومانية وثانيها الهيئة الاجتماعية  
 المسيحية وثالثها الهيئة البربرية . ورأينا تلك الهيئات الاجتماعية  
 متنوعة التركيب والانتظام مؤسسة على اصول مختلفة كل الاختلاف  
 تخرك في قلوب الناس احساسات متباينة . فرأينا حب الاستقلال  
 المطلق بازاء الانقياد التام والرياسة العسكرية بجزاء السط  
 الكنائسي والسلطة الروحية تجاه السلطة الزمنية في كل مكان  
 والشرائع الكنسية وفقه الرومانيين وعوايد البربر التي بالكاد خُطت  
 بالقلم جميعها جارية في وقت واحد . ورأينا في كل الجهات معاصرة  
 السلاسل واللغات والاحوال الاجتماعية والاخلاق والافكار  
 والتاثيرات الاكثر تنوعا وتضادا . فهذا على ظني برهان على حقيقة  
 الصفة العمومية التي وصفت بها تمدن اوربا ولا ريب ان هذا  
 الاختلاط والتنوع والتضاد قد اضر بحالة التمدن واوجب بطوء  
 حركة التقدم والتجّاح في اوربا وجلب عليها البلايا والرزاي ورمها  
 في هوة الالام والحزن . ومع ذلك كله اظن انه لا محمل لاظهار الاسف  
 لان امل الحصول على نمو كثير التنوع كامل اي النمو في جميع الامور  
 ومن كل الوجوه بنوع غير محدود يوازي وحده لدى الشعوب  
 ولدى الانسان ذاتيا كل المشاق التي يلزم مكابذتها وكل الاخطار

التي ينبغي ارتكابها لتحقيقه ونواله . وإذا دققنا النظر في كل الأمور  
 نعلم أن ذلك الاضطراب وتلك الشدائد والمجاهدات هي أوفق  
 وأكثر فائدة من البساطة التي في تمدن آخر وإن الجنس البشري  
 ربح منها وكسب أكثر مما كابد فيها وتعب . فاقصر على ما تقدم  
 من الشرح في هذا الموضوع لأننا قد علمنا الآن على وجه عمومي الحالة  
 التي كانت عليها أوربا حين هبوط السلطنة الرومانية والعناصر  
 المختلفة التي تضطرب وتنحصر لتلد التمدن الأوروبية ومن الآن  
 فصاعداً نشاهد هذه العناصر في حالة الجهد والاجتهاد . وفي المقالة  
 التالية سأتني في البيان عما توقع لها وعما أجرته في الأزمنة التي تسعي  
 اعتماداً بازمنة الخشونة والبربرية أي في زمان اغارات البربر

## المقالة الثالثة

موضوع المقالة . كل المذاهب المتنوعة تدعى الحق والقانونية لنفسها معاً . ماهية القانونية السياسية . وجود جميع مذاهب الاحكام بوقت واحد في القرن الخامس . عدم ثبات حال الناس والعقارات والنظامات . وجود سببين لذلك احدهما مادي وهو دوام اغارات البربر والاخراذي وهو حالة مراعاة الذات المخصوصة بهم . علال التمدن كانت الحاجة الى النظام وتذكار السلطنة الرومانية والكنيسة المسيحية والبربر . تجربات نظامية صادرة من البربر والمدن وكنيسة اسبانيا وشارلماني والفرد . انكشاف اغارات الجرمانيين واغارات العرب . بداية الفيو دالتي اي حكومة الاشراف الالتزامية

ليها السادة

انني قد اوضحت لحضراتكم عن عناصر التمدن الاوروباوي الاعلية كما تعين في مهد التمدن حين سقوط السلطنة الرومانية واجتهدت سلفا بان ابين لكم تنوعها ومضادة بعضها بعضاً على الدوام وكيف انه لم يتيسر لاحد منها التسلط المطلق على هيئتها الاجتماعية الى درجة اخضاع بنية العناصر او نفوذها بالكلية وتقرر لنا ان تلك هي الصفة التي يمتاز بها التمدن الاوروباوي فالان سنباشر بتاريخ التمدن المذكور من بدايته اي منذ القرون التي سميت باعصر الحثونة انه لمن المستحيل الانصاف من اول نظرة نلقها على تاريخ تلك

اصل وحقيقة  
معنى القانونية  
السياسية

القرون امراً يظهر لنا مناقضاً لما ذكرناه الان وهواننا اذا بحثنا عن  
الاخبار المستحقة التصديق التي تقلت عن مباحال الهيئة الاجتماعية  
في اوربا المتأخرة يلوح لنا ان عناصر تمدننا المتنوعة اعني الحكومة  
الملكية والبيروقراطية (أي الحكم تحت ظل الالهيه) وحكومة الاشراف  
وحكومة الشعب يدعى كل منها بان الهيئة الاجتماعية الاورباوية في  
مبدا امرها كانت تابعة له وانها لم تخرج عن سلطانها الا باخلاص  
احد العناصر الاخر المضادة . فافحصوا كل ما قل وسطر بهذا الشأن  
تمروا ان جميع الآراء التي بحثت عن اصلنا ومبدا امرنا تزعم ان احد  
العناصر المتقدم ذكرها كان متغلباً على سائر العناصر تغلباً تاماً وتسلط  
وحده على الهيئة الاجتماعية . فانه يوجد معلمون في التاريخ من  
حزب حكومة الاشراف الالتزامية واشهرهم موسيودي بوليفي ليرس  
ذهب الى انه بعد سقوط السلطنة الرومانية كان الفاتحون الذين  
تخلولوا فيها بعد الى الاشراف هم اصحاب الحقوق والاحكام كلها وان  
الهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لهم وفي قبضة يدهم وان الملوك والشعوب  
استلبوها منهم عنوةً وجردوهم من سلطانهم قهراً وبالنسبة الى ان نظام  
حكومة الاشراف هو اول صورة حقيقية قانونية لاحكام اوربا المتأخرة .  
ويوجد معلمون اخرون من حزب الحكومة الملكية كالقس ديبوس  
مثلاً يذهبون الى ان الهيئة الاجتماعية الاورباوية كانت في مبدا

الامر خاضعة للملك لا للاشراف كما زعم اولئك ويدعون ان ملوك  
 الجرمانيين كانوا قد ورثوا كامل حقوق القياصرة الرومانيين لاسيا  
 ان الشعوب القديمة نفسها كالفاليين وغيرهم كانت قد استدعتهم  
 وان لم حق التسلط القانوني وان كامل فتوحات الاشراف ليست  
 الامن باب التعدي الخوض والاختلاس . ثم يوجد ايضا معلمون  
 من احزاب الحرية او الحكومة الجمهورية او حكومة الشعب كيفما  
 شئتم تسميتها فمولا واخصهم النفس ما بلى يدعون ان الحق في حكومة  
 الهيئة الاجتماعية وسياستها كان منوطا بالشعب نفسه منذ القرن  
 الخامس اذ كان الشعب ذاته يامر وينهي بواسطة جمعية الرجال  
 الاحرار والترتيبات الحرة وان الاشراف والملوك تمولوا وكسبوا السعة  
 من اسلاب الحرية الاصلية لما ظهرت وانداست شوكتها من جرى  
 حملاتهم عليها وتعدياتهم لكنها كانت هي الحاكمة قبلهم قانونيا  
 وفضلا عن كل هذه الدعاوي الملكية والسيادية والجمهورية  
 تقام ايضا دعوى الكنيسة التيوكراتيكية التي تدعى انه نظرا الى  
 وظيفتها وصفتها الالهية بحق لها التملك على الهيئة الاجتماعية وسياستها  
 وانها صاحبة الحق القانوني والسلطانة القانونية الوحيدة على اوربا  
 جميعها اذ بواسطة اتعابها وسعيها قد اقتنتها وملكها مرشدة ايها  
 الى سبل الحقيقة وطرق العمدن



فها نحن الآن واقعون في مشكل عظيم لانه سبق وقرر لدينا ان عناصر التمدن الاوروباي لم يأت لواحد منها ان يتغلب تغلباً تاماً في مدة تاريخ هذا التمدن بل لبثت جميعاً بعضها بجوار بعض على حالات مترادفة من الامتزاج والمصادمة والمسألة . وقد صادفنا الآن من اول خطوة هذا الرأي المضاد على الخط المستقيم لما ذكر وهو انه في نفس مهدنا اي في وسط اوربا الخشنة كان هذا العنصر اوزاك غالباً وحده وله التسلط المطاقى على الهيئة الاجتماعية . واصول تمدننا المتنوعة لم تبرز دعاوياً فيها هذه المتناقضة في قسم واحد فقط من بلاد اوربا بل اعلنتها في بلاد اوربا كافة تحت اشكال متنوعة وفي ازمان مختلفة . فالمذاهب التاريخية التي سبق ايادها تشاهد في كل مكان

وهذا امر مهم ايها السادة ليس في حد ذاته بل لانه يكشف لنا عن حوادث اخرى لها اهمية عظيمة في هذا التاريخ . فيظهر لنا امران مهمان من تلك الدعاوي المتناقضة الصادرة في وقت واحد بشأن تملك شوكة الحكومة تملكاً قطعياً في اوائل زمان اوربا المتاخرة . اولها امر قانونية الحكومة السياسية وهذا الامر لم يدخل عظيم في الحوادث التي جرت في مدة التمدن الاوروباي . ثانيها الصفة الحقيقية المنصفة بها حالة اوربا الخشنة في المدة التي نحن في صدها الآن

ولقد عزمتم على اظهار هذين الامرين للعيان وتخليصها على  
التتابع من منازعة تلك الدعاوي الاصلية التي سبق بيانها  
فيماذا تقصد ايها السادة عناصر المدن الاورباوي المتنوعة اعني  
المذهب الثيوكراتيكي والملكي والسيادي والجمهوري بزعمها جميعها  
معاً انها كانت مملكة على الهيئة الاجتماعية في بداية الامر اليس انها  
ترغب في ان يكون لها حق الحكومة السياسية . فان حق الحكومة  
السياسية او الحق السياسي هو موسس على الاقدمية والاستمرار .  
واسبقية الزمان تعتبر كينبوع الحق السياسي وكبرهان على قانونية  
الحكومة . وينبغي ملاحظة هذا الامر وهو ان هذه الدعوى لا يدعيها  
مذهب واحد فقط اي عنصر واحد من عناصر قمتدنا بل الجميع قد  
ابرزوها معاً . وقد توهم الناس في الازمنة المتاخرة ان المذهب الملكي  
اي حكومة الملك هو المذهب الحقيقي القانوني لكنهم اخطأوا في ذلك  
لان المذاهب كلها لها حق القانونية ومنذ الان قد رايم ان عناصر قمتدنا  
كلها ادعت به معاً وان تعصمت في تاريخ اوربا بتجدوا اشكال  
الهيئات الاجتماعية والحكومات الاكثر تنوعاً حائزة جميعاً صفة  
القانونية السياسية . فالجمهوريات الايطالية والسويسرانية سواء  
كانت من المذهب السيادي ام الجمهوري وجمهوريه سان مارين  
(مدينة صغيرة في اراضي الكنيسة مستقلة) واعظم ممالك اوربا جميعها

ادعت بالقانونية السياسية وتقرر لها ذلك وكل بني دعواه على  
أقدمية نظامه وشرائعه وعلى أسبقية مذهب حكومته في التاريخ  
واستمراره

وإن وجهتم النظر إلى أوروبا وغيرها في غير الأزمنة المتأخرة  
تروا أمر القانونية السياسية موجوداً في كل مكان وتروها تعزى  
إلى بعض أقسام الحكومة أو إلى نظام أو ترتيب أو قانون ما ولا  
يوجد مكان ولا زمان إلا وفيه أحد أقسام النظام الاجتماعي أي  
الحكومة العامة ينسب إلى نفسه القانونية السياسية الناشئة عن الأقدمية  
والاستمرار ويسلم له بها . فما هو هذا الأصل وما هي عناصره وتروى  
ماذا يفيد وكيف أدخل إلى التمدن . فاعلموا أيها السادة أن القوة  
الحجيرية وجدت في مبدأ جميع الحكومات دون استثناء ولست  
أعني أنها وحدها أساس لكل الحكومات وإنه لو لم يكن لتلك  
الحكومات غلة أخرى كانت على المحالين تأسست . إذ من الواضح  
لزوم علل أخرى فإن الحكومات إنما ترتبت لداعي بغض الاحتياجات  
الاجتماعية واناسبتها من بعض الوجوه لحالة الهيئة الاجتماعية  
والأخلاق والآراء لكن لا يسعنا أن نتكرمع ذلك أن القوة الحجيرية  
قد دنست مهد حكومات العالم كافة أية كانت هيئتها أو طبيعتها  
ومع ذلك لا تنفع واحدة منها بهذا الأصل ولا ترتضي به وكلها على

اختلاف أنواعها تنكره وليس من حكومة تقبل بان يقال عنها انها  
 تولدت من القوة الجبرية . فان الحرية تنبئ الحكومات بان القوة  
 الجبرية لا يوسس عليها حق وانه اذا لم يكن لها اصل غيرها لا يسوغ  
 استنباط حتها من هذا الاصل ولذلك عندما نراجع تاريخ الازمنة  
 القديمة ونعاين المذاهب السياسية والحكومات المتنوعة غائصة في  
 الشوائب والاهوال واقعة في الغلبة والنهر نراها تنادي بصوت  
 الاستغاثة (وتقول لي حق الاقدمية لانني كنت سابقاً في حيز الوجود  
 وكان لوجودي علة اخرى والهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لي وفي  
 طوعي قبل هذه الحالة التي اوقعتني بها الشدايد والمصادمات وقد  
 كنت حائزة الحق الشرعي القانوني فخصمت واخصبوني حقوقي )  
 فهذا الامر يؤكد لنا ان القوة الجبرية ليست اساساً للقانونية  
 السياسية بل هذه موطدة على اساس اخر لان المذاهب المختلفة تنكرها  
 صريحاً كما تقدم وتعلن جهاراً بوجود حتى اخر هو اساس لكل  
 قانونية وهو العدل والمحافية فذلك هو الاصل الحقيقي الذي نحتاج  
 الى ان نعتري اليه . وبما انها لم ترض بالقوة الجبرية مهذاً واصلاً  
 لما ادعت ان الاقدمية قلقتها حقاً اخر . فاول صفات القانونية  
 السياسية اذا هي ان تنكر الحكومة كون القوة الجبرية اصلاً لها وتثبت  
 بفكر ادبي وقوة ادبية اعني بالحق والعدل والاعتناع فذلك هو العنصر

الذي تولد منه اصل القانونية السياسية مع طول الامد وتداول  
الازمنة على الصورة الاتي يبينها

فانه بعد ان تولدت الحكومات والهيئات الاجتماعية كافة من  
القوة الجبرية اخذ الزمان يغير في سيره اعمال هذه القوة ويصلحها  
ويبدلها وبذلك لا يكتفي لحدوث هذا الاصلاح استمرار الهيئة الاجتماعية  
وكونها مركبة من البشر اذ الانسان يحوى من اصل فطرته بعض  
مبادي النظام والحق والعدل كما انه يميل طبيعاً الى تأييدها وادراجها  
في امور معيشته ولم يبرح على الدوام يعني بذلك ويسعى لتنفيذه  
ولا بد من ان يثمر سعيه اذا دامت حالة الاجتماعية . فالانسان  
اشبه بألة تستخدمها العناية الربانية ل اظهار الحق والعدل والاخلاق  
الحسنة والقانونية بالعالم الذي يعيش في وسطه

وفضلاً عن سعي الانسان يوجد ايضاً ناموس وضعت المحكمة  
الالهية لاسبيل الى نكرانه كالناموس الذي وضع للقيام بنظام العالم  
المادي وهوانه لا بد للهيئة الاجتماعية من قدر معلوم من النظام  
والحق والعدل لدوام حالها . ومجرد دوام هيئة اجتماعية واستمرارها  
يستتبع منه انها ليست معدومة الرشاد والعقل بالكلية ولا هي غشومة  
ظلمة لاخر حد ولا خالية مطلئاً من عنصر الحق والحقيقة  
والانصاف الذي يوحده تحمي كل هيئة اجتماعية . واذا كانت علاقة

على ذلك تنمو وتزداد قوة وإقتداراً ويكثر يوماً فيوماً عدد الناس الذين يرتضون مجالتها الاجتماعية فيكون ذلك رهاناً على نحو العدل والحق والصواب فيها على مر الأيام وتداول الأزمان ودليلاً على أن الأمور أخذت تسري فيها رويداً رويداً مسرى مطابقاً للقانونية الحقيقية أعني العدل

فيمهذه الكيفية ظهرت القانونية السياسية في العالم وسرت في العقول وأساسها ومبداها على نوع ما هو القانونية الالهية أعني بها العدل والحق والحقيقة ومصادقة الزمان التي توجب اليقين بأن الحق جارٍ فعلاً وبأن القانونية الحقيقية امتدت واشتدت في العالم الظاهر الخارجي ففي الزمان الذي عزمنا على مراجعة تاريخه كانت القوة الجبرية والخداع مكتنفين مهد الملك والأشراف والشعب والكنيسة أيضاً . ثم أخذوا بالتناقص والانخفاض رويداً رويداً على التوالي أيام وصاروا بنميتان مع ظلام الجهل . والحق والحقيقة يظهران وبضئبان في سماء التمدن . وظهور الحق والحقيقة في وسط الهيئة الاجتماعية نشأ عنه شيئاً فشيئاً فكر القانونية السياسية وتمكنت هكذا من العقول في التمدن المتأخر . فعند ما قصدوا أن يخصصوا السلطة المطلقة بالقانونية السياسية في أزمته مختلفة جاعليها كراية لها لاشك أنهم تاهوا حينئذٍ عن أصل القانونية السياسية الحقيقي

اذ انه يعسر جداً ان تكون علماً للسلطة المطلقة التصرف حال كونها تولدت من العدل والحق اللذين ادراجاها في العالم وثبتاها فيه فالقانونية السياسية ليست من خصوصيات مذهب مابل تنشأ حيث ينشأ الحق وتختص بالحرية وبالسلطة . بالحقوق الشخصية وبالطرائق والرسوم التجارية على مقتضاها الاحكام العمومية . فسوف نجد هـا في المذاهب الأكثر مضادة ومناقضة كمذهب الاشراف الاتزامي والجمعيات البلدية الفلمتكية وانجيمانية والجمهوريات الايطالية حتى والملك ايضاً في ممة تلوح على عناصر التمدن الاورباوي المختلفة ومن الضروري الوقوف على حقيقتها لدى الاطلاع على تاريخ التمدن المذكور

والامر الثاني الذي ينكشف لنا من الدعاوي السابق ذكرها الصادرة دفعة واحدة وفي آن واحد نمام حقيقة صفة العصر المسمى بعصر الخشونة . فكل عناصر التمدن الاورباوي تدعى معاً انها كانت في تلك المدة منسلطة على اوربا فالاولى اذ انه لم يكن واحداً منها متسلطاً عليها . لانه حينما يغلب احد النظامات الاجتماعية على العالم لا يعسر بهذا المقدار معرفة هذا الامر وتاكيد . فعندما نصل مثلاً الى القرن العاشر نتأكد دون ادنى تردد رجحان مذهب الاشراف الاتزامي فيه وهكذا في القرن السابع عشر نتأكد غلبة المذهب الملكي . واذا

وجود جميع  
المباني معاً  
في عصر  
الخشونة

حولنا النظر الى الجمعيات البلدية في الفلنك والجمهوريات  
الايطالية لانية بضع لنا حال تسلط المذهب الشعبي . والنتيجة انه حينما  
يكون احد المذاهب السياسية متسلطا بالحقيقة على الهيئة الاجتماعية  
من الحال ان يداخلنا ريب في امره . فالمشاجرة الواقعة بين  
المذاهب المتنوعة التي انقسمت المدن الاور وباوي على مسألة  
معرفة ايها كان متسلطا في مبدأ الامر تبرهن على وجودها كافة في  
وقت واحد دون ان يفوز واحد منها فوزا عموميا ثابتا الى درجة  
تمكنه من اعطاء الهيئة الاجتماعية اسمه ووسمه . فتلك هي حقيقة صفة  
عصر الخشونة في التاريخ . فهو زمان هيولي كل العناصر وطفولية كل  
المذاهب فكانت في هرج ومرج والحرب بينها لم تكن مستديمة ولا  
على طريقة متظمة وقتئذ . وكان يمكنني تدقيق الفحص عن الحالة  
الاجتماعية اذ ذاك من وجوه عديدة لكي ابين لكم انه لم يكن يوجد  
فيها ثبات ولا ركز ما اصلا . ولكنني اقتصر على ذكر امرين جوهريين  
وهما حالة الاشخاص وحالة المنظمات وذلك كاف للتوضيح عن  
حالة الهيئة الاجتماعية بتمامها

انه كان حيثئذ اربع طبقات للناس اولها الرجال الاحرار اعني  
الذين لم يكونوا تحت حكم رئيس او سيدي مابل كانوا مالكيين اوراقهم  
وعقاراتهم ومثولين امر انفسهم مع الحرية التامة وليس عليهم من



امر يلتزمون به نحو رجل آخر. ثانياً الذين كان بينهم وبين غيرهم  
 علاقة كالعلاقة التي بين المربوس والرئيس والمسود والسيد  
 والتزموا بخدمة مقابل ما وهبهم من الاراضي او غير ذلك من الهبات  
 واساؤهم لود. وفيدل الخ (تابع اورفيق وامين) ثالثاً الممتنون  
 رابعها العبيد. فهل كانت هذه الطبقات المختلفة ثابتة راکزة ام هل  
 كان الرجال يستقرون على الحدود المعينة لهم ام هل كان لمعاملات  
 تلك الطبقات المختلفة بعضها لبعض قاعدة وثبات كلابل كان  
 على الدوام الرجال الاحرار يخرجون من حالة الحرية ليتخبطوا في  
 سلك الخدم عند الاشراف فينالوا منهم هبة ما ثم ينضمون الى  
 طبقة الرقفا او الاتباع وغيرهم يسقطون في رتبة العبودية وآخرون  
 من الرقفا والاتباع يسعون الى الانفكاك من ارتباطهم مع سيدهم  
 ليرجعوا الى الاستقلال ويعودوا الى مرتبة الاحرار وقس على ذلك  
 ففي كل مكان كانت تدوم حركة التنقل من طبقة الى اخرى  
 والتردد وعدم الثبات في معاملات الطبقات بعضها لبعض فلا رجل  
 يستقر على حاله ولا حالة تستمر على ما كانت عليه. وهكذا ايضاً  
 حالة الاملاك والعقارات فانها كانت تقسم الى املاك حرة مستقلة  
 بالكلية (اللورديال) واملاك خاضعة لبعض الرسوم (بنفيسير)  
 وادعى البعض ان هذه الطبقة الاخيرة من الاملاك كان لها نوع

من النظام وهوانها كانت تقطع أولاً على سنين معلومة ثم صارت تقطع على مدة الحياة ثم انقلبت أخيراً وراثية زاعمين أن ذلك كان ترتيباً معيناً ثابتاً بهذه الدعوى باطلة لأن الأشكال الثلاثة وجدت في آنٍ واحد معاً وكانت تقطع تلك الأملاك إلى أجل معين وإلى مدة الحياة وتكون وراثية في وقت واحد وذات الأراضي كانت تمدوا لها أحياناً الحالات الثلاث المذكورة في مدة سنين قلائل .

فحالة الأملاك كانت كحالة الأشخاص عديمية الثبات والركز وفي كل الأشياء كانت تظهر إمارات الانتقال مع السعي والعناء من حالة التطوف والبداءة إلى حالة السكون والحضارة ومن المعاملات الشخصية إلى المعاملات المركبة أي المتعلقة بالأراضي والأملاك .

ففي مدة هذا التحول من كيفية إلى أخرى كان كل شيء في اضطراب وعدم انتظام وكان كل مكان له خصوصياته دون أن يكون امرٌ ما عاماً أصلاً . وكانت النظمات أيضاً على حالة ممانعة من عدم الثبات وقلة التركيز فكان يوجد ثلاثة مذاهب مختلفة في وقت واحد وهي النظام المائكي ونظام الأشراف أو السادات<sup>١</sup> وهو تسود رجل على رجل وتسلط أرض على أرض ( والنظمات الحرة أي محافل الرجال الأحرار الذين يتذكرون في المصالح العامة . لكنه لم يشاهد لاحد هذه المذاهب تسلط مطلق على الهيئة الاجتماعية ولا

غلبة كاملة . فالنظامات المحرة كانت اسماً بلا مسمى لان الرجال الذين كان ينبغي اجتماعهم في المحافل العامة لم يكونوا يحضرون اليها مطلقاً وحكومة الاشراف لم تكن اخذة بمجراها بحسب الترتيب والعوايد وكذلك الملك الذي هو نظام بسيط جداً سهل التحديد للغاية لم تكن له حيثئذ صفة او هيئة معينة بل كان الانتخاب والوراثة يتداولانه . فتارةً يخلف الاب ابنة وتارةً يجري انتخاب غيره من العائلة الملوكية وطوراً يقع الانتخاب على واحد من اهل العصبية وحياناً على غيرهم من الاناس الاغراب فبالاجمال لم يوجد شيء ثابت مقرر في احد المذاهب بل جميع النظامات والترتيبات كانت موجودة كافة في وقت واحد تختلط وتتغير على الدوام كسائر الاحوال الاجتماعية

والمالك ايضاً لم تكن ثابتة على حالة واحدة لانهم كانوا تارةً ينشئون وطوراً ينسخونها . يضمونها حيناً ثم يفرقونها ويقسمونها ولم يكن لها نخوم تعرف ولا احكام ولا شعوب بل كانت احوالها واصولها واعمالها مختلفة وشعوبها مختلفة والمستهم متباعدة . فهكذا وعلى هذه الصورة كانت اوربا الخشنة ولنبحث الان عن حدود الزمان الذي انحصرت فيه تلك الاعصر المستغربة المستهجنة . اما اولها فمعلوم لانها ابتدأت منذ سقوط الدولة الرومانية واما اخرها

اسباب عدم  
الثبات  
الاجتماعي في  
عصر الخشونة

فلاجل الوقوف على حقيقته ينبغي لنا ان نعلم أولاً ماذا كان الباعث على تلك الحالة الاجتماعية وما هي اسباب الخشونة عنها . فالمرجح في رأيي ان الاسباب الاصلية اثنان احدهما خارجي وهو مادي متعلق بمسوى الحوادث والثاني باطني وهو ادبي متعلق بالانسان نفسه فالسبب المادي انما هو مداومة اغارة البربر . ولا ينبغي ان ننظر ان اغارتهم انتهت الى حدها في القرن الخامس بمجرد مشاهدتنا تاسيس ممالك خشنة على رسوم السلطنة الرومانية الذارسة . لا بل دامت حركة تلك الغارات زماناً طويلاً بعد هبوط السلطنة كما يتضح من عدة براهين جلية . فانتا نرى ملوك الفرنك في عصر السلالة الاولى على الدوام مضطرين للقتال في قاطع نهر الرين نظير كلوتير وداغوبرت فانها كانتا دائماً مهتمين بهجريد الجيوش على جرمانيا لمقاومة الثورنجيين والدانزيين والساكسونيين الذين كانوا يشغلون الشاطئ الايمن من النهر المذكور . وما ذلك الا لان تلك القبائل كانت تنصد قطع النهر والانحدار للاستيلاء على ما يقم لها من سلب وشنائم السلطنة الرومانية . كذلك في تلك المدة عينها شن الغارة الفرنك المستوطنون في غالبا على ايطاليا و تزاخوا عليها خصوصاً الشرقيون منهم اي فرنك ابسترازيا الذين اجازوا سويسرا وقطعوا جبال البا ودخلوا ايطاليا . فذلك

الاغارة لم تكن مسببة الا من هجوم جموع وقبائل جديدة عليهم من  
 الجهة الشمالية الشرقية فلم تكن اغارتهم لمجرد النهب بل اضطرارية  
 لانهم لما تضايقوا من جري مزاحمة القوم المذكورين رحلوا الى مكان  
 اخر في طلب العيش والثروة . ثم ظهرت ايضا طائفة جرمانية  
 جديدة في ساحة العالم وانشأت في ايطاليا مملكة اللومباردين .  
 ولما تنيرت السلالة الملكية الفرنكية في غاليا وخلف الكارلونيون  
 المرونجيين كان السبب في ذلك اغارة الفرنك ثانيا على غاليا اي  
 هجوم اعم جديدة . فخلع حيثئذ الفرنك الشرقيون فرنك الغرب .  
 ثم بعد ان تم التغيير المنوّه عنه وانتقل الحكم الى السلالة الثانية  
 اضطر شلامان الى محاربة الساكسونيين كما كان المرونجيون  
 يحاربون الثرونجيين قبلا . واستمر زمانا طويلا على قتال الامم  
 التي كانت في قاطع نهر الرين ودفعهم عنه . وكان السبب الذي  
 حملهم على الاغارة عليه هجوم قوم اخرين عليهم كالا بوترتيين  
 والولتسيين والسورايين والبوهيين اي كل الجنس السلافي  
 الذي اقيم الجنس الجرمانى وارغمه مدة ثلاثة قرون من القرن  
 السادس الى القرن التاسع على ان يخلى له المكان ويتقدم الى الجهة  
 الغربية . فاهل الشمال الشرقي بدأومتهم هكذا الاغارة من كل  
 جهة سببوا جميع الحوادث . ثم حصل ايضا في الجنوب حركة مشابهة

لهذه . فبينما كانت الامم الجرمانية والسلافية تضائق وتزاح بعضها بعضاً على شطوط الرين والپونيه ظهر العرب المسلمون وابتدأوا بهجراتهم وفتوحاتهم على سواحل البحر الابيض . اما اغارة العرب فلها صفة مخصوصة تمتاز بها عن اغارة البربر وهي انها جمعت بين الفتوحات والاستمالة إلى الدين . فلم يكن القصد بها فقط افتتاح البلاد بل نشر المذهب الاسلامي ايضاً فبين هذه الحركة وحركة الجرمانيين فرقٌ عظيم وذلك انه في عالم النصرانية كانت السلطة الروحية متميزة عن السلطة الزمنية ولم يجتمع في المرء حب الفتوحات والميل الى نشر الاعتقاد معاً . والجرمانيون عند ما اهتموا الى مذهب المسيح لبثوا محافظين على اخلاقهم واشعاراتهم ومشرهم وبقيت الصوامع والشهوات الزمنية متغلبة عليهم والنتيجة انهم صاروا مسيحيين لكنهم لم يصيروا رسلاً للدين . واما العرب فبعكس الامر هم اصحاب الفتوحات وهم رسل الدين معاً وسلطة الكتاب وسلطة السيف كانتا منصرتين عندهم في يد واحدة وهذا الامر كانت عاقبته في ما بعد مشومة على المدن الاسلامي فان حصر القوتين الروحية والزمنية في يد واحدة واختلاط القوة الادبية بالقوة المادية كان سبباً في نشوء الجور . وهذا على ظني السبب الاقوى في وقوف حال المدن العربي بالبلاد التي انتشر فيها كافة . لكن ذلك لم يظهر له مفعول في

بداية الامر بل هو الذي اكسب الاغارة العربية قوة عجيبة . وبما ان اغارة العرب كانت مبنية على مجرد الافكار والاميال الادبية فقد اكتسبت على الفور رونقا وبهاء وعظمة لم ينب الاغارة الجرمانية شي منها وامتدت باكثر حرارة واشد حاسة من هذه بما لا يقاس واثرت في عقول البشر وحيرت الالباب

فتلك كانت ايها السادة حالة اوربا من القرن الخامس الى القرن التاسع . ونظراً الى المضايقة التي كانت واقعة فيها من قبل الاسلام في الجنوب ومن قبل الجرمانيين والسلافيين في الشمال كان من المستحيل الا تكون داخلتها في حالة دائمة من هدم الانتظام والاضطراب لسبب تاثير هاتين الاغارتين فيها . فكان الاهلون في حالة الانتقال المستديم هائمين من مكان الى اخر متزاحين بعضهم على بعض ولم يكن حينئذ قرار ولا ثبات لشيء ما بل رجع الناس الى حالة البداوة في كل الجهات . على انه كان يوجد تفاوت بين الممالك المختلفة فاشلام النظام في جرمانيا كان اقوى درجة من سائر بلاد اوربا لان جرمانيا كانت مأوى الحركة . وفرنسا كانت مضطربة اكثر من ايطاليا وبالاجمال لم يكن للهيئة الاجتماعية راحة ولا قرار في محل ما . ودامت بالضرورة حالة الخشونة والبربرية في كل مكان نظراً الى مداومة الاغارات

هذا ما كان من امر السبب المادي المتعلق بمسرى الحوادث وسأورد  
 عليكم الان السبب الادبي المتعلق بحالة الانسان الباطنية الذي لم  
 يكن اقل تأثيراً من ذاك . فمن المعلوم ان الحوادث الظاهرة منها  
 كانت فليست الا نتيجة اعمال الانسان ذاتيا . والعالم انما يتظم  
 بحسب افكار واشعارات الانسان ادبيا وعقليا كما ان حالة الهيئة  
 الاجتماعية الظاهرة تتوقف على حالة الانسان الذاتية الباطنية .  
 فترى ما الذي يحتاج اليه الناس لكي يتمكنوا من انشاء هيئة اجتماعية  
 قابلة للاستمرار ومحتوية على قليل من الترتيب والانتظام . لارغب  
 انه يقتضي لهم من الافكار الصائبة ما يناسب تلك الهيئة الاجتماعية  
 ويوافق احتياجاتها وعلاقاتها . وزيادة على ذلك يقتضي ان نعم  
 هذه الافكار اكثرية اعضاء الهيئة الاجتماعية وان يكون لها تأثير ما  
 في اراءهم وافعالهم . وانه لغني عن البيان ان البشر الذين لا يفتكرون  
 الا في امور وجودهم ومعيشتهم الخصوصية وحدود افقهم العقلي مقصورة  
 على اشخاصهم فقط وهم مع ذلك عرضة لعواصف شهواتهم واهوائهم  
 دون ان يكون لهم بعض الالمات والاشعارات العمومية يتكاتفون  
 حولها لا يمكن ان ترتب منهم هيئة اجتماعية لابل كل منهم يكون بالعكس  
 سببا موجبا لاضطراب واتحلال الاشتراك الاجتماعي الذي هو عضوة  
 واذا وجدت الناس على حالة لا يراعى فيها كل فرد منهم الاصلحة



الخصوصي ولا يهتم احدهم ولا يفكر الا بذاته ولا يخضع الا لشهواته  
 الذاتية فيصبح تقدم تلك الهيئة الاجتماعية ودوامها من الامور المستعصية  
 جداً. فهذه الحالة بعينها كانت حالة فاتحي اوربا في العصر الذي  
 نحن في صدده. وقد كنت اوضحت في المقالة السابقة باننا مديونون  
 للجرمانيين بحاسة الحرية الذاتية اي ان يكون كل انسان حراً مطلقاً  
 في ذاته. فشان هذه الحاسة في حال الخشونة والجهل الشديد كشان  
 حب الذات المفرط في حال النوحش الكامل وعدم الالفة  
 الاجتماعية. فذلك كانت صفة الحاسة المذكورة عند الجرمانيين من  
 القرن الخامس الى القرن الثامن. ولم يكن كل منهم يخجل الا بصاحبه  
 الذاتي ولم يكن يراعي سوى شهوته وارادته الذاتية فعلى هذه الصورة كان  
 من المستحيل ان توافق مشربهم الحالة الاجتماعية الحقيقية. وكل ما  
 حصل من السعي والاجتهاد سواء كان من قبلهم ذاتياً ام من قبل  
 الآخرين لاجل اخضاعهم الى تلك الحالة لم يجد نفعاً ولا اى ثمرة  
 اذ لم يكن لهم طاقة البتة على الثبات عليها نظراً الى عدم تبصرهم  
 بعواقب الامور وسرعة استثارة الشهوات والاهواء في رؤسهم  
 ونقص عقولهم وغير ذلك. فكم من مرة اخذت تشأ الهيئة الاجتماعية  
 في ذلك الوقت ثم لحق بها الفشل على الفور نظراً الى الاسباب  
 المقدم ذكرها اذ لا بد لحياة كل هيئة اجتماعية من شروط ادبية

وتلك الشروط لم تكن في حيز الوجود

فقد أوردنا السبيين الموجبين لحالة الخشونة التي استمرت ما استمر السبيان المذكوران . ولنبحث الآن عن كيفية وزمان انقطاعها وزوالها

اسباب  
انكشاف  
حالة  
الخشونة

ان اوريا كانت تجهد في التخلص من ربة الخشونة وأنه لمن طبع المرء ان لا يرتضي البقاء في تلك الحالة وان يكن قد اوقع نفسه فيها بمجرد غباوته ومما كان سبباً جاهلاً اسيراً للصالح الشخصي وشهوته الذاتية فلا بد من ان يصنف هانف سرى في غريزته بنبهة دائماً على ان هذه الحال لا تليق بشأنه ويذكره بان له شأنًا اخر و غاية اخرى . فيشعر بالميل الى الانتظام والتقدم ويتوق اليها مع ما هو عليه من الاخلال بالنظام . وتحركه دواعي العدل وتقدير العواقب والنمو الى النهوض من فترته رغماً عن استيلاء حب الذات الحيواني عليه فيشعر بنفسه كأنه قد سبق رغماً عنه الى اصلاح احوال العالم المادي والهيئة الاجتماعية ونفسه معاً حتى انه يعتني بهذا الامر دون ان يدرك حقيقة الحاجة التي تستفزّه اليه . فطالما كانت تصبوا البرابرة الى التمدن مع انه كان فوق طاقتهم ويستكروهنة عندما تظهر تأثيرات نواميسه ثم انه كانت لم تنزل موجودة اثار كافية من التمدن الروماني فاسم السلطنة وتذكر تلك الهيئة الاجتماعية العظيمة المحيطة كان

يتردد في ذهن الناس عموماً وعلى الخصوص المشايخ اولى الوظائف  
والاساقفة والقسيسين وكل الذين كان اصلهم من العالم الروماني .  
حتى ان كثيراً من البربر او من اجدادهم كانوا قد عاينوا عظمة  
السلطنة الرومانية وكبرشأنها وانتظموا في سلك جنودها  
ثم اقتحموها واغتنموها فكانت صورة التمدن الروماني وذكره مايوهل  
عقولهم وكانوا يشعرون بحاجتهم الى تقليده وتجيده والمحافظة على شي  
منه فذلك سبب اخر كان لابد من ان يحملهم على الاقلاع عن حالة  
الخشونة التي سبق بيانها

وكان ثم سبب ثالث ايضاً حاضراً في الوجود اعني الكنيسة  
المسيحية فكانت الكنيسة هيئة اجتماعية متقنة النظام لها اصول  
وقوانين وتهذيب خاص وكانت ترغب رغبة حارة في توسيع دائرة  
نفوذها وافتتاح الفاتحين ابي جلبهم الى الايمان وغنمهم وكان بين  
مسيحي ذلك العصر جماعة من طائفة الاكابر وس علماء قد تبصروا في  
كل الامور والمسائل الادبية والسياسية وقرروها في عقولهم مع الثبات  
والحكمة وكانت لهم رغبة عظيمة في نشر ذلك واذا عني وتنفيذه في  
العقول البشرية . فانه لم يسبق في التاريخ لهيئة اجتماعية بان تسعى  
وتجتهد بمقدار ما سعت واجتهدت الكنيسة من القرن الخامس الى  
العاشر باغتنام العالم المحيط بها . واذا طالعنا في تاريخها الخصوصي

نشاهد كل ما بذلته من الاجتهاد في هذا السبيل فانها على نوع ما  
 سطت على الخشونة وضايقتها من كل الجهات لكي تغلب عليها وتمدها  
 ويوجد سبب رابع للتمدن لا يمكن تعريفه لكنه مع ذلك حقيقي  
 وهو ظهور عظماء الرجال فليس من يستطيع ادراك سبب وكيفية  
 ظهور احد الرجال العظام في زمن من الازمنة وحقبة تثيره في نمو  
 العالم . لان ذلك من اسرار العناية الربانية . لكنه من الحوادث  
 المقررة التي لا تنكر اصلاً فيوجد رجال في العالم يسوؤهم ويزعمهم  
 منظر اختلال النظام او تاخر الحركة الاجتماعية فيتصورون ذلك  
 في عقولهم كامر محرم مخالف للقانون وتأخذهم الحمية وتستفزهم النيرة  
 الى اصلاح هذا الحال وادراج بعض القوانين والمبادئ العمومية  
 المستقيمة في البلاد التي وجدوا فيها . فتلك قوة عنيفة وفي غالب  
 الاحيان غشومة ترتكب الوقا من الاثام لداعي الضعف المستحوذ  
 على طبيعة البشر لكن لا ينكر كونها بحيدة شافية لانها تورث الشعوب  
 حركة تقدم عظيم ناشئ عن الانسان ذاته

فان تلك الاسباب المختلفة والقوات المتنوعة اوجبت ما بين  
 القرن الخامس والتاسع اجتهادات مختلفة بقصد اخراج الهيئة  
 الاجتماعية من حالة الخشونة . واول اجتهاد صدر من البربر انفسهم  
 وهونص الشرائع الخشنة . فمن القرن السادس الى القرن الثامن

نصت شرائع جميع الشعوب الخشنة التي لم تكن مخطوطة من قبل بل كانت عوايد محضة جارية عند البربر قبل مجيئهم وحلولهم بأراضي السلطنة الرومانية . فالمشهور منها أربعة البورغونيين والفرنكساليين والفرنكريبواريين والوينيغوت واللمبارديين والساكسونيين والفريسونيين والبالافريين والالمانيين الخ فمن الواضح ان ذلك كان بداية التمدن وخطوة من شأنها اخضاع الهيئة الاجتماعية لاصول عامة قانونية . لكنه لم ينتج عنها تقدم كبير لانهم نصوا شرائع هيئة اجتماعية لم تكن حينئذ في الوجود اي شرائع حالة البربر الاجتماعية قبل توطنهم في الاراضي الرومانية وقبل ابدالهم عيشة البداوة بعيشة الحضارة وشنهم الغارات بملكهم العقارات . نعم انه يوجد في تلك الشرائع بعض بنود متفرقة تخص بالاراضي التي اقتنحها البربر وبالعلاقات التي كانت بينهم وبين سكان البلاد الاولين وبعض قوانين تتعلق بالاحوال الجزيدة المختصة بهم لكن ذلك نادر فيها وموضوع اكثرهما العشة القديمة والحالة الجرمانية الاولى فكانت غير موافقة لهيئة الاجتماعية الجديدة ولم ينتج منها سوى القليل من الفائدة

واما في ايطاليا وجنوبي غاليا فالاجتهاد الذي حصل هو مختلف عن هذا وهوان الهيئة الاجتماعية الرومانية لم تتلاش في تلك

البلاد كما في سائر الأماكن بل كان لم يزل باقياً في المدن بعض النظام فعزم التمدن هناك على أن يقوم من سقطته فإن وجهنا النظر مثلاً إلى مملكة الاستروغوثيين في إيطاليا مدة حكم تارودوريك نرى أن مذهب الحكومة البلدية قد عاد إليه الرmq على نوع ما رغماً عن تسلط الملك والشعب البربريين وأحدث تأثيراً في مسرى الحوادث العمومية . ثم إن الهيئة الاجتماعية الرومانية تغلبت على الغوثيين أيضاً وأمتلكتهم على نوع ما وكذلك حصل أيضاً في جنوبي غاليا إذ شرع في بداية القرن السادس أحد ملوك الـويزيغوثيين في تولوزا المسمى أـلـأريك بمجمع الشرائع الرومانية وترتيبها دستوراً لمحاكمة رعاياه الرومانيين

وأما في اسبانيا فباشرت أحياء التمدن قوة أخرى وهي الكنيسة . وعوضاً عن الجمعيات القديمة الجرمانية المركبة من الفرسان والمحجود كان مجمع طوابع وأخذ الفوز والتقدم والمجمع المذكور كانت تحضره أعيان العامة لكن الأساقفة كانوا أصحاب السلطة والنفوذ فيه . وإذا فتحنا كتاب الشريعة الـويزيغوثية لأنراها شريعة بربرية لأن الذين نصّوها هم فلاسفة عصرهم أي الأكليريكيون . فإن التصورات الفكرية العمومية كثيرة في تلك الشريعة كما والنظريات أيضاً ومبادئها تبعد جداً عن أخلاق البربر . ومعلوم لدينا أن الشرائع

في زمن الخشونة كانت خصوصية اي كان لكل طائفة شريعة  
 مخصوصة فالشريعة الرومانية مثلاً كانت جارية على الرومانيين  
 والشريعة الافرنكية على الافرنك وكان لكل شعب شريعة واثن  
 كانوا جميعاً خاضعين لسلطة واحدة وقاطنين ارضاً واحدة وهذا  
 ما يسمى بذهب القوانين الشخصية ويقابله مذهب التوائين العمومية  
 انني تعم اهالي المملكة جميعاً . فسكان اسبانيا رومانيين ام غوثيين  
 كانوا جميعاً خاضعين لحكم شريعة واحدة . وكل ما اطلنا النظر في  
 هذه الشريعة نراها مشحونة بالاثار الفلسفية الظاهرة الجلية . وكان  
 للناس عند البربر قيم محدودة بحسب طبقاتهم فالخشن والروماني  
 والحمر والرقيق الخ لم تكن لهم قيمة متساوية بل كان لهم تعريفة  
 مخصوصة على نوع ما وبالعكس شريعة الوبزيفوثيين فان مبدا  
 تساوي قيمة الناس كان مقررأفها . كذلك في روية الدعاوي  
 عوضاً عن اليمين التي تنتهي بها الدعوى وعوضاً عن البراز القانوني  
 نرى البيئة والشهود وفحص الدعوى عقلياً كما يجري في هيئة اجتماعية  
 متمدة . وبالاختصار شريعة الوبزيفوثيين بتامها تدل على انها  
 صنعة أناس علماء متمدين خبيرين في امور الشريعة وطرأتها .  
 ويظهر جلياً انها عمل اولئك الاكليديكيين الذين كان لهم الصوت  
 الاول في مجمع طوليدو والنفوذ الاكبر في الحكومة . فاذا المذهب

الذي باشر احياء الهمدن في اسبانيا منذ ذلك العهد الى حين اغارة العرب الكبيرة كان المذهب الثيوكراتيكي . واما في فرنسا فاحياء الهمدن كان ناشئاً عن قوة اخرى وهي قوة عظماء الرجال وخصوصاً شارلمان . فاذا دققنا النظر في تاريخ حكمه نجد ان جل مراميه وغاية افكاره كانت الاعتناء بتمدن شعوبه . ولتلاحظ اولاً محارباته . فانه كان على الدوام مجرّداً للجيوش وسائراً من الجنوب الى الشمال الغربي . ومن نهر الايبر الى نهر الالب او الويزر . فهل تظنون حملاته هذه ناشئة عن مجرد الارادة ام عن حبا الفتوحات كلابل هذا وهم . ولست اريد بذلك ان شارلمان كان عالماً بما يفعله علم خبير او ان اعماله الحربية كانت مؤسسة على السياسة وفن الحرب . لا . لكنه كان يقصد في جميع اعماله حاجة واحدة عظيمة وهي قهر البربر وصدّهم عن التقدم . وكان على الدوام مهتماً بمنع الاغارتين اغارة الاسلام في الجنوب واغارة الجرمانيين والسلافيين في الشمال . فذلك هي الصفة الحربية التي امتاز بها حكمه . وتجريده العساكر على الساكسونيين مراراً لم يكن لغاية اخرى ولا لسبب اخر كما سبق البيان واذا انتقلنا من حروب شارلمان الى حكمه الداخلي نرى ان اعماله جميعها موجهة نحو هذه الغاية . لانه قد اهتم بتبدير وتنظيم البلاد التي يملكها كافة وضبط ادارتها وضم اقسامها حتى تكون واحدة .



ولست استعمل هنا لفظة مملكة او دولة لانها لغتان تدلان على النظام التام وتشخصان في الفكر صوراً لاتناسب الهيئة الاجتماعية التي كان شارلمان يرأسها . ولكنه قد تقرر انه كان يشتمز ويتكسر من كونه مالكاً بلاداً عظيمة الامتداد والانساع حال كونها خالية من الاتحاد والانتظام بالكلية . وكان يرغب في تغيير تلك الحالة القبيحة وبجهد بذلك اولاً بواسطة رسل مخصوصين كان يعثم الى اقسام اراضي المختلفة للملاحظة الاحوال واصلاحها اولافادته عما يتوقع في البلاد . ثم بواسطة المجالس العامة التي كان يهتم بامرها اكثر من سلفائه وكان يستجلب اليها اعيان ومشايخ البلاد . ولم تكن تلك المجالس حينئذ كجبالس الحرية الحقيقية ولا كان يجري فيها ما يشابه المناكرة او المداولة التي نعلمها . بل كانت واسطة لشارلمان بها يقف على حقائق الامور فيسن بعض السنن ويضع بعض القوانين لاولئك الشعوب العديمي الانتظام

وكيفاً وجهنا النظر الى حكم شارلمان نجد له على الدوام تلك الصفة المنوعة عنها اعني محاربة حال الخشونة والاعتناء بالتمدن . وقد يظهر ذلك جلياً في اهتمامه بانشاء مدارس وفي حبه للعلماء وحمايتهم لالاكبريكين وتعظيمهم قدرهم واجرائهم كل ما كان يلوح له بانه يؤثر تأثيراً حسناً سواء كان في الهيئة الاجتماعية عموماً ام في

## الانسان خصوصاً

نهاية عصر  
الخشونة

وبعد مضي مدة من الزمان شرع الملك الفرد في أنكلترا بما يشابه هذه الاعمال المدوحة فمئذ القرن الخامس الى التاسع كانت الاسباب المختلفة التي تؤدي الى منع الخشونة وازالتها متداولة هكذا تارة في جهة من اوربا وطوراً في جهة اخرى لكنها لم تاتِ بنجاح كامل . لان شارلمان لم يتيسر له ان يوسع سلطته العظيمة وينظمها ولا استطاع تأييد المذهب الحكمي الذي كان يقصد تقويته على سائر المذاهب . والكنيسة في اسبانيا لم تتمكن من تاسيس المذهب الثيوكراتيكي . وهكذا في ايطاليا وجنوبي غاليا لم يتم للتمدن الروماني ان ينهض من سقطته كما كان اجتهد بان يفعل مراراً ولم يرد اليه بعض قواه الا بعد حين في منتهى القرن العاشر . وكل ما حصل من الاهتمام على سبيل التجربة بقصد ازالة الخشونة الى ذلك التاريخ لم يجدر نفعاً . لان الذين اهتموا بذلك كانوا يتوهمون الناس في درجة من التقدم لم تكن حقيقية . فانهم كانوا يعنون جميعاً على اختلاف الطرائق والوسائط التي استعملوها بانشاء هيئة اجتماعية اكثر انتظاماً مما كانت تقتضيه ظروف الحال . ومع ذلك لم يذهب سدى ما بذل من الهمه في هذا الشأن . نعم انه في بداية القرن العاشر لم يبق من سلطنة شارلمان العظيمة ومن مجامع طوليدو

المحيدة سوى الذكر فقط لكن الخشونة كانت مع ذلك قد قاربت  
 الزوال وتولد اذ ذاك تيجتان عظيمتان . اولاهما ان حركة اغارة  
 الشعوب في الشمال وفي الجنوب توقفت وسببه انه بعد تفريق سلطنة  
 شارلمان وتقسيمها نشأت عدة ممالك على شاطئ الرين الالمان وكانت  
 تصد مع القوة والثبات هجمات الشعوب الذين كانوا لم يزالوا  
 يتحدرون الى الغرب . واغوى برهان على ذلك هم النورمانديون  
 وذلك ان حركة الاغارة البحرية لم تكن تجسم الى ذلك الخارج ما  
 خلا بعض القبائل التي طرقت سواحل انكلترا واما في القرن التاسع  
 فاخذت تلك الحركة تزداد ونعم لان الاغارات البرية اضمحت  
 حيث ذكيرة المشاق والمصاعب واكتسبت الهيئة الاجتماعية براً نحوماً  
 ثابته امنية . والقسم الطائفة من الشعوب الذي لم يكن يمكن رده  
 على الاعقاب اضطرر الامر الى الانحراف في السير وركب البحار  
 طلباً للعيش والمكسب . لكن مها كان الضرر اللاحق بغربي  
 اوربا من جرى الاغارات البحرية النورماندية فانه مع ذلك كان  
 اقل بما لا يقاس من الاضرار المشومة السببية من الاغارات البرية .  
 التي ازعجت الهيئة الاجتماعية بهذا المتدار في مدة نشأها  
 وكذلك حصل في الجنوب فان العرب استوطنت اسبانيا ودام  
 القتال منتشبا بينهم وبين المسيحيين لكن بدون ان يذهب ذلك

اقتتال الشعوب . ثم انه كان لم يزل يطرق سواحل البحر الابيض  
 بعض شروعات من المسلمين الا ان عموم هجومهم كان قد توقف  
 وثانيتهما ان الحصار تغلبت حيثذ في داخلية اوربا على البداوة  
 واستقرت الاهالي وثبتت العقارات ولم تعد تتغير علاقات الناس  
 من يوم الى يوم بحسب طارئات القوة والصدفة . حتى ان حالة  
 الانسان الداخلية الاديبة ابتدأت تحسن ايضا واكتسبت افكاره  
 واشعاراته بعض الثبات . وصار يود الاماكن التي يسكنها والناس  
 الذين يعرفهم فيها واملاكه التي ابتدأ يعد نفسه بتخليقها لاولاده .  
 والمسكن الذي كان مزمارا ن بسمية بعد حين قصره او سراياه .  
 وذلك الجمع المختبر من اهال احرار وارقاء الذي دعي فيما بعد  
 قرية . فكانت تشأ في كل مكان هيئات اجتماعية صغيرة ودول  
 او امارات صغيرة منتظمة على قدر درجة تصورات البشر ومعرفتهم  
 زويدا رويدا كان يخلل تلك الهيئات الاجتماعية رباط اصله ناشئ  
 عن الاخلاق الخشنه وهورباط الاتحاد المسمى بالكونفدراسيون  
 الذي لا يلاشي الاستقلال الشخصي ابدا . فمن جهة نرى كلاً من  
 الرجال اولي القدر والشان مستقراً في املاكه معتزلاً فيها مع طائفة  
 وخدمه . ومن جهة اخرى كلاً من اولئك الملاكين الحربيين  
 المتفرقين في تلك الصحارى له وعليه حقوق وواجبات نحو الآخرين

بحسب القوانين السالكة بينهم

فترى ماذا كان ذلك لها السادة . ذلك كان المذهب السيادي  
الذي ولدته الخشونة في منتهى الامراي حكومة الاشراف الالتزامية .  
وكان لا بد من ان يسود العنصر الجرماني اولاً على سائر عناصر تمدنا  
لان القوة والصولة كانت له وكان قد افتتح اوربا فمن الواجب ان  
تتخذ هيئتها الاجتماعية شكله ونظامه في البداية كما قدم ذلك فعلاً  
فحكومة الاشراف الالتزامية وصفاتها ومكانها من تاريخ التمدن  
الاورباوي يكون موضوع مقالتنا الالية . وفي وسط مذهب  
الاشراف الظافر سوف نصادف كل ما خطونا خطوة سائر عناصر  
هيئتنا الاجتماعية كالملكي والكنائسي والبلدي وستأكد بان المذهب  
السيادي الذي رغبت هذه العناصر على مشاكتهم يستطيع ملائمتها .  
بل داومت على مقاومتها حتى منعها الزمان بالانتصار عليه كل منها  
في نوبته

## المقالة الرابعة

موضوع المقالة . في ضرورة الاتحاد بين الحوادث والآراء . تغلب البحارى على المدن . نشوء هيئة اجتماعية سيادية صغيرة . تأثير المذهب السيادي في طباع الاشراف وفي طباع العائلة . بغض الشعب المذهب السيادي . التفسير قليلاً ما كانوا يستطيعون مساعدة الارفا . عدم امكان تنظيم المذهب السيادي قانونياً . أولاً لعدم وجود سلطة قوية . ثانياً لعدم وجود حكومة عامة . ثالثاً لصعوبات المذهب الاتحادي (كونفدراسيون) . ان حق الدفاع هو من طبيعة المذهب السيادي . الفوائد الناتجة من تأثير هذا المذهب في نمو الانسان ذاتياً والاضرار الصادرة منه بحق النظام الاجتماعي

ايها السادة . اتنا قد درسنا حالة اوربا بعد سقوط السلطنة الرومانية في اول مدة التاريخ المتاخراي في اعصر الخشونة وقرر لدينا ان اول مذهب نما وتسلط على الهيئة الاجتماعية الاوروباوية في اخر المدة المذكورة وفي بداية القرن العاشر هو المذهب السيادي اي حكومة الاشراف الالتزامية التي تولدت من الخشونة . فالمذهب المذكور ينبغي ان يكون موضوعاً لدرسنا الان . ولا يشرد عن ذهنكم ان ليس قصدي ان اروي لكم الحوادث التاريخية ذاتها وما جريات حكومة الاشراف المذكورة بل ما يشغلنا انما هو تاريخ التمدن ذلك الحادث العمومي الخفي الذي يبحث عنه بين جميع الحوادث الظاهرة

التي تختلط . وكل الوقائع والحوادث والاحوال المختلفة التي  
 تداولت الهيئة الاجتماعية لانهما الامن جهة تعلقها بنمو التمدن .  
 ويطلب منا البحث عما اضررت به التمدن او عما اعانت به على نمو .  
 وعلى هذه الطريقة سنباشر مطالعة تاريخ المذهب السيادي  
 اننا في بداية هذا الدرس قد حددنا ماهية التمدن واعتيننا بتقرير  
 عناصره وعرفنا ان التمدن قائم من جهة بنمو الانسان ذاتيا ومن  
 جهة اخرى بنمو حالته الظاهرة اي الهيئة الاجتماعية . فكل ما صادفنا  
 حادثا ما او مذهباً او حالة من احوال العالم العمومية يجب علينا  
 ان نطرحها هذه المسئلة المزدوجة وهي ما الذي اعانت به على نمو  
 الانسان وبالعكس . وما الذي اعانت به على نمو الهيئة الاجتماعية  
 وبالعكس . فمن ذلك يضح لكم ايها السادة انه لمن المحال الا  
 نصادف في بحثنا هذا اعظم مسائل الفلسفة الادبية وعلم الاخلاق .  
 لاننا اذا قصدنا الوقوف على حقيقة ما اعان به حادث او مذهب ما  
 على نمو الانسان والهيئة الاجتماعية يقتضي لنا اولاً ان نعلم ماهية نمو  
 الانسان الحقيقي ونمو الهيئة الاجتماعية الحقيقي . واي نمو يكون مختلفاً  
 غير قانوني مفسداً الاصلحاً موجباً للتأخر لا للتقدم  
 فاننا ستم هذا الواجب ولا نحايده اذ بدون ذلك لا تكون  
 لفكرنا كاملة مستقيمة ولا الحوادث حقيقية لا سيما ان حالة العالم

المحاضرة تضطرنا قانونياً الى ان نصرح دون التباس بموجب الاتحاد  
 بين الاراء الفلسفية والتاريخ. وما ذلك الا من صفات هذا العصر  
 وربما كانت هذه صفة الاساسية . فانه يلجئنا الى ان نعتبر معاً كلا من  
 العلم والعمل والنظريات والعمليات والحق القانوني وواقع الامر  
 وان نوافق بينهما . وحتى زماننا هذا كانت هاتان القوتان كل واحدة  
 منهما بمعزل عن الاخرى . وكان قد تعود العالم ان يرى العلم  
 والعمل يسيران في سبيلين متخالفين دون ان يعرف احدهما الاخر  
 او دون ان يقابل احدهما الاخر . ولما كانت التعاليم والافكار العامة  
 تقصد الاخلاط بالحوادث والتاثير في العالم لم تكن تنال المرام الا  
 بواسطة تزيتها بزي التعصب واستعانتها بقوة ذراع . وكان حكم  
 الهيئات الاجتماعية وادارة اعمالها الى هذا التاريخ منوطين بتفويض  
 مختلفين احدهما من جهة المومنين اي اصحاب التصورات الفكرية  
 العامة والمبادي او المتعصبين . وثانيهما من جهة الاناس الخالين  
 من كل المبادي العقلية الذين يسوسون انفسهم بحسب الظروف  
 فقط اي اهل العمل او المجاحدين كما كانوا يسمون في القرن السابع  
 عشر . فهذه الحالة قد اعتراها الزوال في ايامنا هذه ولم يستطع  
 المتعصبون ولا المجاحدون التسلط كالاول . ولكن تمكن الانسان  
 من الحكم على الناس والتسلط عليهم ينبغي له الان ان يفهم ويدرك الافكار



العمومية وظروف الاحوال معا وبحسب حساب المبادي والحوادث  
 معا . ويحتمل الحقيقة والضرورة معا ويصون نفسه من كبرياء المتعصبين  
 العمياء ومن استنكاف الجاحدين الذي ليس باقل عي . فان نحو  
 العقل البشري ونحو الحالة الاجتماعية قد اوصلنا الى هذا الحد وهو  
 ان العقل البشري الذي علا شأنه واعتق من الاسترقاق صار  
 يستطيع ادراك مجموع الاشياء والامور باكثر من الماضي . ولا  
 يستصعب توجيه افكاره نحو كل الجهات وادخال كل الاشياء  
 التي في حيز الوجود ضمن دائرة اعماله والهيئة الاجتماعية بلغت هكذا  
 درجة من الكمال حتى اصبح من الجائز كشف الحقائق لدى اعينها  
 ومقايسة الحوادث التجارية بالاصول والمبادي المفروضة دون ان  
 يتج من تلك المقايسة فتور في المهمة او تراخ او سائمة في النفوس  
 بسبب تقصير الحوادث والاعمال التجارية وتأخرها الى درجة لا توصف  
 فبناء على ذلك واتباعا للميل الطبيعي واللباقة والضرورة الحاصلة  
 في عصرنا هذا سأتقل على الدوام من البحث عن ظروف الاحوال  
 الى البحث عن الافكار والتصورات . ومن سرد الحوادث الى  
 المسائل التعليمية العمومية . وربما كان استعداد العقول الحالي  
 يستميلها اكثر الى هذه الطريقة لانه من مدة قد تظاهريننا ميل  
 شديد نحو الامور الناجية والاعمال التجارية لابل انشغاف عظيم بها

وبالامور الفعلية وبما هو ثابت راهن من الأشياء والأحوال البشرية .  
فقد قاسينا اشد المقاساة من جور الافكار والتصورات العمومية  
والنظريات التي جلبت علينا من بعض الوجوه محكما ورزايا جسيمة  
بهذا المقدار حتى انها اصبحت موضوعا للاشتباه وقلة الثقة . وصار  
يفضل الاعتماد على الاجراءات العملية والظروف الخصوصية  
والحوادث الحقيقية . ولا ينبغي ان نتشكى من ذلك لانه نقدم جديد  
وخطوة كبيرة تقربنا من الحقيقة وتزيدنا خبرة ومعرفة بها . فقط  
لا يلزم ان نسلط هذا الاستعداد علينا لئلا يسلمنا على ان ننسى ان للحقيقة  
وحدها حق التسلط والحكم على العالم وان الحوادث والأعمال  
الجارية لافضل لها الابدان ما تعبر عن الحقيقة وتجانسها وتحذو  
حذوها وان كل عظمة حقيقية تصدر عن التصور الفكري وكل  
خصب مخنص به . فان تمدن وطتنا يمتاز بصفة خصوصية وهي انه قاطم  
يجل من العظمة العقلية بل كان على الدوام غنيا بالافكار والتصورات  
وقوة العقل البشري كانت تنظيمية في الهيئة الاجتماعية الفرنسية  
وربما رجحت فيها على كل مكان . فلا ينبغي ان نقصد هذا الامتياز  
الحسن ولا يلزم ان نستقط في حالة ادنى اعنى في الحالة المادية التي  
امتازت بها هيئات اجتماعية اخرى . بل يقتضي ان يبنى الفكر في  
فرنسا محافظا على المرتبة التي اكتسبها وحازها الى الان

فلا ينبغي إذاً أن تعجب المسائل العمومية الفلسفية ولا أن تتعرض لها بل متى ساقنا الحوادث إليها ندنو منها بلا تردد ولا تحير . وسوف يصادفنا ذلك غير مرة في مراجعتنا تاريخ المذهب السيادي بالنسبة إلى تعلقه بتاريخ التمدن الأوروبي

والآن نقول أن أعظم برهان على أن المذهب السيادي كان لا بد منه في القرن العاشر وأنه كان الحالة الاجتماعية الوحيدة الممكنة حينئذٍ هو كونه نشأً وساد في كل الجهات . فحيث زالت المحسونة استحال الأحوال إلى الهيئة السيادية . وظن الناس في بدء الأمر أن المذهب السيادي عبارة عن ائتمار النظام نظرًا إلى زوال الانضمام والوحدة . التمدن العام . لأن الهيئة الاجتماعية صارت تجزأً وتشتت في كل مكان وأخذ ينشأ عدة هيئات اجتماعية صغيرة مجهولة منفردة عديمة الارتباط . فتوهم أهل ذلك العصر فساد كامل الأحوال وخراب النظام العام . وإذا طالعنا أقوال شعرائهم أو مؤرخيهم نراهم جميعاً يخالون قرب نهاية العالم . ومع ذلك كانت هذه هيئة اجتماعية جديدة أكيدة ابتدأت حينئذٍ وهي الهيئة الاجتماعية السيادية . وكان لا بد منها وقتئذٍ ولا يمكن منعها نظرًا إلى كونها النتيجة الطبيعية للحالة السابقة . والبرهان على ذلك أن كل شيء دخل حينئذٍ ضمن دائرتها وشأكلها حتى أن العناصر الغريبة بالكلية

ضرورة  
المذهب  
السيادي  
وعومته

عن المذهب السيادي كالكنائس والبلدي والملكي احتاجت جميعها الى اتباعه فصارت الكنائس سيدة ومسودة وصار المدن سادة ومسودون والملوك تهيأت بالهيئة السيادية . واقطعت الاشراف مسودتها كامل الاشياء فضلاً عن الاراضي حتى قص الاحراش وصيد السمك . واقطعت الكنائس ايراداتها كايراد المعمودية وايراد النفاس . وحتى الفضة والماء انطيا على سبيل الالتزام . فكما ان عناصر الهيئة الاجتماعية عموماً كانت خاضعة للطريقة الالتزامية كذلك الامور الطنيفة واصغر حوادث المعيشة صارت تجري بحسب الطريقة الالتزامية وحينما يرى الانسان الصورة السيادية غالبية هكذا على كل الاشياء ربما يميل الى الظن في اول الامر ان جوهر المذهب السيادي متغلب ايضاً في كل مكان . والحال هذا خطأ ظاهر لان عناصر الهيئة الاجتماعية التي لم تكن معجسة للمذهب السيادي مع كونها استعارت شكله ووسمه لم تفارق مع ذلك طبيعتها ومبادئها الخصوصية اصلاً فلم يبرح المبدأ الثيوكراتيكي حياً ومتسلطاً في الكنيسة السيادية في باطن الامر ولكنها تقوية وتويده كانت نجتهد بلا فتور تارة بالاشتراك مع السلطة الملوكية وتارة اخرى مع البابا وطوراً مع الشعب بحاربة وملاشاة المذهب السيادي التي كانت تحت رئاسته . وهكذا ايضاً كانت العناصر الملكية

والبليدية . فمع كونها منتهية بالهيئة السيادية كانت ساعية مع  
المجدد والاجتهاد للتخلص من حالة مبانة لطبيعتها الحقيقية وللرجوع  
الى هيئة تناسب مبادئها الخصوصية التي هي اساس وجودها

فلا ينبغي اذا ان نستنتج من كون الوسم السيادي عموماً ان المبدأ  
السيادي كان عموماً ايضاً . ولا نعتبر تاريخ السيادة على حد سوى حيثما  
رأينا هيئتها ظاهرة . بل لاجل الوقوف على حقائق هذا المذهب ولكيما  
نظهر لنا تأثيراته بالنسبة الى التمدن المتأخر ويمكننا اجراً الحكم  
عليها يجب ان نبحث عنه حيث يكون المبدأ الاصل والهيئة الظاهرة  
متفقين معاً اي في سلسلة اصحاب المقاطعات العوام الذين افتتحوا  
الممالك الاورباوية . فهناك توجد الهيئة الاجتماعية الـ يادية على  
اصلها وتظهر حقيقة امرها

تغلب  
الصحارى في  
المذهب  
السيادي

وقد ذكرت اننا اهمية المسائل الادبية وضرورة عدم تجنب  
واحدة منها . فيوجد نوع اخر من المسائل المخالفة بالكليّة لتلك  
طالما اهلها المؤرخون بوجه العموم انتي بها احوال الهيئة الاجتماعية  
المادية والتغيرات المادية التي تحصل في طرائق وجود البشر  
ومعيشتهم من جرى حادث جديد او ثورة او حالة ما اجتماعية  
جديدة . فانه قط لم يجر اعتبار هذه الامور كما يجب ولا حصل الاهتمام  
بالبحث الكافي عما تؤثر حوادث عظيمة كهذه في وجود البشر المادي

وفي علاقاتهم المادية مع ان هذه التغيرات تؤثر في مجموع الهيئة الاجتماعية بأكثر مما يظن . ولا يخفى ما قد حصل من البحث والتأمل في مسألة تأثير المناخات وما نسبة اليها من تسكيوم من الاهمية . فان اعتبرنا تأثير المناخ راساً في البشري تأثيره القريب ربما لانجده قوياً بمقدار ما افترضه على انه يصعب الوقوف على حقيقة هذا الامر بنوع صريح واما تأثيره البعيد كالذي يتج مثلاً من عيشة الناس في البلاد الحارة خارج المساكن وفي البلاد الباردة داخل المساكن ومن اختلاف اغذيتهم في جهة عن جهة اخرى فهذا امر يستحق الالتفات والاعتبار . لان كل تغيير يحصل في العيشة المادية يحدث تأثيراً عظيماً في حالة التمدن . وكل انقلاب عظيم يسبب في الحالة الاجتماعية تغييرات كهذه التي ينبغي اعتبارها مع الدقة الكلية . فمذهب السادي احدث انقلاباً عظيماً جداً وهو انه غير حالة توزيع الاهلين على سطح الارض . ومن قبله كانت الاهالي المتسودون يعيشون جماعات كثيرة او قليل عددها اما مستقرين داخل المدن واما رعاة في البر فالمذهب السادي حمل اولئك القوم انفسهم على ان يعيشوا منفردين كل في مسكنه على مسافات بعيدة بعضهم من بعض . فلا يخفى ما في ذلك التغيير من التأثير في طبيعة ومسرى التمدن . لان القسم المتسلط من الهيئة الاجتماعية او بالحري

حكومة الهيئة الاجتماعية انتقلت للحال من المدن الى البرية . فصارت  
الاملاك الخصوصية متميزة عن الاملاك العمومية والعيشة الخصوصية  
عن العيشة العمومية . وهذا اول تاثير نتج من ظفر الهيئة الاجتماعية  
السيادية وكان في بداية الامر مادياً محضاً لكن كلما تعمقنا في تاريخ  
تلك الهيئة الاجتماعية نتكشف لنا نتائج هذا الامر بعينه

ولنجث الان عن تلك الهيئة الاجتماعية في حد ذاتها ولننظر  
مكانها من تاريخ التمدن . فيجب ان نوجه نظرها أولاً الى عنصر السيادة  
البسيط الاساسي ونعتبر واحداً فقط من اصحاب المقاطعات في  
املاكه الخاصة ونفحص عن شان تلك الهيئة الاجتماعية الصغيرة  
التي نشأت حوله وعن كيفية تاثيرها في جميع الاشخاص الذين  
تكونت منهم . فانتا نرى ذلك السيد يسكن في مكان منفرد عالٍ  
ويهتم بتحصينه وتأمينه . وهذا المكان الذي يشيده سوف يسميه  
قصره . ونراه قاطناً فيه مع زوجته واولاده وتارة مع بعض الناس  
الاحرار الذين لم يكن لهم املاك فلاصقوه وماز الواساكونة وبجالسونه  
على مائدة طعامه . فهؤلاء الذين يسكنون داخل القصر واما خارجاً  
فيسكن حول القصر في بيوت سفلية قوم من الزراعين احرار وارقا  
يفلحون اراضي السيد صاحب المقاطعة ويزرعونها . وفي وسط  
هؤلاء الاهلين الاداني ادني الدين كنيسته وجعل فيها قسيساً وكان

نظام الهيئة  
الاجتماعية  
السيادية  
العنصري

ذلك القسيس في اول المدة مخصصاً لخدمة كنيسة القصر وكنيسة  
الضيعة معاً . ولكن فيما بعد تغير الحال وصار للضيعة خوري  
مخصوص يسكن بالقرب من الكنيسة . فما تقدم بيانه هو عنصر الهيئة  
الاجتماعية السيادية او الذرة السيادية على نوعٍ ما . فينبغي لنا ان  
نبحث عنه أولاً ثم نرى ما الذي افاد به الهيئة الاجتماعية والانسان  
ذاتياً وما الذي اضرهما به من جهة التمدن وبحق لنا ان نطرح على  
الهيئة الاجتماعية الصغيرة التي تقدم وصفها ذيك السؤالين لانها  
النسبة الاصلية المشابهة تماماً للهيئة الاجتماعية السيادية في مجملها  
والسيد والشعب الذي يسكن في اراضيهِ والقسيس تلك هي هيئة  
المذهب السيادي سواء كانت كبيرة ام صغيرة لدى انفصال الملك  
والعنصر البلدي عنها وهما عنصران منفردان غريبان

فاول امر يطرق ذهني اذا تأملت في تلك الهيئة الاجتماعية الصغيرة  
هو العظمة المفرطة التي يرى نفسه فيها صاحب المقاطعة امام الذين  
بمخاطبته . نعم ان حاسة الاستقلال والحرية الشخصية كانت غالبة  
في العيشة الخشنة . لكن يوجد في العيشة السيادية شيء اعظم . فانه  
علاوة على حرية الرجل الحر يوجد عظمة صاحب الاملاك  
ورئيس العائلة والسيد مالك الرق . فمن تلك الحالة يجب ان  
تولد الكبرياء وعظمة الشأن غير المحدودة . وتلك العظمة



مفردة ولم يسبق لها شبيه في تمدن سائر الأعصر وهاكم البرهان . فإني افترض منزلة شريفة عظيمة من أعلى ما وجد في التاريخ القديم كمنزلة الشريف عند الرومانيين مثلاً . فالشريف الروماني كان كالسيد الالتزامي رئيس عائلة وسيد رفيع الشأن وزيادة على ذلك كان أيضاً ذا وظيفة دينية وبحسب خبراً في عائلته . لكن أهمية الوظيفة الدينية ليست ذاتية محضة أو شخصية بل مشتتة له من الآلهة التي كان وكيلاً عنها في أمر الاعتقادات الدينية . وكان الشريف الروماني أيضاً عضواً لديوان (السنّت) لكن أهمية هذه الوظيفة كانت أيضاً مستعارة لأنها عائدة إلى الديوان المذكور . فكانت عظمة الشرفا الأقدمين ذات صفات دينية وسياسية وبالتالي كانت تتعلق بنفس الوظيفة الدينية وبالديوان لا بالاشخص ذاتياً . وإما عظمة صاحب المقاطعة فهي شخصية محضة لم يقتبسها من أحد قط . بل جميع حقوقه وتتمام سلطته تأتيه من نفسه وليس له وظيفة دينية ولا هو عضو لديوان ما وإهميته بتأثيرها كائنة في ذاته ومن ذاته وكل ما له يأتيه من ذاته فالأية درجة وبأية كيفية تؤثر منزلة كهذه في صاحبها . وإية عظمة شخصية وإية كبرياء بليغة تورثه . وبالاختصار إية عجرفة تتولد في نفسه حيناً يرى أن ليس فوق يده يد ولا هو وكيل ولا نائب ولا له نظير أو مساوٍ في

بجواره . ولا ما يتقل عليه من القوانين الشرعية المفروضة وليس من سلطة خارجية تنفي ارادته ولا شكيمة له الا حدود قوته وصولته وطوارئ الاخطار . فتلك نتيجة تاييد هذه المنزلة ادياً في طبيعة الانسان ولننحصر عن نتيجة اخرى كلية الاهمية وقل من يفتن لها وهي استعداد العائلة السيادية الطبيعي . ولنراجع النظر في جميع انواع العائلة البشرية مبتدئين بالعائلة البطيركية التي تنبثنا عنها العنوة والكتب الشرقية القديمة . فتلك العائلة كثيرة العدد وهي القبيلة او السبط ورئيسها او بطيركها يساكن بنوه وانسباءه وبنو بنوه والاجيال المختلفة التي تولدت منهم وخدامه وكامل اقاربه وليس يعيش بينهم فقط بل ايضاً صالحة وصالحهم واحد واعالم واحدة وعيشتهم واحدة . افليست تلك حالة ابراهيم ويعقوب وروساء العشائر العربية الذين ما زالوا الى يومنا هذا تابعين هذه الطريقة البطيركية بعينها . ويوجد نوع اخر من انواع العائلة يسمى كلان (لفظة اسكوتلانديه تفسرها العائلة) وهي هيئة اجتماعية صغيرة يجب البحث عن اصلها في سكوتلاندا وايرلاندا وربما كانت هي الهيئة الاصلية لقسم كبير من العالم الاورباوي . فانها لا تشابه العائلة البطيركية بل يوجد تمايز عظيم بينهما في حالة الرئيس بالنسبة الى بقية الاهل فهم عيشتهم ليست كمعيشته بل اكثرهم يقوم

صفات العائلة  
السيادية  
المخصوصة

بأعمال الزراعة والخدمة وأما الرئيس فدأبة البطالة والحرب .  
 لكن الجميع من أصل واحد ولم اسم واحد وبينهم صلوات رحمة ولم  
 تقليدات وتذكارات وعواطف واحدة تجعل بين الأعضاء اتحاداً  
 ادبياً ونوعاً من المساواة

فهذان النوعان هما أشهر أنواع الهيئة الاجتماعية العائلية التي  
 يبينها لنا التاريخ فهل يشبهان العائلة السيادية . كلا . وقد يظهر  
 في أول الأمر أنها تشابه الكتلان لكن الفرق بينهما عظيم لان الأهالي  
 الذين يسكنون حول صاحب المقاطعة هم أغراب عنه وليس اسمهم  
 كاسمه ولا يوجد بينهم صلوات رحمة ولا تاريخية ولا ادبية . كما أنها  
 لا تشابه العائلة البطريركية لان معيشة صاحب المقاطعة مختلفة  
 عن معيشة الباقيين وإعماله ليست كما لهم بل دأبة البطالة والحرب  
 والباقيون زراعون . ثم ان العائلة السيادية ليست كثيرة العدد  
 كالعشيرة بل هي مركبة من العائلة الخصوصية أي الزوجة والأولاد .  
 وهي معزلة عن سائر أهالي ساكنة داخل القصر والزراعون  
 الأحرار والأرقاء ليسوا من أعضائها والأصل مختلف بينهم والفرق  
 عظيم في حالتهم . فالعائلة السيادية مركبة من خمسة أو ستة أشخاص  
 يعلو شأنهم على من حولهم وهم غريبيون عنهم . فهذا مما يولد في العائلة  
 صفات خصوصية ويجعلها ان تأبى المخالطة وتبقى في الاعتزال .

وظروف الحال تدعوها الى حماية وصيانة نفسها والى عدم الثقة باحد حتى ولا بذات اتباعها وخدمها . فالعيشة الداخلية والاخلاق المنزلية تتغلب في الحالة المذكورة بلا شك . نعم ان الشهوات القوية الحيوانية المتملكة في اولئك الشرفاء كانت تحملهم على ان يقضوا اكثر وقتهم في الحرب او في الصيد . وهذا مما يمنع تقدم ونمو الاخلاق المنزلية . لكن هذا المانع كان لا يد من زواله اذ لابد من رجوع الرئيس الى منزله حيث يلاقى زوجته واولاده وربما لم يكن في البيت غيرهم فمعهم وحدهم يكون اجتماعه على الدوام وهم وحدهم يشاركونه في صوالحه وفي كل ما عده له القدر . فمن الحال الا تغلب العيشة المنزلية بهذه الصورة . والبراهين كثيرة . اليس ان اهمية المرأة ظهرت وازدادت اخيراً في حضن العائلة السيادية فان النساء لم يكن لهن في الهيئات الاجتماعية القديمة مكان رفيع كالذي اشتغنه في اوربا من جرى المذهب السيادي . وذلك التغيير والنجاح في منزلتهن هو نتيجة نمو الاخلاق المنزلية وتغلبها بالضرورة على اهمية السيادية . وقد نسب ذلك بعض المؤلفين الى اخلاق الجرمانيين الاول الخصوصية والى عاداتهم القديمة بتقديم الوقار الى النساء في وسط الاحراش من قبل عموم الشعب كما قيل . واستعار الجرمانيون عبارة من اقوال تاسيت هيبت بهم الحماسة الوطنية فبنوا عليها هذا

الافغراض . انما تلك اوهاً محضة اذ كثيراً ما يصادف في روايات  
 حجة من تأليف الذين تأملوا في احوال الشعوب المتوحشة او  
 المخنثة عبارات كعبارة تاسيت واحساسات وعوايد مشابهة  
 لاحساسات وعوايد الجرمانيين الاقدمين . فليس في ذلك شيء  
 اصلي ولا ما يخص بسلالة دون غيرها . واهمية النساء في اوربا  
 انما تجت فقط من تاثيرات تلك الحالة الاجتماعية المستثناة ومن تقدم  
 وتغلب الاخلاق المنزلية فيها . فتغلب العيشة المنزلية هو من صفات  
 للمذهب السيادي الجمهوري

ويوجد امر آخر يرمي على تسلط العيشة المنزلية وهو ايضا من  
 خاصيات العائلة السيادية اعني به روح التوارث والتسلسل  
 الذي كان متمكناً من الهيئة السيادية . نعم ان روح التوارث هو من  
 توابع روح العائلة . ولكنه لم يتم قط كما انما تقوى في المذهب السيادي  
 وهذا الامر ناتج من طبيعة العقار الذي كانت العائلة مرتبطة به  
 فان المقاطعة لم تكن كسائر الاملاك بل كانت تستلزم وجود صاحب  
 يناع عنها على الدوام ويقوم بخدمتها ويتم الواجبات المتعلقة باملاكه .  
 ويحفظ هكذا مرتبة في صف عموم المشاركين في استملاك البلاد  
 ومن ذلك نتج نوع من الالتحام والارتباط الشديد بين صاحب  
 المقاطعة الحالي والمقاطعة نفسها وسلسلة التوارثين فهذا الظرف

اعان ايضاً على زيادة اشتداد العلائق العائلية التي كانت قوية جداً  
من جرى نفس طبيعة العائلة السيادية

فالتخرج الآن من المسكن السيادي ولننزل منه الى وسط الاهلين  
القلائل الذين يجتاطونه فهنا ترى صورة الاشياء كلها مختلفة . ولا ريب  
ان طبيعة الانسان هي جيدة ومخضبة بهذا المقدار حتى انه اذا دامت  
حالة اجتماعية مدة من الزمان فلا بد ان ينشأ بين الاعضاء الذين  
تضمهم تلك الهيئة الاجتماعية بعض العلاقات الادبية كالحماية  
والدالة والصدافة . ومهما كانت شروط ذلك الانضمام واللفة فلا  
بد من ان تتولد علاقات كهذه بين الناس . وهكذا حصل في  
المذهب السيادي اذ لاشك انه لم يمض زمان طويل حتى ترتب  
بين الاهالي الاحرار وصاحب المقاطعة بعض العلاقات الادبية  
وبعض العوايد الودادية . وانما ذلك حصل رغماً عن منزلة كل  
من الطرفين بالنسبة الى الآخر لا من تاثير تلك المنزلة نفسها التي  
اذا اعتبرناها في حد ذاتها مجرّداً نراها سيئة فاسدة بالكلية . لانه لم  
يكن بين صاحب المقاطعة والزراعيين ادنى مناسبة ادبية . بل هم  
على نوع ما قسم من ملكه وبالثاني فهم ملك يده . وذلك يتضمن  
كامل الحقوق التي نسميها اليوم بحقوق الملك او السلطان والحقوق  
المساء بحقوق الملك الخاص معاً هي حقوق وضع القوانين وجباية

سياب بغض  
الشعب  
للمذهب  
السيادي

المخرج والقصاص والتأديب والاسترقاق والبيع . فافطن هذا سبباً  
 للبغيض المحتبى الذي لا ينجي أثره الكائن في قلب الشعب من عهد  
 قديم نحو المذهب السيادي وذكره واسمه . ومع أنه قد سبق للبشر  
 أن يعتادوا على جور الحكم المطلق الشديد العسف لا بل كانوا  
 يا للعجب يقبلونه أحياناً برضاهم واختيارهم لم ينفكوا مع ذلك عن  
 رفض وكره الحكم السيادي الذي احتملوه رغماً عن أنفسهم . وذلك  
 لأن الحكم المطلق الثيوكراتيكي أو الملكي تستعمل فيه السلطة بناءً  
 على بغض الاعتقادات التي نعم السلطان والرعايا فيحسب السلطان  
 وكبلاً أو نائباً لسلطة أخرى تعلو على كل السلطات البشرية فيتكلم  
 ويفعل باسم الألهية أو بناءً على تصور عمومي لا باسم الإنسان ذاته فقط .  
 وإما حكم السيادة المطلق فبالعكس هو سلطان الإنسان على الإنسان  
 وتسلط ارادة الإنسان الشخصية وأهوائه . وربما كان هذا الجور  
 هو الشيء الوحيد الذي لم يرفض به الإنسان مطلقاً وذلك بحسب  
 له فخرأ ابدياً . فطالما لم ير سيدة إلا انساناً محضاً وحيثما كانت  
 الارادة المتسلطة عليه بشرية شخصية كاردتو كان يستشيط غضباً  
 ولا يتحمل النير إلا مع الغيظ الشديد . فتلك هي الصفة الحقيقية  
 التي تمتاز بها السلطة السيادية وذلك أيضاً هو السبب الأدبي الذي  
 جعل الناس على بغضها وكرهيتها

علم نفوذ  
تأسيس في  
السيادية  
لمنصرية

واما العنصر الديني الذي كان قد تخللها فلم يستطع وقتئذ  
تخفيف ائقال تلك الملطة عن الانسان . فاست اظن انه كان  
للتأسيس نفوذ كبير في الهيئة التي وصفتها وكان يصعب نجاحه في  
اصلاح امر العلاقات الكائنة بين الاهلين الادائي وسيدهم . نعم ان  
الكنيسة نتج منها تاثير عظيم في التمدن الادور ياوي ولكن ذلك  
التاثير كان عمومياً . فانها غيرت الاستعدادات العمومية التي كانت  
في البشر . واما في تلك الهيئة السيادية الاصلية فان مداخلة التأسيس  
بين السيد واتباعه كانت كلاشي . وفي الغالب كان هو نفسه سجيماً  
دنياً كاحد الارقاء وباللالي لا يستطيع مقاومة كبرياء الشريف .  
ولكن بما انه كان الواسطة الوحيدة لصيانة الحيوة الادبية ونهوها في ما  
بين الاهلين الادائي كان محبوباً عندهم وكان يبت فيهم بعض التعزية  
وبعض التعاليم . لكن على ظني لم يكن يستطيع ان يفعل سوى  
القليل مما ياول الى صالحهم

فقد بحثت عن عناصر الهيئة الاجتماعية السيادية وقدمت لحضراتكم  
النتائج المهمة التي صدرت عنها سواء كان في شان صاحب المقاطعة  
ام في شان عائلته ام الاهلين المجمعين حوله . ونخرج الان من هذه  
الدائرة المحدودة فان اهالي المقاطعة لم يكونوا وحدهم في الارض بل  
كان يوجد هيئات اجتماعية اخرى مشابهة او مبانة لهم وبينهم وبينها



## علاقات

ولنسأل ما هو شان اهل المقاطعة وأي تأثير يجب أن تؤثره  
 في المدن تلك الهيئة الاجتماعية العمومية الذين هم تابعون لها  
 فقبل ان نعطي الجواب يجب علينا ان نلاحظ امراً وهو ان  
 صاحب المقاطعة والتسييس كان كل منها مختصاً بهيئة اجتماعية عامة  
 وكان لكل منها علاقات بعيدة مستمرة كما نقرر . واما الزراعون  
 الاحرار والارقاء فلم يكونوا كذلك . وكل لفظة عامة تدل على معنى  
 هيئة ما اجتماعية استعملت للتعبير عن الاهالي الزراعين في تلك  
 المدة كلفظة شعب مثلاً كان استعمالها بغير محله . اذ لم يكن لهؤلاء  
 الاهالي هيئة اجتماعية اصلاً وكان وجودهم محلياً محضاً اي انه لم يكن  
 لهم خارجاً عن البقعة التي كانوا فيها مداخله ما مع احد من الناس  
 ولا تعلق باحد او بشي ما ولا كان لهم حظ عام ولا وطن عام .  
 وحينما نذكر الاشتراك السیادي بجهلته يكون كلامنا عن اصحاب  
 المقاطعات فقط

ولننظر الان الى العلاقات التي كانت بين الهيئة الاجتماعية  
 السیادية الصغيرة والهيئة العامة التي كانت تلك قسماً منها ومرتبطة  
 بهولتر ما هي النتائج التي حصلت من العلاقات المذكورة بالنسبة  
 الى غوام المدن

فمعلوم لديكم ايها السادة الرباط الذي كان يضم اصحاب المقاطعات بعضهم الى بعض والنسبة التي كانت بين مقاطعاتهم والتزام بعضهم بخدمة الآخرين من جهة وحماية بعضهم للآخرين من جهة اخرى . ولست اترض للبيان عن تلك الالتزامات اذ يكفي بان يكون لكم بعض الامام بهذا الامر فمن جرى ما تقدم كان لا بد من ان ينشأ في نفس كل من اصحاب المقاطعات افكار واحساسات ادبية كافكار معرفة الواجب وشعائر المحبة والصدقة . فلا ينكر ان مبادي الامانة والخلوص وحفظ العهد وكل ما يتبع ذلك من الاحساسات نشأت جميعها واستمرت في العلاقات التي بين اصحاب المقاطعات

ثم ان تلك الالتزامات وتلك الواجبات وتلك الاحساسات حاولت ان تنهيا بهيئة القوانين والالتزامات اذ هو معلوم لدى الجميع ان المذهب السيادي قصد ان يرتب قوانين شرعية للخدمات الواجبة على المسود فتوا السيد وللحماية الواجبة على السيد نحو المسود على سبيل المبادلة وفي اي ظروف يجب على المسود تقديم اسعاف عسكري او مالي الى السيد . والرسوم التي يجب على السيد اجراؤها لكي يحصل على الخدمات التي لا يلتزم بها المسود بمجرد تملكه تلك المقاطعة . وعزموا على ان يجعلوا لكل هذه الحقوق نظاماً متكافلاً

نظام الهيئة  
الاجتماعية  
السيادية  
العنصرية

باجرائها ايجابها . وأعدت هكذا الدواوين السيادية لتفضي بالعدل  
 على المسودين وتفصل الدعاوي المصدرة الى سيدهم . وصار كل  
 سيد من ذوي الشأن يجمع مسوديه في ديوان لاجل المذاكرة معهم  
 بالمهام التي تقتضي رضاهم او مساعدتهم وبالاختصار قصدوا ان  
 يحولوا العلاقات التي كانت بين اصحاب المقاطعات الى قوانين  
 وترتيبات وينظموا كما تقدم المذهب السيادي . ولكنه لم يكن لتلك  
 القوانين والترتيبات ضمانه ما سياسية ولا كانت بالحقائق قوانين  
 وترتيبات . واذا بحثنا عن ماهية الضمانة السياسية يتقرر لدينا ان  
 صفتها الجهورية انما هي وجود ارادة وقوة في وسط الهيئة الاجتماعية  
 مستعدة وقادرة على ارغام الارادات والقوات الخصوصية واخضاعها  
 لقانون ما واجبارها على حفظ الترتيب العام وتوقيف الحق العام .  
 والضمانة السياسية على نوعين فقط لانه اما ان توجد ارادة وقوة  
 خصوصية اعلى واقوى بهذا المقدار من سائر الارادات والقوات حتى  
 يصح من المستحيل مقاومتها فتجبر كل القوات على الخضوع لاوامرها  
 واما ان تكون تلك الارادة والقوة العامة تنبئة كامل الارادات  
 الخصوصية معا وتمكن بعد صدورها عنها من ان تجبر الجميع على  
 احترامها والخضوع لها فذلك ما فقط نوعا الضمانة السياسية المكملة  
 نسلط رجل فاكثرتسلط مطلقا او حكومة الحرية . وسائر المذاهب

هي مشعبة من احد ذينك النوعين . فلم يكن لاحدهما وجود في  
المذهب السيادي ولا كان ممكنا وجودهما نعم ان اصحاب المقاطعات  
لم يكونوا متساوين جميعا في القوة بل كان منهم من يفوق شوكة  
واقدار اهدد آمن الآخرين الى درجة تمكنه من العدي على من  
كان اضعف منه لكن مع ذلك لم يكن لاحد منهم حتى ولا لأكبر  
الاشراف الذي هو الملك استطاعة على اخضاع الباقيين لتواثيمه  
وارغامهم على اطاعته وذلك نظرا الى عدم وجود وسائل القوة  
والعمل المستديرة وتمتد . فان العساكر لم تكن توجد على الدوام  
ولا الدواوين ولا جباية الخراج . وكانوا كل ما احتاجوا الى القوات  
او الترتيبات الاجتماعية يادرون الى جمعها وتنظيمها ثانية . فكانوا  
يلتزمون الى تشكيل دواوين لروية كل دعوى وتجنيد جنود لدى  
افتتاح كل حرب وجباية الاموال لدى ظهور كل حاجة . وكل  
شيء كان يحصل لدى الفرصة وعند وقوع المحدث بحسب تنوع  
الظروف . ولم تكن توجد حكومة ما مركزية مستمرة ومستقلة . فهل  
يعجب من عدم استطاعة احدهم اخضاع الباقيين لامره في مذهب  
كذا وارغام الجميع على احترام وتوفير الحقوق العامة . ومن جهة  
اخرى بمقدار ما كان يصعب الارغام بمقدار ذلك كان يسهل  
الدفاع . لان كلا من اصحاب المقاطعات نظرا الى وجوده داخل

قصور الحصين والى قلة عدد اعدائه وسهولة حصوله على مساعدة واعانة مسوديه كان لا يبال بدفع المدو عنه ولا يحصل له مضايقة منه . فان ما تقدم هو برهان كاف على ان الطريقة الاولى من الضمان السياسية اى الطريقة التي تكون موكولة فيها تلك الضمانة الى الاكثر قوة من الجميع كان مستحيلاً وجودها في المذهب السيادي

والطريقة الثانية التي تكون موكولة فيها الضمانة السياسية الى حكومة حرة وسلطة وقوة عامة كانت ايضا غير قابلة الاستعمال وقط لم يستطع ترتيبها في زمن السيادة والسبب في ذلك بسيط جداً وهو اننا حينما تكلم في الزمان الحاضر عن سلطة عامة مفوض اليها ما ندعوه بالحقوق المملوكية اى حقوق وضع القوانين وجباية الاموال الميرية المتنوعة واجراءاتصاصات نعلم يقيناً ان هذه الحقوق لا تخص بشخص ما مفرد وان لا تخص له حق مما يختص بذاته بان يقاص الاخرين ويحبرهم على قانون او فريضة ما بل تلك حقوق لا تخص الا بالهيئة الاجتماعية بمجملتها وتنفذ باسمها وامرها حتى ولو كانت تلك السلطة لا تأتيتها من ذاتها بل من هو اعلى منها . وحينما يمثل رجل امام القوة المنوطة بها تلك الحقوق يشعر بلاريب وربما على غير يقين انه في حضرة سلطة عامة قانونية مفوض اليها الامر والنهي فيكون خاضعاً لها في ذاته سلفاً وتحيلاً على نوع ما . واما في زمن

السيادة فلم تكن الحال على هذا المنوال بل بالعكس . فان صاحب  
المقاطعة كان له في املاكه على الناس الذين يسكنونها كامل  
الحقوق المملوكية . وكانت هذه الحقوق من خصوصيات املاكه .  
فان ما نسميه الآن بالحقوق العامة كان وقتئذ الحقوق الخاصة . وما  
ندعوه بالسلطة العامة كان السلطة الخاصة . ولما كان صاحب  
المقاطعة يحضر محضراً أو ديواناً معقوداً عند سيده مركباً على الغالب  
من عدد قليل من امثاله لم يكن يعتبر ذلك الديوان كسلطة عامة  
ولا يتصور في فكره هذا الامر حال كونه يكون قد انفذ احكامه الشخصية  
كسلطان باسمه الخاص على جميع الاهلين الذين يسكنون في اراضي  
لمجرد كونه صاحب تلك الاراضي . فان صورة السلطة العامة كانت  
مباينة لنفس معيشتهم ولكل ما كان يجريه في املاكه . وكان يعتبر  
ان ذلك انغل او الديوان هو مركب من رجال ذوي حقوق  
كحقوقهم ومنزلتهم كمنزله يتصرفون في كل الامور بحسب ارادتهم  
واهوائهم الشخصية فلم يكن ما يحملة او يجبره على ان يعتبر القسم  
الاعلى من الحكومة او المنظمات العامة كما نحن نعتبرها الآن نظراً  
الى رسوخ فعل هذه المنظمات السياسية في ذهننا وكان يمنع  
عن مجازاة الديوان اذا لم يوافق التراب ويقاومة بالقوة . فبحصر المعنى  
كان الحق في زمن المذهب السيادي قائماً بالسيف . ولا ضمانه له

إلا القوة إذا كانت تعتبر القوة ضماناً للحق . فبواسطة القوة كانت  
 تقرر وتؤيد جميع الحقوق وكان كل نظام شرعي بلا طائل . والبرهان  
 هو عدم أكثرناث الأهلين حيثئذ بالدواوين الشرعية اذ لو كان  
 للدواوين الشرعية السيادية ومجالس المسودين وقتئذ فعل حقيقي  
 لكنا نرى لذلك اثرآ في التاريخ فندورها ما يثبت بطلانها ولا ينبغي  
 ان نعجب من ذلك لانه كان ثم مانع اخر اهم من كل الاسباب التي  
 ذكرناها . وهوان المذهب الاتحادي (كونفدراسيون) بين جميع  
 المذاهب الحكمية والضمانات السياسية هو المذهب الاصعب تنظيمًا  
 وتنفيذًا . لانه قائم بهذا الشرط وهوان يترك في كل قسم من اقسام  
 البلاد وفي كل هيئة اجتماعية خصوصية كل ما يمكن تركه فيها من  
 اقسام الحكومة وان يؤخذ منها فقط الجزء الذي لا بد منه لاجل  
 المحافظة على الهيئة الاجتماعية العامة فينتقل الى مركزها وينظم على  
 شكل حكومة مركزية . ومع ان هذا المذهب عقلياً بسيط جداً ومع  
 ذلك من أكثر المذاهب تركيبياً في واقع الامر نظراً الى سمود درجة التمدن  
 التي يحتاج اليها لاجل المواقنة بين الاستقلال والحرية المحلية التي  
 يمنحها بوفرة والنظام والخضوع اللذين يامر بهما . ولذلك كان من  
 الضروري ان تكون ارادة الانسان اي الحرية الشخصية مساعدة على  
 تأسيس هذا المذهب ومحافظة عليه باكثر مما يقتضي في سائر المذاهب

الحكمية . لان الوسائط الاجبارية فيه اقل مما في سواه من المذاهب  
فبناء على ذلك كان المذهب الاتحادي المذكور مستوجبا بل ارباب  
في الهيئة الاجتماعية التي يحكمها نوا عظميا في العقل والاخلاقي  
والتمدن . وبالعجب ان هذا الذي قصد الاشراف الالتزاميون  
تنظيمه وتنفيذه . لان عموم المذهب السيادي كان اتحادا دوليا  
(فدراسيون) حقيقيا وكان موسسا على الاصول والمبادئ عينها  
الموسسة عليها اليوم الولايات المتحدة الاميركانية فكان يزعم فيه  
ان يترك لكل من المسودين جميع اجزاء الحكومة والسلطة الممكن  
تركها لهم ولا ينتقل الى السيد الاكبر او الى ديوان البارونات  
العمومي سوى اقل قسم ممكن من السلطة وذلك فقط عند ما تمس  
الحاجة فلا غرو انه لم يكن يمكن تاسيس مذهب كهذا نظرا الى ما كان  
عليه الناس من الغباوة والشهوات الوحشية وتأخر الاخلاق  
والاداب في زمن السيادة . لان طبيعة ذلك المذهب الحكمي عينها  
كانت مبنية على الخط المستقيم لافكار واخلاق البشر وقشدي . فمن  
ذا يعجب من عدم نجاح مقاصد الاشراف في هذا الشأن  
فقد دققنا النظر في الهيئة الاجتماعية السيادية سواء كان في  
عنصرها البسيط الاساسي ام في مجملها . وفحصنا عن تاثيرها في التمدن  
وعما نتج وما كان ينبغي ان يتج منها افرادا واجما لا يحق التمدن المذكور



ومجراه . واطن اننا حصلنا على هاتين التبعيتين الاولى ان المذهب  
السيادي اثر تأثيراً كبيراً وبالاجمال حسناً في نمو الانسان الداخلي  
لانه ولد تصورات واحساسات حارة في الانفس واحتياجات اديية  
ونمواً حسناً في الطباع والاخلاق

ماتع الحكم  
السيادي

الثانية انه بالنسبة الى الهيئة الاجتماعية لم يستطع تأسيس نظام  
شرعي ولا ضمانه ماسياسية . وهذا المذهب الذي كان لابد منه  
لاعادة الهيئة الاجتماعية الى الوجود بعد ان كانت انحلت من جرى  
الخشونة واضحت غير قابلة للانتظام كان في حد ذاته سيئاً من اصله  
ولم يكن بمنجل الاصلاح ولا الامتداد . فالحق السياسي الوحيد  
الذي ايدته في الهيئة الاجتماعية الاورباوية انما هو حق المدافعة . ولست  
اعني المدافعة القانونية اذ لم تكن هذه ممكنة في هيئة اجتماعية متاخرة نظير  
تلك . فان نمو الهيئة الاجتماعية ونجاحها متوقف خصوصاً على الاعتياض  
بالسلطة العامة عن الارادات الخصوصية من جهة وعلى بدل  
المدافعة الشخصية بالمدافعة القانونية من جهة اخرى . وتلك اقصى  
غاية الانتظام الاجتماعي واسمى درجة كماله . فتباح الحرية الشخصية  
ويترك لها ميدان واسع لكن اذا تجاوزت الحدود وسقطت في الخلل  
واستوجب الامران تحاسب على عملها فيستغاث عليها بالحق العام  
ويتدب هذا الى فصل الدعوى . فذلك هو مذهب النظام الشرعي

والمدافعة الشرعية ولا ريب ان كذا مبادي لم تكن في حيز الوجود مدة  
 المذهب السيادي . واما حق المدافعة الذي ايدته هذا المذهب وتمتع  
 به انما هو حق المدافعة الشخصية وهو حق مزعج منافع للهيئة الاجتماعية  
 لانه يستغيث بالقوة الجبرية والحروب الامر الذي يوول الى  
 خراب الهيئة الاجتماعية ودثارها . ومع ذلك لا ينبغي ان يلاشي هذا  
 الحق بالكلية من قلوب البشر لان ملاشائه تؤدي الى قبول الرق  
 والعبودية . فان حاسة حق المدافعة كانت قد اضمحلت في الهيئة  
 الاجتماعية الرومانية التي آل امرها الى الذل والهوان . ولم يكن  
 بحتمل نشوها ثانياً من فضلات تلك الهيئة . ولا كانت هذه الحاسة  
 من طبيعة مبادي الهيئة الاجتماعية المسيحية . فالمذهب السيادي هو  
 الذي اعادها الى اخلاق اوربا . والتمدن نال الشرف الرفيع بان  
 خلى هذا الحق بلا مفعول ولا فائدة . كما ان المذهب السيادي حاز  
 الشرف باعترافه به على الدوام ومحافظة عليه

فتلك هي ان لم اخطئ نتيجة البحث عن الهيئة الاجتماعية السيادية  
 في حد ذاتها وفي عناصرها العمومية بقطع النظر عن تاريخها . واذا  
 وجهنا النظر الى التاريخ نرى انه قد حدث ما كان ينبغي ان  
 يحدث . وان الحكم السيادي فعل ما كان ينبغي له ان يفعل وان  
 غاية واقفت طبيعته . فالحوادث هي برهان على صحة كل الافتراضات

وكامل النتائج التي استخرجتها من نفس طبيعة الحكومة السيادية .  
 وتراجع تاريخ الاشراف بوجه العموم من القرن العاشر الى القرن  
 السادس عشر

انه من المحال ان ينكر فضلهم وتأثيرهم الحسن في نمو الانسان بمفرده  
 ونمو الاحساسات والاخلاق والتصورات البشرية وكل من ينفع  
 تاريخ ذلك العصر لابد له من ان يشاهد فيه عدداً جماً من  
 الاحساسات الرقيقة والافعال الجميلة والصفات الانسانية الجميلة  
 وجميعها نشأت بلا شك عن الاخلاق السيادية . نعم ان الشيفالري<sup>(١)</sup>  
 لا تشابه في حقيقة الامر السيادة لكنها مع ذلك ابتها . وما شخصنة  
 الكتب والروايات من كرامة الاخلاق والاشعارات الرقيقة وحفظ  
 الوداد وغير ذلك من الصفات الحسنة التي تمتاز بها الشيفالري  
 نقل جمعة عن عصر السيادة فالفضل للمتقدم

واذا وجهنا النظر الى جهة اخرى نجد ان اول نظم الشعر  
 والتصانيف الادبية والذات العقلية التي تتعمت بها اوربا بعد  
 انقضاء مدة الخشونة كان منشأها في حضن مذهب الاشراف وتحت  
 ظل اكثافهم وفي داخل قصورهم . وهذا النوع من النمو والتقدم  
 الانساني يقتضي له استعدادات عقلية واوقات فراغ وغير ذلك من

(١) هو اسم يطلق على من كان ذا مروءة وغيرة وشجاعة وكرامة اخلاق وكامل  
 الصفات الحميدة . والشيفالري انواع في التاريخ ولها نظائرها (تذييل من المترجم)

الاحوال التي ليست من شأن رعايا الشعب ولا تناسب حالة  
 معيشتهم المملوءة اتعاباً واوصاباً واحزانا ومشقات لا تحصى . فاول  
 التذكريات الادبية واول التمتع المقلية منسوبة في اوربا الى  
 الاعصر السيادة سواء كان ذلك في فرنسا ام في انكلترا ام في جرمانيا  
 وبالعكس اذا فحطنا في التاريخ عن تأثير المذهب السیادی  
 في الهيئة الاجتماعية نجد ما يثبت افتراضنا انه كان على الدوام وفي  
 كل مكان منافياً لتوطيد النظام العام ولتشر الحرية العامة . وكيفما  
 بمحضنا عن نجاح الهيئة الاجتماعية نرى الحكم السیادی يابسة ويعاكسه  
 ولذلك منذ نشأ الهيئة الاجتماعية السیادية كانت القوتان اللتان  
 هما اصل السبب في غوالات النظام والحرية اعني بهما السلطة الملكية  
 والسلطة الشعبية على الدوام تحاربان وتصادمان الهيئة الاجتماعية  
 السیادية حتى ان بعض الملوك قصدوا في ازمته مختلفة ان يصلحوا  
 احوال المذهب السیادی على قدر الامكان ويحولوا قوانين  
 ونظامات عامة كولين الفتح واولاده في انكلترا والتدبير لويس في فرنسا  
 وكثير من الامبراطورين في جرمانيا . ولكن خاب مسعاهم ولم يجدوا  
 نفعا ما عانوه في هذا الشأن لان طبيعة الهيئة الاجتماعية السیادية  
 نفسها كانت متافية اصلاً للنظام والقوانين . وفي الازمنة الحديثة  
 قصد جماعة من اهل النهي ان يقرروا السيادة كمذهب اجتماعي

وشخصوا لها دولة ذات قوانين ونظامات ونجاح وتوهوا انها حصلت  
 درجة الكمال لكن اذا طلب منهم تعيين زمان ومكان لهذا الامر  
 يعسر عليهم ذلك جداً . اذ لم يكن ذلك سوى مجرد وهم فقط لا  
 زمان له او بالحري رواية لا مرجح لها ولا متخصون . ويسهل جداً  
 الوقوف على سبب هذا الخطا الذي ينهنا ايضاً على خطا الذين  
 لا يستطيعون التفوه باسم المذهب السيادي دون ان يردفوه بالحري  
 واللعنات . فكل من الفريقين لم يدقق النظر بالسيادة لكي  
 يكشف على انها ذات وجهين ولا ميزوا بين تاثيرها من جهة في  
 نمو الانسان ذاتياً وفي الاحساسات والطباع والاخلاق وتأثيرها من  
 جهة اخرى في الحالة الاجتماعية . فبعضهم لم يقدر ان يتصور ان  
 مذهباً اجتماعياً وجد فيه اشعارات جميلة بهذا المقدار وفضائل كثيرة  
 وظهرت فيه كل الاداب وتحسنت فيه الاخلاق هو مع ذلك مذهب  
 مضر مشؤوم بمقدار ما زعم غيرهم . والآخرين لم يعتبروا سوى الضرر  
 الناتج من السيادة بحق عموم الجمهور وكونها كانت مانعة ادراج  
 النظام والحرية فلم يصدقوا انه تولد منها مع ذلك طباع جميلة او  
 فضائل عظيمة او نجاح ما فكل من القثنين جهل حقيقة عنصر  
 التمدن المزيج ولم يدرك ان التمدن قائم بنموين يمكن ان يظهر  
 احدهما مدة من الزمان بقطع النظر عن الثاني . وان كان لا بد مع

تمادي القرون وتعداد الحوادث من ان يجلب احدهما الاخر  
 وعلى كل حال ايها السادة المذهب السيادي كان ما وجب  
 عليه ان يكون وفعل ما وجب عليه ان يفعل . وما اشتهر به اولئك  
 القوم المتغلبون على العالم الروماني هو الاعتبار الذاتي وقوة الوجود  
 الشخصي . فكان من الواجب ان ينتج من المذهب الاجتماعي الذي  
 اسسوه النمو الشخصي . وحينما ينضم الانسان الى مذهب ما اجتماعي  
 لابد من ان تؤثر استعداداته الداخلية وامياله الادبية تأثيراً  
 غليظاً في الحال التي يركز عليها . ثم ان تلك الحال نفسها على التوالي  
 تحدث تأثيراً جديداً في استعدادات الانسان فتنشطها وتنميتها . فحب  
 الذات كان متغلباً على الهيئة الاجتماعية الجرمانية وهكذا الهيئة الاجتماعية  
 السيادية التي هي ابتها اعثنت طبعاً بنمو الانسان ذاتياً . وسوف  
 نرى هذا الامر عينه في سائر عناصر التمدن المختلفة فانها بقيت محافظة  
 على اسلمها وساعدت على تقدم ونجاح العالم دون ان تحيد عن طريقها  
 الاساسية . فناريخ الكنيسة وتأثيرها في التمدن الاورباوي من القرن  
 الخامس الى الثاني عشر يكون شاهداً جليلاً على ذلك في مثالنا الاتية

## المقالة الخامسة

موضوع المقالة . الدين مبدا اشتراكي . القصب والارغام ليسا من خاصيات الحكومة . في ما يشترط به على الحكومة الحقيقية القانونية . اولاً بان يكون السلطان مفوضاً الى الاكثر اهلية . ثانياً بان تخترم حرية المحكومين . الكنيسة تفسد الشرط الاول لانها جمعية لا سبط . انواع التنصيب والانتخاب المخالفة الدارجة في الكنيسة . الكنيسة آخلت بالشرط الثاني نظراً الى امتداد مبدا السلطة فيها بطريقة غير قانونية ونظراً الى استعمالها القوة الجبرية وذلك امر مخجل . حركة العقل وحرية في حضن الكنيسة . العلاقات التي بين الكنيسة والامراء . تقرير مبدا استقلالية السلطة الروحية . رغبة الكنيسة في التسطي على السلطة الزمنية واجتهادها بذلك

ايها السادة

لقد بحثنا عن طبيعة وتأثير المذهب السيادي فموضوعتنا الان هو الكنيسة المسيحية من القرن الخامس الى القرن الثاني عشر . وقلت الكنيسة اذ ليس مقصودي كما تقدم الايضاح مخاطبتكم عن الدين المسيحي في حد ذاته وكمذهب ديني بل ارشفي ان احاط ابيكم عن الكنيسة كهيئة اجتماعية اكليزيكية اي عن الاكليروس المسيحي ففي القرن الخامس كانت هذه الهيئة الاجتماعية قد اكملت نظامها على نوع ما . نعم انه حدث فيها بعد ذلك تغييرات عديدة مهمة لكن يصح ان يقال انه كان قد اكتمل منذ ذلك الحين وجود

نظام الكنيسة  
لمسيحية ونفوذها  
الاوليان

الكنيسة وتم استقلالها باعتبار كونها جمعية وحكومة للشعب المسيحي .  
 فمن اول نظرة يمكننا ان نرى فرقاً جسيماً بين حالة الكنيسة في  
 القرن الخامس وحالة سائر عناصر التمدن الاورباوي . وقد كنت  
 عينت المذهب البلدي والمذهب السيادي والمذهب الملكي والكنيسة  
 كعناصر تمدننا الاساسية . فالمذهب البلدي في القرن الخامس لم يكن  
 سوى فضلة من فضلات السلطنة الرومانية درست فاضحت امماً بلا  
 معنى . والمذهب السيادي لم يكن بعد خرج من العدم الى الوجود .  
 والمذهب الملكي كان موجوداً بالاسم فقط لا بالفعل فكانت حيثئزر  
 كامل العناصر المدنية المؤلفة منها الهيئة الاجتماعية الحاضرة في حالة  
 الاضمحلال او في حالة الطفولية ما خلا الكنيسة فانها وحدها  
 كانت في حالتها الانتظام والشبوية ذات صورة مكتملة وحاروة  
 الحركة والانتظام والحركة والقوانين اعني اعظم وسائل النفوذ .  
 وهل تسلط النظامات على الهيئة الاجتماعية الا بواسطة الحياة  
 الادبية والحركة الداخلية من جهة والنظام والتهديب من جهة  
 اخرى . لاسيما ان الكنيسة كانت قد اهتمت بكل القضايا العظيمة  
 التي تخص بالانسان واعنت بجميع مسائل طبيعته وبكل ما يمكنه  
 ان يلقاه من الخير او الشر في آخرته ولذلك كان تأثيرها عظيماً جداً  
 في التمدن الحديث وربما كان اعظم مما جعله ان يكون اعداؤها



الالاء انفسهم والمحامون عنها الاكثر غير لانهم كانوا همذين بعضهم  
 بخدمتها والبعض بحاربتها فلم يدققوا النظر في حقيقة امرها وعلى  
 ظني انهم لم يدينوها بانصاف ولا وقفوا على حقيقة جرمها واتساعه  
 فالكنيسة كانت في القرن الخامس هيئة اجتماعية مستقلة ذات  
 نظمات وتراتيب متقنة غاية الاتقان وكانت الوسيطة بين  
 الشعوب وما لكي العالم الذين في يدهم السلطة الزمنية والحل  
 والعقد والسلسلة الواصلة بينهم . وكان لها نفوذ على الجميع ولكيما  
 نعرف وندرك حقيقة نفوذها وتأثيراتها ينبغي لنا ان نعتبرها من  
 وجوه ثلاثة . اولاً ان ننظر اليها في حد ذاتها ونقف على حقيقة  
 نظماتها الداخلية والمباني المتسلطة فيها ونفهم كنه طبيعتها . ثانياً  
 ان ننظر اليها من جهة علاقاتها مع الرؤساء الزميين سواء كانوا  
 ملوكاً ام اشرافاً ام غيرهم . ثالثاً واخيراً ان نلاحظ علاقاتها مع جماهير  
 الشعوب . ومتى انتهينا من الفحص عن هذه المسائل الثلاث  
 واستخرجنا منها صورة مكتملة للكنيسة ومبادئها ومنزلتها والتأثيرات  
 التي يجب ان تكون احدتها حيث نلجئ الى التاريخ لاجل تحقيق  
 القضايا جميعها وننظر هل الحوادث والمجريات من القرن الخامس  
 الى الثاني عشر توافق النتائج التي استخلصناها من درس طبيعة  
 الكنيسة وعلاقاتها مع ما لكي العالم والشعوب

فلنعن الآن بالكنيسة مجد ذاتها وبجالاتها الداخلية وبنفس طبيعتها . فان اول امر يطرق فكرنا وربما كان الامر الاله هو نفس وجودها اي وجود حكومة للدين واكليروس وجمعية كاثسية وبالاختصار وجود ديانة في هيئة حبرية متظمة . فكثير من الناس المنورين يكتفون بهذه الكلمات وحدها اعني بها جمعية كهنة واجبار وحكومة دينية لكي يحكموا على المسئلة حكماً قطعياً . لانهم يفتكرون ان الديانة التي آل امرها الى جمعية من الكهنة واكليروس متظم وبمصر المعنى الديانة التي تكون لها حكومة لا بد من ان يكون تأثيرها بالاجمال مضراً لا نافعاً . وعلى رايهم ان الديانة انما هي علاقة شخصية محضة بين الانسان وخالفه . فاذا انتزعت هذه الصفة من العلاقة المذكورة وتداخلت سلطة ماغربية كوسيطه بين الانسان وموضوع العبادات الدينية اعني الله يفسد الدين وتشرف الهيئة الاجتماعية على الاخطار . فلا بد لنا ايها السادة من التفحص عن هذه المسئلة اذ ليس من الممكن ان نقف على حقيقة تأثيرات الكنيسة المسيحية ومفاعيلها دون ان ندرك اولاً ماذا يجب ان تكون تلك المفاعيل بالنظر الى نفس طبيعة وضع الكنيسة الاصيلي . ولجل الوصول الى ادراك هذا الامر ينبغي لنا ان نبحث اولاً عن حقيقة المسئلة الاتية وهي هل الدين هو بالحقيقة امر مختص بالانسان ذاتياً لا بعموم الهيئة

الاجتماعية جملة وهل لا يتولد منه شيء اخر سوى علاقة سرية بين العابد والمعبود . ام الدين هو امر يستوجب ضرورة وجود علاقات جديدة بين الناس فينشأ من ذلك هيئة اجتماعية دينية وبالتالي حكومة تدبر هذه الهيئة

فان قدرنا ان الديانة هي عبارة عن عاطف او حاسة دينية لا غير اعني تلك الحاسة الاكيدة مع كونها مبهمه وموضوعها غير محقق على نوع ما التي لا يمكن وصفها وتحديدتها الا بتسميتها فقط والتي تارة تتاحى النفس الخفية وطوراً تتعرض للطبيعة الخارجية ويوماً تتغزل بالشعر واخر تطلب كشف الاسرار الغامضة . وبالاختصار تلك الحاسة التي تنتقل من شيء الى شيء على الدوام رغبة في الارتضاء والارتياح ولا تفر في مكان . فاذا حصرنا الديانة في تلك الحاسة كما تقدم فلا غرو ان تكون الديانة حينئذ شخصية محضة اي مخصصة بالانسان ذاتياً . نعم انه من الجائز ان حاسة كهذه تحرك الناس الى الاشتراك الوفي ومن الجائز لابل من الواجب ايضاً ان يسر أصحابها بالمؤالفة والاجتماع فتغتذي وتنفى بذلك تلك الحاسة . ولكنها نظراً الى طبيعتها المثقلة غير الراكزة تأبى ان تكون موضوعاً للاشتراك الدائم المتدول لا ترضى بمذهب ما من التعاليم والطقوس والرسوم وبالحيلة تأبى ان تلد هيئة اجتماعية وحكومة دينية

ولكن اما اني حائذ عن الصواب وفي شطط عظيم ايها السادة  
واما ان تلك الحاسة الدينية ليست بالقام عبارة عن طبيعة الانسان  
الدينية بل الديانة هي على ظني غير ذلك وأكثر منه بكثير . فانه  
يوجد في الطبيعة البشرية وفي معاد البشر مسائل حلها خارج عن  
هذا العالم ومتعلقة بامور غريبة عن العالم المحسوس تعلق نفس  
الانسان وتعذبها عذاباً شديداً . فحل هذه المسائل والمعتقدات  
والتعاليم التي تتضمن هذا الحل على ما يزعم هي موضوع الديانة  
الاول ومنبعها الاصيل . ثم يوجد ايضاً طريق اخرى تقود الناس  
الى الديانة . فالذين درسوا الفلسفة من حضراتكم تقرر عندهم على  
ظني ان التصورات الخلقية هي متميزة في الجوهر عن التصورات الدينية  
وان تمييز الخير من الشر ووجوب فعل الخير وتجنب الشر هي قواعد  
يجدها الانسان في نفس طبيعته كما يجد فيها قواعد المنطق ومبادئها  
موسسة فيه كما ان دابة السلوك بموجبها في مدة حياته الحاضرة . فان  
تقرر هذا الامر تتعرض حينئذ مسئلة الى الفكر البشري وهي ما  
الموجب للاخلاق الادبية وما الغاية بها . وهل وجوب فعل الخير  
الكائن بذاته هو امر منفرد بلا مبدع ولا غاية . وهل لا يرشدن  
الانسان الى اصل ومعاديهما وازان هذا العالم . فلا بد من هذا  
السؤال بينهما وبواسطته تقود الاخلاق الادبية الانسان الى

ابواب الديانة . وتكشف له الحجاب عن تلك الاشياء الالهية التي  
ولئن كانت ممتازة عنها الا انها مرتبطة بها ضرورة

تكوين الهيئة  
الاجتماعية  
الدينية

فالمسائل العديدة المحوية بطبيعتنا من جهة وضرورة البحث  
عن اصل الاخلاق الالدية وغايتها من جهة اخرى هي اذاً يناهض  
الديانة بالتأكيد . وليست الديانة حاسة محضة فقط كما زعم بل  
هي اولاً مجموع معتقدات تجاوب على المسائل التي يحويها الانسان  
في ذاته . ثانياً مجموع تعاليم موافقة لتلك المعتقدات تثبت وجوب  
الاخلاق الالدية الطبيعية وتصرح عن غايتها . ثالثاً واخيراً مجموع  
مواعيد تلبي آمال البشر المستقبلية . هذا ما انطوت عليه الديانة  
بالحقيقة وليست الديانة نوعاً من انواع الاحساسات المحضة ولا  
حركة من حركات التخيل ولا شكلاً من اشكال الشعر . ومتى  
ردت الى الديانة عناصرها الحقيقية وجوهرها الاكيد كما سبق لم  
تعد حينئذ امرأً شخصياً محضاً بل تكون بعكس الامر مبدأ للاشتراك  
بين الناس قوياً مخصصاً . فان اعتبرناها كمذهب اعتقادي فالحق  
لا يخص به احد بل هو عام كما انه مطلق والناس مفتقرون الى  
البحث عنه والاعتراف به بالاشتراك بعضهم مع بعض . واذا اعتبرنا  
التعاليم التي تشارك المعتقدات فالقانون الذي وجب على فرد من  
الناس وجب على الجميع وينبغي نشره واخضاع الناس كافة له .

وهكذا المواعيد التي تعدها الديانة باسم معتقداتها وتعاليمها ينبغي نشرها ايضاً ودعوة الجميع الى اجتناء اثارها . فها اننا نرى الهيئة الاجتماعية الدينية قد تولدت من عناصر الديانة الاساسية . ولم يكن يد من ان تنصب منها على الخصوص لان اللفظة التي تنصح عن الميل الاشتراكي الاشد وعن احر الرغبة في اذاعة الافكار وتوسيع نطاق الاشتراك الاجتماعي اعني بها ( تلمذ ) هي مختصة بالمعتقدات الدينية غالباً وكانت وكاف لها ( باللغات الافرنجية ) . ومتى تولدت الهيئة الاجتماعية الدينية اى متى تم اشتراك عدداً من الناس في معتقدات دينية وتحت سلطة تعاليم دينية وفي آمال دينية عمومية فيقتضي لم حيثئذ حكومة اذائه لا تثبت هيئة اجتماعية اسبوعاً بل ولا ساعة بلا حكومة . فجمال تكوين الهيئة الاجتماعية ولجود تكوينها تحتاج الى حكومة لكي تعلن الحقيقة المشتركة التي هي رباط الهيئة الاجتماعية واساسها ولكي تذيب التعاليم التي تتولد من تلك الحقيقة وتحافظ عليها

فضرورة وجوب حكومة ما للهيئة الاجتماعية الدينية اولاية هيئة كانت تتوقف على نفس وجود تلك الهيئة فلا تكون فقط ضرورية بل تترتب طبعاً . ولا يمكنني الاسهاب في الكلام عن تولد وترتيب الحكومة في الهيئة الاجتماعية بوجه العموم بل اختصر فاقول انه اذا

جرت الأمور على مقتضى ناموسها الطبيعي ولم يحصل تعرض القوة  
 الجبرية فالسلطان يفوض إلى الأكثر فضلاً ولياقة من القوم أي  
 إلى الذين يحسنون قيادة الهيئة الاجتماعية وتبليغها المقصود . فان  
 كان قصدها فتح الحرب يفوض السلطان إلى الأكثر شجاعة وفروسة  
 من الجماعة وإن كانت غايتها البحث عن موضوع علمي فأكثريهم  
 لياقة يكون صاحب الأمر فان التفاوت الطبيعي بين الناس في  
 العالم يظهر للوجود من تلقاء نفسه متى كانت الأمور اخذة مسراها  
 الطبيعي وكل من الناس يتخذ المنزلة التي تليق به وهكذا في الأمور  
 الدينية أيضاً فان الناس ليسوا متساوين في المعارف والنهى والقوة  
 بل يصلح بعضهم أكثر من بعض لبث المعتقدات الدينية في عقول  
 الناس . وآخرون يحوون الصفات اللازمة لحض الناس على حفظ  
 التعاليم الدينية أكثر من سواهم وغيرهم يصلحون جيداً لتبليغ التأثيرات  
 والآمال الدينية في النفوس . فالتفاوت الكائن بين الناس في  
 المواهب العقلية والنفوذ يؤيد السلطان في الهيئة الاجتماعية الدينية كما  
 يؤيده في الهيئة المدنية . ورسد الدين يظهرون ويشتبهون كقواد  
 الجيوش . فندى من جهة الحكومة الدينية تتولد من طبيعة الهيئة  
 الاجتماعية الدينية ومن جهة أخرى نراها تنمو وتزداد كما لا بأسطة  
 التفاوت الكائن في القوى العقلية وتوزينها بين البشر . وهكذا

بمال تولد الدين في الانسان تظهر الهيئة الاجتماعية وبمال ظهور  
الهيئة الاجتماعية الدينية تنشي لنفسها حكومة . لكن يوجد هنا محل  
لا هنراض جوهرى فلقائل ان يقول انه لا حاجة للامر والاجبار في هذا  
الموضوع وكل فعل ناشئ من القوة الجبرية هو غير قانوني وما دامت  
الحرية واجبة بالتمام والكمال فلا محل اذا للحكومة . فمن ظن  
انها السادة ان الحكومة هي قائمة فقط او بنوع اخص بالقوة التي  
تبذلها في اخضاع الناس لما يي بعنصرها القهري كان اللامة بامر  
الحكومة ضعيفا جداً

المباني  
الاساسية  
لكل حكومة

ونخرج من الموضوع الديني ونخذ الحكومة المدنية كشاهد لذلك  
وارجوكم ان تتبعوا معي مجرى الحوادث البسيط . فلنفترض الهيئة  
الاجتماعية في الوجود وانتهى اتمام امر ما باسمها يوول الى صالحها  
كتنفيذ قانون شرعي او اجراء امر او اصدار حكم ما . فلا ريب انه  
يوجد طريقة جيدة واسلوب حسن لسد هذه الحاجات الاجتماعية  
كنص القوانين الجيدة والاعتماد على الراي الصوابي في الامور واصدار  
الحكم العادل ولم جراً . ففي اي امر كان ومما كان الصالح المقصود  
يوجد على اختلاف الظروف حقيقة ما ينبغي معرفتها وعليها يتوقف  
كل العمل . واول واجب الحكومة هو البحث عن تلك الحقيقة  
والاكتشاف على ما كان عادلاً حقانياً موافقاً لخبر الهيئة الاجتماعية .



فتى وجدت ذلك نعلناه امام الجمهور ونصرح به وحيثنذر ينبغي لها  
ان تبثه في عقول الناس الذين تسوسهم لكي يوافقوها عليهم ويتنعموا  
باصابتها فيه . فهل في ذلك جميعه شي من الارغام . كلا . واذا  
افترضنا ايضا ان الحقيقة التي عليها مدار العمل بعد الاكتشاف عليها  
واعلائها حصل قبولها من الجميع واقتنعت الناس باصابة الحكومة  
فيها وخضعت لها كل الارادات دون مقاومة البتة فلا يكون هكذا  
حاجة الى القوة الجبرية ولا محل لاستعمالها الى الان . فهل لا تكون  
تلك الحكومة موجودة او هل لا يلحق لمن يقوم بهذا العمل جميعه ان  
يسمى حكومة . بلى بل هو الحكومة بعينها وقد تمت وظيفتها ولا  
حاجة لاستعمال القوة الجبرية الا لادى ظهور المقاومة من قبل  
البعض فان لم يقتنع الجميع بما قرع عليه قرار الحكومة ولم يخضعوا لها  
من تلقاء ارادتهم حيثنذر يجري استخدام القوة لارغام المقاومين . وما  
ذلك الا نتيجة النقص الكائن طبعاً في البشر وتصيرهم عن درجة  
الكمال . وهذا التحلل لا يلحق فقط بجمهور الهيئة الاجتماعية بل  
بالسلطان ايضاً ومن الحال ايحاد واسطة لمنع بالاطلاق . فلا بد  
للحكومة المدنية من استخدام الوسائط الجبرية الى حد ما على الدوام  
لكن القوة الجبرية ليست عبارة عن الحكومة . وكل ما أمكن للحكومات  
عدم استخدامها تقتصر عنها ويكون مرجع ذلك لخير العموم . حتى

ان اعظم درجة كمال الحكومة هي ان تستغني عن الارغام وتقتصر على الوسائط الادبية المحضة والتاثير في العقول والافكار . وكل ما استغنت الحكومة عن الوسائط الجبرية وافقت بذلك طبيعتها الحقيقية واجادت في اتمام ماموريتها وازدادت شرفا واعتبارا . وبالعكس كل ما اكثرت استعمال القوة الجبرية ادى الاسر الى الخلل بشرفها ومقامها وتعذرت عن اتمام امور عظيمة ما تستطيع اجراءه الحكومة التي تستغني عن القوة الجبرية وتعتاض عنها بالاقناع وتخضع لامرها جميع الارادات الحرة بالوسائط العقلية فقط فبناء على ما تقدم لا تكون القوة الجبرية اساسا جوهريا للحكومة بل اساسها الحقيقي انما هو ترتيب وسائط وقوى يراد بها الاكتشاف على ما يوافق اجراءه في كل ظرف من الظروف اعني الاكتشاف على الحقيقة التي لها الحق الشرعي في ان تحكم الهيئة الاجتماعية ثم ادخال تلك الحقيقة في العقول واخضاع العقول لها بمجرد رضاها وقبولها . فلا يمكننا والحالة هذه ان ننفي ضرورة وجود الحكومة ولو لم يكن ثم محل لاستعمال الارغام كليا او جزئيا حتى ولو منع الارغام مطلقا

وهكذا ايضا حكومة الهيئة الاجتماعية الدينية فالقوة الجبرية ممنوعة عنها بلا شك لان سلطانها له حكم على ضمير البشر فقط لا غير ولذلك الارغام فيها غير قانوني مهما كانت نتيجة . ومع ذلك

المباني  
الاساسية  
حكومة  
الكنيسة

فالحكومة موجودة ومطلوب منها اتمام كامل ما سبق واوضحناه من  
الامور فيجب عليها ان تبحث عن المعتقدات الدينية التي تحل المسائل  
المتعلقة بمعاد البشر او اذا كان يوجد مذهب معتقدات عمومية بخوي  
حل هذه المسائل فيجب عليها ان تكتشف على نتائج هذا المذهب في  
كل ظرف من الظروف وتذيعها بين الناس . ويجب عليها ايضا  
ان تشهر التعليقات الموافقة لمعتقداتها وتحافظ عليها وتعضد الناس بها  
وان تذكرهم اياها كل ما رايتهم حادوا عنها . فليس من امر ارغامي  
في هذا جميعه بل وظيفة الحكومة الدينية انما هي البحث عن الحقائق  
الدينية والوعظ بها وتعليمها ولدى الاحتياج الانذار والحرم هذا  
قط ما يجب عليها اتمامه . لكن اذا رفعنا الارغام ولاشيتناه بالكلية  
فهذا الامر لا يجعلنا نستغني عن حل المسائل الجوهريه المتعلقة  
بالحكومة كهذه المسئلة مثلاً هل يلزم وجود طائفة قضاة وروساء  
للدن او يمكن تفويض هذا الامر الى وحي الافراد الديني . فهذه  
المسئلة التي هي سبب المنازعة بين اكثر الجمعيات الدينية وجمعية  
الكويكر لا يمكن ملاساتها مع ملاشاة القوة الجبرية بل تبقى دائماً  
في الوجود وتقتضي البحث والمعالجة . وكذلك مسئلة اخرى وهي  
اذا قرر القرار على لزوم جمعية قضاة وروساء للدن فهل يوافق ان  
يكون القضاة المذكورون متساوين في الدرجة والسلطان يجلسون

للمشاورة بعضهم مع بعض ام الاوفق ان يكونوا مختلفي الدرجة  
والسلطان بحسب النظام الهيرارشيكي اي على سلسلة المراتب . فذه  
المسئلة لا تزال في الوجود ان سلبت من القضاة الدينيين القوة  
الجبرية اولم تسلب منهم على حدة سوى . فعوضاً عن ملاشاة الهيئة  
الاجتماعية الدينية ليسوغ لنا هكذا هدم الحكومة الدينية بحسب ان  
نقر بان الهيئة الاجتماعية الدينية لا بد من وجودها وبيان الحكومة  
الدينية تولد منها بالضرورة كما سبق الايضاح . واخيراً ان المسئلة  
التي تقتضي البيان والحل انما هي معرفة الشروط التي تقوم بها  
الحكومة الدينية وماهية مبادي واساسات قانونيتها . فذلك هو  
البحث الحقيقي الذي للبحثنا اليه وجود الحكومة الدينية وسائر  
الحكومات

فاعلموا ايها السادة ان لحكومة الهيئة الاجتماعية الدينية ولكل  
صنف من اصناف الحكومات شروطاً واحدة بها تثبت قانونيتها  
ويمكن تلخيصها في شرطين فقط وهما اولاً ان يفوض السلطان الى  
الاكثر اهلية واستحقاقاً من التوم فيستمر في ايديهم على قدر ما يسمح  
بذلك قصور الطبيعة البشرية وعدم كمالها . وييادر هكذا الى  
البحث عن الاشخاص الحائزين الكمالات الحقيقية المتفرقين بين  
الجماعة واستجلاهم وتفويض الامر والنهي اليهم وتوليهم بتنظيم

القوانين الشرعية اللازمة لسياسة الهيئة الاجتماعية . ثانياً ان يعتبر  
السلطان المرتب قانونياً حرية المروءة والقانونية ويحترمها . فبهذين  
الشرطين تقوم كل حكومة بوجه العموم دينية كانت ام مدنية اعني  
بهما طريقة جيدة لترتيب السلطان وتنظيمه وطريقة حسنة للمحافظة  
على الحرية وعدم اغتصابها . فذلك هي القاعدة التي بموجبها ندان  
كل حكومة

فبناءً على ذلك عوضاً عن ان نونب الكنيسة اي حكومة العالم  
المسيحي على وجودها يجب علينا ان نبحث عن كيفية انتظامها وعن  
موافقة او عدم موافقة مبادئها للشرطين الجوهريين اللذين هما  
اساس كل حكومة جيدة . فلنخص اذاً عن حالة الكنيسة  
بالنظر الى ما تقدم

انه يوجد لفظة قد درج استعمالها غالباً لاجل التعبير عن  
الأكليروس المسيحي من جهة ترتيب وانتقال السلطان في الكنيسة  
وهي لفظة كاست<sup>(١)</sup> اعني سبطاً التي اضطر الى تجنبها . وطالما سميت  
جماعة القضاة الكنائسيين بهذه التسمية مع انها لا تناسبهم لكونها  
تدل على توارث السلطان او الوظائف الحكمية فاننا اذا  
فحصنا عن هذا الامر في تاريخ العالم ووجهنا النظر الى جميع الاقطار  
(١) لفظة كاست التي ترادفها في العربية لفظة سبط تصلح للدلالة على الحكومة  
الوراثية لا الانتخابية

التي فيها نشأ المذهب السبطي كالهند ومصر مثلاً نرى ذلك  
وراثياً محضاً عندهم أي أن الوظيفة أو السلطان يتقلد من الأب إلى  
الابن . فبناءً على ذلك لا يسوغ استعمال اللفظة المقدم ذكرها  
حيث لا أصل للوراثة كلياً بل يلزم حينئذ استعمال لفظة زمرة أو  
جماعة . نعم أن مذهب الجماعة أعني المذهب الانتخابي لمساوي لكنه  
مباين بالكلية للمذهب السبطي أي الوراثي . فلا يناسب أصلاً  
استعمال لفظة سبط في الكنيسة المسيحية وراهبانية القسيسين منعت  
الكليروس المسيحي من أن يستعمل إلى سبط وراثي

فلا بد من أن تكونوا لاحظتم نتائج هذا الاختلاف وهي أن  
المذهب السبطي الوراثي يتولد منه طبعاً الامتياز وتحديد لفظة سبط  
يدل على ذلك . فتمت صارت نفس الوظائف ونفس السلطات  
وراثية في نفس العائلات يتولد من ذلك بالضرورة حق الامتياز  
ولا يسوغ لاحد ما امتلاك تلك الوظيفة أو تلك السلطة بقطع  
النظر عن أصل مولده كما تم هذا بالفعل . فكل الاقطار التي كانت  
فيها الحكومة الدينية تحت استيلاء سبط ما أصبحت الوظائف فيها  
امتيازية ولم يكن لغبر عائلات السبط حق في تقلدها . وأما الكنيسة  
المسيحية فلم يشاهد فيها شيء من ذلك بل بعكس الأمر كانت تقبل  
الناس كافة على التساوي في جميع وظائفها العالية بقطع النظر عن

اصل مولدهم وحافظت دائماً على هذا المبدأ لاسيما من القرن  
 الخامس الى الثاني عشر . فباب الترقى الى الوظائف الاكبرية  
 كان مفتوحاً للجميع وكانت الكنيسة تتخذ متوظفيها من جميع  
 اصناف الناس وطبقاتهم وغالباً من الطبقة السفلى لا من الاعيان  
 والوجوه ومع ان العالم بأسره كان خاضعاً للمذهب الامتيازي كانت  
 هي وحدها محافظة على مبدأ التساوي والمنافسة والمساواة بين  
 الاقران وكانت تدعو كل ذوي اللياقة والاهلية القانونية الى امسى  
 الوظائف السلطانية وتلك هي النتيجة الاولى العظيمة المنصبة من  
 كون الكنيسة جمعية لاسيما . وهناك نتيجة ثانية ايضاً وهي ان  
 السبطين طبيعتهن الجمود وعدم الحركة وهذا امر يستغني عن البرهان  
 لاننا اذا فتحنا جميع التواريخ نرى الجمود متسلطاً على جميع الهيئات  
 الاجتماعية التي تخضع للمذهب السبطي اي الوراثة سواء كانت دينية  
 ام سياسية . واما الكنيسة المسيحية فلا تقدر ان نقول انها البتة في  
 حالة الجمود وعدم التقدم بل بالعكس كانت على الدوام في حركة  
 وتقدم مدة قرون عديدة . وكان الذي يجرها على ذلك هو تارة  
 سطوة اخصامها واعداؤها خارجاً وطوراً احتياجها الطبيعي الى  
 الاصلاحات والتوسيعات الداخلية وبالاجمال فالكنيسة هي  
 هيئة اجتماعية تقلبت على الدوام وتقدمت بلا انكفاف وتاريخها

بجنوي تغييرات جديدة وتقدمًا ونجاحاً . فلا شك ان مواظبتها  
على الحركة والنمو وعدم تسلط البهرد عليها ما نالتجان من قبولها  
جميع الناس على التساوي في الوظائف الاكثريكية ودوام المحافظة  
على هذا المبدأ .

ومرر كيف كانت تصنع الكنيسة لكي تختبر اهلها الناس الذين  
كانت تفوض اليهم امر السلطان وكيف كانت تكشف على اهل  
الكالات الحقيقية واللياقة القانونية بين جمهور المسيحيين جميعاً  
وتدعوهم الى تقلد وظائف حكومتها

فانها كانت سالكة على طريقتين اولاهما انتخاب الاعلى للادنى  
وهي الرسامة والثانية انتخاب الادنى للاعلى وهو الانتخاب الحقيقي  
الذي نعرفه اليوم . فرسامة التسييسين مثلاً كانت منوطه بالرئيس  
وحده فكان ذلك انتخاب الاعلى للادنى . وهكذا ايضاً فيما يتعلق  
بالوظائف التي لها ايرادات معلومة من فمض انعام الاشراف اوغير  
ذلك فكان الرئيس الاعلى سواء كان بابا او ملكاً او سيداً يعين من  
يشاء للتمتع بها واما في ظروف اخرى فكان مبدأ الانتخاب الحقيقي  
سالكاً وعليه المعول . وكانت جماعة الاكليروس في المدد السابقة  
تنتخب الاسقف وهكذا في المدة التي نحن في صددنا على الغالب  
حتى ان شعب المومنين كان يتداخل في هذا الامر بعض الاحيان



وفي الأديرة كان الرهبان ينتخبون الرئيس العام . وفي رومية كانت  
 زمرة الكاردينالية تنتخب الباباوات . وقبلًا كانت جماعة الأكليروس  
 الروماني تشارك جميعًا في هذا الانتخاب . فما قد وجدنا المبدأين  
 اللذين بموجبهما يفوض السلطان ويقرر قانونيًا وهما انتخاب الأعلى  
 للأدنى وانتخاب الأدنى للأعلى جاريتين في الكنيسة وعليهما المعول  
 لاسمائي في المدة التي نحن في صدها . فكانت الكنيسة بواسطة هاتين  
 الطريقتين تعين الأشخاص في وظائف حكومتها وتدعوهم إلى تقلد  
 تلك الوظائف . إلا أن هذين المبدأين اللذين كانا جاريتين في  
 آن واحد كانا مختلفين في الجوهر كل الاختلاف وكان يقاوم أحدهما  
 الآخر وبجارية . وبعد انقضاء قرون مديدة وحصول تلميحات عديدة  
 تغلب في الكنيسة مبدأ انتخاب الأعلى للأدنى ولكن من القرن  
 الخامس إلى الثاني عشر كان المبدأ الآخر وهو انتخاب الأدنى للأعلى  
 لم يزل متغلبًا بالأجمال . ولا تعجبوا أيها السادة من امر وجود هذين  
 المبدأين المتباينين في زمن واحد لأنكم إذا نظرتم إلى الهيئة الاجتماعية  
 بوجه العموم وإلى مجرى الأحوال الطبيعي في العالم وإلى طريقة  
 انتقال السلطان فيه ترون أن ذلك يتم تارة على أحد هذين  
 الوجهين وطورًا على الوجه الآخر . فالكنيسة لم تخترعها بل وجدناها  
 في حالة البشر الفطرية فاستعارتها . وفي كل منها جانب من

الحقيقية والفائدة وربما كان اتفاقها مما احسن واسطة غالباً لاستحصال السلطان القانوني . وعلى ظني ان تغلب احدهما في الكنيسة اي انتخاب الادنى للاعلى انما بحسب مصيبة كبيرة . لكن الثاني مع ذلك لم ي تلاش بالكلية فيها بل تظاهر في كل الازمنة تحت اسم مختلفة ومع كونه لم يفز بالنجاح على الدوام الا ان ذلك كان يكفي لاقامة الحجة ومنع الآخر عن وضع اليد والتسلط المطلق . وكانت قوة الكنيسة قد نمت حينئذ نمواً عظيماً بسبب احترامها للمساواة ورغبتها في الكمالات القانونية . فكانت قد استأملت اليها قلوب الناس اكثر من سواها من الهيئات الاجتماعية لسبب كونها تحت طاعتهم ومستعدة لاستقبال جميع المعارف والفنون وكامل الاطماع الشريفة الموجودة في الطبيعة البشرية . فمن ذلك خصوصاً نتج اقتدارها وشوكها لامن غناها وثروتها ومن الوسائط غير القانونية التي طالما استخدمتها

واما الشرط الثاني الذي تقوم به كل حكومة جيدة اعني احترام الحرية فكان ضعيفاً جداً في الكنيسة المسيحية وسببه انه داخله مبدأان سيئان احدهما من طبيعة الكنيسة وموسس في تعاليمها والثاني من نتائج ضعف الطبيعة البشرية لامن طبيعة التعاليم المسيحية فالاول هو انكارها حقوق العقل الشخصي وادعائها اذاعة

الاعتقادات في الهيئة الاجتماعية الدينية دون ان يكون للانسان  
 حق ما في البحث عنها اصلاً فمن الممكن جعل هذا الادعاء مبداً لكن  
 من المحال تنفيذه فعلاً لان الاقتناع لا يمكن دخوله في العقل  
 البشري ان لم تفتح له ابواب العقل اي ان لم يقبله العقل . ولا بد  
 للعقل من النظر في الاعتقاد والخص عنه مها كان . وان تم  
 الاعتقاد فيكون العقل قد قبله وهكذا لا بد من اشتغال العقل  
 ذاته بالافكار والتصورات التي يُكَنَّفُ قبولها وما ذلك الا فعل من  
 افعال العقل لا ينكر امره مها قصدوا تنكير صورته . على ان العقل  
 قابل التلف ومن المجازاته يتقص احياناً او يتنازل عن حقه ومن  
 الممكن اغترأه بان يسيء التصرف بقواه او بان لا يتصرف بها بمقدار  
 ما يحق له ذلك وتلك كانت على الغالب نتيجة المبدأ السي المتعطل  
 من الكنيسة لكن المبدأ المذكور لم يكن له قط تأثير محض كامل ولا  
 امكن ان يكون له ذلك

والمبدأ السي الثاني هو حق استعمال القوة الجبرية الذي  
 اخطلسته الكنيسة وهو حق مبين لنفس طبيعة الهيئة الاجتماعية  
 الدينية ولاصل الكنيسة نفسها ولتعالمها الاصلية . وقد اغترض  
 عليها في ذلك كثير من الابا الاكثر شهرة كالقديس امبروسيسيوس  
 والقديس هيلارس والقديس مارتينوس دون ان يجدي ذلك نفعاً .

لا بل تغلب فيها ذاك المبدأ لدرجة انه كاد يتسلط بالكلية .  
فادعوا لها الاجبار على الايمان اذا امكن استعمال هاتين اللفظتين معا او  
بالبحري مقاصدة الاعتقاد قصاصاً مادياً واضطهاد الهرطقة اي احقار  
حرية الفكر البشري القانونية هو الخطأ الذي كان قد تخلل بالكنيسة  
واضر بها كثيراً من قبل القرن الخامس

فبناء على ما تقدم قد نقرر ان مبادئ الكنيسة من جهة حرية  
اعضاءها كانت غير قانونية واكل نفعاً وفائدة من مبادئها المختصة  
بترتيب السلطان الكنائسي . ولكن لا ينبغي ان نظن مع ذلك ان  
المبدأ الفاسد يفسد اساس الشيء حتى انه يحدث منه كل الاذى  
المفروس في طبيعته ذاتها . فلا شيء يضر بالتاريخ أكثر من المنطق  
اي ان يبادر الانسان اذا تقرر شيء ما في فكره الى استخراج كامل  
النتائج الممكنة من جرى تقرير ذلك الشيء عينه . فانه لا ينبغي استعمال  
هذه الطريقة في التاريخ لان الحوادث ليست سريعة النتائج كالنكر  
البشري . والخير والشرها ممزوجان بجميع الاشياء مزجاً قوياً  
بهذا المقدار حتى انكم اذا وجهتم النظر الى اقصى عناصر الهيئة الاجتماعية  
او النفس البشرية فلا بد من ان تجدوا في كل مكان ذينك الامرين  
معاً بنموان الواحد بازاء الاخر ويتحاربان لكن دون ان يفني احدهما  
الاخر . والطبيعة البشرية لا تتصل ابداً الى اخر حدود الخير او

الشربل تنتقل على الدولام من الواحد الى الآخر وتنمض حينما  
 يظهر انها قريبة جداً من العثرة وتعثر حينما يخال انها سالكة باستقامة  
 وهنا ايضا نرى عدم الامتزاج والاختلاف والمصادمة التي قلت سابقاً  
 انها من صفات التمدن الاورباوي الاساسية . فضلاً عن ذلك  
 يوجد حادث عموماً هو من خصائص حكومة الكنيسة وينبغي لنا  
 الوقوف على حقيقة امره فلا يخفأكم ايها السادة اننا اذا تصورنا اليوم  
 حكومة ما اية كانت نعلم انها لا تدعى الحكم الا على افعال الانسان  
 الظاهرة وعلى علاقات البشر المدنية هذا فقط داب جميع الحكومات  
 وشأنها . واما الفكر البشري والضمير والاخلاق والاراء الشخصية  
 وافعال الانسان السرية الخصوصية فما من حكومة تتعرض لها اصلاً  
 لان هذه الاشياء من خصائص الحرية . واما الكنيسة المسيحية فانها  
 كانت تتصد ان تفعل ما ينافي ذلك على الخط المستقيم وكانت قد  
 شرعت في ان تسوس الفكر البشري والحرية البشرية والضمير  
 والاراء الشخصية . ولم يكن عندها دستور كما عندنا اليوم مصرحة  
 فيه الافعال الجنائية المنافية للاخلاق والمضرة بالهيئة الاجتماعية  
 فتقاصها فقط لكونها محنوية هاتين الصفتين معا بل كانت تجمع في  
 قائمة كل الافعال الجنائية المنافية للاخلاق فقط وتسببها خطايا  
 وتقاصها جميعاً . وكانت غايتها ردها جميعاً وقبها . وبالاختصار

حكومة الكنيسة لم يكن دأبها الانسان المخارجي وعلاقات الناس المدنية المحضة كسائر الحكومات في الزمان المتأخر بل كان دأبها الانسان الداخلي والفكر والسريّة اعني الامور التي من طبيعتها الخفية والحرية ويصعب ردعها جداً . فكانت الكنيسة اذا بسبب نفس طبيعة مشروعاتها وطبيعتها بعض المبادئ المؤسسة عليها حكومتها في خطر عظيم من ارتكاب الظلم والعسف واستعمال القوة الجبرية استعمالاً منافياً للقوانين . لكن في الوقت ذاته كانت القوة الجبرية تلقى ثمّ مدافعة ومقاومة لا تقدر على قمعها لان الافكار البشرية والحرية اذا ترك لها مجال مهما كان صغيراً او اطلق لها العنان قليلاً تغلب بالحال بشدة عظيمة على كل مشروع من شأنه استعبادها وتجير السلطان المطلق عينه التي تقع في قبضته على ان يتنازل عن سلطته مراراً عديدة . وما سبق بيانه كان يجري في وسط الكنيسة المسيحية فاننا قد شاهدنا فيها الحكم على الارائفة بالموت وتحريم حق الفحص الحر واحتمار العقل الشخصي ونشر المعتقدات بطريق الارغام بواسطة الحكومة ومع ذلك فهل من هيئة اجتماعية امتد فيها العقل الشخصي ونما باكثر جرأة مما وقع في الكنيسة . وما هي الهرتقات والشيع اما هي ثمرة الاراء الشخصية . فالشيع والهرتقات وكل الحزب المناقض الذي كان وسط الكنيسة هو برهان قاطع مانع على الحياة والحركة

الادبية التي كانت فيها وكانت تلك الحياة مضطربة مؤلمة مملوءة أخطاراً  
وغياً وإنما لكنها حياة شريفة وذات قوة عظيمة لأنها كانت السبب في  
نمو العقل البشري والإرادة البشرية أجمل نمو واحسنه وإذا تركنا  
الحزب المناقض جانبا ودققنا النظر في الحكومة الكنائسية بعينها نجد  
لها ترتيبات واعمالاً مغايرة في ظاهر الامر لمحض مبادئها . فانها تنكر  
حق القمص الحر وتبتغي سلب حرية العقل الشخصي مع كونها تسلم  
الى العقل الحكم في امورها على الدوام ومع كون الحرية هي الاساس  
في الحكومة الكنائسية فضلاً عن ان ترتيباتها ووسائلها إنما هي  
المجامع اقليمية وطائفية ومسكونية والمراسلة الدائمة ونشر الرسائل  
والانذارات والمخطوط على الدوام . فانه لم يسبق لحكومة ما ان  
تستعمل المذاكرة والمداولة العامة الى هذه الدرجة حتى يخال  
للانسان انه في وسط مدارس الحكمة اليونانية . وليس المقصود  
المجادلة المحضة والبحث المحض عن الحقيقة بل المقصود الامر والنهي  
والحل والربط وبالالاختصار تنفيذ امور الاحكام لانها حكومة حقيقية  
وبهذا المتدار اشتدت حرارة الحياة العقلية في وسط تلك  
الحكومة حتى انها تغلبت وسادت على سائر الامور . وصار استعمال  
العقل والحرية ظاهراً للعيان من كل الوجوه . وليس قصدي ان  
استنتج من ذلك انه لم يحدث تاثير ما من المبادئ السيئة التي تقدم

البيان عنها والتي على رأيي كانت بالحقيقة موجودة في مذهب الكنيسة الحكمي لابل كانت تلك المبادي قد اثمرت ثماراً مرة جداً في المدة التي تشغلنا . واثرت في ما بعد ثماراً اكثر مرارة من هذه لكنه لم يحدث منها كل الشر الذي كان يمكن حدوثه ولا اقامت الخير الذي كان ينمو في وسط الارض

هذا ما كانت عليه الكنيسة بالنظر الى داخلتها وطبيعتها . فلننظر الان الى علاقاتها مع روساء الشعوب واصحاب السلطة الزمنية وهو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة المتقدم ذكرها فلما سقطت السلطنة الرومانية وشاهدت الكنيسة امامها ملوك البربر عوضاً عن الحكم الروماني القديم الذي ولدت في مدته ونشأت معه وشابهته في العوايد وشاركتة في العلاقات ولما رأت بازائها اولئك الملوك والروساء الهائمين في البلاد او المنعزلين في قصورهم الذين لم يكن بعد بينها وبينهم نسبة مالا في المعتقدات ولا في التقاليد ولا في الاحساسات ايقنت حينئذ بجلول الخطر الجسيم وداخلها رعب عظيم . واول فكر طرق ذهنها وتمكن منها هو ان تسطو على اولئك القوم القادمين حديثاً وتجليهم الى الايمان . وفي بداية الامر لم يكن لعلاقات الكنيسة مع البربر سوى تلك الغاية على نوع ما . ولاجل اتمام مقصدها اخذت تفعل ما من شأنه ان

علاقات  
الكنيسة مع  
الروساء  
الزمينيين



بؤثر في حواسهم ومخيلاتهم ولذلك ازداد في تلك المدة عدد الاختلافات في الكنيسة واكتست تلك الاختلافات رونقا وبهجة عظيمة وتنوعت وتشكلت . والروايات والاعخبار تثبت لنا ان الكنيسة كانت تستعمل هذه الوسائط لغاية استجلاب البربر وكانت تجذبهم الى الايمان بالمناظر المبهجة الجميلة

ولما ركروا وتحولوا الى الايمان المسيحي ووجد بينهم وبين الكنيسة بغض العلاقات كانت الكنيسة مع ذلك لم تنزل في خطر عظيم من جهتهم لان صفاتهم الوحشية وغبائهم وقلة تبصرهم في الامور بلغت هذا الحد حتى ان المعتقدات والاشعارات الجديدة التي اوجبت اليهم ومشت فيهم كان بالكاد لها تاثير في عقولهم وكانوا لا يلبثون ان يرجعوا الى عوايدهم الاغصابية فينبوب الكنيسة من جري نسطياتهم وتعدياتهم ما ينبوب باقى اقسام الهيئة الاجتماعية . فلجل صيانة نفسها اشهرت مبدأ سبق اعلانه في مدة السلطنة الرومانية لكن باقل صراحة وهو فرق السلطة الروحية عن السلطة الزمنية واستقلال كليهما . وبواسطة هذا المبدأ حفظت حريتها بين البربر مقررّة ان القوة الجبرية لا فعل لها اصلاً في مذهب المعتقدات والامال والمواعيد الدينية وان النظام الروحي منفرد بكليته عن النظام الزمني وما زالت تدافع عن هذا المبدأ

فلمعلومة لديكم النتائج الحميدة التي صدرت للحال من تمسك  
الكنيسة بالمبدأ المذكور . اذ فضلاً عن جلبه لها الفوائد الزمنية  
كانت له عاقبة حميدة جداً وهي انه قرر شرعاً انفصال السلطينين  
وجعل كلاً منهما تناظر الأخرى ويزاد على ذلك ان الكنيسة بمجامعها  
عن حرية الضمير والأفكار بوجه الأجمال مهدت السبل لاستقلال  
الضمير والأفكار بين الأفراد لانها قررت ان مذهب الاستقادات  
الدينية لا يسوغ اخضاعه لغير القوة الجبرية . فانقاد كل انسان الى  
تقرير هذا الكلام عينه عما يتعلق بذاته اذ ان مبدأ حرية الفحص أي  
حرية الفكر الشخصي هو على التام مطابق لمبدأ استقلال السلطة  
الروحية العامة بالنسبة الى السلطة الزمنية

ولكن واسفاه قد يسهل الانتقال من طلب الحرية الى طلب  
السلط والرئاسة . وقد تم هذا فعلياً في الكنيسة لان ازدياد  
الطبيعي والعظمة البشرية حملها على ان تحاول ليس فقط  
الاستقلال عن السلطة الزمنية بل التغلب عليها ايضاً . ولا ينبغي النظر  
مع ذلك ان دعوى الكنيسة هذه كانت ناشئة عن ضعف الطبيعة  
البشرية وميلها الى حب الرئاسة فقط اذ كان لذلك اسباب  
أخرى يهنا الوقوف عليها

فان فكر تسلط النظام الروحي على النظام الزمني لا يمكن ان

يتولد حينما تكون الحرية متسلطة على عالم العقول والفكر والضمير  
 البشري غير خاضعين لسلطان ينافيها حق المداولة وقرار الرأي  
 ويعاملها بالقوة الجبرية أي حينما لا يوجد حكومة ظاهرة منتظمة  
 تدعي حق نص الآراء وتستعمله كما هي حالة العالم في الوقت  
 الحاضر على وجه التقارب لكن حينما توجد حكومة روحية منتظمة  
 كما كان ذلك في القرن العاشر وبقع الفكر والضمير تحت حكم  
 قوانين وترتيبات وسلطة تدعي حق الأمر والنهي عليها وقهرها  
 بواسطة القوة الجبرية وبالاختصار حينما يتم انتظام السلطة الروحية  
 وتملك فعلاً على العقل والضمير البشري باسم الحق الشرعي والقوة  
 الجبرية فلا غرو أن نساق طبعاً تلك السلطة الروحية إلى دعوى  
 التسلط على النظام الزمني قائمة (يا للعجب أيكون لي الحكم والتسلط  
 على أعلى وأعظم شيء في الإنسان وعلى ما هو مستقل فيه أي على  
 فكره وإرادته السرية وضميره ولا يكون لي حكم على صوالحه الظاهرة  
 إمامية الفانية. أأكون أنا ملقنة ومفسرة العدل والحق ولا أستطيع  
 تسوية الأمور العالمية على مقتضى العدل والحق). فبجرد هذا  
 الفكر وبناء عليه كان لابد للنظام الروحي من أن يحاول التسطي  
 على النظام الزمني لاسيما أن الروحيات وقشدة كانت حاوية ضمن  
 دائرتها كامل تفرعات الفكر البشري ولم يكن في ذلك الوقت سوى

علم واحد وهو علم اللاهوت ونظام واحد روحي وهو النظام  
 اللاهوتي وسائر العلوم كالمعاني والبيان وعلم الحساب حتى والموسيقى  
 كانت جميعها عائدة الى اللاهوت ولما كان النظام الروحي هكذا  
 مستوليا على ادارة كامل اعمال الفكر البشري كان لا بد له ضرورة  
 من ان يدعي تولى الاحكام العمومية على العالم بأسره  
 وكان ثم سبب اخر يحملة على ذلك وهو الحالة الفظيعة المشومة  
 التي كان عليها النظام الزمني . والتعدي والاثم اللذان كانا من  
 صفات الحكومة الزمنية وقتئذ . فان حقوق الحكومة الزمنية لم تنقر  
 الا منذ بضعة قرون . ولكن في المدة التي نحن في صدها كانت  
 الحكومة الزمنية عبارة عن القوة المنهضة والصوصية التي لا تطاق  
 ومهما كانت وقتئذ حالة الكنيسة متأخرة من جهتي العدالة والاخلاق  
 فكانت مع ذلك تفوق بما لا يقاس الحكومة الزمنية . وكانت على  
 الدوام اصوات الشعوب المستغيثة بها تحركها الى استلام زمام  
 الاحكام كما يليق بشانها . ولما كان احد الباباوات ارعد من  
 الاساقفة يعلنون على رؤوس الاشهاد ان ملكا ما قد فقد حقوقه  
 وصارت رعاياه في حل من ايمانهم بالخضوع له والطاعة لوامره كانت  
 على الغالب تلك المداخلة قانونية مفيدة في حقيقة الامر وان كانت  
 في الظاهر مخالفة للرسوم وموجبة للقلق . وبوجه العموم كلما

كانت الحرية تنقذ بين الناس كانت الديانة تتولج بتعويضها .  
وفي القرن العاشر لم يكن للشعوب طاقة على المدافعة عن انفسهم  
والحمالة عن حقوقهم من التعديت المدنية فكانت الديانة تتدخل  
باسم الله وتتصر لحقوقهم وذلك يعد من الاسباب التي اعانت كثيراً  
على ظفر المبدأ الثيوكراتيكي

ويوجد أيضاً سبب ثالث قلما يظهر للعيان وهو اختلاف منزلة  
روساء الكنيسة وتنوعها وتشكل الهيئات التي كانوا يظهرون بها  
في الهيئة الاجتماعية . فمن جهة كانوا اساقفة واعضاء للنظام الكنائسي  
واصحاب السلطة الروحية وبهذه الصورة كانوا سادات مستقلين  
بانفسهم . ومن جهة اخرى كانوا مسودين وبالتالي مرتبطين  
بعلاقات التزامية مدنية . ولم يكونوا فقط مسودين بل كانوا رعايا  
ايضاً لان بعض العلاقات القديمة التي كانت بين القياصرة الرومانيين  
والاساقفة والاكليروس كانت قد تجددت بينهم وبين الملوك البربر  
وكان ثم عدة اسباب متتالية تضرب عنها صفحا لطولة شرحها قد  
حلت الاساقفة على ان يعتبروا الملوك البربر خلفاء القياصرة الرومانيين  
الى حد محدود وان يخصوهم بكامل ما كان لاولئك من الحقوق .  
فروساء الاكليروس كان لهم اذاً ثلاث صفات مختلفة الصفة  
الكنائسية التي بموجبها كانوا مستقلين . والصفة السيادية الالتزامية

التي بموجبها كان يطلب منهم اتمام بعض الواجبات وتقديم بعض الخدمات واخيراً صفة الرعايا المجردين التي كانت توجبهم الى الطاعة لسلطان مطلق التصرف وهاكم ما كان ينجم عن ذلك فان الروساء الزمنيين الذين لم يكونوا اقل طمعاً وحرصاً من الاساقفة كانوا يستعملون في غالب الاحيان حقوقهم الملكية او السيادية كواسطة للتسطي على الاستقلال الروحي والوظائف الكنائسية المعينة لها ايرادات وتنصيب الاساقفة الخ وكان الاساقفة من جهةهم يتنجحون باستقلاليتهم الروحية في غالب الاحيان للتمتع عن القيام بواجباتهم كمسودين او كرعايا وبالاختصار كان من كلا الطرفين سبيل لا يمكن تجنبه على نوع ما يحمل الروساء الزمنيين على اعدام الاستقلال الروحي وروساء الكنيسة على استعمال الاستقلال الروحي كواسطة للتسلط العام

وقد وضحت هذه النتيجة وظهرت باجلى بيان في المشاجرة العظيمة التي وقعت بسبب امر تقليد الوظائف بين الاحبار والسلطنة الجرمانية وفي النزاع العظيم الذي حصل بين الفريقين . وهذه حوادث شهيرة معلومة لدى الجميع . فاختلاف مراكز روساء الكنيسة وصعوبة الموافقة بينها هو ينبوع النزاع الذي كان حاصلًا بين الفريقين حيثئذ

ثم كان ايضا بين الكنيسة والروساء المالكين علاقة اخرى لم تكن تجديها نفعا بل عادت عليها بالشوم والضرر الجسيم . فانها كانت تدعي حق القوة الجبرية لردع الهراقة وقصاصهم دون ان تكون لها وسائل لذلك اذ لم يكن عندها جنودا لينة وكانت عند اصدارها حكما على بعض الهراقة لا تملك طريقة لتنفيذه . فكانت حيثئذ تستغيث بمادعي بالساعد العامي اي انها كانت تستعير قوة الحكومة المدنية لتنفيذ احكامها الجنائية وكان هذا يجعلها في حالة التبعية للحكومة الزمنية ويسبب احتقار شأنها الامر الذي يوجب الاسف حقا . وقد اضطرت اليه بسبب اعتقادها غير الصوابي على مبدأ استعمال القوة الرادعة والاضطهاد !

فانهي الحديث هنا ايها السادة لان الوقت مضى ولا يمكنني الفروغ اليوم من مسألة الكنيسة وقد بقي عليّ ان اشرح لكم عن علاقاتها مع الشعوب وعن المبادئ المؤسسة عليها تلك العلاقات وعن النتائج التي يجب استخراجها من ذلك في ما يتعلق بالتمدن العمومي . ثم اجتهد بعد ذلك بان اثبت لكم بواسطة التاريخ والحوادث والتغييرات التي اعترت الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني عشر النتائج التي استخرجتها الان من نفس طبيعة نظاماتها ومبادئها

## المقالة السادسة

موضوع المقالة . انفراد الرئيس من المرووس في الكنيسة . نفوذ القمص  
المسيحي على الاكليروس بطريقة تأثيرية بعيدة . جمع الاكليروس من كامل اصناف  
الهيئة الاجتماعية . تأثير الكنيسة في النظام العام وفي سن القوانين والفرائع .  
طريقتهما في قصاص المجرمين . كامل نمو العقل البشري محصور في اللاهوت .  
ميل الكنيسة في غالب الاحيان لجهة السلط . لا محل للتعجب فغاية الاديان هياسة  
الحرية البشرية . احوال الكنيسة المختلفة من القرن الخامس الى الثاني عشر .  
اولاً الكنيسة في زمان السلطنة . ثانياً الكنيسة في مدة الخشونة ونمو مبدأ تميز  
السلطين والكلام على الرهبانية . ثالثاً الكنيسة في زمان السيادة واهتمامها بالانظام  
واضطرارها للاصلاحات . غريغوريوس المابع . الكنيسة البيوركراتية . هود  
روح القمص والحرية . آيلار . الثورة البلدية . هم الارتباط بين ذينك المحادين

### ايها السادة

اننا لم نمتلك في اجتماعنا الاخير الوقت الكافي لانهاء القمص عن  
حالة الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني عشر . وبعد ان قررنا  
وجوب النظر اليها من ثلاثة وجوه اولاً في حد ذاتها وفي نظامها  
الداخلي وطبيعتها كهيئة اجتماعية منفردة ومستقلة ثم في علاقاتها مع  
الملوك والروساء الزميين واخيراً في علاقاتها مع الشعوب لم نتم  
غير الوجهين الاولين فقط فبقينا طيناً التوضع عن علاقات الكنيسة



مع الشعوب وبعد ذلك اجتهد بان استخرج من هذا البحث المثلث  
ملحوظات عمومية على تأثير الكنيسة في القطن الاورباوي من القرن  
الخامس الى الثاني عشر واخيراً نحقق ما تقرره بواسطة فحصنا عن  
الحوادث اي بواسطة الفحص عن نفس تاريخ الكنيسة في المدة  
المذكورة

ومن المعلوم لديكم انني في الكلام على علاقات الكنيسة مع الشعوب  
اقتصر على الاشياء العمومية جداً . اذ لا يمكنني الدخول في البحث  
عن الاعمال الدارجة في الكنيسة وعن علاقات الكليركين اليومية  
مع المومنين . بل مقصودي فقط ان اورد عليكم المبادئ الجوهرية  
واعظم النتائج الصادرة من طرائق الكنيسة وتصرفاتها . مع شعب  
المسيحيين

فالامر الذي يمتاز به علاقات الكنيسة مع الشعوب والذي يحسب  
خللاً اساسياً كما يجب علينا تقريره هو انفصال الرئيس عن  
المرووس وعدم نفوذ المرووسين في امور حكومتهم واستقلال  
الكليروس المسيحي بالنسبة الى المومنين

ويستدل ان هذا الخلل كان ناشئاً عن حالتي الانسان والهيثة  
الاجتماعية وذلك من تخلله في الكنيسة منذ ابتدا مدتها . وانفصال  
الكليروس المسيحي عن الشعب لم يتم بالكليّة في المدة التي تشغلنا

علاقات  
الكنيسة مع  
الشعوب

بل كان الشعب المسيحي يتدخل بأمور حكومته في بعض الظروف حين انتخاب الاستقف مثلاً وهذا في بعض المرات دائماً . ولكن رويداً رويداً ضعفت تلك المداخلة وتدرت وكانت قد ابتدأت ان تقل منذ القرن الثاني للمسيح شيئاً فشيئاً بوجه سريع . وميل الأكليروس الى الانفصال والاستقلال هو على نوع ما عبارة عن تاريخ الكنيسة منذ عهدنا . فمن ذلك نتج الخلل الذي ازداد في الكنيسة منذ تلك المدة وتكاثر حتى جلب عليها الويلات . ومع ذلك لا ينبغي ان ننسب كل ما حصل من الخلل بوجه الإطلاق الى ميل الأكليروس للانفصال . ولا ينبغي ان نفترض ان ذلك الميل هو مخصوص بالأكليروس اذ يوجد في نفس طبيعة الهيئة الاجتماعية الدينية استعداد قوي لرفع شان الحكماء الروساء وتمييزهم عن المروؤسين وتخصيصهم بالافاضال الامتيازات الالهية . وذلك نتيجة نفس المماررية المفوضة اليهم والصفة التي يظهرون بها امام الشعب . ومع ذلك يسو مثل هذا الامر في الهيئة الاجتماعية الدينية اكثر مما يسو في غيرها . اوليس شان المروؤسين في تلك الهيئة الاجتماعية الدينية شان من يهتم بامر عقله وضميره ومعاده اي باخص قسم من نفسه وذاته . ومن المحتمل ان يكل الانسان الى حكومة ما صالحة المادية وغاية احواله الزمنية الى حد محدود ولو تسبب له من ذلك اضرار جسيمة .

وقد يقبل العقل جواب ذلك الفيلسوف حينما أخبر باخترق بينه  
 اذ قال انهوا واعلموا بذلك زوجي لان امور المنزل لاتعنيني ولكن  
 متى كان الامر متعلقا بالضمير والفكر والوجود الذاتي فالتنازل  
 بالكلية عن سياسة نفس وتسلیمها الى سلطة اجنبية يعد كقتل النفس  
 ادبياً وبحسب كرك وعبودية اشنع واقبح بما لا يقاس من عبودية الجسم  
 فذلك هو الخلل الذي اعترى الكنيسة المسيحية في امر علاقات  
 الكليروس مع المومنين وكان يزداد يوماً بيوماً لكنه لم تغلب بالكلية  
 كما سوضح ذلك فيما بعد . وقد سبق وعايتم ايها السادة ان ذات  
 الكليركين الذين في حضن الكنيسة لم يكن لحريرتهم ضمانه ما . فكم  
 بالحرري العامة الذين كانوا خارج الكنيسة . فلا شك ان حالتهم  
 كانت اشد تعاسة . اذ انه كان يحصل بين الاكليركين بعضهم مع  
 بعض نوع من المباحثة والمداولة وانطلاق القوى العقلية فكان  
 ذلك يقوم مقام جانب من الحرية . واما بين الشعب والاكليروس  
 فلم يجري شيء من ذلك البتة بل كان العوام يحضرون مجالس الحكومة  
 الكنائسية بصفة مشاهدين لاغير ولذلك في بدء الامر نبغ وتغلب  
 هذا الفكر اي ان اللاهوت والمسائل والامور الدينية هي من متعلقات  
 الاكليروس على سبيل الامتياز وان للاكليروس وحده الحق ليس  
 في تنهاس فقط بل في معاطاتها ايضاً وانه لا حق للعامة اصلاً في

المداخلة بذلك . وكانت هذه القضية النظرية قد تمكنت من العقول في المدة التي نحن في صددها واضطرّ الامر الى انقلابات وثورات مهولة وانقضا قرون عديدة حتى تلاشت قوتها واعيدت المسائل والعلوم الدينية الى نظر العوام

فانفصال الاكليروس شرعا عن الشعب كان اذا قد ثبت تقريبا قبل القرن الثاني عشر كمبدا وفي واقع الامر كحادث ايضا وليست غايتي مع ذلك انكم تظنون ان الشعب المسيحي كان ذا اليقين النفوذ تجاه حكومته حتى في المدة انما ذكرها . نعم انه كان قد فقد حق المداخلة الشرعية لكنه لم يفقد النفوذ . ولئن المستحيل الا يكون للشعب نفوذ في اية حكومة كانت لاسيما في الحكومة التي معتدلتها مشتركة بين الرئيس والمرووس . فحيث تمنوتلك المشاركة في الافكار وتكون الحكومة والشعب تابعين حركة عقلية واحدة فلا بد من وجود المواصلات بينهما ولا يمكن قطعها بالكلمة مهما كانت النظامات والترتيبات مخلة من اصلها . ولاجل توضيح معنى قولي هذا اقدم لكم شاهدا من الدائرة السياسية قريب العهد . وهوانه لم يسبق في تاريخ فرنسا ان يكون الشعب الفرنسي محروم المداخلة الشرعية بامور الاحكام من جرى النظامات اكثر مما كان في القرنين السابع عشر والثامن عشر مدة لويس الرابع عشر ولويس

الخامس عشر ولا يخفى أنه في ذلك الوقت كانت قد تلاشت بالكلية  
مداخلة الأهل في الرسمية بامر ممارسة السلطة والاحكام ومع ذلك  
فلا ريب ان الشعب كان له نفوذ وفتنذ على الحكومة اكثر من اوقات  
اخرى كالأوقات التي كانت تنعقد فيها مثلاً دواوين العموم والتي  
كانت فيها المجالس العالية تتدخل بامور السياسة كثيراً والتي  
كان فيها الشعب له مداخلة بالاحكام بالطريق الشرعي . وسبب  
ذلك ايها السادة أنه يوجد قوة لا تختص تحت حكم القوانين وعند  
الاقتضا لا تبعاً بالنظامات بل تستغني عنها وهي قوة الافكار  
والادراك والراي العام . فكان الراي العام متسلطاً في فرنسا مدة  
القرنين السابع عشر والثامن عشر اكثر من كل المدد السابقة ومع  
أنه كان خالياً من الوسائط الشرعية لتنفيذ ما ريه مع الحكومة كان  
يفعل ذلك بواسطة سلطان الافكار التي كانت نعم الرئيس  
والمرووس فتتمنع الرئيس عن مخالفة افكار المرووس او عن عدم  
مراعاتها . والذي كان متوقفاً في الكنيسة المسيحية من القرن الخامس  
الى الثاني عشر يعادل ما توقع في فرنسا مدة القرنين المتقدم ذكرها  
فع ان الشعب المسيحي كان خالياً من الوسائط الشرعية الفعالة  
كانت الافكار وفتنذ متهيجة بالنسبة الى المواد الدينية وذلك  
الهيجان كان يعم الشعب والاكليروس معاً وبهذه الوساطة كان

للشعب نفوذ على الأكليروس

فمن يدرس التاريخ ينبغي له أن يحسب في كل الأمور حساب  
التأثيرات البعيدة لأنها فعالة ومفيدة في بعض الظروف أكثر  
مما يظن عادة . نعم إن الناس يرغبون في سرعة نجاح أعمالهم وظهور  
مفاعيلها للعيان ويميلون إلى لذة مشاهدة نجاحهم وظفرهم وتسليطهم  
سريعاً ولكن لم يتوقفوا على ذلك على الدوام حتى ولا يكون هذا الأمر  
دائماً ذا فائدة . بل يوجد أوقات وأحوال لا يصلح فيها ولا يسلك  
إلا التأثيرات البعيدة غير المنظورة وهما كم شاهد اثباتاً من الدائرة  
السياسية أيضاً . فكم من مرة طلب ديوان العموم في أنكلترا من حكومتهم  
لأسياسنة ١٦٤١ (كما طالب غيره من الدواوين في ظروف مشابهة)  
أن يكون له الحق في تسمية متوظفي الحكومة العظام كالوزراء وأهل  
الشورى الخ إذا كان يعتبر نواله هذا الأمر بواسطة نفوذه كضمانة عظيمة  
وقد فعل ذلك مراراً دون أن يحصل على ثمة ما نظراً إلى عدم  
التوافق في الانتخاب وعدم ائتمان سياسة الأمور . لكن ما الذي  
يجري الآن في أنكلترا ليست مفوضة تسمية الوزراء وأعظم متوظفي  
الملكمة إلى رأي الدواوين . نعم لكن لم يتم ذلك بواسطة النفوذ  
والمداخلة القريبة التأثير بل بالوسائط البعيدة التأثير . والنتيجة  
التي طالما رغبها أنكلترا حصلت عليها لكن بواسطة أخرى وأما

الواسطة الاولى فلم تجدها نفعا

وهنا امر استاذن من حضراتكم التبصر به هنيهة وهوان النفوذ  
يستلزم في الذين يفوض امره اليهم المعارف الزائدة والحكمة والمخاضرة  
وبما انهم سينالون المرام دفعة واحدة وعلى الفور فمن الضروري  
ان يكونوا متاكدين على نوع ما انه لا يفلت من يدهم . واما الوسائط  
التي تأثيرها بعيد فبعكس الامر لا تستعمل الامع الصعوبات وبعد  
التجربات التي تصلحها على التكرار . وقبل نجاحها تخضع للفحص  
والتدقيق والمضادة ولا تظفر الا رويداً رويداً فاذا آذنت العقول  
غير مستوفية الشروط المتقتضية لتفويض امر المداخلة  
القرية اليها مع تمام الثقة فيكون حينئذ استعمال الوسائط البعيدة  
التاثير افضل ولئن كانت غالباً غير كافية . فهكذا كان يفعل  
الشعب المسيحي مع حكومته ولا شك ان تأثيره كان ضعيفاً غير  
مكتمل لكنه لم يخلُ مع ذلك من فعل وتأثير

وكان ايضاً سبب اخر للواصلة بين الكنيسة والعوام وهو  
توزيع الاكليروس المسيحي في كامل الطبقات الاجتماعية . فانه لما  
كانت تنتظم كنيسة ما مستقلة عن الشعب الذي تسوسه غير  
الكنيسة المسيحية كانت زمرة الكهنة دائماً متألفة من رجال متساوين  
على نوع ما ومن طبقة واحدة . نعم انه كان يوجد تفاوت عظيم

بينهم الا انه بالاجمال كانت السلطة مفوضة الى جماعات من الكهنة  
عاشين في مكان واحد وكانوا يرعون من اقاصي هيكلهم الشعب  
الخاضع لقوانينهم . واما الكنيسة المسيحية فكانت على غير هذا الترتيب  
لان القسيسين كانوا موزعين على الرعية من مسكن الزراع والرفيق  
باسفل القصر السيادي الى جانب الملك فكان في كل مكان قسيس  
وعضوا كيريكي . وكان الاكليروس محاطاً طبقات الناس  
واصنافها كافة . وهكذا كان اختلاف احوال القسيسين المسيحيين  
ومشاركتهم جميع الطبقات في معيشتهم سبباً كبيراً لاتحاد الاكليروس  
مع العوام ولم يكن مثل هذا السبب يقع في الكنائس غير المسيحية التي  
حازت السلطة . وكان الاساقفة وروساء الاكليروس المسيحي زيادة  
على ذلك مرتبطين بالنظام السيادي ومخترطين في السلك المدفوع  
والسلك الكنائسي معاً . ومن ذلك نتجت المشاركة في الصوامع  
والعوايد والاخلاق بين اهل الدين واهل الدنيا . وطالما وقع اللوم  
على الاساقفة الذين كانوا يسبغون الى الحرب والقتال والقسيسين  
الذين يستسيرون بسيرة العامة ولا ريب ان ذلك خلل عظيم  
لكنه اقل ضرراً من عيشة اولئك الكهنة غير المسيحيين الذين  
كانوا لا يخرجون من هيكلهم اصلاً بل كانوا بمعزل عن الناس .  
والاساقفة الذين يشاركون العامة الى حد محدود في الاعمال غير



التأنيوية هم على كل حال خير من الكهنة الذين يتجنبون بالكلية أعمال الرعية ولا يرغبون في المداخلة بأحوالهم وأعمالهم أصلاً . وكان من قبيل ذلك بين الأكليروس والشعب المسيحي مشابهة في الأحوال والمعيشة من شأنها تخفيض الضرر الناتج من انفصال الرئيس عن المروءوس ان لم نقل ملاشأنه . وبما أنه قد تقرر لدينا هذا الانفصال وتعينت حدوده فلنتجسست الآن عن كيفية سياسة الكنيسة للشعوب الخاضعين لسلطانها وتأثيرها فيهم وما الذي فعلته بحق نمو الإنسان وتقدمه الذاتي الباطني وبحق نجاح الهيئة الاجتماعية الظاهرة

فمن جهة نمو الإنسان ذاتياً حقاً لا اظن ان الكنيسة اهتمت به كثيراً في الزمن الذي نحن بذكره . بل جاهدت في اصلاح شان سادات العالم وتلطيف اخلاقهم وتهذيبها وترجيح العدالة في تصرفاتهم مع الضعفا والصعاليك . واهتمت بانعاش الضعفا وتقويتهم ونبث الحياة الادبية في نفوسهم واحياء آمال وافكار فيهم ارفع درجة مما كانت تنطوي عليه معيشتهم اليومية . وعلى سائر الاحوال لست اظن ان الكنيسة اعانت كثيراً في المدة المذكورة على نمو الافراد الذاتي ونجاح جوهر الطبيعة البشرية عما يخصص بالعوام خصوصاً . وما كانت تصنعه من قبيل ذلك كان مقصوراً على جماعة الأكليروس

اذ كانت تجتهد كثيراً بموتلك الزمرة وتقدمها وتعليم القسيسين  
ورتيب لم مدارس وكل ما يمكن من الترتيبات الآيلة الى تنقيهم على  
قدر ما كانت تسمح بذلك حالة الهيئة الاجتماعية النعيسة في ذلك  
الوقت . وخلا ما يتعلق بالاكليركيين لم تكن تعني بموا افكار  
والاخلاق رأساً بل فقط بالوسائط البعيدة والطرائق البطيئة .  
ولا ريب في كونها اشغلت العقول بوجه العموم اذ ذاك بقبحها ميدانا  
واسعاً لجميع الذين كانت تظن بهم اللباقة الكافية لخدمتها . وعلى  
ذلك اقتصر فقط من جهة ما يؤول الى غو العقل بين العوام  
في المدة المعينة

واظن انها من جهة اخرى فعلت كثيراً ما يؤول الى تحسين  
حال الهيئة الاجتماعية . واعمالها من قبيل ذلك كانت ذات تاثير  
قوي . فانها جاهدت مع الثبات والعزم في استئصال التبايح والفضائح  
العظيمة التي كانت مفروسة في حالة الهيئة الاجتماعية كالعبودية  
مثلاً . وقد قبل على التكرار ان نسخ الرق والعبودية في الزمان  
المتاخر منسوب بتمامه الى الدين المسيحي . فعلى ظني ان في ذلك  
مبالغة لان العبودية لبثت زمناً طويلاً في حضن الهيئة الاجتماعية  
المسيحية دون ان ياخذها العجب ودون ان تنفر من ذلك ولم يتسح  
هذا الاثم الفظيع اعني الرق الا بتراكم اسباب عديدة ونمو ونش افكار

ومبادي اخرى للتمدن . ومع ذلك لا نقدر نشك في استعمال  
 الكنيسة نفوذها لحصره وتضييق دائرته . واقرى برهان على ذلك  
 هو ان اغلب نصوص الاعناق في ازمته مختلفة كانت مؤسسة على سبب  
 ديني . فكانت التصورات الدينية واما الاخرة وتساوي الناس في  
 الدين هي الامور التي في غالب الظروف تبني عليها نصوص الاعناق  
 وكانت الكنيسة تجتهد ايضا بنسخ كثير من العوايد البربرية وباصلاح  
 القوانين المجنانية والمدنية . ولا يخفاكم كم كانت تلك الشريعة فاسدة  
 ومشومة حيث تذر رغا عن بعض مبادي الحرية التي كانت تمازجها .  
 فان التجارب السخيفة والمبارزة القانونية والقسم البسيط كانت تعتبر  
 عندهم الوسائط الوحيدة للوصول الى كشف الحقيقة ورفع الالتباس  
 فكانت الكنيسة تعتني بالاعتياض عنها بوسائط اخر قانونية تناسب  
 الادراك . وقد سبق وتكلمت عن الفرق الكائن بين شرائع  
 الوزير يوثيين التي نصت في مجامع طوليدو وسائر الشرائع الخشنة .  
 ولدى مراجعتها بظهر جليا عظم تسامي افكار الكنيسة في المواد الشرعية  
 والعادلة المتعلقة بالبحث عن الحقيقة وعن مصير البشر . نعم ان  
 اغلب هذه الافكار مستعارة من الشريعة الرومانية لكن لو لم تحافظ  
 عليها الكنيسة وتدافع عنها وتعتز بنشرها لكانت انحمت هاتيك  
 الافكار وبادت . وان رمت الوقوف مثلاً على كيفية استعمال الحلف

تأثير الكنيسة  
 في القوانين  
 الفرعية  
 المجنانية

في اثنا الدعوى فافتحوا شريعة الويزيغوثيين وانظروا باية حكمة  
توصي به

( يجب على القاضي لاجل الوقوف على الحقيقة ان يستنطق اولا  
الشهود ويفحص بعد ذلك الاوراق لكما تظهر الحقيقة على الوجه  
الصريح ولكي لا يلجأ مع السهولة الى القسم . فان العدالة والبحث  
عن الحقيقة يقتضيان فحص اوراق الطرفين مع التدقيق وعدم  
المصير الى القسم الذي يتهدد كلا الطرفين الا عن ضرورة وبغنة  
وتطرح اليقين فقط في الدعاوي التي فيها لا يتيسر للقاضي ان  
يكشف على خط ما اصلاً ولا على بينة ولا على دليل اكد يظهر  
له الحقيقة . ) وكانت نسبة القصاص الى الجريمة في المواد الجنائية  
محددة بتقضى مبادئ فلسفية وادبية صحيحة ومنها يظهر اجتهاد  
مستتر ذي علم ومعارف بمحاربة غباوة وعسف الاخلاق الخسنة  
واذا قابلنا الفصل المتعلق بقتل الانسان في الشريعة المذكورة  
بالفصول التي تعادله في شرائع الشعوب الاخرين نجد شاهداً  
عظيماً لكلامنا هذا . فالشرائع الاخر لا تراعي في القتل سوى  
الضرر الحاصل فقط والقصاص فيها كناية عن تعويض الضرر  
مادياً . واما في هذه الشريعة فتعبر في الجريمة النية وهو الاعل  
الحقيقي الادبي الذي يجب مراعاته في هذا الموضوع . ثم انها تنصل

انواع الجريمة المختلفة كالقتل بلا قصد والقتل النائي عن صدم  
 الانتباه والقتل المسبب من القتل والقتل عمداً سواء كان مع  
 اختيار السوء ام دون اختياره . فكل هذه الاختلافات تكاد تكون  
 مفصلة ومحددة فيها كما في قوانيننا الحاضرة . والخصائص تختلف  
 بالنسبة الى اختلاف انواع الجريمة على طريقة عادلة . ولم يكتفِ  
 المشرع بهذا فقط بل حاول ايضا ان يخفف مفعول تلك التعريف  
 المرتبة بموجبها قيم الناس في الشرائع الاخر المخشنة ان لم يحاول  
 نسخها بالكلمة . ولم يبق في شريعته سوى فرق واحد لا غير بين  
 الحر والرق . فكان القتل في الاحرار لا يختلف قصاصه بحسب  
 اختلاف اصل المقتول ولا بحسب اختلاف مرتبته بل فقط بحسب  
 اختلاف درجات المخنقة الادبية . واما في العبيد فلم يتجراً المشرع  
 على ان يحرم السادات بالكلية من حقهم في قتل عبيدهم بل قصد  
 ان يحصروهم ويضيق دائرتهم . وجعلته متوقفاً على مراعاة نظامية وبالحقيقة  
 ان المتن يستحق الذكر وهو الاتي

( اذا كان كل مجرم او موالس قد وجب عليه القصاص فكم  
 بالمجرى من يذنب بالقتل مع الرادة والخفة كما يجري على الغالب  
 من السادات الذين من فرط كبريائهم يعدمون عبيدهم الحيوة بدون  
 ادنى ذنب . فبناء على ذلك ينبغي استئصال هذه الجسارة المتجاوزة

الحدود بالكلية وتامر بان تعبر هذه الشريعة من الجميع الى الابد  
 ويجري العمل بموجبها . فانه لا يسوغ لاي سيده كان او لاية سيده  
 كانت ان يامر باقتل احد من عبيدها ذكوراً او اناثاً ولا شخص  
 اخر من يلوذ بهادون حكم جهري . وان صدر ذنب من بعض  
 العبد او الخدم يستوجب قصاصاً بالموت فليبادر الحال سيده  
 الى اخبار قاضي المحل الذي وقع فيه الفعل او الكونت او الدوك  
 ولدى رؤية الدعوى والمذاكرة اذا ثبتت المخنثة فيجري قصاص  
 المجرم بالموت كما استحق اما من قبل القاضي واما من قبل سيده  
 بالذات . وان ابي القاضي ان يامر بقتل المدعي عليه فيسطر حيثئذ  
 بمخفه حكماً فحواه انه يستوجب الموت ويفوض الامر الى سيده بقتله او بهبته  
 الحية . واذا تالى للعبد ان يتاوم سيده بوقاحة مشومة ويضربه او  
 يقصد ضربه بسلاح او بحجر او بشئ اخر اياً كان وقتل السيد عبده  
 حيثئذ يقصد المدافعة عن نفسه فلا يوجب على السيد القصاص  
 للرتب على القاتل . فقط ينبغي حيثئذ الاثبات ان الامر توقع على  
 هذه الصورة بواسطة تقرير او قسم من العبيد الذكور او الاناث  
 الذين كانوا شاهدين ويقسم من الفاعل نفسه . وكل من يقتل  
 عبده عن مجرد الرداة بلا حكم جهري سواء كان بذات يده او  
 بواسطة يد اخرى يثلم صيته وينادي بعدم قبول شهادته ويجبر على

ان يقضي الباقي من حياته متنبياً وفي التوبة وتستقل املاكه الى  
 الاقرب من اهله بحسب نص الشريعة المتعلقة بالارث )  
 ثم يوجد في نظمات الكنيسة امر قل من لاحظها ايها السادة  
 وهو ترتيب القصاصات الذي يستفاد من درسه في هذه الايام لانه  
 مطابق على نوع ما من جهتي المبادي واجراءات القوانين الجنائية  
 للافكار الفلسفية الحديثة . فان بحثهم عن طبيعة قصاصات الكنيسة  
 وعن القاديات الجهرية التي كانت من اخص طرائقها ترون ان  
 الغاية بها خصوصاً تحريك الندامة في نفس المجرم والخوف والارتعاش  
 الادنى في نفس الحاضرين . ويدخل تلك القوانين امر آخر  
 وهو امر الفدى . ولست ادري هل يسوغ بالاجمال افراز الفدى  
 عن النصاص وهل في باطن الامر لا يتضمن كل قصاص رغبة  
 فدى الذنب الواقع فضلاً عن رغبة تحريك الائم الى الندم وتكريه  
 الناس بالائم ولكن لندع هذا جانباً اذ من الواضح على كلا الحالين  
 ان الندم والمثل هما مقصود الكنيسة في ترتيب قصاصاتها . افليس  
 هذا ايضاً مقصد شريعة فلسفية بالحقيقة . او لم يطلب في القرن  
 الماضي وفي ايامنا هذه اشهر المؤلفين علماء ومعرفة اصلاح القوانين  
 الجنائية الاور وباوية محافظة على تلك المبادي بعينها . اتحموا كتبهم  
 ككتب موسيو بتمام مثلاً فتعجبون من كثرة المشابهة الكائنة بين

بترتيب  
 قصاصات  
 الكنيسة

الوسائط التاديبية التي يعرضونها والوسائط التي كانت تستعملها الكنيسة . ولا ريب انهم لم يستغيروها منها . والكنيسة لم يكن يخطر لها ببال ان مثلها سيقندي به يوماً ما الفلاسفة القليلو العبادة اسفاداً لا فكارهم وآرائهم . واخيراً كانت الكنيسة تستعمل كامل الوسائط التي في وسعها لمنع اثاره الحروب والفن والتسلي والتعدي وإبعاد هذه الاشيا الفظيعة عن الهيئة الاجتماعية وليس من يجمل هذه الله<sup>(١)</sup> وطرائق اخر عديدة كهذه التي كانت تقاوم بها استعمال القوة مجتهدة هكذا بلطف حالة الهيئة الاجتماعية وتنظيمها . والحوادث هي شهيرة بهذا المقدار في هذا الموضوع حتى انني استغني عن الاسهاب فلك ايها السادة هي الامور الاكثراهمية التي وجب ايضاحها لكم عما يخص بعلاقات الكنيسة مع الشعوب . وقد اعتبرناها من الوجوه الثلاثة التي اشرت اليها ووقفنا على حقيقة امرها داخلاً وخارجاً وعلى ترتيباتها الداخلية وحالتها . فبقي علينا ان نستخرج مما هلمناه على سبيل الاستنتاج والتخمين تاثيراتها العمومية في التمدن الاورباوي . وما ذلك على ظني الا عمل قد اتمناه او كادتم امره اذ مجرد سرد الحوادث والمبادئ المهمة المختصة بالكنيسة ينبي عن مفعولها وبيئته فقد شاهدتم على نوع

(١) واسطة استعمالها الكنيسة لتوقيف الحروب في القرون المتوسطة في ارملة معلومة تقع بين بعض الاصعاد (للمرجم)



ما النتائج مع مشاهدتكم الاسباب . ومع ذلك فاذا اردنا تلخيصها نقاد  
الى تقرير مادتين أكيدتين عموميتين . اولاهما ان الكنيسة احدثت  
تأثيراً عظيماً جداً في الدائرة العقلية والأدبية في اوربا الماخرة اي في  
الافكار والاحساسات والاخلاق العمومية وهذا الامر يبين . وكان  
نمو اوربا ادبياً وعقلياً لاهوتى الجوهر . ومن يراجع التاريخ من القرن  
الخامس الى السادس عشر يرى اللاهوت متسلطاً على العقل  
البشري ومستلماً زمامه . فكانت جميع الآراء يخضعون لللاهوت وكانت  
المسائل الفلسفية والسياسية والتاريخية لا يراعى فيها سوى الوجه  
اللاهوتى . فان الكنيسة ملكت وسادت على الدائرة العقلية بهذا  
المقدار حتى انها اخضعت العلوم الحسائية والطبيعية ايضاً لتعاليمها .  
وكان الروح اللاهوتى على نوع ما الدم الجارى في مفاصل العالم  
الاورباوى الى مدة بآكون وديكرت وهما اول من حول سهر الادراك  
عن السبل اللاهوتية اولها في انكلترة والثاني في فرنسا

ونفس الامر يعاين في جميع فروع العلوم الادبية وسائر الفنون  
فكانت العادات والافكار والالفاظ اللاهوتية تظهر فيها على  
الدوام . وبالاجمال فان ذلك التأثير كان مفيداً حسناً اذ ليس  
فقط انها دامت الحركة العقلية في اوربا بهذه الواسطة واتجهت ثماراً  
بل كان مذهب التعاليم والارشادات الناشئة عنه تلك الحركة

العقلية اعظم وافضل من كل ما شوهد في العالم القديم . فكانت  
الحركة مقرونة بالنبو والتقدم

ثم ان الكنيسة كانت سبباً في نمو العقل البشري في الزمان  
المتاخر فمما امتنعاً متنوناً لم يسبق نظيره في الماضي . فكان الإدراك  
في الشرق القديم دينياً محضاً . وفي الهيئة الاجتماعية اليونانية انسانيّاً  
مجرداً . وفي زمان اخر كانت الانسانية الحقيقية قد توارت بتمامها  
وكانت طبيعتها ومصيرها الحالم قد احتجب عن العيان . وفي غيره  
كان الانسان وشهوته واشعاراته وصوالة فقط ظاهرين للوجود  
واما في الزمان المتاخر فتدخل روح الدين في كل الاشياء دون ان  
يرفض شيئاً منها فالادراك في الازمنة المتاخرة تتظاهر فيه الانسانية  
والاشياء الالهية معاً . والاشعارات والصالح البشرية لها مكان عظيم في  
كتبنا الادبية وفي الوقت ذاته تظهر فيها على الدوام صفة الانسان  
الدينية وجزء وجوده المرتبط بعالم غيره . فهكذا قد جرى  
ينبوعاً نمو الانسان العظيم اعني بهما الديانة والانسانية في آن واحد  
ومع الفيض والغزارة رغماً عن كل ما داخل تاثيرات الكنيسة من  
الخلل والضرر والجور الادبي فكانت غايتها حميدة وقبح منها القمولا  
الضغط والتوسيع لا التضيق

واما في الدائرة السياسية فكان الامر بخلاف ذلك نعم ان الكنيسة

تيرالكنيسة  
في الدائرة  
الادبية

اعانت كثيراً على اصلاح حالة الهيئة اللاحقة اعية بتلطيفها الحاسيات  
 والاخلاق واستئصالها عدداً كبيراً من العوايد القبيحة الخسنة لكن  
 في الدائرة السياسية بالذات وفي ما يختص بعلاقات الحكومة مع  
 الرعايا وعلاقات القوة مع الحرية لست اظن ان تأثيرها كانت  
 حميدة بالاجمال . فكانت الكنيسة تحزب لمذهبين سياسيين  
 وتدافع عنها في اغلب الاوقات المذهب الثوكراتيكي والمذهب  
 السلطاني الروماني اعني التسلط المطلق على الحالين تارة متذنيا  
 بذى الدين وطوراً منهيئاً بالهيئة المدنية . فان فحضم جميع نظاماتها  
 وشرائعها وقوانينها وتربياتها ترون فيها احد المبدأين الثوكراتيكي  
 او السلطاني متسلطاً فكانت تخشي بسلطة القياصرة المطلقة في  
 حالة ضعفها . وتدعي تلك السلطة لنفسها باسم سلطانها الروحي  
 في حالة قوتها واقتدارها . ولا يقتضي ان نعتمد على القليل من  
 الحوادث وعلى بعض الظروف فان الكنيسة حامت مراراً عن حقوق  
 الشعوب من احكام الملوك السيئة واعانتهم كثيراً على العصاوة بل  
 هيجتهم احياناً على ذلك . وكما تمسكت بحقوق الشعوب وصالحهم  
 مقاومة الملوك والروساء ولكن لما ظهرت للوجود مسئلة الضمانات  
 السياسية بين التسلط والحرية وكان القصد وضع نظمات ناجية  
 مستمرة من شأنها صيانة الحرية صيانة أكيدة من تعديات السلطة

الحكمية كانت الكنيسة تميل بالاجمال الى جهة السلطة المطلق  
ولا ينبغي ان نعجب من ذلك كثيراً ولا ان ننسبه الى ضعف  
الطبيعة البشرية في طائفة الاكلروس او الى خلل ما خصوصي في  
الكنيسة المسيحية بل يوجد لذلك سبب جوهرى اقوى واشد  
من هذه الاسباب

تأثير الكنيسة  
في الدائرة  
السياسية

فماذا ترى يزعم الدين ايا كان وماذا يدعي . انه يدعي حكم  
الارادة الانسانية واشتهوات البشرية . فكل دين هو ضابط وسلطة  
وحكومة ويأتي باسم الشريعة الالهية لضبط الطبيعة البشرية . فذاب  
الدين اذا اخضع الحرية البشرية التي تقاومه وغاية الانتصار  
عليها فذلك هو مشروع الدين ووظيفته ورجاؤه . وحقيقة الامر  
ان الاديان مع كونها تقصد معاملة حرية الانسان وتحاول اصلاح  
ارادته ليس لها واسطة ادبية توثر في الانسان غير الانسان نفسه  
وارادته وحرته . وحينما تستعمل وسائل خارجية كالثقة والاعمال  
وغير ذلك مما ينبغي رضاه الخالص واتقياده الحر المجرد تعامله  
حيثئذ كما يعامل الماء والرج وكل قوة مادية محضة عند ما يراد  
استخدامها وليس هذا مقصودها اذ لا تبلغ هكذا مرامها من امتلاك الارادة  
البشرية وسياستها . ولكيما تتم الاديان وظيفتها بالحقيقة ينبغي لها  
الاجتهاد بان تكون محظية لدى الارادة والحرية حظوة حقيقية ليكون

الانسان خاضعا لها من تلقا ارادته وحرية وتكون حرية مصونة  
 في اثنا خضوعه . فهوذا اللغز المزدوج الذي يجب على الاديان  
 حله وانها لطالما غفلت عنه وتوهمت ان الحرية من الصعوبات لا  
 من الوسائط . ونسبت ماهية طبيعة القوة التي تنصد معاملتها  
 وتصرف مع النفس البشرية كما لو كانت قوة مادية ومن جرى  
 ارتكابها هذا الخطا انقادت رغما الى مساهمة القوة والسلطة المطلقة  
 ومجاراتها على ارغام الارادة البشرية معتبرة اياها كخصم فقط ومهتمة  
 بضبطها لابيائاتها والحفاظة عليها . ولو ميزت الاديان حقيقة  
 جوهر تأثيرها والسلاح الذي في يدها ولم تسلم نفسها الى ميل طبيعي  
 عمل لكانت عامت انه من الواجب صيانة الحرية لاجل سياستها  
 ادبيا وان الدين لا فعل له الا بالوسائط الادبية وانه لا يسوغ  
 له ان يتجاوز هذا الحد وبالاختصار كانت وقرت ارادة الانسان  
 واجتهدت بان تملكها وتسوسها . ولكنها شطت عن السبيل  
 وحادت عن المقصود حتى اصبح الدين يشكو من هذا الشطط بقدر  
 ما شكت منه الحرية

واكتفى اياها السادة بهذا القدر من البحث عن النتائج العمومية  
 التي احداثتها الكنيسة المسيحية في التمدن الاورباوي وقد استخلصتها  
 في هاتين التيجين وهما تأثير عظيم نافع في الدائرة العقلية

والادبية وتأثير مضر في الدائرة السياسية في حد ذاتها .  
 فعلينا الان ان نقابل ما قررناه بالحوادث ونحقق بواسطة التاريخ  
 ما استتجناه من نفس طبيعة الهيئة الاجتماعية الاكليزيكية وحالتها  
 ولنتظر كيف سارت احوال الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني  
 عشر وهل نمت فيها بالتحقيقه المبادي التي اوردها لكم وهل ظهرت  
 النتائج التي اعتنيت باستخراجها بحسب افكاري

واياكم والظن ايها السادة ان تلك المبادي وهاتيك النتائج  
 ظهرت دفعة واحدة وبوضوح وصراحة هكذا كما سردتها لكم . فانه  
 خطأ جسيم كثر ارتكابه جداً نسيان توالي الازمنة الادبي لدي مطالعة  
 التاريخ . ولتخذ شاهداً حيوة رجل مثل كروموويل او كوستاف ادولف  
 او الكردينال ريشليو . فان ذلك الرجل يبدأ بحياته ويسير ويتقدم  
 وتوثر فيه حوادث عظيمة . ويوثر في حوادث اخر واخيراً يصل  
 الى الغاية . فتعرفه حينئذ لكن بجملة هيئته وكما خرج على نوع ما  
 من معمل العناية الربانية بعد عمل طويل . فلم يكن في بدء امره ما  
 قد صار فيما بعد ولا وجد مرة في حياته كاملاً مكتملاً بل ثم ان ذلك  
 على التتابع . وكما يكون الناس مادياً كذلك يتكونون ادبياً وكل يوم  
 يتغير لهم حال ويختلف وجودهم على الدوام . فكرمويل سنة ١٦٥٠  
 لم يكن ككرمويل سنة ١٦٤٠ نعم ان قماش الشخصية هو واحد والرجل

لم يزل هو هو نفسه ولكن كم من افكار واشعارات وارادات تغيرت فيه وكم من اشيا فقدتها واخرى اكتسبها . فباي وقت اعتبرنا الرجل من حياته لا نراه فيه اصلاً يشابه ذاته حينما يعمل الى الغاية . ومع ذلك فقد سقط أكثر المورخين في هذا الخطأ عيئه لكونهم عرفوا ذلك الرجل فاعتبروه هكذا في كل مدة حياته فعندهم ان كرمويل الذي دخل ديوان العموم سنة ١٦٢٨ هو ذات كرمويل الذي مات بعد ثلاثين سنة في سرايا ويتهول . وهكذا يرتكبون نفس الخطأ في ما يتعلق بالنظامات والتاثيرات العمومية . فلنعن ايها السادة بصون انفسنا من ذلك الخطأ واني قد قدمت لكم بادي الكنيسة ونمو نتائجها بوجه الاجمال . فاعلموا جيداً ان هذا الشخص هو غير صادق بمقتضى التاريخ اذ كل ذلك لم يتم الا رويداً رويداً وجزاً جزاً وتارة هنا وطوراً هناك مرة في زمن واخرى في غيره فلا تتظروا ان تشاهدوا في سياق الحوادث مجموع تلك الهيئة مع السرعة والانتظام . بل ستري هنا مبداً نبغ وهناك مبداً اخر ويكون الكل غير مكتمل ولا متساو بل منشتماً متفرناً . ولا تقدر ان تشاهد نفس الهيئة بجمليتها الا اذا وصلنا الى اخر الميدان اي الى الازمنة المتاخرة فهذا اورد عليكم الاحوال المختلفة التي تداولتها الكنيسة منذ القرن الخامس الى الثاني عشر . وعلى فرض اننا لا نشاهد فيها بيان ما قد

قررته لكم تماماً فلا بد من ان نرى على ظني ما يكفي لكي نشعر بأنه

حقيقي

فاول حالة ظهرت بها الكنيسة في القرن الخامس هي حالة كنيسة  
سلطانية امي كنيسة السلطنة الرومانية . وحين سقوط السلطنة  
الرومانية كانت الكنيسة تظن انها حصلت الغاية والنهاية ونالت  
الظفر التام . فانها كانت قد فهرت الوتمية وظفرت بها لان القيصر  
الاخير الذي لقب بلقب الحبر الاعظم (منصب وثني) هو الامبراطور  
كراسيانوس ومات في اخر القرن الرابع وقد لقب كراسيانوس بالحبر  
الاعظم على طريقة اوغسطس وطيباريوس . وكانت الكنيسة تعتقد  
ايضاً بانها فرغت من محاربة الارائقة ولا سيما الاربوسيين الذين هم  
اعظم ما وجد في ذلك الوقت من الهرطقة اذ كان قد نشر في حتم  
الامبراطور تاودسيوس في اخر القرن الرابع قوانين صارمة جداً .  
فكانت الكنيسة اذاً قد فازت بالنصر على عدوها الالدين وحكمتها  
ولكنها عاينت في ذلك الوقت نفس زوال السلطنة الرومانية  
ووجدت امامها وثنيين اخرين وهرطقة اخرين وهم البربر الغوثيون  
والفنداليون والبوركينيون والفرنك . فكانت مصيتها عظيمة  
جداً . ومن الجائز بل من الواجب ان يكون بقي محفوظاً اذ ذاك  
في صدر الكنيسة ميل شديد نحو السلطنة الرومانية . ولذلك شوهد

حالة الكنيسة  
حين نهاية  
مدة السلطنة  
الرومانية



انها تمسكت مع العزم والقوة بما فضل منها اعني بان يذهب البلدي  
والسلطة المطلقة . ولما نجحت في استجلاب البربر الى الدين حاولت  
ان ترجع السلطنة كما كانت وخاطبت ملوك البربر بهذا الشأن  
ورغبت اليهم ان يجعلوا انفسهم كالتياصرة الرومانيين ويتخذوا كامل  
حقوقهم ويكون بينهم وبين الكنيسة نفس العلاقات التي كانت بينها  
وبين السلطنة الرومانية وذلك كان دأب الاساقفة وديدنهم مدة  
القرنين الخامس والسادس ومرغوب الكنيسة بوجه العموم وغاية  
منها

حالة الكنيسة  
بعد غزوات  
البربر

لكن كان من المحال نجاح هذا المشروع اذ لم يكن طريقة لاعادة  
الهيئة الاجتماعية الرومانية وتنظيمها من قوه هج فسقطت الكنيسة  
نفسها في حالة الخشونة كما سقط العالم المدني وهذه حالتها الثانية .  
ولدى مقابلة كتب المؤرخين الكنائسيين في القرن الثامن بمؤلفات  
القرون السابقة يرى فرق عظيم جداً اذ كانت قد اضمحلت  
حيث ذكل فضلات التمدن الروماني حتى حسن اسلوب اللغة .  
وبان جلياً الانغماس على نوع ما في الخشونة . فمن جهة كان البربر  
يدخلون في زمرة الاكليركيين فيصيرون كهنة واساقفة . ومن جهة  
اخرى تطارق الاساقفة بطرائق البربر وتعودوا عوايدهم وصار كل  
منهم يترأس على شذمة ويطوف بها البلاد ناهباً وملازماً للشر

والقتال دون ان يتخلى عن استغنيته وفي تاريخ غريغوريوس التوري  
ترون كثيراً من الاساقفة ومن جملتهم سالون وساجيتير يقضون  
حياتهم على هذه الصورة

ونشأ حادثان مهمان في مدة تلك الكنيسة المخشنة اولها انفراز  
السلطة الروحية عن السلطة الزمنية وقد ظهر هذا المبدأ في المدة  
المذكورة كما كان لا بد من ذلك ضرورة اذان الكنيسة لما رأت  
عدم نجاحها في اعادة سلطة السلطنة الرومانية المطلقة اضطرت  
لكي تنال حظها من تلك السلطة الى ان تهتم في صيانة نفسها بواسطة  
الاستقلال والتزمت الى المدافعة عن نفسها بنفسها في كل مكان  
لانها كانت على الدوام في خطر وتهديد . وكان كل من الاساقفة  
والكهنة يرى جيرانه البربر يداخلون دون انكفاف بامور  
الكنيسة لكي يتسوطوا على ثروته واملاكه وسلطانه ولم يكن له  
واسطة للمدافعة عن نفسه الا ان يقول لهم ( ان النظام الروحي  
مفروز عن النظام الزمني بالكلية وليس لكم حق المداخلة به )  
فصار هذا المبدأ في كل مكان سلاحاً للكنيسة ضد المخشونة

والحادث الثاني المهم الذي نشأ في تلك المدة هو اتساع وثق  
الرهبنات في الغرب . فانه في بداية القرن السادس وضع القديس  
بنادكتوس قوانين الرهبنات في الغرب فازداد الحال عدد الرهبان

الذي كان قليلاً جداً . ولم يكن الرهبان من زمرة الأكليريوس في تلك المدة بل كانوا يعتبرون كسائر العوام . نعم أنه كان يؤخذ منهم أحياناً قسيسون حتى واساقفة أيضاً إلا أنه لم يعتبر جمهور الرهبان بوجه العموم كقسم من الأكليريوس الحقيقي إلا في نهاية القرن الخامس وبداية القرن السادس اذ شهد قسيسون واساقفة تركوا وظائفهم ودخلوا الرهبانية ظانين ان ذلك نجاح وتقدم في الدين ولذلك اخذت الرهبنة تنمو نمواً عظيماً في اوربا . وكان تأثير الرهبان في اذهان البربر اعظم من تأثير الأكليرس العامي . فكانوا يهابون عددهم ويوقرون طرائق معيشتهم المستغربة لاسيما ان البربر كانوا قد اتقوا على الأكليريوس العامي كالاسقف والقسيس الذين اعتادوا على رؤياهم ونهيبهم والاستخفاف بهم . فكان يؤمهم امر الدين ويستعظمون الغارة على مكان مقدس كهذا جامع عدداً عظيماً من الرجال القديسين . فكانت الاديرة في زمان الخشونة ملجأً للكنيسة كما كانت الكنيسة ملجأً للعوام . ولجأً الى الاديرة الاناس الاتقياء كما كانوا للجأوا في الشرق الى تيبايد لكي يتخلصوا من الحيوة العالمية ومن فساد القسطنطينية فالحادثان العظيمان الخنصان بالمدة الخشنة من تاريخ الكنيسة هاتين مبداً انفراز السلطة الروحية عن السلطة الزمنية من جهةً وعن مذهب الرهبانية في الغرب من جهة اخرى

ثم انه تجدد ايضا في اخر المدة الخشنة مشروع ترجيع السلطنة  
الرومانية كالاول . وقد شرع في ذلك شارلمان . فتجددت محاولة  
وطيدة بين الكنيسة وبين هذا المالك الزمني . وكان زمان تمهدت  
فيه مصاعب الامور . وحصلت فيه الباباوية على نجاح عظيم . ولكن  
المشروع المذكور فسد ايضا ولم ينجح اذ سقطت سلطنة شارلمان  
وتبددت واما الفوائد التي حازتها الكنيسة من جرى معاهدتها له  
فاستمرت لها وسادت في ذلك الوقت الباباوية على عموم النصرانية  
وترأست عليها

حالة الكنيسة  
في زمن  
الذهب  
السيادي

ولما مات شارلمان عادت الاحوال الى الاضطراب وعدم النظام  
ولحق ذلك بالهيئة الاجتماعية المدنية وبالكيسة ايضا . فانتقلت من  
تلك الحالة الى الهيئة السيادية وانخرطت في سلكتها وهي حالة الكنيسة  
الثالثة . ومن جرى به ديد سلطنة شارلمان حدث في النظام  
الاكليروسى ما قد حدث في النظام المدني فريكاتلاشت كل وحدة  
وانحل كل انضمام وتجزأ كل شي وعاد الى شخصيته وهيئته الاصلية  
ومكانه الخاص . وحينئذ وجد الاكليريكون في حالة مشكلة لم ينسق  
لهم من قبل من جرى التضاد الواقع طبعا بين احساساتهم وصورهم  
كاصحاب الارض الالتزامية واحساساتهم وصورهم كنسيين  
ووقع روساء الكنيسة في هذا المحذور ووجدوا بين هاتين الحالتين

فأخذت أحدها تغلب على الثانية وضعف الروح الأكبر يكي عن  
الاول وقل امتداده وسقط في الخمول وتغلب الصالح الشخصي  
وارتخت روابط سلسلة الدرجات الأكبر يكية وفترت المهمة بسبب  
الميل الى الاستقلال والتخلق بالاخلاق السيادية. فحصلت المبادرة  
حينئذ من وسط الكنيسة لدفع غوائل هذا التراخي وإبعادها .  
وصار الاجتهاد بتنظيم كنائس وطنية عمومية في جملة اماكن بواسطة  
تأسيس مذهب اتحادي (كونفدراسيون) وجمعيات عامة ومذاكرات  
وفي تلك المدة نفسها في زمان المذهب السيادي كثر عدد المجمع  
الكنائسية الاقليمية والوطنية . وحصل السعي في فرنسا على الخصوص  
باكثر حرارة من سائر الجهات في تنظيم كنيسة واحدة وطنية وكان  
رئيس اساقفة ريمس المسمى هنكار اول عاضد لهذا المشروع . واعنى  
بترتيب وتنظيم الكنيسة الفرنسية وببحث عن كامل الوسائط التي  
تساعد على انضمام الكنيسة السيادية واتحادها وتميها بالفعل . وكان  
يحافظ على استقلالية الكنيسة من السلطة الزمنية من جهة ومن  
تسلط الباباوات من جهة اخرى وهو الذي قال لما بلغه ان البابا  
عازم على الحضور الى فرنسا ليحرم الاساقفة (اذا كان آتيا) ليحرم فسيذهب  
محروما) ولكن مشروع تنظيم الكنيسة السيادية لم ينجح بل فسد كما  
كان قد فسد مشروع اعادة الكنيسة السلطانية . وكان من المستحيل

لم شعث الكنيسة حيثئذ وجمع شملها الذي ما زال يزداد شتاتاً .  
 فكان كل اسقف وكل قسيس يعزل في اسقفيته او في ديرو .  
 ودام التفريق وعدم الانتظام مستمراً نظراً لمداومه السبب .  
 وكثرت السيمونية في ذلك الوقت ووقع الخلل العظيم وصارت  
 الايرادات الاكليريكية مطعماً للطامع وموضوعاً للتسطي وفسدت  
 اخلاق القسيسين وقبحت احوالهم

فاشأزت من جرى هذا الخلل نفوس الشعب والاكليركيين  
 الصالحين معاً . وتظاهر الحال في الكنيسة روح الاصلاح وضرورة  
 البحث عن سلطة تضم هذه العناصر وتخضعها لقانون ما . وشرع في  
 بعض الاصلاح كلود اسقف تورينو واكوبار رئيس اساقفة ليون  
 في مركزيهما . لكنهما لم يكونا حائزين اللياقة والكفاية لاتمام عمل  
 كهذا . وكانت قوة واحدة فقط في حضن الكنيسة قادرة على ان  
 تنجحه وهي دولة رومية اي الباباوية ولم تلبث ان نجحت في الواقع  
 ودخلت اذ ذاك الكنيسة في جاري القرن الحادي عشر في حالتها  
 الرابعة وهي الثيوكراتيكية الرهبانية . ومبدع هيئة هذه الكنيسة  
 الجديدة هو غريغوريوس السابع على قدر ما يحسب الانسان مبدعاً  
 ولقد اعتدنا ايها السادة على ان نتصور غريغوريوس السابع  
 كرجل قصد ان يلقي كل شيء في حالة الجمود وكعدو للنمو العقلي

حالة الكنيسة

في مدة

غريغوريوس

السابع

والاجتماعي وكرجل زعم ان يبقي العالم على حاله الراشحة اوان  
 يحاول تاخيرهُ مع انه لا صحة لذلك وغريغوريوس السابع لم يكن  
 الامصلحا من اصحاب التسلط المطلق كشارلمان وبطرس الأكبر .  
 وكان من شأنه في الاحوال الكنائسية ما كان من شان شارلمان  
 في فرنسا وبطرس الأكبر في روسيا في الاحوال المدنية . وكان  
 قصده اصلاح حالة الكنيسة وبواسطتها اصلاح الهيئة الاجتماعية  
 وتهذيب اخلاقها وتأييد العدالة والقوانين . ورام ان يكون الكرسي  
 المقدس متدام العمل مراعيًا في ذلك مصلحة الخصوصي

وبينما كان يحاول اخضاع العالم المدني للكنيسة والكنيسة  
 للباباوية بقصد الاصلاح والنجاح لا الجحود والتاخير ظهر مثل هذا  
 العمل ايضا في الاديرة حيث كانوا في احتياج عظيم الى الترتيب  
 والتهذيب وصرامة الاخلاق وتاديبها . وهو الزمان الذي وضع فيه  
 روبرت دي موليم قانونا صارما في مدينة سيتو وزمان القديس  
 نوربرت وزمان اصلاح حالة الخوارنة والاصلاح في مدينة كلوني  
 وبالاختصار زمان القديس برنردوس صاحب الاصلاح العظيم .  
 فحصل اضطراب كبير في الاديرة اذ ذاك وقاوم الرهبان الشيوخ هذه  
 الاصلاحات وابواقبوها وادعوا انها من باب التعدي على حريتهم  
 وقالوا انه يجب التخلق باخلاق الزمان وان الرجوع الى حالة الكنيسة

الاولية من المشيخيل ونسبوا اولئك المصلحين الى قلة العقل  
والهذيان والظلم . وان فتحتم تاريخ نورمانديا لاوردبيريك فيتال  
نروه مشحونا بمثل هذا التشكي والتظلم

فكانت الظروف كافة والحالة هذه موافقة لصالح الكنيسة  
ولانضمامها . لكن بينما كانت الباباوية ترغب في ضبط حكومة  
العالم والاديرة تاتي نفسها بالاصلاحات الادبية المفيدة كان بعض  
الرجال من اهل العظمة وانسان المتفرقين بعضهم عن بعض  
يقررون ان الادراك البشري جزء مهم من اجزاء الانسان وله حق  
المدخلة بافكاره وتصوراتيه . والعدد الاكثر من هؤلاء لم يدحضوا  
الاراء المتفرقة في ذلك الوقت ولا التعاليم الدينية بل كانوا  
يقولون ان للعقل حقا في ان يبرهن عليها وانه لا يكفي تأييدها  
وتأكيدا من قبل السلطة . فيوحنا ايريجن وروسلن وايبيلاد  
هؤلاء كانوا المحامين الذين بواسطتهم ابتدأ العقل البشري بان يستدعي  
ارثه وهؤلاء اول من باشر حركة الحرية التي صادفت حركة  
الاصلاح الذي شرع فيه من هيلد براند والقديس برنردوس .  
واذا اجتمعنا عن السبب الموجب لتلك الحركة نرى جليا انه لم يحصل  
تغيير في الافكار والاراء او مجدد لمذهب الاعتقاد العمومي بل كان  
هؤلاء يستردون للعقل حق البحث فقط . وكان تلامذة ايبيلار كما

ظهور روح  
النحس في  
الكنيسة



يخبرنا هونفسه في مقدمته اللاهوتية (يسالونه براهين فلسفية من  
 شأنها اقناع الفكر ويوسلون اليه ان يرشدكم لا الى طريقة حفظ  
 ما يلقيهم بل الى فهم ذلك وإدراكه اذلا يمكن التصديق واليقين  
 بدون الفهم ومن باب السخرية ان يعظ المرء اقارنه بما لا يستطيع  
 ادراكه المعلم ولا التلميذ..... وهل لدرس الفلسفة غاية اخرى  
 سوى الوصول الى معرفة الله الذي اليه يرجع كل شئ وهل يخصص  
 للمؤمنين في مطالعة الكتب التي تحتوي امورا الدنيا وكتب الامم  
 الا ليتقوها ويستعدوا هكذا لفهم حقائق الكتب المقدسة وللحماية  
 عنها بلباقة. فهذه الغاية تقتضي خصوصا ان يستعين الانسان  
 بكامل قوى عقله وإدراكه لكي يكون كفو الرد والجدال في تلك  
 المسائل الصعبة المرتبكة التي هي موضوع الايمان المسيحي وثلاث تغلب  
 عليه بسهولة دسائس اعدائه فتشوش طهارة ايمانه)

وما لبثت ان ظهرت اهمية تلك الحركة الايلة الى تحرير العقل  
 واعادة روح الفحص واعتري الكنيسة من جرى ذلك خوف  
 واضطراب. ومع انها كانت مهمة باصلاح احوالها بادرت حالا  
 الى اشهار الحرب لاولئك المصلحين الحديثين الذين كانت طريقة  
 تدريسهم تهددها اكثر من نفس تعاليمهم وذلك هو الحادث العظيم  
 الذي ظهر في منتهى القرن الحادي عشر وفي بداية الثاني عشر في

اتناء انتقال الكنيسة الى حالتها الثيوكراتيكية الرهبانية . فاشتد  
القتال حينئذ بين الاكليروس واهل حرية الفكر ولم يكن  
يسبق بعد مثل ذلك الامر في تلك المدة . ومشاحنات ابيلاز مع  
القديس برنردوس ومجامع سواسن وسنس التي فيها حكم على ابيلاز  
ما يؤكد ويثبت الحادث المار ذكره الذي حاز مكانا عظيما بهذا  
المقدار من تاريخ التمدن المتاخر . وذلك هو اهم الظروف المتعلقة  
بحالة الكنيسة في القرن الثاني عشر حيث ندعها الان

وحدث في الوقت ذاته حركة اخرى مختلفة عن تلك في طبيعتها  
وهي حركة تحرير البلديين . وباللحجب من التناقض الناجم عن  
خشونة الاخلاق وغبورتها . فانه لو اخبر هؤلاء القوم الذين غنموا  
حريتهم عننا بانهم يوجد رجال راموا استخلاص حقوق العقل البشري  
والفحص الحر وهم معتبرون لدى الكنيسة كهراقة . لكانوا رجوما  
للحال او احرقوهم . وكم من مرة وقع ابيلاز ورافاقة في مثل هذه الاخطار  
ومن جهة اخرى كان هؤلاء المؤلفون انفسهم الذين طالبوا بحرية  
العقل البشري يعدون مجاهدة البلديين بقصد نوال الحرية خلافا  
عظيما وعدوانا كبيرا وكخراب الهيئة الاجتماعية . فكانت حرب بين  
الثورة الفلسفية والثورة البلدية وبين التحرير العقلي والتحرير السياسي  
وحالت عدة قرون قبل ان وقع التسالم والتوافق بين هاتين

اصل النص  
البلدي

القوتين العظيمتين وقبل ان ادركتنا ان صالحهما واحد . واما في  
القرن الثاني عشر فلم يكن بينهما امتزاج اصلاً وسيثبت ذلك لدينا  
من شرحنا على تحرير البلديين في المقالة الآتية

## المقالة السابعة

موضوع المقالة . المقابلة بين الحالة البلدية في القرن الثاني عشر وفي القرن الثامن عشر . مسألة مزدوجة أولاً تحرير البلديين . حالة البلدان من القرن الخامس إلى العاشر سقوطها وقيامها ثانياً . الثورة البلدية . المشاركة . نتائج تحرير البلديين الادبية والاجتماعية . ثانياً الحكومة البلدية الداخلية . جمعيات الشعب . القضاة واهل الوظائف . جمهور العامة الاعلى وجمهورهم الادنى . تنوع الحالة البلدية في جهات اوربا المختلفة

### ايها السادة

قد وصلنا الى القرن الثاني عشر من تاريخ المنصرين العظمين  
الاولين للتمدن المتأخر اعني بهما الحكم السيادي والكنيسة . فعلينا  
لان ان تهتم بثالث هؤلاء العناصر الاساسية اي بالمذهب البلادي  
لغاية القرن الثاني عشر دون ان نتجاوز الحدود التي رسمناها في  
خطابنا على ذينك المنصرين

صعوبة  
الاطلاع على  
اصل مذهب  
البلديين

اما حالة المنصر البلادي فتختلف معن عن حالتي الكنيسة  
والسيادة لان هاتين قد ظهرتتا لنا من القرن الخامس الى القرن  
الثاني عشر كاملتين على نوع ما وفي حالة واضحة جلية ولئن كانتا  
قد ازدادتتا نموا فيما بعد . وقد عاينا ظهورها ونشأها وبلوغها سن

الكمال في ظرف المدة المقدم ذكرها . فليس الامر كذلك في ما يتعلق بالعنصر البلدي بل في اخر تلك المدة فقط اي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر صار له مكان في التاريخ . ولست اعني انه لم يكن له من قبل تاريخ يستحق الدرس والمطالعة او انه لم يكن لوجوده اثر قبل تلك المدة بزمان طويل بل لم يبدئ ظهوره الصريح في مسرح العالم العظيم الا في القرن الحادي عشر وعد حيث انه من جملة عناصر المدن المتأخرة ومن اهمها

فما يختص بالحكم السيادي والكبيرة قد شاهدنا النتائج تنصب من الاسباب وتنبؤ من القرن الخامس الى الثاني عشر وكل ما استخراجنا من المبادي بعض النتائج على سبيل الافتراض او الاستنتاج كما نتمكن من تحقيقها بواسطة المنحصر عن الحوادث نفسها . ولكننا لا نجد هذه السهولة في المذهب البلدي لانه كان في هده ولذلك لا يمكنني الا ان اخاطبكم الا عن الاسباب والاصول . وما ساقوه عن نتائج وجود هذا المذهب وتأثيره في سهر المدن يكون على نوع ما على سبيل التخمين والتقدير دون ان استطع اثباته بشواهد الحوادث الشهيرة المعاصرة له . وفي ما بعد اي من القرن الثاني عشر الى الخامس عشر سنشاهد نمو المذهب البلدي وفوائده نظامه وثمارها وحيث انه ثبت التاريخ ما نقرره بهذا الشأن .

فقصدت بيان اختلاف هذا الحال لانهم سلفاً على ما يجمل ان  
يكون غير مكتمل او غير اوانه في الصورة التاريخية التي ساورها لكم  
فافترضوا ان رجلاً من الالهاليين في القرن الثاني عشر  
يظهر بين الناس بغنة في سنة ١٧٨٩ حين ابتدا تلك الثورة الممولة  
التي اصبحت شان فرنسا ويعطى له ليعرأه ان كان يعرف القراءة  
كتيب من تلك التي كانت تسبب اضطراباً عظيماً في الافكار ككتيب  
موسموسيس مثلاً وان يقع نظره على هذه العبارة التي هي اساس  
مضمون الكتيب (ما هو القسم الثالث من الدولة ان القسم الثالث  
من الدولة انما هو الامة الفرنسية ما خلا الاشراق والاكابر يكيين)  
فاسا لكم اي السادة عن تاثير تلك العبارة في عقل ذلك الرجل  
وهل تظنون انه كان يفهم معناها كلا . فانه لا يقدر ان يفهم معنى  
هاتين الكلمتين (الامة الفرنسية) لانها لا تشخصان له امراً من الامور  
التي له بها علم او الملم ولا حادثاً من حوادث زمانه . وان افترضنا  
انه كان يفهم العبارة ويستوعب جيداً من ما لها ما تنسب الي القسم  
الثالث من اقسام الدولة من السلطة والرئاسة على سائر الهيئة  
الاجتماعية لكانت بلا شك ولا ريب تظهر له كضرب من الجنون  
او الكفر لفرط مناقضتها ما الفقه نظره ومباينتها لمجمل افكاره  
واسعاراته

فاسالوا الان ذلك الرجل المنذهل في امره ان يجمعكم وقوده  
 الى بلد من بلاد فرنسا في تلك المدة كريس او يوفي اولاً وُن او نويون  
 غياخذهُ حيثنذ عجب اخر اذ انه لدى دخوله المدينة لا يرى ابراجاً  
 ولا خنادق ولا جنوداً من اهل البلد ولا واسطة للدفاع والحصار  
 بل كل شئ مهمل مسيب معد للتسليم لمن يشاء ان يتسلط ويملكه .  
 فيد اخله الوسواس والخوف من جهة امن ذلك البلد وصيانتِه وبراه  
 بلد اضعيفاً لا امان فيه . ثم يجناز داخل المدينة ويستخبر عما يجري فيها  
 وعن طرائق حكمها واحوال اهلها فيجيبونه انه يوجد خارج الاسوار  
 حكومة تجري عليهم المكوس على حسب مرغبتها بدون رضاهم وتستدعي  
 انفارهم فتبعثهم الى الحروب بدون مشاورتهم ثم يذكرون له  
 النضاة وارباب الوظائف وشيخ البلد فيسألهم يقولون ان اهلها لا  
 لا تنتخبهم ويبلغه ان امور البلد لا يديرها اهلها بل رجل من قبل  
 الملك يتولى امرها وحده من بعيد والابلاغ من ذلك انه يسمع ان  
 الاهالي لا حق لهم بالاجتماع والذاكرة عموماً في ما يمس صوالحهم  
 وان ناقوس كنيسة لا ينبغيهم على الالتئام في عرصة المدينة فيمسي  
 حيثنذ بلدي الثرن الثاني عشر في دهشة وحيرة عظيمة . لانه كان  
 اذهله ما ادعاه اهلها الى البلداي القسم الثالث من الدولة من العظمة  
 والشان ويراهم الان داخل مدنهم في حالة من العبودية والضعف

والثلاثي أجمع من كل ما يقدر ان يتصوره فينتقل هكذا من الشيء الى ضده ومن منظر اهل متسلطين الى منظر اهل لاشان لم ولا مقدرة . فهل يمكنه ان يدرك كيفية هذا الاختلاف ويوافق بين الامرين كلا بل لا بدع اذا اعتراه الخبل

فصار الان دورنا ان نعود الى القرن الثاني عشر نحن اهالي البلد في هذا القرن التاسع عشر . فنشاهد للحال منظرًا مزدوجًا مثل ذاك على التام فقط نرى آلاية منعكسة فاذا ملنا نظرنا الى الاعمال العمومية والدولة وحكومة البلاد ومجمل الهيئة الاجتماعية لا نرى هناك احداً من اهالي البلد ولا نسمع لهم ذكراً اذ لا مداخله لهم بشي من هذا ولا اهمية لهم اصلاً وليس فقط ان لا اعتبار لهم في الدولة والحكومة بل لو شئنا ان نعلم ماذا يفكرون بهذا الخصوص هم ذواتهم وكيف يتكلمون عنه وما هي على مقتضى فكرهم حالة علاقاتهم مع حكومة فرنسا العامة لدنا كلامهم على جهلهم وعدم ادراك حقيقة امرهم ولرأينا منهم التواضع والبالادة الى اقصى الدرجات في هذا الموضوع حتى لكانا نرى مالكي امرهم القدماء اعني السادات الاشراف يحتقرونهم بالكلام الى حد يذهلنا واهالي البلدان الذين خلصوا منهم حريتهم بالقوة لا يعجبون مع ذلك من هذا الامر ولا يفتناظون متناصلاً



ثم لدخل البلد نفسه ونظر ما يجري فيه فان النظر يختلف  
وكأننا نحن في قلعة يحميها اهالي البلد شاكي السلاح وهو لا اهالي  
يضر بون العوايد والمكوس على انفسهم ويتخبون القضاة واصحاب  
الوظائف من بينهم ويتصون ويقاصون ويجمعون للذاكرة في امورهم  
ويحضرون كلهم تلك الجمعيات ويتفقون على محاربة سيدهم ولم جنود  
مرتبة وبا لاختصار يسوسون انفسهم ويملكون زمام امرهم . فذلك هي  
المنافضة بعينها التي اندهل منها ابن القرن الثاني عشر في فرنسا في  
القرن الثامن عشر فقط الاية منعكسة . فهنا الامة البلدية هي  
الاساس الالم وكل شي والبلد لاشي . وهناك الامة البلدية لاشي  
والبلد الاساس الالم وكل شي . فلا ريب انه وقع بين القرن الثاني  
عشر والثامن عشر حوادث عظيمة وامور جسيمة وانقلابات مهمة  
حتى حصل هذا التغيير الذي لا يجد في حالة احدى مراتب المهمة  
الاجتماعية . ومع كل هذا التغيير لاشك ان ما كان يدعى بالنقسم  
الثالث من الدولة في سنة ١٧٨٩ هو سياسيا من ذرية الاهالي  
البلديين الذين كانوا في القرن الثاني عشر وورثهم . وتلك الامة  
ذات التشايع العظيم والمطامع الكبيرة التي علا زعمها وسمت دعواها  
وتأيدت شوكتها ولم تزعم فقط اصلاح شأنها واستلام زمام امرها  
بل اصلاح شان العالم بأسره ايضا وإدارة احكامها فتلك الامة هي

بدون أدنى ريب من نسل هؤلاء البلديين الذين اهاجوا الثورة في القرن الثاني عشر بلا شهرة عظيمة لكن مع الشجاعة والعزم لكي يتخلصوا من مظالم بعض الاشراف في بعض البقع او المدن المختيرة التي كانوا قاطنين فيها

وحقاً اننا لا نقدر نجد أثراً لهذه الاحالة في الحالة التي كان عليها البلديون في القرن الثاني عشر . ولكنها قد تمت واسبابها متمثلة بالحوادث والوقائع التي ثابتت منذ القرن الثاني عشر الى القرن الثامن عشر وسنطالع عليها متى وصلنا الى التاريخ المذكور . ومع ذلك فان اصل منشأ تلك الدولة اي اهلها في البلديين له الاهمية انكبرى في التاريخ . لكننا لا نقدر ان نكتشف على كامل اسرار وجوده من مجرد النظر الى اصله بل نجد فيه آثار ذلك حتى بعد احالته نجد فيه صفاته الاصلية مع انه لم يكن ذلك مظهرنا وبيان حالة الحكومة البلدية في القرن الثاني عشر واثن كان على نوع غير مستوفٍ سيجعلكم على ظني في اقتناع من قبيل ذلك

فلنكتف على حقيقة حالها ينبغي لنا ان ننظر الى الحكومة البلدية من وجهين اصليين وفي ذلك مسئلتان عظيمتان يجب حلها اولاهما مسألة تحرير البلديين وكيف حصل هذا الانقلاب وما هي اسبابه والغيبرات الناشئة عنه في حالة اهل البلدان والهيئة التي تحولوا اليها من سائر

المراتب في الدولة . والثانية تختص بنفس الحكومة البلدية وبجالة المدن المتحررة الداخلية وبعلاقات الاهالي بعضهم مع بعض وبالبيادي والرسوم والاخلاق المسلطة في المدن

ومن هذين النوعين اى من تغيير حالة اهالي المدن الاجتماعية من جهة ومن حكومتهم الداخلية وحالتهم البلدية من جهة اخرى انصبت كل النتائج التي اُثرت في المدن المتأخر . ولا يوجد حادث ما من الحوادث التي حصل منها هذا التأثير الا ويغزى الى احد هذين السببين المقدم ذكرهما . فتمنى وقفنا على حقيقة امرها وفهمنا جيداً كيفية تحرير حكومة المدن من جهة وما هي تلك الحكومة وهيبتها من جهة اخرى نكون على نوع ما قد امتلكنا مفتاح تاريخ العنصر البلدي

ولا بد لنا ايضاً من ذكر تنوع حالة الحكومة البلدية في اوربا . فان الحوادث التي ساورها عليكم لا تناسب الحكومات البلدية التي في القرن الثاني عشر جميعاً او على حدٍ سوى اعني بلدان ايطاليا واسبانيا وانكلترا وفرنسا معاً . وما خلا بعض الحوادث التي تناسب الجميع عموماً فالفرق بينها جسيم وساطفة باختصار وفي ما بعد ستصادف في مجرى المدن وندرسه حيث شاء أكثر دقة .

ولكنا نتف على حقيقة امر تحرير الحكومات البلدية نجب ان

اسباب تحرير  
البلدان وصفها

تذكر حالة المدن من القرن الخامس الى القرن الحادي عشر اي منذ سقوط السلطنة الرومانية الى المدة التي ابدأت فيها الثورة البلدية . فأكبر لكم ان الفرق هنا عظيم جداً وحالة المدن تنوعت وتوالت عجيباً في اقسام اوربا المختلفة . ومع ذلك يوجد حوادث عمومية تنسب الى عموم المدن وسأجتهد بمصر خطابي فيها ومتى انتهيت من ذلك فالذي اشرحه من الامور الخصوصية يكون متعلناً بمدن فرنسا لاسيما بالمدن الشمالية التي في العبرالشمالي من نهري الرون واللوار وستظهر صورتها جلياً فينضج الامر

فاعلموا ايها السادة ان حالة المدن بعد سقوط السلطنة الرومانية من القرن الخامس الى العاشر لم تكن حالة عبودية ولا حرية وخطر ارتكاب الخطا في استعمال الالفاظ بهذا الموضوع هو كالذي نوهت لكم عنه في الاجتياح الماضي عما يتعلق بتشخيص الرجال والحوادث . وحينما تستمر هيئة اجتماعية مدة طويلة من الزمان واغتيا ايضاً فتكتسب الالفاظ حيث تدعى كاملاً محدداً صريحاً وعلى نوع ما شرعياً رسمياً . وقد ادخل الزمان في معنى كل لفظة بعدد من التصورات التي تحضر في الذهن لدي لفظ تلك الكلمة ولكنها لا تناسب جميعها زماناً واحداً السبب اخلاف توارىخها كلفظتي عبودية وحرية مثلاً فانها تنبهان ذهنتا اليوم الى

تصورات اصرح واكمل بما لا يقاس من الحوادث التي تقابل ذلك  
فيما عثرن الثامن والتاسع والعاشر . فاذا قلنا ان المدن كانت في القرن  
الثامن حاضرة الحرية تكون بالاعتناء في الكدالام لاننا نعتبر اليوم في لفظة  
حرية معنى لا يشخص حقيقة ما كان جاريا في اثرن الثامن . ولو  
قلنا ان المدن كانت في حالة العبودية نرتكب الخطأ نفسه اذ هذه  
الدالة تبين لمنكر ما ينافي الحوادث البلدية الجارية في ذلك الوقت  
فاكرر قولي ان المدن لم تكن اذ ذاك لا في حالة العبودية ولا في  
حالة الحرية بل كان يشكوا كونها من كل الاضرار التي يورثها  
الضعف وكانوا يتحملون فيها الاغصاب والنهب الدائم من قبل  
الاقويا . ومع هذا الخلل الجسيم وحالة افقارها المتواصل الى  
المال والرجال كانت المدن قد حفظت جانبها من الشان والاعتبار  
لانه كان في اكثرها اكليديكيون واساقفة الذين كانت لهم سطوة  
عظيمة ونفوذ على الاهلين وكانوا الواسطة بين هؤلاء وبين  
الطاغرين يمانظون على استقلالية المدينة على نوع ما ويدافعون  
عنها بتمس الدين . وزيادة على ذلك كانت لم تزل باقية في المدن  
اثار النظمات الرومانية . فقد شوهد كثيرا في تلك المدة التيثام  
(السنن والكوريا) وهي دواوين مؤلفة من قضاة واصحاب وظائف  
مخصوصة من اهالي البلد انفسهم (راجع مؤلفات موسيور يسافيني

وهولان ومادموزيل ليزاردير الخ) فالامور المدنية كالوصايا  
الشرعية والهبات وغير ذلك مما يطول شرحه من الامور المتعلقة  
بالعيشة المدنية كانت جميعها تنظر في (الكوريا) من ارباب الديوان  
المذكور بحسب الرسوم والطرائق البلدية التجارية في زمن السلطنة  
الرومانية . فقط كانت هذه الاثار المدنية الرومانية تضهل يوماً  
فيوماً . وازدياد الخشونة واشتلام النظام وتكاثر المصائب كل هذه  
الاسباب عجلت في نقصان السكان وانقراضهم . وكانت اقامة سادات  
البلاد في البراري وشدة الميل الى العيشة الزراعية وتثنية سبباً  
جديداً في لخطاط المدن وتاخر حالها حتى ان الاساقفة ذاتهم لما  
انتظموا في سلك السيادة لم يعودوا يرغبون في سكن المدن ولا  
يكثرون بذلك . وبالاختصار لما كمل ظفر الهيمنة السيادية وجدت  
المدن جميعاً في حوزة الاشراف مغرطة في سلك اقطاعاتهم وتابعة  
لها . نعم انهم لم تسقط في الرق والعبودية كالأزراعين الا انها فقدت  
من جرى ذلك قسماً من الاستقلالية التي كانت قد حافظت عليها  
في الأزمنة الاشد خشونة حتى وفي اول مدة الاغارات البربرية .  
وما زالت حالة المدن تزداد على هذه الصورة تاخراً يوماً فيوماً من  
القرن الخامس الى حين انتظام الحكومة السيادية  
ولما ثبتت حالة الحكومة السيادية وحاز كل انسان مكانة

واستقر كل في ارضه وبطلت عيشة الطواف ومضى على ذلك مدة  
من الزمان عاد الى المدن حيث نذر جانب من اهميتها واعتبارها  
الاولين وتجددت فيها الحركة . فالحركة البشرية كما لا يخفاكم هي  
شبيهة بمخسوبة الارض فاذا زالت الزوايع وسكن الاضطراب تظهر  
للحال وتاتي بالنبات والازهار . وهكذا الانسان فانه متى راي بزوغ  
اشعة السلام والانتظام تعود اليه الامال وتولد فيه سرية ما رغبة  
الاعمال . وقد تم هذا في المدن وذلك انه لما ثبتت حالة الحكومة  
السيادية تظاهر في اصحاب المقاطعات بعض الميل الى التحسين  
والتنظيم فوفقا لمرغوباتهم عادت قليلا الحركة التجارية والصناعية  
الى المدن التابعة لمقاطعاتهم واخذت ترجع اليها الاهالي وتجدد الثروة  
روءى نار ويدا . ومن جملة الظروف التي اعانت على ذلك وقل  
من يتنبه اليها هي على ظني حق الكنائس بالجماء الناس وحمايتهم .  
فقبل ان تنتظم المدن وتتمكن بواسطة القوة والخنادق والتحصينات  
من حماية اهل الصحاري المكرويين وحينما لم يكن امن الا  
في دار الكنيسة كان هذا الامر كافيا لاستجلاب عدد كثير من  
المساكين الذين تفرغهم الجور والتعدي فكانوا ياتون ويلجأون الى  
الكنيسة ذاتها او الى اطرافها ونوابها . ولم يكن هؤلاء من القوم  
الاسافل والعييد والزراعيين فقط بل على الغالب من الاشراف

المعتبرين والاغنيا المنفيين وكانوا يطلبون الامان في ظل الكنيسة  
وروايات ذلك العصر وتواربحة مشحونة بامثال ذلك . فكم من  
افاس كانوا من ذوي الشان والامتداف تغلب عليهم جار لم اعظم  
منهم قوة وباسا وفك بهم او خاصهم الملك واعمل فيهم بطشة فتركوا  
املاكهم ومقاطعاتهم وحملوا كل ما قدروا على حملوه من المتنبات  
والاموال وفروا الى المدن واحتجوا فيها ملتجئين الى الكنائس وضاروا  
هكذا من اهالي البلد . فكل هؤلاء اللاندين كانوا سببا في نجاح المدن  
وتقدمها لانهم فضلا عن اثروة جلبوا اليها ايضا عنصر اهال  
فائقين مرتبة وادابا على عموم اهليها . ثم انه لامر لا ينكر ان الناس  
يبيع بعضهم بعضا وانه متى كثرا الاجتماع في مكان ما يتقاطرون اليه  
من كل فج سواه كان لسبب الامن ام لسبب المآلف الطبيعي الذي  
جلبوا عليه . وبناء على كل هذه الحوادث ما لبثت المدن ان طادت  
اليها القوة رويدا رويدا في اثنا انتظام الحكومة السيادية واما  
الامنية فلم تعد لها بنسبة ذلك وسببه انه ولئن كانت عيشة الطوائف  
قد بطلت الا ان تلك العيشة لم تكن سوى واسطة للظافرين والمتملكين  
المستجدين يتممون بها شهواتهم وقبلأ كانوا كل ما احتاجوا الى القزو  
يطوفون في البراري والقرى ويعدون في سيرهم الى ان يظفروا  
باموال وارض جديدة يتمتعون بها ولما استقر كل منهم في مكانه



وامتنعوا عن الاغارات للغزو والمكسب لم يمتنع مع ذلك طمعهم  
وحرصهم ولا كفت احيائهم الغليظة ولا فترت شهواتهم العنيفة  
فالتفتوا حينئذ الى من كان بالقرب منهم وبين ايديهم اعني الى  
المدن وحملوها ائفال تعدياتهم وبالاختصار عوضاً عن أن يطوفوا  
بعيداً ليغزوا وينهبوا فنهبوا في الاماكن القريبة بلا تعب ولا مشقة  
ومنذ القرن العاشر صاروا يضاعفون البص والتعدي على اهل المدن  
وكل ما تحركت شهوة الطمع في راس واحد من اصحاب المقاطعات  
كان يبادر اهل المدينة التابعة لمقاطعته بالاختصاص بالبص . وفي  
تلك المدة عيها ضحبت اهل المدن بالتشكي من زوال الامنية بالكلية  
في معاينة التجارة . وكان التجار اذا خرجوا الى الخارج لقضاء مصالحهم  
لا يستطيعون الرجوع الى البلد لقلة الامان فكان السيد ورجاله  
يقطعون عليهم الطرقات والدروب ولما عادت كما تقدم الحركة في  
الصناعة والرواج في التجارة كان الامن مفقوداً بالكلية . فلا شيء  
يزرع الانسان ويغنيته بقدر ما ان يرى تعبهُ يذهب سدى ويغضب  
من يد الرح الذي كان يعد نفسه به فيشتمز من ذلك ويستشيط  
غضباً اكثر مما لو سلب منه ما لم يتعب نفسه من اجله ولم يهيج فيه  
الامل والسرور واكثر ما لو عذب واُغْطِمِد في عيشته الاعتيادية .  
والانسان او الاهلون اذا وجدوا انفسهم في نجاح ولاحت لهم امال

تعيشهم بتخصيل ثروة جديدة يتولد عندهم استعداد عظيم في مثل ذلك الوقت لدفع التعدي ومقاومة الاغتصاب بأكثر شدة وحرارة من أي وقت كان

هذا ما كانت عليه المدن أيها السادة في جاري القرن العاشر فكانت من الثقة والاهمية والثروة على جانب يفوق ما كانت عليه قبلاً ولكنها كانت أيضاً في اضطراب للدفاع عن صواحبها أكثر من الأول ولا سيما أن تلك الصالح والثقة والثروة صارت مطعماً لطامع السادات وهو موضوعاً لحسد

فكان الشر والخطر يزدادان ووسائل الدفاع معاً . وفضلاً عن ذلك كان الحكم السيادي يهود الناس على المدافعة والمقاومة ويجبرهم على ذلك فكانت الشواهد نصب أعينهم على الدوام ولم يكن الحكم المذكور يؤثر في العنول تأثير حكومة منتظمة مخوفة قادرة على تدبير كل شيء وضبطه بل كانت الناس على الدوام ترى أمام أعينها مثل عدم خضوع الإرادة الشخصية وعصيانها فهكذا كانت حالة المسودين مع ساداتهم فأنهم كانوا يعطون درس العصيان يومياً إلى المدن وهي على تلك الحالة من احتمال المظالم مع ازدياد صواحبها في احتياجها أكثر من كل آن إلى الدفاع والحماية عن نفسها . ولا ينكر ما أفادت به الانسانية الحكومة السيادية من جهة كونها أظهرت

على الدوام الى البشر تجرد الارادة الشخصية واستقلالها التام ولم يلبث  
 الدرس ان اخذ مفعولاً ونشرت هكذا المدن لوا العصيان في كل  
 الجهات رغماً عن ضعفها وعن الفرق الجسم الكائن بينها وبين  
 اسيادها في القوة والباس وكامل الوسائط

وانه ليصعب تحديد تاريخ هذا الحادث مع الضبط . فقط يقال  
 ان تحرير المدن او الاحكام البلدية ابتدأ في القرن الحادي عشر . ولا  
 يخفى ما يحصل في ظروف ووقائع كهذه مهمة من الاجتهاد والمجاهدات  
 التي لا تأتي بشرة في البداية ولا يشتهر امرها بل تذهب سدى .  
 وكل الامور التي ترغب العناية الربانية اتمامها وفقاً لغاياتها الصمدانية  
 تكثر فيها بذل الشجاعة والفضيلة والضحايا البشرية ايضاً مع  
 الافراط ولم يحصل النجاح ولا يتم الظفر الا بعد عدد لا يحصى من  
 الاعمال والمساعي التي يظن في ظاهر الامر انها ذهبت سدى وبعد  
 سقوط عدد من اهل الشجاعة والحماسة وكرم الاخلاق في اليأس  
 والقنوط وخيبة المسعى . فلابد من ان يكون توقع الامر على هذه  
 الصورة مع اهالي المدن . ومن الامور الناجية الاكيدة انه حصل في  
 القرن الثامن والتاسع والعاشر ثورات عديدة ومجاهدات شديدة  
 من قبل البلدان للتخلص من ربة الظلم والعدوان ولكنها لم تقترب  
 بالنجاح ولا شيد لها المجد ذكراً . ومع ذلك لا ينكر ما لها من التأثير

في الحوادث التي تمت في ما بعد اذ لولاها لما دامت الافكار في حالة  
الهيجان عازمة على نوال الحرية ولما استعدت هكذا الثورة العظيمة  
التي تمت في القرن الحادي عشر

وقلت انها ثورة عن قصد لان تحرير المدن في القرن الحادي  
عشر لم يكن الاثمة ثورة حقيقية وحرب قانونية انشأها اهل المدن  
على اسياهم . واول حادث يشاهد في مثل هذه الوقائع هو استعداد  
الاهلين وتجهيزهم للصدام وتسلحهم بكل ما يجدونه من ادوات القتال  
وبكل ما يقع تحت نظرهم وطردهم على الفور جماعة سيدهم الذين لم  
يحضروا الا للبلص والاغصاب . فيخرجونهم خارج المدينة ثم  
يتكاتفون لمهاجمة قصر سيدهم . فهذه جميعا حركات حربية . لكن  
اذا خاب سعيهم وعادوا منكسرين فماذا ترى يفعل بهم الظاهر . انه  
يا مر للحال يهدم التحصينات التي بنوها ليس فقط حول البلد بل  
ايضا حول كل بيت وكل مسكن من مساكنهم . فينتزع من ذلك  
انهم لدى احتشادهم واتحادهم وارتباطهم على العصاة وحلفهم الايمان  
جميعا بالمعاضدة فاول فعل يفعله كل منهم هو تخصيص مسكنه  
وتهيئة للدفاع وبعض المدن الصغيرة التي بالكاد يعرف لها اسم في  
ايمانها هذه حاربت سيدها مدة مستطيلة من الزمان مع الحماسة والعزم  
الشديد كمدينة فيزيلي في اقليم نيفرني مثلاً . ولما تم النصر لسيدها

القس ديفيزلي امر للحال بهدم تحصينات مساكن الاهالي وحفظت  
 اسما كثيرين من الذين صار هدم بيوتهم المحصنة هكذا على الفور  
 ولتجتز الان داخل مساكن اجدادنا ولندرس طريقة بنائها  
 وهيئة المعيشة التي تظهر لنا منها . فنرى كل شئ معد للحرب  
 والدفاع وكل الاشياء صفاتها حربية . وهاكم طريقة بناء مسكن  
 بعض الاهالي في القرن الثاني عشر على قدر ما يستطيع الانسان ان  
 يتخضعها في الزمان الحاضر فالمسكن ذو ثلث طبقات بحسب العادة  
 وكل طبقة بيت واحد . فالبيت الاسفل كان لجلوس العائلة وللطعام .  
 والطبقة الاولى كانت مرتفعة جداً لزيادة التامين وهي ما يستحق  
 الاعتبار في البناء وفيها غرفة كان يسكنها الرجل سيد البيت مع  
 زوجته . وكان على جانب المسكن برج مربع الشكل في النال  
 وذلك ايضا من دلائل الحرب ووسائل التحصين . وفي الطبقة  
 الثانية غرفة لا يعلم بالتاكيد منفعتها وغالبا كانت للاولاد وباقي  
 العائلة . وفي الطبقة العليا سفلج كان يستعمل على حسب الظن  
 للنظر والكشف . فكل بنا المسكن يدل على العيشة الحربية وهيئة  
 بالاجمال تشير الى الاستعدادات التي احدثت الثورة وحررت المدن  
 وبحسب العادة الجارية عموماً اذا طالت الحرب مدة من الزمان  
 فلا بد من وقوع المسالمة والصلح بين القوات المتحاربة اية كانت

فوثائق الصلحين المدن وإخصامها كانت الشارت<sup>(١)</sup> فالشارت البلدية هي عبارة عن معاهدة أو وثيقة سلمية حقيقية بين أهالي البلدان وإسيادهم وكانت الثورة عمومية ولست اعني بقولي عمومية انه حصل اتفاق وتحالف بين أهالي جميع البلدان كلا . وإنما كانت حالتها متشابهة في كل مكان وكانت رزيتها واحدة وكان خطر واحد يعمها جميعاً وبما أنها اكتسبت جميعاً وسائل واحدة للدفاع والحماية عن نفسها ناستعملت تلك الوسائل في آن واحد تقريباً . ويحتمل أيضاً ان يكون المثل جراً . العجم اي ان شياح واحدة أو اثنتين من المدن وظفرهما هج البقية وحر كما الى ان تحذو حذوها . فالشارت اي الوثائق كانت متشابهة متقاربة في بعض الأماكن فوثيقة نويون مثلاً هي مطابقة بالتمام لوثيقتي بوفي وسنكونتين الخ . وأما من جهتي فاني اشكك في كون المثل هج المدن على الثورة كما زعم لان الاتصال بين البلدان كان صعباً ونادراً وقبلما كانت تنتقل الاخبار والأرجح ان الثورة كانت نتيجة حالة متشاربة متساوية وهيجان عمومي من مظاهر في آن واحد اي انه حصل ذلك في كل الأماكن على نوعٍ ما لا بالاتفاق والارتباط بل كل بلد كان يعصى وحده على سيده دون ادنى موامرة بين الجميع .

(١) هي لفظة يونانية الاصل تفسرها ورق وبالفرنساوية مشاركة (للمترجم)

ولا ريب انه حصل تغييرات وتقلبات عظيمة في الاحوال بين الطرفين وليس فقط كان النصر يتداول الفريقين بل ايضاً بعد ان يتم الصلح وتحلف الايمان على الوثائق كانت تخرق تلك الوثائق وتلغى بكل الوجوه . وكان للملوك تاثير عظيم في امر تعاقب الاحوال في مدة تلك الحروب وساورد عليكم ذلك مع الايضاحات المستوفية في الكلام على الملوك . ومدح بعضهم تصرف الملوك على ظني اكثر من الواجب في مداخلتهم بمسئلة تحرير البلدان وبالنسبة لبعض في ذمهم . واما انا فاقصر الان على ان اقول انهم كانوا يدعون الى المداخلة تارة من قبل اهالي البلدان وطوراً من قبل الاشراف والامراء وان اعمالهم كانت في غالب الاحيان متناقضة فاتبعوا يوماً مبدأ واخر سلكوا بعكسه وان غاياتهم ونياتهم وتصرفاتهم كانت تختلف وتقلب على الدوام ولكن بالاجمال كانت نتائج اعمالهم مهمة والاحرى ان يقال مفيدة . ومع كل هذه التغييرات والتقلبات وخرق اليهود قد تم تحرير البلدان وكمل في القرن الثاني عشر وكثير عدد الوثائق والمعاهدات التي انعقدت في كامل جهات اوربا وعلى الخصوص في فرنسا حيث دامت نيران الحروب مشتعلة بلا فتور مدة قرن كامل . وكان بين تلك الوثائق بعض التفاوت فكانت بعض المدن تمتنع بها باكثر او اقل امتناً من بعضها الا انها بالاجمال كانت تمتنع بها

عزوماً وتغلب الأمور وتقررت حقوقها .

ولنجهد الآن ايها السادة بالوقوف على النتائج السريعة الناشئة  
عن هذا الحادث العظيم والتغيرات التي نجمت عنه في حالة اهالي  
البلدان وسط الهيئة الاجتماعية . ففي البداية لم يحدث هذا الامر  
تغيراً ما بالعلاقات الكائنة بين اهالي المدن وحكومة البلاد العامة  
التي نسميها الآن بالدولة ولا نتج منه ازدياد مخالطة بينهما بل بقي كل  
شيء محلياً ومحصوراً في حدود المقاطعات ما خلا امراً واحداً من  
شأنه يتخفّض ما اشرنا اليه وهو انه اخذت حيثئذ تنشأ علاقات  
بين شخص الملك واهالي المدن وسببها انه كان تارةً اهلون  
يستعبدون بالملك على سيدهم او يستمدون ضمانته للوثيقة التي  
يوعدون بها او تقرّر بالحلف بينهم وبين سيدهم وطوراً كان يلتزم  
الاشراف حكم الملك بينهم وبين اهالي البلدان فلدى طلب احد  
الطرفين او لاسباب اخرى مختلفة عديدة كان هكذا يتداخل الملوك  
لحسم النزاع ونسوية الخلاف ومن ذلك نتجت بعض العلاقات  
بين الاهالي والملك وفي بعض الظروف كانوا يدنون منه فكان  
هذا سبباً في تقريب الاهالي من مركز الدولة وفتح لهم باب المداخلة  
بامور الاخكام العمومية

فبات كل شيء هكذا في حدوده وهي اصله الا ان تحرير المدن



ولد صنفاً جديداً من الناس وطبقة جديدة عمومية . نعم انه لم يعد  
 بين اهل هذه الطبقة مخالفة ما ولا كان لهم جمعيات عمومية جهرية  
 كما يحصل بين اهل طبقة واحدة من الناس الا ان عموم المدن كانت  
 تعج باناس حالتهم متقارنة ووصولهم واحدة واخلاقهم متشابهة فكان  
 لا بد من ان ينشأ بينهم رويداً رويداً بعض الاتصال وبخس  
 الاتحاد ويتولد من ذلك طبقة اجتماعية حقيقية وهي الطبقة العظيمة  
 التي تسمى الان (برجوازي) اي عوام الالهالي او الاصناف ولا ينبغي  
 الظن ان تلك الطبقة كان لها اذ ذاك الشأن العظيم الذي صار  
 لها في ما بعد اذ لم يحصل فقط تغيير عظيم في حالتها بل كانت  
 ايضاً عناصرها مختلفة حيثئذ فلم تكن مركبة في القرن الثاني عشر  
 الا من تجار صغار اشغالهم حقيرة محدودة ومن اصحاب املاك  
 حقيرين مستوطنين في المدن سواء كانت املاكهم مساكن وبيوتاً ام  
 اراضي ومزارع . ولكن بعد مضي ثلاثة قرون من ذلك التاريخ  
 نشأ بينهم مشرعون واطباء واصناف العلماء والقضاة وجميع اصحاب  
 الوظائف الحكومية البلدية فصارت تتكون الطبقة البلدية من  
 عناصر متنوعة جداً وتنمو رويداً رويداً وبالاجمال لم يعتبر  
 المؤرخون تنوعها ولا تدرجها بل كلما ذكروها افترضوا في الظاهر  
 انها كانت في كل الازمنة مركبة من العناصر نفسها الامر المستهجن

جدا . وربما كان تنوع تركيبها في ازمنة التاريخ المختلفة موضوعا  
 يبحث فيه عن سر وجودها ومصيرها . فالطبقة المذكورة لم يحصل  
 لها اهمية ونفوذ في الدولة وفي امور الاحكام الاحيثما نشأ فيها قضاء  
 وعلمها واناس من اهل المعارف كما حدث في القرن السادس عشر .  
 ولم يشاهد تغيير في حظها ولا ازدياد في نفوذها وشأنها الا بعد ان  
 ظهر فيها مراتب ادبية جديدة وحالة عقلية جديدة ووظائف ومهن  
 جديدة على التدرج . واما في القرن الثاني عشر فلم تكن مولفة كما سبق  
 الا من تجار صغار واصحاب املاك حقيرة مستوطنين في البلدان  
 فذلك كانت طبقة الاصناف الاروباوية وغناصرها الابتدائية

والنتيجة الثالثة العظيمة الصادرة من تحرير المدن هي محاربة  
 ومصادمة المراتب المختلفة وتلك المصادمة ملأت التواريخ المتأخرة .  
 فان اوربا المتأخرة قامت بمحاربة مراتب الهيئة الاجتماعية بعضها  
 بعضا . واما في غير مكان فقد احدثت تلك المصادمة كما ذكرت  
 سابقا نتائج مخالفة . ففي اسيا مثلاً ظفرت احدى المراتب ظفراً كاملاً  
 ومذهب الاسباط خالف مذهب المراتب واعتدى الهيئة الاجتماعية  
 التوقف واما في اوربا فحمد الله لم يحدث مثل ذلك . ولم تمكن  
 احدى المراتب من غلبة الاخرى واخضاعها وعوضاً عن ان تكون  
 بالمصادمة سبباً للتوقف كانت اساساً للنجاح ومبدأ التمدن الاروباوي

الموصوف بخصوصيته ربما نشأ من مخالطة المراتب المختلفة بعضها بعضاً ومن الضرورة التي خلقت لها بان بحارب بعضها بعضاً ويتنازل بعضها البعض على التوالي ومن تنوع صوالحها وشهواتها وبالاختصار من اضطرارها الى قهر بعضها بعضاً دون ان تستطیع ذلك . فمراتب الهيئة الاجتماعية كانت على الدوام في نزاع و قتال و بغض و تنافر و مباينة مراكزها و صوالحها و اخلاقها و اورثتها عداوة سياسية شديدة ومع ذلك لم تلبث ان تقاربت رويداً رويداً و تمازجت و تمت و اتسعت و كل جهة من جهات اوربا رأت روح الاتفاق العمومي يتبث في وسطها و ينشئ اتحاد الدواعي و الافكار و الاحساسات يزداد حتى تغلب على التباين و التنافر و الحروب . و شاهد الحال فرنسا فان افتراق المراتب في القرن السابع عشر و القرن الثامن عشر من جهتي الالفه الاجتماعية و الاخلاق كان لم يزل عظيماً جداً ومع ذلك فلا ريب ان الامتزاج حيثئذ كان متقدماً ناجحاً و الامة الفرنسية كانت تحسب امة حقيقية متحدة دون ان يعتبر فيها مرتبة ما اعتباراً مجرداً . بل كانت تحتوي على جميع المراتب الاجتماعية و تضمها . وكانت المراتب كافة مرتبطة بحاسة عمومية و مشاركة في عيشة اجتماعية عمومية و بالاختصار كانت تلوح عليها عموماً لوائح الجنسية و الوحدة

فمكذانبغت في اوربا المتاخرة الوحدة الجنسية من وسط الاختلاف  
والعداوة والنزاع والحرب واضاء نورها وهي الان مزمنة ان تنمو وتصفو  
وتظهر يوماً فيوماً فيزداد نورها بهاء . فالثورة التي نحن في صدددها  
احدثت هذه المفاعيل العظيمة الظاهرة الاجتماعية . ولنجث الان  
عن مفاعيلها الادبية وعن التفسيرات التي حدثت في نفوس اهالي  
البلدان وعما اكتسبوه وما كانوا مزعمين ان يكتبوه اديبا من جرى  
حالتهم الجديدة

فهناك امر يوجب الانذهال لمن دقق النظر في العلاقات  
التي كانت بين الاهالي البلديين والحكومة العمومة ليس في القرن  
الثاني عشرة قط بل في القرون التابعة ايضا وهو خمد عقولهم وجبنهم  
وقلة جرأتهم في ما كان يتعلق بمداخلتهم بامور الحكومة وكثرة  
تواضعهم وتذللهم وفرط قناعتهم وسهولة ارتضائهم فلم يكن يظهر فيهم  
اصلاً روح السياسة ولا حب النفوذ والتشوف الى معاطاة امور  
الاحكام . اصلاح شأنها ولا يلاحظ فيهم ما يدل على نشاط العقل  
وحدة الافكار وحب المجد والفخار بل يظن فيهم انهم اناس اعفاء  
من اهل الرشد والهدوء فان عظم الطمع في المرء وعز الفكر وثباته  
في ما يتعلق بالدائرة السياسية لا ينصبان الا من نبين ولا يجدثان  
الا عن سبين وهما اما كونه شاعراً بعظم اهميته وكبر شأنه وتسلطه

كانت جسيمة بهذا المقدار حتي اقتضى الامر الى اظهارهم شجاعة لم  
يسبق لها مثيل . واما في ايامنا هذه فيتصورون حالة اهل المدن في  
القرن الثاني عشر والثالث عشر بخلاف الواقع . فقد قرأتم في احدى  
روايات ولترسكوت المسماة كويتين دروارد ما رواه عن بلدي  
مدينة لياج فانه شخص فيها بلدياً هزلياً اذ جعله سميناً مرتخياً بلا  
اختبار ولا جسارة مهتماً فقط بتنعم العيش وتلذذه مع ان اهالي  
البلدان وقتئذ كانوا لا يخلعون الزرد عن صدورهم ولا يرمون  
الدبابيس والحرايب من ايديهم وكانت حياتهم تقضى بالاضطراب  
والحروب والمقاساة مثل حيوة الاشراف الذين كانوا يقاتلونهم .  
واحتالم كامل مصاعب المعيشة ووجودهم على الدوام في الاخطار  
لورثاهم الشجاعة والحمية لكنها تراخت نوعاً في الازمنة الاخيرة بسبب  
انهماكهم في المشاغل السهلة

وتلك النتائج الاجتماعية والادبية الصادرة عن تحرير البلدان  
لم تتصل الى درجة نموها في القرن الثاني عشر بل ظهرت جلياً في  
القرون التالية وحينئذ امكن تمييزها . ولا ريب ان زرعها كان  
مغروساً في حالة المدن الاصلية وفي طريقة حصولها على الحرية  
والاستقلال وفي المنزلة التي اكتسبها وقتئذ اهلها في الهيئة الاجتماعية  
ولذلك كان بحق لي ان انبه عليها منذ الان . ولندخل الان داخل

المدينة ولننظر كيف كانت حكومتها مدة القرن الثاني عشر واي مبادي  
 واي امور كانت متغلبة في علاقات الالهالي بعضهم مع بعض  
 فانكم تذكرون ما قد قلته لكم في كلامي على المذهب البلدي الذي  
 خلفته السلطنة الرومانية للعالم المتأخر من ان العالم الروماني كان  
 في بدء امره عبارة عن مدن متخالفة كانت قديماً مالكة زمام امورها كما  
 كانت رومية ذاتها وان كل واحدة منها كانت ماثلة لرومية في  
 حالتها الاولى اي انها كانت جمهورية صغيرة مستقلة تنشي الحرب  
 وتعتد الصلح وتسوس نفسها بحسب هواها. فلما ضمت المدن الى العالم  
 الروماني وانتظمت في سلكه جرد من كل منها على التتابع حقوق السلطان  
 كحق الضلع وحق الحرب وحق سن الشريعة وجباية الاموال الخ  
 وانتقلت كلها الى رومية التي صارت مركزاً للجميع وبقيت وحدها المدينة  
 المستقلة المملوكة. ولم يبق للبلدان الاخر سوى الوجود المدني فقط لا غير  
 فتغيرت حيث ذهبت هيئة المذهب البلدي وعوضاً عن ان يكون حكومة  
 سياسية ومذهباً حكيمياً صار نوعاً من الادارة التدييرية. فذلك هو  
 الانقلاب العظيم الذي تم في مدة السلطنة الرومانية ولما تحول المذهب  
 البلدي الى نوع من الادارة انحصر في تدبير الامور المحلية وفي صوالج  
 البلد المدنية وكانت البلدان ونظاماتها على تلك الحالة حينما سقطت  
 السلطنة الرومانية. فالتخشونة افسدت كل الاحوال وخربت كل

بحكم البلدي  
 الداخلي

ما كان من الانظام واختلطت حيث ذك كل الامور وكل الاحوال  
 بعضها ببعض فلم تعد تميز خصوصيات السلطة من خصوصيات  
 الادارة ولا عاد يعتبر شي من هذه الفروقات بل كانت الامور جميعها  
 تجري بحسب الضرورة وكانت تستعمل في كل مكان السلطة او  
 الادارة بحسب اللزوم . فلما اشهرت المدن العديان رغبة في تحصيل  
 الامن استحوذت على السلطة ولم تفعل ذلك اتباعاً للطرائق والاصول  
 السياسية ولا رغبة في علو الشأن وسمو المقام بل لكي تقدر على مقاومة  
 الاشراف ودفعهم عنها ولذلك احتاجت الى ان تستولي على حقوق  
 تجنيد الجنود وجباية الاموال اللازمة للحرب وتنصيب قضاتها  
 وحكامها وبالاختصار رخصت نفسها بالحقوق اللازمة لسياسة ذاتها .  
 ولما كانت هكذا حكومت المدن الداخلية واسطة للامن وعليها  
 المعول في الدفاع عادت الى المذهب البلدي السلطة التي كانت  
 سلبتها منه فتوحات رومية ورجعت المدن مالكة زمام امرها  
 كالاول فملك كانت صفة تحررها السياسية

ومع ذلك لم يكن للمدن سلطان كامل بل بقي فيها اثر للسلطة  
 الاجنبية فكان السيد تارة يحفظ له الحق في ان يبعث قاضياً الى البلد  
 وتكون قضاة البلد معاونة له . وطوراً يبقى لنفسه حق جباية  
 بعض الاموال . وفي مكان اخر يشارط البلد على دفع مرتب له وفي

غيره كان زمام السلطة الخارجية بيد الملك . ثم إن المدن نفسها من جرى انتظامها في سلك الطريقة السيادية كان لها مسودون وكانت سيدات رويناهن على ذلك اتخذت السلطة المختصة بالسيادة واخلطت هكذا الحقوق المتعلقة بمركزها السيادي بالحقوق التي اغتنمتها بواسطة عصاها ووزناتها فامتلكت السلطة على الوجهين . وهذا اوضح لكم كيف كانت تجري الاحكام داخل البلدان اقله في اول المدة بحسب ما يظهر لنا من بعض الآثار غير الكاملة . فكانت الجمعية البلدية مركبة من اهالي البلد كافة وكان صوت الناقوس يدعو كامل الذين حلفوا اليمين على المتعاضد البلدي (وكل من كان ساكنا داخل اسوار المدينة كان مجبوراً على اليمين) الى الاشتراك على شكل جمعية وحينئذ كانت يتم انتخاب الاحكام والقضاة وكانت الوظائف تختلف نوعاً وعداداً وبعد تنصيب الموظفين كانت تعمل الجمعية فكان يحكم على البلد هؤلاء الموظفون ذاتهم وعلى مجرد ارادتهم على نوع ما دون مسئولية اخرى غير الانتخابات الجديدة او ثورات الشعب البلدي وتلك كانت انواع المسئولية في ذلك الوقت

فنظام المدن الداخلي كان اذاً محصوراً في عنصرين بسيطين جداً كما ترون وهما جمعية الاهلين العمومية وحكومة مفوض اليها



سلطة مطلقة على نوع ما تحت مسؤولية العصيان والثورات البلدية .  
 وكان من المحال ترتيب حكومة قانونية مع الضمانات الحقيقية التي  
 تتكفل بدوام الانتظام على الخصوص نظراً الى حالة الاخلاق .  
 والقسم الاكبر من اهلالي المدن كان في درجة من الغباوة والجهل  
 والتوحش تجعل ضبطه وسياسة امرأ عسراً جداً وبعد مدة يسيرة  
 وقعت قلة الامن داخل المدن من جرى ذلك واتصلت الى الدرجة  
 التي كانت مسببة قبلاً من معاملة السيد للاهالي . ولكن لم تلبث  
 ان نشأت فيها طبقة عالية من الاهالي واسباب ذلك واضحة وهي  
 ان حالة الافكار والعلاقات الاجتماعية ولدت انتظام المهن  
 الصناعية انتظاماً شرعياً فصار اهلها مرتبطين منضمين على شكل  
 اجواق او طوائف (كوربوراسيون) وترتب من جرى ذلك مذهب  
 الامتياز في المدن وعدم التساوي بين الاهلين . فانحاز الاغنياء على حدة  
 في كل المدن وبقي من جهة اخرى الاهلون العملة والصناع فصار  
 لهؤلاء نفوذ كبير في امور البلد واشغالها سواء كانوا اقل او اكثر عدداً  
 من الاغنياء وانقسمت هكذا المدن الى طبقتين من الاهلين العليا  
 والسفلى وكانت هذه الاخيرة مركبة من السفهاء والاراذل ووقعت  
 الطبقة العليا في محذور بين صعوبة ضبط وسياسة اولئك الادائي  
 وكانت صعوبة كبيرة جداً وبين مقاومة الشريف سيد البلد القديم

الذي كان يجتهد دون انكشاف باسترجاع سلطته . ودام الحال على هذا المتوال الى القرن السادس عشر ليس في فرنسا فقط بل في سائر جهات اوربا ايضا . وربما كان ذلك من اكبر الاسباب التي منعت البلدان في كثير من جهات اوربا ولا سيما في فرنسا من اكتساب كامل الاهمية السياسية التي كانت تحت لها اذ كان داب الطبقة السفلى على الدوام محاربة الطبقة العليا وكانت على جانب لا يقدر من النوحش والغباوة والتعصب الانعني الديوكراتيكي ( تسلط الشعب ) فكان هذا مما ينزع ضرورة من الطبقة العليا كل جرأتها ويحلمها على الخوف والتساهل المفرط في تلافي الامور وصرف المشاكل بانثي هي احسن سوا كان ذلك مع الملك ام مع سائر السادات رغبة في التفرغ الى مقتضيات الحالة الداخلية وارجاع النظام وتوطيد السلام داخل البلد . فهذان الخللان كانا يمنعان العنصر البلدي عن تقدمه وعن اكسابه نزلة عظيمة ونفوذاً كبيراً في الدولة

وجميع هذه الحوادث وان لم تكن ظهرت في القرن الثاني عشر الا انها كانت تحت الادراك حينئذ وكان يمكن استنتاجها من طبيعة الثورة وصفاتها وهيئتها الابتدائية ومن حالة عناصر الاهالي البلديين المختلفة

فتلك هي ان لم اخطئ اهم صفات تحرير الحكومة البلدية وادارتها

تنوع حالة  
البلدان

الداخلية والتأثير العمومية الحاصلة منها وقد تشرفت باخباركم قبل ان  
هذه الحوادث لا تنسب على حد سوى الى كل الاماكن بل يوجد اختلافات  
عظيمة في تاريخ الحكومات البلدية في اوربا فان ايطاليا وجنوبي فرنسا  
مثلا قد تغلب فيها المذهب البلدي الروماني ولم يكن الاهلون  
منقسمين وغير متساوين كما في الشمال ولذلك انتعشت الحكومة  
البلدية في الجنوب اكثر من الشمال سواء كان ذلك بسبب  
التقليدات الرومانية ام بسبب الفرق الكائن في حالة الاهالي. وكان  
المذهب السيادي متغلبا في الشمال على حالة المدن وكل شيء عائد  
فيها الى امر واحد وهو مقاومة الاشراف واما في الجنوب فكانت البلدان  
تهتم في نظامها الداخلي وتحسين حالها ونجاحها فيستبان من هذا  
الامر انها ستصير جمهوريات مستقلة. واما بلدان الشمال لاسبانيا فرنسا  
فكان يظهر ان مستقبلها سيكون صعبا وقل نجاحا ونموا. وان القينا  
النظر على بلدان المانيا واسبانيا وانكلترا نرى بينها اختلافات شتى لكنني  
لتجنب هذه الشروحات المستطيلة اذ لا بد من وقوفنا على احوال البعض  
منها في اثناء تقدمنا في تاريخ المدن لان الاشياء في بداية الامر تكون  
بالاجمال مختلطة وعلى هيئة متشابهة ومع النور ويدرأ ويدرأ يظهر النوع  
ثم يتبدى فواخر يدفع الهيئات الاجتماعية الى ذلك الاتحاد السلمي  
المفروق بالحرية الذي هو الغاية المحيية لاجتهاد البشر واقصى مقام

## المقالة الثامنة

موضوع المقالة . منظر عموم تاريخ المدن الاورباوي . الصفة الاساسية التي يمتاز بها . المدة التي تظهر فيها تلك الصفة . حاله اوروبيا من القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر . وصف الفزوات الصليبية . اسبابها الادبية والاجتماعية . زوال تلك الاسباب بالكلية في القرن السادس عشر . تاثيرات الفزوات الصليبية في المدن

### اها السادة

انني لم اطرح بعد امام نظركم كامل رسم هذا التاريخ الذي شرع فيه وقد ذكرت لكم موضوعه في البداية ثم ظلمت سائر ادون ان اعتبر المدن الاورباوي في مجمله ولا يثبت لكم من اين المسير ولا الطريق ولا مقر الوصول اعني البداية والوسط والنهاية . لكننا وصلنا الان الى زمان يستلزم هذا النظر الاجمالي وبسط تلك الصورة العمومية . فان الارمنة التي طالعناها لحد الان يسهل ادراكها من نفسها مجرداً على نوع ما او من نتائجها القريبة الصريحة . واما التي سندخل في البحث عنها لا يمكن فهمها ولا تلذ للمطالع ان لم يظهر ارتباطها بجميع نتائجها حتى اكثرها بعداً واكثرها انفصلاً عنها . وفي دروس كهذا متسع باق وقت يضطر فيه الى التوقف وعدم

السير ان لم يكن غير ظلام واشياء مجهولة امامنا ويرغب الانسان فيه ان يعلم ليس فقط من اين المجيء وفي اي مكان السير بل الى اين السير ايضا فهذا ما نشعر به الان والمدة التي نحن مزعمون ان نطلع على تاريخها لا تعرف حقيقة اهميتها الا بواسطة الرباطات التي توصلها بالازمنة المتاخرة ولم تظهر نتائجها الحقيقية الا في المدة الاخيرة ولقد وقفنا على حقيقة كامل العناصر الجمهورية للتمدن الاورباوي تقريبا . وقلت تقريبا لانني لم اخاطبكم بعد عن المذهب الملكي فان الاسباب التي احدثت نمو المذهب الملكي لم تقع الا في القرن الثاني عشر حتى وفي الثالث عشر وحينئذ فقط ترتب ذلك النظام ترتيبا حقيقيا وابتدا ان يستقر في مكانه النهائي وسط الهيئة الاجتماعية المتاخرة وبناء على ذلك لم اشرع بعد في ذكره بل سيكون موضوع المقالة الالية . فاكررا لنا قد وقفنا على كامل عناصر التمدن الاورباوي الكبيرة ما خلا هذا . فقد عايتم نشر حكومة الاشراف الالتزامية في الكنيسة والحكومة البلدية وقد رمت النظامات التي كانت مزمنة ان تخلف هذه الحوادث وليس فقط النظامات بل المبادي ايضا والنصيرات التي كانت مزمنة ان تتولد في العقول من جرى هذه الحوادث . فقد شاهدتم لدى ذكرنا حكومة الاشراف الالتزامية مهد العائلة المتاخرة والمساكن التي كانت اجدادها تنقض فيها عيشتها وقد

نظر عموم  
تاريخ المدن  
الاورباوي

وقفتم على حاسة الاستقلال الشخصي وشدة حرارتها والمكان المعدل من  
 تمدنا . ولدى ذكرنا الكنيسة قد شاهدتم ظهور الهيئة الاجتماعية  
 الدينية المحضة والعلاقات التي كانت بينها وبين الهيئة الاجتماعية  
 المدنية والمبدأ الثيوكراتيكي وانفصال السلطة الروحية عن السلطة  
 الزمنية وبداية الاضطهاد واول صرخات الاستغاثة الصادرة من  
 حرية الفكر وفي نشأة المذهب البلدي قد لاحظتم اشتراكا اجتماعيا  
 موسسا على غير مبادي مذهب الاشراف الالتزامي والكنيسة وشاهدتم  
 فيه اختلاف المراتب الاجتماعية ومشاجراتها وظهور الصفات  
 الأساسية لاخلاق اهل المدن المتأخرين التي هي فتور العقل حذاء  
 العزم وروح التعصب الشعبي ازاء روح العدالة الشرعية  
 وبالاختصار كامل العناصر التي تكونت منها الهيئة الاجتماعية  
 الاورباوية وكل ما يتعلق بها جرى ايراده هليكم

ولنتقل الآن الى وسط اوربا المتأخرة ولست اقول الى اوربا  
 الحالية من بعد التحول العجيب الذي شاهدناه بل في القرن السابع  
 عشر والقرن الثامن عشر . فاسألکم هل تعرفون الهيئة الاجتماعية  
 التي نظرناها في القرن الثاني عشر فيالة من فرق جسيم لا يوصف .  
 وقد سبق واوضحت لكم هذا الفرق بالنسبة الى اهالي المدن واجتهدت  
 بان ابين لكم قلة المشابهة الكائنة بين ثلث الدولة (اي ما سوس)

الإشراف والأكليروس في المملكة في القرن الثامن عشر وبنيته في القرن  
 الثاني عشر. فان جريم الامر نفسه عما يخص بالإشراف والكنيسة  
 تروا الاحالة ذاتها. فانكم لا ترون أكثر مشابهة بين شرفا الدولة  
 في زمان لويس الخامس عشر والإشراف الالتزاميين ولا بين  
 الكنيسة في مدة الكردينال ديري والكنيسة مدة النفس سوجير  
 ما رأيتاه بين تلك الدولة في القرن الثامن عشر والاهالي البلديين  
 في القرن الثاني عشر. فبين ذينك التاريخين تغيرت حال الهيئة  
 الاجتماعية ولئن كانت قد احرزت جميع عناصرها منذ المدة الاولى  
 وانني اروم اظهار صفة هذا التغيير الجوهري العمومية للعيان  
 بصراحة فاقول

ان الهيئة الاجتماعية كانت منحوية من القرن الخامس الى الثاني  
 عشر على ما وجدته فيها ووضحته اعني ملوكا وإشرافا غير الأكليريكين  
 وأكليروسا وسكان المدن والزراعيين والقوات الكنائسية والمدنية  
 وبالاختصار كل ما يترتب منه امة وحكومة ومع ذلك لم تكن ثم امة  
 ولا حكومة وفي كل المدة التي اشغلنا لم نشاهد ما يشابه الشعب  
 الحقيقي والحكومة الحقيقية بحسب وضع هذه الكلمات في يومنا هذا.  
 نعم قد صادفنا قوات خصوصية جمة وحوادث مخصوصة ونظامات  
 مجلوبة لاننا لم نطلع على شيء عمومي علني ولا على السياسة بمحصر المعنى

ولا على جنسية الشعب الحقيقية . ولنتظر الآن الى اوربا في القرنين السابع عشر والثامن عشر فاننا نرى في كل مكان شخصين عظيمين يظهران في مسرح العالم وهما الحكومة والشعب . والهيئة الاجتماعية وتاريخها عبارة عن تأثير السلطة العامة في الشعب بتمامه وعن تأثير الشعب في تلك السلطة التي تسوسه وما يبحث عنه التاريخ وما يرويه لنا انما هو العلاقات الكائنة بين هاتين القوتين العظيمتين واتفاقهما واختلافهما . والاشراف والاكليروس والاهالي كل هذه المراتب والتوات الخدوصية لا تظهر لنا الا وراء ذينك الجسمين العظيمين اتني الشعب وحكومته اللذين يحيطان على نوع ما عن النظر . فذلك ان لم اكن في ضلال هو الامر الجوهري الذي يميز اوربا المتاخرة عن اوربا المتقدمة وتلك هي الاحالة التي تمت بين القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر . فصار من الواجب الآن ان نبحث عن سر هذا الامر بين القرن الثالث عشر والسادس عشر اعني في المدة التي دخلنا فيها فهذه المدة تتميز بكونها جعلت لتحويل اوربا المتقدمة الى اوربا المتاخرة ومن ذلك نتجت فائدتها واهميتها التاريخية وان لم تعتبر هكذا اولم يبحث فيها خصوصاً عما نخب عنها فليس يعسر ترويهما وادراكهما فقط بل ايضا تعيها الذوق وتسام منها النفوس وفي الواقع اذا نظرنا اليها في حد ذاتها مجرداً نراها مدة



لا صفة لها ولا هيئة يزاد فيها الا اختلاط شيئاً نفسيئاً كادون ان تلحظ اسبابه  
 فهي مدة حركة بلا غاية واضطراب بلا فائدة وكان الملوك والاشراف  
 والاكليروس والاهالي وجميع عناصر النظام الاجتماعي تدور في  
 دائرة واحدة دون ان يحصل احدها على ثرة ولا راحة في تلك المدة .  
 وكم من مشروع قصدوا اتمامه فآل امره الى الفساد فانهم قصدوا  
 توطيد الحكومات وتأسيس الحرية حتي واصلاح الدين ولكنه لم ينجح  
 شي من ذلك ولا تم امر ما . وقط لم يشاهد في التواريخ ان يكون  
 الجنس البشري في حالة مستمرة من الكد والجهد دون ان يجدي  
 ذلك نفعا وان يكون مسخراً لعمل مستديم عقيم مثلما كانت حالته  
 وتاريخه من القرن الثالث عشر الى الخامس عشر .

ولست اعرف سوى كتاب واحد تظهر منه هذه الهيئة مع الصحة  
 وهو تاريخ امراء بورغونيا تاليف موسيو بارانت . ولست أتكلم عن  
 الحقيقة التي تلوح في تشخيصه الاخلاق وفي قلبه الحوادث مع التطويل  
 بل عن تلك الحقيقة العمومية التي تجعل الكتاب يجمله كصورة  
 صحيحة ومرآة وضیحة لكل ذلك العصر الذي يشرح لنا عن حركته  
 وعدم نجاحه معاً .

وبالعكس اذا اعتبرنا تلك المدة بالنسبة الى ما تبعها وانما السلسلة  
 الموصلة اوربا المتقدمة باوربا المتأخرة حيثئذ توضح للفكر ويصيرها

روثق وترى فيها الوحدة والانضمام ويعرف لها غاية وينظر فيها  
 نجاح وفشل ووجدتها وفائدتها كائنتان في العمل البطيء والخفي  
 الذي تم فيها . فيمكننا اذن ايها السادة تقسيم زمان تاريخ التمدن  
 الاورباوي الى ثلاثة اقسام كبيرة اولها ما سمي به بزمان الاصل والتكوين  
 وهو الزمان الذي تخلصت فيه عناصر هيئتنا الاجتماعية المتنوعة من  
 الهيمولي واكسبت صلابة وظهرت في اشكالها القطرية والمبادي  
 التي تحيها وهذا الزمان يمتد الى القرن الثاني عشر . وثانيها  
 زمان التجريب للنهم والتجسس وفيه تقرب عناصر النظام الاجتماعي  
 المختلفة بعضها من بعض وتخلط وتختبر بعضها بعضاً دون ان تلد  
 شيئاً عموماً متظافراً مستديماً وهذه الحالة لا تنتهي بالتحقية الا في القرن  
 السادس عشر . وثالثها زمان النمو بمحصر المعنى حيث تتخذ الهيئة  
 الاجتماعية في اوربا شكلاً نهائياً وتنبع في سيرها طريقاً معلومة ونسعى  
 مع السرعة والانضمام الى غاية ظاهرة صريحة وهو الزمان الذي ابتداءً  
 في القرن السادس عشر ولم يزل الى الان مداوماً سيرة

فهكذا ايها السادة يظهر لي في مجمل منظر التمدن الاوروباوي  
 وساجتهد بان اورده لكم على تلك الصورة . وهاتين الان قد  
 دخلنا في الزمان الثاني وعلينا ان نبحث فيه عن الحوادث المهمة  
 العظيمة التي كانت الاسباب الموجبة للتحويل الذي حصل في

الهيئة الاجتماعية وبموجب هذا التحول نتيجتها فاول حادث يظهر  
 لنا ويفتح على نوع ما المدة التي نحن في صدها هو الغزوات  
 الصليبية فانها تبدي في اخر القرن الحادي عشر وثملاً الثاني عشر  
 والثالث عشر ولا ريب في كونها حادثاً عظيماً لانها منذ نهايتها  
 وختامها الى الان لم تزل تشغل فلاسفة المورخين وشعر الجميع  
 حتى من قبل ان يتفوا على حقيقة امرها بانها تعد من الوقائع ذات  
 التأثير العظيم التي من شأنها تغيير احوال الشعوب وبانه لا بد  
 من درسها وترويضها لاجل ادراك مجرى الاحداث عموماً .  
 فالصفة الاولى التي توصف بها الغزوات الصليبية هي عموميتها لان  
 اوربا بأسرها اشتركت فيها فتعتبر كاول حادث اورباوي . وقبل  
 الصليبيين لم نشاهد اشعاراً واحداً اثر في اوربا بكليتها وحرّكهم الى  
 السعي نحو غاية واحدة ولا كانت اوربا . فانصليبية اظهرت اوربا  
 للعيان وكان الفرنسيون عليهم المعول في اول جيش صليبي لكن  
 كان ايضاً المان وايطاليان واسبانيول وانكليز . واذا نظرنا الى  
 الجيش الثاني والثالث نرى فيهما اقوالاً من شعوب المسيحيين كافة  
 فلم يكن يشاهد مثل هذا الامر قبلاً

وليس ذلك فقط بل كما كانت الغزوات الصليبية حادثاً  
 اورباوياً كانت ايضاً في كل قسم من اقسام اوربا حادثاً وطنياً

فكانت جميع مراتب الهيئة الاجتماعية في كل مكان متأثرة تأثيراً واحداً خاضعة لفكر واحد ومتمحمة حماسة واحدة . فالملوك والاشراف والقسيسون والاهلون والزراعون جميعهم حركتهم النخوة معاً واشتركوا كلهم في التجهيزات الصليبية على حدٍ سوى . فلمعت حيثئذٍ وحدة الامم الاذنية وهذا ايضا حادث جديد كالوحدة الاورباوية . وان وقائع كهذه اذا تصادف وقوعها في مدة شباب الامم وفي الازمنة التي ياتي الناس فيها بافعالهم من تلقاء ارادتهم وبمجرد حريتهم دون قصد ولا ارتباط ولا غاية سياسية اصلاً تعرف بوقائع البأس والشباعة والبطش والحمية الجاهلية . فوقائع الصليبية في اوربا المتأخرة هي شبيهة بالحمية الجاهلية . فانها كانت حركة شخصية وعمومية معاً ووطنية دون ان يحصل فيها الارتباط وادارة العمل فكل التواريخ تترر وكل الحوادث تثبت ان الصفة المذكورة هي الصفة الاصلية للغزوات الصليبية . ومن هم الصليبيون الذين ساروا في الاول اليوساشرذمات من الشعب ساروا تحت رئاسة بطرس السائح دون استعدادات ولا مرشدين ولا روساء بل كان يتبعهم لاكتواد بعض الشرفاء المجهولين واجنازوا المانيا والسلطنة اليونانية وجاءوا اسيا الصغرى فتشتتوا وهلكوا فيها وحيثئذٍ وثبت المرتبة الرفيعة وهي مرتبة الاشراف الالتزامية وسافروا الشرفا واقوامهم

تحت رئاسة كودفروا دي بوليون والحمية تلعب في روهسم ولا  
 قطعوا اسيا الدغري لحق بروساء الصليبيين بعض التعب وفتور  
 الهمة ولم يعبأوا بمداومة السير بل طمحوا الى الفتوحات الخصوصية  
 والتوطن بها . فنار شعب الجنود وهاج وطلب الذهاب الى  
 اورشليم وقال ( غاية الغزوة الصليبية انقاذ اورشليم ولم يات  
 الصليبيون لفتح امارات الى ريموند دي تولوز او الى بومون او الى غيره )  
 فغلب ذلك الميل الشعبي والجنسي والاورباوي الشديد على كل  
 الاميال الشخصية اذ لم يكن للروساء نفوذ كافٍ ليجبروا اولئك  
 الجماهير على الخضوع لامرهم ومراعاة صالحهم الخصوصي . ثم ان  
 الحمية حركت الملوك ايضا كما حركت الامم فالوا الى الرحيل  
 وناهبوا للسفر . وتجريدات القرن الثاني عشر العظيمة كانت تحت  
 قيادة الملوك

ولنتقل دفعة واحدة الى اخر القرن الثالث عشر . فان الناس  
 لم تزل تتحدث بالغزوات الصليبية بل ينادي بها على رؤوس  
 الاشهاد بجرارة قوية والباباوات تهيج الملوك والشعوب وتحركهم الى  
 المسير . والتأمت المجامع لتحريض الناس على استخلاص الاراضي المقدسة  
 ومع ذلك لم يهتم احد بهذا الامر ولم يذهب احد من الناس . وسببه  
 انه حدث في العقول وفي الهيئة الاجتماعية الاورباوية امور ابطلت

الغزوات الصليبية وانتهت امرها . نعم لم يزل يرى بعض التجريديات  
الحربية الخصوصية وبعض الاشراف وبعض الشرذمات يسافرون  
الى اورشليم الان الحركة العمومية بلا شك قد سكنت وبطلت  
بالكلية على انه يظهر ان مداومتها لم تزل ضرورية والتسهيلات لم  
تبرح كما كانت . فان المسلمين ظفروا في اسيا واستولوا على المملكة  
المسيحية المؤسسة في اورشليم . ومن الواجب استرجاعها . والوسائط  
المسهلة للنجاح ازدادت هما كانت في البداية اذ كان جم غفير من المسيحيين  
لم يزالوا مستقرين في اسيا الصغرى وسوريا وفلسطين ولم  
يبرح لهم شان وقوة وزادت الخبرة بطرق الاسفار والاعمال . فابن  
تلك الحمية والغيرة الاجتماعية . انه لامر واضح جلي ان التوتين  
العظيمتين اللتين هما اساس الهيئة الاجتماعية اعني الملوك والشعوب  
لم يعودوا يهتمون في هذا الامر

وقد قيل وتكرر مراراً ان ذلك ناشئ عن العناء والملل وان  
اوربا تعبت وملت من اقتحامها اسيا . فينبغي لنا ايها السادة ان  
نتف على حقيقة هذه الكلمات التي طالما استعملت في مثل هذه  
الظروف . فانها ليست بصحيحة كلياً ولا يمحتمل ان اجيال الناس  
يتعبون ويملون مما لم يعانون فيه او من عناء اجدادهم لان العناء  
والملل انما هما امران شخصيان لا يتقلان كالارث واهل القرن الثالث

عشر لم يتعبوا من الغزوات الصليبية التي كانت في القرن الثاني عشر بل كان سبب اخر يمتنعهم عن ذلك وهو انه كان قد حصل تغير مهم في الافكار والاشعارات والاحوال الاجتماعية وكانت قد تغيرت حاجات الناس ومرغوباتهم فلم يعودوا يصدقون ما كانوا يصدقونه ولا عاد لهم رغبة في ما كانوا يهتمونه . وبمثل هذه التحولات السياسية او الادبية لا بالعناء والملل يفسر تغير سلوك الاجيال المتتالية . واما العناء الذي نسب اليها فلا يمكن ان يعتبر سبباً للتحول الذي حصل

وكان سببان عظيمان ايها السادة قد حملا اوربا على الغزوات الصليبية احدهما ادبي والثاني اجتماعي

اما السبب الادبي فتعلمون انه كان النيرة الدينية اي ما ينشأ عن الاشعارات والمعتقدات الدينية . فان المسيحيين كانوا منذ نهاية القرن السابع يقاتلون المسلمين وكانوا قد قهرروهم في اوربا بعد ان وجدوا منهم على خطر عظيم وحصروهم في اسبانيا وكانوا لم يزالوا يهتمون في اخراجهم منها ايضاً . وطالما اعتبرت الغزوات الصليبية كحادث غير منتظر وامر فجائي حدث بغنة عن روايات الحجاج الراجعين من اورشليم وعن مواعظ بطرس السائح وتحريرياتهم . فما ذلك الا وهم والغزوات الصليبية لم تكن سوى مداومة تلك

المشاجرة العظيمة اشي كانت ابتدأت منذ اربعة قرون بين المسيحيين  
والمسلمين واشد وابلغ ما اتصلت اليه . وكانت في الاول أوروبا  
ساحة للقتال فصارت ساحته اسيا . ولو كنت اعتبر التشبهات  
والمقابلات التي يستعملونها احيانا في التاريخ سواء كانت بمثلها ام  
بغير محلها لكنت اريكم النصرانية في اسيا بالحالة نفسها التي كان عليها  
الاسلام في اوربا . فان المسلمين استوطنوا في اسبانيا واقتنعوا فيها  
بملكة وامارات وعروها وفعل ذلك المسيحيون في اسيا ووجدوا فيها  
بالنسبة الى المسلمين كما وجد المسلمون في اسبانيا بالنسبة الى  
المسيحيين . فملكة اورشليم ومملكة غرناطة متشابهتان ولكن ماذا  
تعنينا هذه المشابهة . فالامر المهم هو محاربة المذهبين الاجتماعيين  
والدينين احدهما الآخر واعظم ما اشتد هذا القتال في مدة الصليبية .  
فتلك هي صفة الغزوات الصليبية التاريخية والرباط الذي يوصلها  
بمجهل الحوادث

واما السبب الثاني الذي لم يكن اقل اعتبارا من الاول فهو  
حالة اوربا الاجتماعية في القرن الحادي عشر . فاني قد اعتنيت  
بالايضاح عن عدم وجود انتظام عمومي في اوربا من القرن الخامس  
الى الحادي عشر واجتهدت بأن ابين ان كل شي كان محليا فيها وان  
المالك والعيشة والعقول كانت قد انحصرت في دائرة ضيقة جدا



وانه في ذلك الاثنا تغلب مذهب حكومة الاشراف الاتزامية . فلم  
تلبث تلك الدائرة المحدودة ان صارت غير كافية للناس وفاق الفكر  
البشري والحركة الفرزية التي في الانسان الى تجاوز تلك الحدود  
التي كانا محصورين فيها وكانت عيشة الطواف قد بطلت دون ان  
يطلع الميل اليها لما فيها من المكاسب والاقدام على اشيا مجهولة يرجى  
منها الخير والفائدة . فهرعت الشعوب الى الانخراط في سلك  
الصليبية رغبة في ابدال عيشتهم بعيشة جديدة اكثر تنوعا وانساقا  
تذكرهم حريتهم القديمة زمان الخشونة وتفتح لهم ابواب العثم الواسعة  
فهذان هما على ظني السببان الحاملان على الغزوات الصليبية في  
القرن الثاني عشر . وفي اخر القرن الثالث عشر كان قد زال كل  
منهما اذ كان الانسان والهيئة الاجتماعية قد تغيرا بهذا المقدار حتى لم  
يعد يحركهما الى تلك الغزوات لا السبب الادبي ولا السبب الاجتماعي  
انقدم ذكرها للذان اثارا اوربا على اسيا . ولست ادري هل اطلع  
كثير منكم على مؤرخي الصليبية الاولين وهل تأتى لكم مرة ان تقابلوا  
التواريخ المعاصرة للغزوات الاولى بتواريخ آخر القرن الثاني عشر  
والقرن الثالث عشر مثلاً البيردكس وروبيرلوموان وريمون داجل  
الذين كانوا مع الصليبية الاولين مكليوم دوتير وجاك دي فيترى .  
فن قابل فينك الصنفين من المؤلفين يعجب كثيراً من الفرق

الكائن بينهما . فيظهر من كتب الأولين تهيج العقل وتأثير الصور  
 اذ يروون الحوادث الصليبية مع الحماسة الكلية ولكن عقولهم محدودة  
 بقدر لا يوصف وهم على جانب عظيم من النقلة والغباوة والخرافة  
 جاهلين العلوم بالكلية فلم يتجاوز ادراكهم الدائرة المحدودة التي ربوا  
 وعاشوا فيها ولم يستطيعوا تمييز شي من الاشياء التي حولهم ولا من  
 الحوادث والامور التي نقلوها . وبالعكس اذا فتحتم تاريخ الصليبية  
 لكليوم دوتير ياخذكم العجب اذ ترونه كواحد من مورخي  
 الزمان المتأخر ذا عقل متسع متفتن وافكار حرة يدرك جوهر الحوادث  
 السياسي واصولها وفروعها واسبابها ومسبباتها . واما طريقة جاك  
 دي فيتري فهي على غير هذه الصورة من التفتن فانه عالم لا يبحث  
 عما يتعلق بالصليبية فقط بل يهتم ايضا في الاخلاق والجغرافية  
 والطبيعات ويميز الامور ويعبر عنها وبالاختصار يوجد بون عظيم  
 بين رواية الصليبية الاولين ومورخي الآخرين يدل على حدوث  
 انقلاب عظيم في حالة العقل

ويظهر هذا الانقلاب على الخصوص من طريقة كلام كل من  
 الفريقين على المسلمين فالرواة الاولون او بالحري الصليبية الاولون  
 اذ كان ديواتهم عبارة عن لسان حالهم لم يروا المسلمين الاموضوعا  
 للبغض ولا شك انهم لم يعرفوه حينما تحدثوا عنهم ولا ادركوا حقيقة

امرهم ولا اعتبروهم الا من جهة العداوة الدينية الواقعة في ما بينهم  
 فلم يظهر من كثيهم اثر ما لادنى مخالطة اجتماعية بينهم وخلاصة الامر  
 انهم كانوا يبتغضونهم ويحاربونهم . واما كيليوم دوتير وجاك دوفيتري  
 وبرنارد الخزندار فانهم يحدثون عن المسلمين بطريقة اخرى ويتضح  
 من فحوى كلامهم حال كونهم يقاتلونهم انهم لم يحسبوهم متوحشين  
 كالسابق . ثم يظهر بينهم نوع من التوافق في الافكار والامتزاج  
 والمخالطة في المعيشة والعلاقات حتى ونوع من الميل والتجاذب .  
 ويمدح كيليوم دوتير نور الدين ويطنب في مدحه وكذلك برنارد  
 الخزندار فانه يطنب في مدح صلاح الدين حتي انها اتصلا مراراً  
 الى مقايسة اخلاق وسلوك المسلمين باخلاق وسلوك المسيحيين بقصد  
 التعقيب على هؤلاء وذهم كما كان يفعل تاسيت بالرومانيين حينما  
 كان يقابل اخلاقهم باخلاق الجرمانيين . فمن ذلك يتضح لكم التغيير  
 الجسم الذي حال بين الزمانين نظرًا الى ما يشاهد في المدة الاخيرة  
 من حرية الفكر وخلو الفرض بحق الذين تجردت العساكر الصليبية  
 لتتالم اي بحق اعداء النصارى انفسهم ولو يسع الصليبية الاولون  
 مثل هذا الكلام لاورثهم العجب وحرك فيهم الغضب  
 فهو ذا اليها السادة اول تاثير ناشئ عن الغزوات الصليبية واهم  
 اعني خطوة عظيمة نحو حرية العقل وتقدماً كبيراً نحو اتساع الفكرة

وانطلاقتها . فمع ان المعتقدات الدينية اهاجت الحروب الصليبية كانت نتيجة هذه ان جردت الافكار الدينية من سلطانها المطلق على العقل البشري حتى لا أقول مما يحق لها من النفوذ القانوني وهذه النتيجة غير المتظرة قطعاً تسببت عن أمور عديدة اولها ما شاهده الصليبية من الأشياء الجديدة العظيمة المتنوعة . فقد جرى لهم ما يجري للمسافرين وانه لمن الافكار المطروقة والأمور الشائعة معرفتها ان عقل المسافرين يكتسب زيادة الحرية وان عادة مخالطة الشعوب المختلفة وملاحظة الاخلاق والآراء المتنوعة توسع دائرة الافكار وتطلق العقل مما كان مقيداً به من الخرافات والمعتقدات الفاسدة . وهذا ما قد حصل لاولئك الشعوب المرتحلين الذين دعوا بالصليبية فقد فتحت اذهانهم وتفتت عقولهم نظراً الى مشاهدتهم أموراً متنوعة عديدة ووقوفهم على اخلاق غير اخلاقهم وفضلاً عن ذلك خالطوا امتين متمدنتين اكثر منهم وهما الامة اليونانية من جهة وامة الاسلام من جهة اخرى ولا ريب ان الهيئة الاجتماعية اليونانية مع تهقر حالها واضمحلالها في ذلك الوقت قد ظهرت للصليبية كهيئة اجتماعية متقدمة على هيئتهم فاتقة عليها في التهذيب والآداب . وهكذا ايضا رأوا الهيئة الاجتماعية الاسلامية . وانه لا امر يستحق الالتفات الوقوف في روايات الراويين على كيفية

تأثير المسلمين من منظر الصليبية فان اولئك في بداية الامر اعتبروا  
 الصليبية كنوم برابرة وكاخشن اناس نظروهم في حياتهم واكثرهم  
 توحشاً وبلادة . واما الصليبية فقد اذهلهم ما عاينوه من ثروة  
 المسلمين وغنائم وتمهذيب اخلاقهم ورقتها . وعقب هذا التأثير  
 الاول حصلت المخالطة والمواصلة بين الطائفتين ثم اشتدت بينهما  
 العلاقات واتسعت اكثر ما يظن عموماً . ولم يكن فقط اتصال  
 دائم بين مسيحي الشرق والمسلمين بل حصل التعارف بين  
 الغرب والشرق وزار احدهما الآخر وخالط كل منهما صاحبه .  
 ومن مدة يسيرة كشف الحجاب احد العلماء الذين تشرفت بهم  
 فرنسا امام اوربا وهو موسيو ايل ريموزا عما كان من العلاقات  
 والمراسلات بين سلاطين المقل والملوك المسيحيين وكان السلاطين  
 المشار اليهم يحثون السفرا الى ملوك الفرنك ومن جعلتهم الى  
 القديس لويس ويسألونهم المخالفة والمعاهدة على قتال الامراك  
 لفائدة الطرفين . وفضلاً عن وجود المراسلات الرسمية هكذا بين  
 الملوك كانت توجد ايضاً مخالطة بين الشعبين وعلاقات متنوعة  
 متواصلة وهاكم ما قاله موسيو ايل ريموزا في هذا المعنى في كتابه على  
 العلاقات السياسية بين ملوك النصارى وسلاطين المقل (ان  
 كثيراً من الاكليريكين الايطاليين والفرنسيس والفلمنك أرسلوا

باموريات سياسية الى الخان الكبير وجاء رومية وبارسلون  
وفالنس وايون وباريس ولندرا ونورثيتون جماعة من اعيان المغل .  
واحد الفرنسي سكانيين من مملكة نابولي سمي اسقفا في باكين وخلفه  
فيها احد مدرسي اللاهوت من مدرسة باريس . هذا وكم من  
اشخاص اخرين مجهولين تبعوا اولئك بصفة هيبة او طمعا في المكاسب  
او رغبة في التفرج على بلاد كانت مجهولة وبطريق الصدفة علمت  
اسماء البعض منهم فالول سفيراتي بلاد المجر من قبل التتر كان  
رجلا انكليزيا متفيا من بلاد بسبب بعض الجرائم فطاف اسيا كلها  
ثم دخل في خدمة المغل . واحد الرهبان الفلمنك صادف في  
اقاضي بلاد التتر امرأة من ممس نسي باكيت كانت قد خطفت  
من بلاد المجر ورجلا صائغا كان اخوه مستوطنا في باريس وله  
حانوت بالقرب من الجسر الكبير وشابا من انحاء مدينة روان كان  
قد شهد فتوح بلغراد ورأى ايضا روسيين ومجريين وفلمنكيين .  
وكان احد المغنيين ويدعي روبرت قد جال في اسيا الشرقية ثم  
عاد ومات في دار الاسقفية في مدينة شارتر . وكان رجل من التتر  
مقاولا على تقديم الخوذ الى جيش فيليب لوبيل . وقد صادف  
جان دي بلاكار بين رجلا من اشراف الروس في بلاد التتر ويسمونه  
تامر كان خادما بصفة ترجمان وكثير من تجار برسلو وبولونيا

والنساء كانوا قد رافقوه في سفره الى بلاد التتر واخرون رجعوا  
 معه الى بلادهم عن طريق روسيا وكانوا من مدن جانيوا وبيزا  
 والبندقية . واثنان من تجار البندقية طوحت بهم الصدقة  
 الى بخارا ومنها ذهبا برفق سفير ارسله خولاكو الى  
 خويلاي فاستقرا عدة سنتين في بلاد الصين والتتر وارسلوا بكتب  
 من الخان الاعظم الى البابا وعادا الى الخان الاعظم وصحبتهما ولد  
 احدهما وهو الشهير ماركوبولو واخبراهما على مفارقة خويلاي  
 والرجوع الى البندقية . وفي القرن التالي لم تكن الاسفار اقل من  
 هذه منها اسفار جان ديمانديفل وهو طبيب انكليزي واودريك  
 دي فريول وبيكولاني وكيليون دي بولدسل وغيرهم ومن المعلوم  
 ان الاسفار التي ذكرت هم الجزء الاقل وان الذين ترحلوا هم اكثر  
 عدداً من الذين كتبوا رحلاتهم وعدد اوفر من اولئك المسافرين  
 استقروا في الاماكن التي رحلوا اليها وقضوا فيها ايامهم وبعضهم  
 عادوا الى بلادهم ولم يفوزوا بشهرة ما من اسفارهم وانعابهم سوء  
 التذكار فكانوا يقصون اسفارهم غالباً مع المبالغ على اقرباءهم وانبائهم  
 ولكن لا ريب ان تلك التذكارات وهاتيك الروايات قد اتجت  
 اثماراً صالحة مفيدة رغماً عما مزجها من الحكايات التي لا اصل لها .  
 ونقل المسافرون هكذا زرعاً ثميناً الى المانيا وايطاليا وفرنسا في الاديرة

وبين الاشراف حتى وفي ادنى طبقات الهيئة الاجتماعية ولم يلبث ان  
 اثر ذلك الزرع بعد زمان قليل . فكل اولئك المسافرين المجهولين  
 الذين حملوا صنائع اوطانهم الى اقاصي البلاد عادوا بمعارف جديدة  
 ليست باقل ثمن منها وتاجروا هكذا على غير علم منهم تجارة أكثر  
 ربحاً وفائدة من تجارة السلع كافة اذ ليس فقط بواسطتهم اتسعت  
 تجارة الاقمشة الحريرية والوانى الصينية والاثار الهندية وزادت سهولة  
 ورواجها وانفتحت طرق ومساالك جديدة للصناعة والتجارة بل تقلوا  
 ايضاً الى اوربا اشيا اجل واربح من ذلك وهي الاخبار والروايات عما  
 شاهدهوه من الامم والاخلاق الجديدة والاعمال والمصنوعات فتفتحت  
 بذلك الازهار واخذت بالاتساع بعد ان كانت قد انحصرت في  
 حدود ضيقة جداً عقيب سقوط الدولة الرومانية . فصاروا يحسبون  
 حساباً لاجل قسم من اقسام العالم الاربعة واكثرها سكاناً وتمتدنا  
 قديماً وتشوفوا الى درس صنائع ومعتقدات ولغات الشعوب القاطنين  
 فيه حتى انهم حاولوا ان يرتبوا تعليم اللغة التتيرية في مدارس باريس  
 الكلية . ورويداً ورويداً تباحثوا في ما نقل لهم من الاخبار ودققوا فيها  
 النظر وخفضوا ما فيها من المبالغات وصححوها فذاعت في كل الجهات  
 وانتشرت وحولت الافكار نحو الاماكن الشرقية وتقدم فن الجغرافية  
 تقدماً بليغاً ومالت العقول في اوربا الى اكتشاف الاراضي الجديدة



ولما عرفت الناس جيداً نصف الكرة الأرضية لم تعد تصور كالاول  
 انه من المحال وجود شطرتان لها بل رضخت نوعاً لهذا الفكر وهكذا  
 بينما كان خريستوف كولومبوس سائراً للاكتشاف على زيبانكو  
 (اليابان) المنوع عنها من ماركو بولو اكتشف على العالم الجديد  
 انتهى)

فيتضح من ذلك ايها السادة مقدار سعة المستقبل الجديد الذي  
 لاح للافكار في اوربا مدة القرن الثالث عشر والرابع عشر من جرى  
 الحوادث الناشئة من الغزوات الصليبية ولا ينكر ان هذا كان من  
 اقوى الاسباب التي ترتب عليها نمو العقل وحرية اللذان ظهرا بعد  
 نهاية تلك الغزوات . ويوجد ظرف اخر يستحق الالتفات ايضاً  
 وهو انه قبل الصليبية لم يكن البلاط الروماني ابي مركز الحكومة  
 الكنائسية بخلاف العوام اصلاً بل كانت معاملاته لم بواسطة  
 الاكليروس سواء كانوا قصاداً مخصوصين مرسلين من قبل كنيسة  
 رومية ام اساقفة وقسيسي البلاد . نعم كان لبعض العوام مخالطة  
 مع رومية الا انه بوجه الاحمال كان الاكليروس واسطة بينها وبين  
 الشعوب . ففي مدة الصليبية صارت رومية ممراً بجانب عظيم منهم  
 سواء كان في ذهابهم ام في اياهم وعدد كبير من العوام شاهدوا عياناً  
 لمرور سياستها واخلالها واكتشفوا على ما انطوت عليه المباحثات

الدينية من الصالح الذاتية فلا ريب أن هذه المعرفة الجديدة  
أورثت العقول جرأة وجسارة لم يكن يشاهد مثلها إلى ذلك الحين  
فإن من يعمن النظر في حالة العقول بوجه العموم حين انتهاء  
المدة الصليبية على الخصوص في ما يتعلق بالأمور الكنائسية لا بد  
من أن يتضح له أمر مستغرب وهو أن الأفكار مالت إلى الحرية ميلاً  
شديداً وكفت المعتقدات الدينية عن أن تكون قطعاً لدائرتها  
وموضوعاً وحيداً لسعيها وحركتها وابتدأت الأفكار تنهم بأشياء  
أخرى غير منحصرة في الدين فقط كما كانت أولاً

فكان قد زال هكذا في القرن الثالث عشر السبب الأدبي  
الذي حمل الناس على الغزوات الصليبية أو أقله الذي هيجها  
وحركها إليها وكانت حالة أوربا الأدبية قد تغيرت تغيراً جسيماً  
والحالة الاجتماعية أيضاً حصل فيها انقلاب يماثل هذا فطالما  
مجنوا عمال الحوادث الصليبية من التأثير في هذا الانقلاب وقالوا إنها  
كثيراً ما أجبرت عدداً وافراً من أصحاب المقاطعات الصغيرة على  
أن يبيعوها إلى الملوك أو يبيعوا مشارطات إلى المدن بقصد جمع  
التقود والتأهب إلى الرحيل مع الصليبية وقبل أيضاً أن مجرد  
غياب الإشراف عن مقاطعاتهم الالتزامية كان سبباً في فقدانهم جانباً  
عظيماً من نفوذهم وشوكتهم ولكن لا حاجة لنا على ظني إلى الدخول

في شروحات هذا البحث المستطيلة بل يمكننا حصر تأثير الغزوات الصليبية في الحالة الاجتماعية بقليل من الحوادث الهومية . فانها قللت عدد المقاطعات الصغيرة والاشراف الضعيفي الشأن وحصرت الشوكة والاملاك في ايدي قليلة ولم تظهر المقاطعات الكبيرة للعيان ولا تلك الدوائر السيادية العظيمة ولا ازدادت عددًا الا بعد المدة الصليبية . وكم تأسفتُ على عدم وجود خارطة لفرنسا مقسومة الى مقاطعات سيادية التزامية كما عندنا خارطات تقسمها الى ولايات واقاليم واقضيه وكومون<sup>(١)</sup> فلو كان عندنا هكذا خارطات مخططة بها كل المقاطعات وحدودها ونسبة بعضها الى بعض والتغيرات المتوالية التي حصلت فيها وانكنا متابلة حالة فرنسا قبل الصليبية بحالتها بعد ذلك لكننا نعين مقدار المقاطعات التي النيت وضمت الى غيرها ومقدار ازدياد ونمو المقاطعات الكبيرة والوسطى فهذا الامر من اعظم النتائج المسببة من الحوادث الصليبية

والاشراف اصحاب الاملاك الصغيرة الذين يتوا حافظين

(١) اصطلاح في تقسيم فرنسا السياسي الحالي واصل ذلك نائمي عن الحكومة البلدية القديمة فان الكومون الان هي كناية عن اهالي مدينة او قسم من مدينة او ضيعة او مساحة معلومة في البرية لها شيخ تنخبه يسمى (مير) وهذا التقسيم عليه المعول في الانتخابات السياسية ولدى مداخلة الشعب بامور الاحكام (المترجم)

اراضيهم لم يكتثوا فيها معتزلين كالاول بل صار اصحاب المقاطعات  
 الكبيرة كبراً كراكر يدور حولها الصغرى ويتقربون منهم ويلوذون بهم  
 ويقيمون معهم على الدوام وكانوا قد الفوا هذه الحال في اسفارهم  
 الصليبية حيث كانوا في اضطرار الى اتباع الأكثر غنى وشوكة منهم  
 لانفاقهم عليهم المال ولمساعدتهم لم في كل ما يلزم فكانوا قد قضوا  
 زماناً ممتعاً مرافقهم ومشاركهم في معيشته واخطاره ولما عادوا الى  
 بلادهم استمرت في طباعهم تلك الموائمة والمعاشرة فارسوا الاجتماع  
 حول رئيسهم كالسابق وكان المناطعات الكبيرة اتسعت وزادت  
 اراضيها بعد الغزوات الصليبية كذلك صار لاصحابها دولة ووصولة  
 وصار يجتمع عندهم داخل القصر عدد كبير من الاشراف الذين ما  
 زالوا حافظين املاكهم الصغيرة لانهم لم يكتثوا فيها كالاول  
 فامتدادوا وازدياد المناطعات الكبيرة ونشوء عدد من المراكز  
 الاجتماعية التي يحصل فيها التآلف والاجتماع عوضاً عن التشتيت  
 والتفريق الذي كان سابقاً ذاك هما التأثيران العظيمان اللذان  
 احداثتهما الغزوات الصليبية في الهيئة السيادية  
 وهذه النتيجة نفسها حصلت ايضاً في المدن لان الحروب الصليبية  
 انشأت المدن الكبيرة اذ كان التجار الصغير والصناعة الجزئية غير  
 كافيين لتعبير بلدان عظيمة كبلدان ايطاليا والفلمنك بل التجارة

الواسعة البحرية وعلى الخصوص التجارة بين الشرق والغرب هي التي شادتها ورفعت شأنها ولم يحمل الناس على توسيع التجارة البحرية أكثر مما كان سبق لهم سوى الحروب الصليبية . وبالأجمال إذا نظرنا إلى حالة الهيئة الاجتماعية حين منتهى الحروب الصليبية نرى أن حركة التخليل والتفريق التي كانت حاصلة قبل تلك المدة في كل شيء قد زالت وبدلت بحركة أخرى مخالفة لها وهي حركة جمع وتأليف في القوة وفي الناس ومالت الأشياء كلها إلى التقارب وانضمت الأجزاء الصغيرة إلى الكبيرة أو تجمعت حولها وعلى هذه الطريقة سارت حالة الهيئة الاجتماعية وأخذت في النمو

فما قد اتضح لكم أيها السادة لما إذا لم تعد الملوك والشعوب ترغب في الحروب الصليبية عند منتهى القرن الثالث عشر وفي القرن الرابع عشر فانه لم يعد لهم حاجة إلى ذلك ولا عادوا يهتمونه وكان الذي حركهم إليه هوروح الدين وتغلب الأفكار الدينية على كامل وجودهم وتسلطها عليهم دون شريك فتلك السلطة ضعفت قوتها . وكانوا أيضا يميلون إلى الأسفار الصليبية طلباً للعيشة الجديدة المتسعة المتنوعة فابتدأوا يجدونها في أوربا نفسها باتساع ونمو العائلات الاجتماعية وفي تلك المدة انفتحت لمطامع الملوك الميادين السياسية قبل المفائدة التي كانت من الذهاب إلى أسيا لاستفتاح الممالك طالما

كان فيه جوارم ممالك كثيرة يقدرون على افتتاحها . ولم يذهب  
 فيليب اوغست (ملك فرنسا) إلى الفتوحات الصليبية الا من  
 كرم . وهكذا ايضا كانت الشعوب فانهم رغبوا باغتنام الثروة والفلاح  
 في ميادين التجارة عن السفر والترحل طلبا للاشياء المجهولة . فمثل  
 العموم الى السير في طلب الاشياء المجهولة اعراض عنه الملوك  
 بالسياسة والاهلون بالمعاملات التجارية المتسعة . ولم يبق في الهيئة  
 الاجتماعية احده ذلك الميل سوى مرتبة واحدة من مراتب الاعراف  
 وهم الذين لم يكن في امكانهم توسيع دوائهم واكتساب طو الشان  
 والرفعة بواسطة السياسة ولا كانوا يعباون بالتجارة ولا يكثرثون  
 بها فلهذا لبثوا محافظين على اميالهم واخلاقم القديمة وذلك هو  
 السبب الذي بعثهم على مداومة الاسفار الصليبية وتجددها مدة  
 طويلة من الزمان فهذه هي كاظن ايها السادة نتائج الحروب  
 الصليبية العظيمة الحقيقية اعني اتساع الفكر واجدادته وتحريره  
 من جهة وتكبير الدوائر الاجتماعية وانضمامها وفتح ميادين واسعة  
 لسعي واجتهاد الناس كافة من جهة اخرى وقد احدثت نموآ في  
 الحرية الذاتية واتحادا وانضماما في السياسة معاوانت على استقلال  
 المرء وعلى انضمام الهيئة الاجتماعية . وطالما بحثوا عن وسائل التمدن  
 المادية التي كانت سببا في جلبها من الشرق وقالوا ان اغلب

الاستنباطات العظيمة التي بعثت على نمو التمدن الاورباوي في  
 جاري القرن الرابع عشر والخامس عشر كيت الابرة والمطبعة  
 والبارود كانت معلومة في الشرق وبالنسبة اليي بمحتمل ان يكون  
 جالها الصليبية معهم حين رجوعهم . فلا يخلو الامر من وجود  
 بعض الحقيقة في هذه الاقاويل كما ان بعضها يستوجب الشك ولكن  
 الامر الذي لا شك فيه ولا امترا هو تاثير الحروب الصليبية ونتائجها  
 العمومية في الافكار من جهة وفي الهيئة الاجتماعية من جهة اخرى  
 فقد نقلت هذه من طريق ضيقة موحلة الى سبل جديدة رحبة وبدأت  
 باحالة العناصر المتنوعة المركبة منها تلك الهيئة الاجتماعية الى  
 عنصرين فقط الحكومة والشعب كما هي صفة التمدن المتأخر الحقيقية  
 وفي الوقت ذاته اخذ ينمو نظام اعان على حصول هذه النتيجة  
 العظيمة اكثر من الجميع وهو النظام الملكي . فتاريخه منذ نشر  
 الدول المتأخرة الى القرن الثالث عشر يكون موضوع مقالتنا الالية

## المقالة التاسعة

موضوع المقالة . ماهية وظيفة المذهب الملكي العظيمة وأهميته في تاريخ أوربا والعالم . الأسباب الحقيقية لتلك الأهمية . وجوب اعتبار النظام الملكي من وجهين . أولاً طبيعته المخصوصة المستمرة . ثانياً عبارته عن السلطان القانوني الشرعي . في أي حدود . ثانياً لباته وتنوعه . كلنا المذهب الملكي الأوروبي نتيجة أنواع المذاهب الملكية المختلفة . في الملك الخشن . في الملك السلطاني (إمبراطوري) . في الملك الديني . في الملك السيادي الالتزامي . في الملك كما هو في الأزمنة المتأخرة بجمهر المعنى وفي طبيعته الحقيقية

### أيها السادة

لقد اعتنيت في اجتماعنا الأخير بتحديد الصفة الجمهورية التي تمتاز بها الهيئة الاجتماعية المتأخرة لدى مقابلتها بالهيئة الاجتماعية الأوروبية المتقدمة وظننت أن تلك الصفة إنما هي حصر جميع عناصر الحالة الاجتماعية المتعددة باثنين فقط وهما الحكومة والشعب وعوضاً عن الإشراف والأكليروس والملوك والأهلين البلديين والزراعيين والأرقاء الذين كانوا في بدء الأمر القوات المتغلبة والشخصين الأولين في مسرح التاريخ لم نر في أوربا المتأخرة سوى شخصين عظيمين يشغلان وحدهما المسرح التاريخي أي الحكومة والشعب وكما أن هذا الأمر هو خلاصة التمدن الأوروبي كذلك هو أيضاً

عظم أهمية  
المذهب الملكي  
في تاريخ  
التمدن



الغاية التي ينبغي لنا ان نتبعها ونصل اليها بواسطة البحث والتفتيش  
 فيجب ان نبحث عن هذه النتيجة العظيمة ونموها وثبوتها على التدرج .  
 وقد دخلنا في الزمان الذي يعتبر انها ابتدأت تظهر فيه اذ كان بين  
 القرن الثاني عشر والسادس عشر كما راينم تمام العمل البطيء الخفي  
 الذي حول هيئتنا الاجتماعية في اوربا الى هذا الشكل الجديد والحالة  
 النهائية . ولقد درسنا ايضا اول الحوادث واعظمها التي على مذهبي  
 اعانت اوربا اعانة عظيمة على سلوك هذا السبيل اعني الوقائع  
 الصليبية

وفي ذلك الوقت اي في اثناء بداية تلك الوقائع الصليبية اخذ  
 في ان يكبر ويعظم نظام كان ربما هو السبب الاقوى في تكون الهيئة  
 الاجتماعية المتأخرة وامتزاج جميع عناصرها واحالتها الى قوتين كما  
 تقدم وها الحكومة والشعب وذلك هو النظام الملكي

ولمن الواضح ان الملك نشأ عنه امور مهمة جدا في تاريخ المدن  
 الاورباوي ومراجعة النظر في الحوادث مختصرا تكفي لاقتناعنا بذلك  
 وقد يرى نمو هذا النظام سائرا على قدم واحدة على نوع ما مع نمو  
 الهيئة الاجتماعية نفسها اقل مدة طويلة من الزمان . فتجاحها مشترك  
 وليس نجاحها مشترك فقط بل كلما كانت الهيئة الاجتماعية تقرب الى  
 صفتها النهائية المتأخرة كلما كان الملك يكبر وينمو حتى انه حينما اكتمل

العمل ولم يعد يبنى في ممالك اوربا الكبيرة قوة مهمة فاطعة على نوع ما غير الحكومة والاهالي كانت تلك الحكومة هي الملكية . وهذا لم يتم فقط في فرنسا حيث الامر واضح لا بل في اغلب اقسام اوربا فان تاريخ الهيئة الاجتماعية في انكلترا والمانيا ياتينا بالنتيجة ذاتها تحت اشكال مختلفة نوعا وفي مدى سابقة او لاحقة . ففي انكلترا مثلاً فسدت العناصر القديمة الخصوصية المحلية وعوض عنها بذهب السلطة العمومية على زمان عاتلة تودور الملوكية <sup>(١)</sup> وكان الملك اذ ذاك في اعظم درجة من النفوذ وهكذا حصل ايضا في المانيا واسبانيا وجميع ممالك اوربا الكبيرة

واذا اخرجنا من اوربا وجهنا النظر الى سائر العالم نرى ايضا ما يشابه هذا الامر بعينه ونشاهد للملك شأنا ومكانة عظيمة في كل الاقطار وربما راينا انه النظام الاعم والاكثر دواما والذي يصعب جدا منعة عن البلاد التي لم يظاها واستصاله من حيث يكون موجودا . وهو مستول على اسيا من عهد يتجاوز الذكر ولدى كشف امريكا وجدت كل الحكومات الكبيرة هنالك تابعة للذهب الملكي على تراتيب متنوعة . وان جزنا داخل افريقيا فحيثما نصادف اما

اسباب اعمية  
الذهب الملكي  
العمومية

(١) في العاتلة التي حكمت انكلترا بعد حروب الوردتين وتولى منها خمسة ملوك وخلفها على سرور الملك عاتلة استوارت (الهنريج)

عظيمة نشاهد ذلك المذهب متسلطاً عليها . ولم يدخل المذهب الملكي كل الاماكن فقط بل صلح ايضا في الاحوال الأكثر تبايناً واختلافاً كالتمدن والخشونة والاخلاق الأكثر ليانة وميلاً للسلام كما في الصين والتي ينسب فيها روح المشاجرة والقتال . واستقرت تارة في وسط مذهب الاسباط اي في الهيئات الاجتماعية المركبة من مراتب متنوعة . متظمة وطوراً في قلب مذهب المساواة اي في الهيئات الاجتماعية الخالية بالكلية من انواع المراتب الرسمية المستمرة . وكان في غالب الاحيان مستبداً جائراً او احياناً مساعداً على نواحي التمدن حتى وعلى نمو الحرية ايضا . فكانما هو راس يصلح لعدد من الاجسام المختلفة او ثمرة تجنى من الاغراس الأكثر تنوعاً . وهذا الامر يمكننا من الاكتشاف على كثير من النتائج المهمة المفيدة على اننا نكتفي باثنتين فقط

اولاً انه لمن المحال ان يكون امر كهذا ناشئاً عن الصدفة المحضة والقوة والاختلاس فقط ومن المحال الا يكون بين طبيعة الملك باعتبار كونه نظاماً وطبيعة الانسان ذاتياً او الهيئة الاجتماعية جملة نسبة عظيمة ومشابهة قوية . نعم ان القوة متفرقة بالنظام المذكور منذ الاصل وانها ساعدت كثيراً على نجاحه وتقدمه لكن اذا صادفتم نتيجة كهذه واذا رأيتم حادثاً عظيماً ينمو ويتجدد على توالي

الدهور والاحقاب وفي كامل الاحوال المتنوعة فلا تشبهوه ابداً الى القوة . ومع ان القوة لها تداخل عظيم يومياً في الاعمال البشرية فليست هي مبداها ومحركها الاكبر بل يفوق القوة وفعلها على الدوام ويسود علمها سبب ادبي متوقف عليه ثل الامور بحملتها . ونسبة القوة الى تاريخ الهيات الاجتماعية كسجة البدن الى الانسان فلا ريب ان البدن لذواهمية عظيمة في حياة الانسان ومع ذلك ليس البدن مبدا حياتي الحيوة انما تسري فيه لا تصدر عنه . وهكذا ايضا تركيب الهيات الاجتماعية البشرية فمهما كان للقوة فعل فيها فليست مع ذلك القوة التي تسوسها ولا في يدها امرها بل تسترخ خلال طارقات القوة تصورات فكرية وتأثيرات ادبية فتدير مسرى الهيات الاجتماعية ولا بد من ان يكون سبب كهذا ايد الملك ونجدة لا القوة

وامر ثانٍ يستحق الانتفات بقدر ذلك ايضا هو كون النظام الملكي ذاليانة واستعداد طبيعي للتلطيف وللصلاح في هذه من الظروف المتنوعة . فانظروا الى هذه المناقضة وهي انة من طبعه الوحدة والاستمرار والبساطة ولا يحتمل التغيرات العديدة كغيره من النظمات ومع ذلك يصلح للهيات الاجتماعية الكلية للباينة بعضها البعض فيجب ان يكون التنوع ما يوافق طبيعته ولا شك انة مرتبط بكثير من العناصر والمباني الثبانية التي في الانسنان

في الهيئة الاجتماعية . وبما ان المورخين لم يعتبروا النظام الملكي كما ينبغي في كامل اتساعه ولم يدخلوا من جهة في البحث عن مبداء الخصوصي الثابت وعن جوهره العديم التغير مما كانت الظروف التي يوجد فيها ولا راعوا من جهة اخرى كامل التنوعات التي يقبلها جميع المبادي التي تتحد معها بناء على ذلك اي بما انهم لم يعتبروا الملك من ذينك الوجهين المتسعين لم يدركوا جيدا على الغالب حقيقة اهميته في تاريخ العالم ولا فهموا كنه طبيعته ومفاعيله

فهذا الامر ارغب اتمامه الان بطريقة نوقفنا حق الوقوف على حقيقة نتائج هذا النظام في اوربا المتاخرة سواء كانت صادرة من مبداء الخصوصي ام من اللطيفات التي طرأت عليه ولا ريب ان شوكة الملك تلك القوة الادبية التي هي حقيقة اصله ليست قائمة بآرادة الانسان الذاتية الخصوصية الذي هو ملك ولا شك ان الشعوب بقبولهم الملك نظاما والفلاسفة بتأييدهم اياه مذهباً لم يقصدوا قبول سلطان آرادة رجل على ما هي عليه في حد ذاتها من الغباوة والتجبر وقلة الرشد والاهواء . فالملك هو غير آرادة انسان واحد ولئن كان ذلك ظاهراً شكله بل هو عبارة عن السلطة القانونية اي تلك الآرادة التي من جوهرها الحثائية والعدل والرشاد وعدم التفرغ والنزعة عن كامل الآرادات والسمو عليها والتي يحق لها ان تسوسهم

الملك هو  
عبارة عن  
الموازج الشرعي  
القانوني

ما دامت على هذه الصفة فذلك هو معنى الملك في عقول الشعوب  
وسبب قبولهم إياه

وهل يوجد بالتأكيد أيها السادة وازع شرعي أي شريعة لها  
حق الحكم على الناس وسياستهم فانه لمؤكد انهم يعتقدون ذلك  
لانهم يجتهدون على الدوام وطالما اجتهدوا ومن الحال ألا يجتهدوا  
بالدخول تحت حكمها والخضوع لسلطانها . ولنفرض لست أقول  
امة بل جمعا من الناس قليلاً عدده خاضعاً لسلطان لم  
يكنه إلا بالفعل فقط أي لقوة لا حق لها غير حق القوة ولا تحكم  
بالعدل والحق . فالطبيعة البشرية تنكر ذلك الافتراض وتنفر  
منه اذ لا بد لها من اليقين بالحق فانها تبحث عن سلطة الحق وهي  
السلطة الوحيدة التي يرتضيها الانسان . وما هو التاريخ اما هو  
بيان وإثبات ذلك الأمر الكلي . وما سبب المشاجرات العظيمة  
والحروب التي أكثرها تشغل حياة الشعوب ليستغابها الاجتهاد  
العظيم للحصول على الوازع الشرعي القانوني حتى يتم الخضوع  
لاحكامه . وليس الشعوب فقط بل الفلاسفة ايضاً يعتقدون  
بوجوده وعلى الدوام يبحثون عنه . وما هي تلك المذاهب والآراء  
الفلسفية السياسية اما هي البحث عن الوازع الشرعي القانوني . وما  
فحوى تلك التأليف . اغبر مشكلة مغرقة لمن يحق الحكم على الهيئة

الاجتماعية . وان راجعنا الآراء الشيوكراتيكية ( المحكم في ظل اله )  
والملكية والسيادية والجمهورية تروها كلها تفخر بكونها عرفت لمن  
السلطان الشرعي وكل منها يعدُّ الهيئة الاجتماعية بان يوضعها  
تحت حكم سيدها القانوني . فكرر القول ان تلك هي غاية اعمال  
الفلاسفة كافة واجتهاد الامم قاطبة

وكيف يمكن الاعتقاد اولئك وهؤلاء بالوازع الشرعي ام كيف  
يسوغ لهم الا يبحثوا عنه على الدوام . فان افترضنا اقل الاشياء مثلاً  
بان يطلب من الناس اتمام امر ما سوا كان متعلقاً بالهيئة الاجتماعية  
بجملتها ام بعدد قليل من الناس ام بواحد منهم أفلا يحتاج الى قانون  
لا تمام هذا الامر والى ارادة قانونية تتبع وتنفذ . وسوا كنتم تبحثون عن  
الامور الطفيفة المتعلقة بالحياة الاجتماعية ام عن اعظم حوادثها  
ووقائعها فعلى المحالين لا بد لكم من ان تصادفوا حقيقة تضطرون  
الى تأكيدها وتبينها او تصور افكاراً حقيقياً عادلاً تلتمسون الى  
ادراجها في العمل فذلك هو الوازع الشرعي الذي لم تنزل الفلاسفة  
والشعوب ولن تزال تشوف اليه وترغبه

ولكن الى اي حد يمكن تفويض امر الوازع الشرعي بوجه عمومي  
ومستمر الى قوة ارضية وارادة بشرية . ام ما الذي يحسب بالضرورة  
بها لا ومضراً في مثل هذا الافتراض ام ما الذي يجب ان تفكره

خصوصاً من جهة افتراض كون الملك عبارة عن الوازع الشرعي  
 أم ما هي الشروط والحدود التي لا بد منها لقبول هذا الافتراض .  
 فانما هذه مسائل عظيمة لا يستدعي الموضوع دخولي في البحث عنها  
 الا انني لا اقدر استغني عن بيانها فهذا اذكر لكم شيئاً عنها في سياق  
 الحديث

فانني اؤكد والذوق السليم يثبت تأكيداً ان الوازع الشرعي  
 الكامل الدائم لا يسوغ ان يكون مخصوصاً برجلٍ ما وان كل من  
 يعزو الوازع الشرعي الى قوة بشرية اية كانت انما هو في ضلالٍ  
 مبين ومضر ولذلك وُجِدَت ضرورة تحديد جميع السلطات  
 بقطع النظر عن الثابها واشكالها ومن ذلك نتج عدم قانونية كل  
 حكم مطلق ايا كان اصله فتوحاً او ارتكاً او انتخاباً . وقد يقع الاختلاف  
 على جودة وسائل وطرائق البحث عن الوازع الشرعي اذا انها تنوع  
 بحسب ظروف الزمان والمكان ولكن لا يسوغ اصلاً لقوة ما اية  
 كانت ان تستولي على سلطة الوازع الشرعي بطريقة مطلقة مستقلة  
 في اي مكان او زمان كان ولا يعتبر ذلك قانونياً

ووضعنا هذا المبدأ لا يمنع كون الملك يظهر لنا في جميع مذاهب  
 بهيئة الوازع الشرعي . فان املنا اذانا الى المذهب الثوكراتيكي  
 نسمة يقول ان الملوك ظل الله على الارض الامر الذي معناه انهم



صورة العدل والحق والجودة في درجة الكمال . وإن سألنا المشرعين  
 يحيون أن الملك هو الشرع الحي وتفسير ذلك أيضاً أن الملك هو  
 عبارة عن الوازع الشرعي أعني الشريعة التي لها حق الحكم على  
 الناس . وإن خاطبنا الملك ذاته بهذا الشأن أي المذهب الملكي  
 المحض يقول لنا أنه عبارة عن الدولة وعن المصالح العامة . ففي  
 كل مذاهب الملك وفي جميع أحواله نجد على الدوام مدعياً أنه  
 عبارة عن الوازع الشرعي الذي وحده بحق له الحكم قانونياً على الهيئة  
 الاجتماعية

ولا محل للعجب من هذا الأمر لأننا إذا بحثنا عن صفات الوازع  
 الشرعي الصادرة عن ذات طبيعته نرى أولاً أنه واحد إذ ليس إلا  
 حقيقة واحدة وعدل واحد وهكذا الوازع الشرعي يجب أن يكون  
 واحداً ثم أنه مستمر دائم ولا تتغير حالته وكذلك الحقيقة فإنها  
 دائماً على حالة واحدة دون تغيير أصلاً . وأخيراً منزلته عالية  
 ومنزهة عن كامل تقلبات هذا العالم وحظوظه وليس له من العالم  
 على نوعٍ ما سوى النظر إليه والحكم عليه فتلك هي وظيفته . فأننا  
 نرى جميع هذه الصفات العقلية الطبيعية التي يوصف بها الوازع  
 الشرعي ظاهرة في المذهب الملكي فهو يقلدها جميعها على نوع حسي  
 وهو على صورتها ومثالها في ظاهر الأمر . فاتبعوا المصنف الذي فيه

صفات  
الوازع  
الشرعي  
المعصية

موسيو بانجامين كونسنان شخص لنا الملك ببراعة كقوة خلية  
 الغرض معدلة مسكنة تعلو على طائرات الهيئة الاجتماعية وتحل  
 عن مشاجراتها ولا تباشر العمل إلا في اوقات الشدائد العظيمة  
 والاهوال الجسيمة . أفلا يجب ان تكون هكذا على نوع ما هيئة  
 السلطان القانوني في حكمه وسياسته الامور البشرية . ولا شك  
 ان هذا التصور من شأنه ان يؤثر في العقول حتى انه انتقل سريعاً  
 من بطون الكتب الى الواقع فان احد المالكين في البرازيل جعله  
 اساساً للملك في النظامات المسماة بالكونستيتسيون . فالملك هنالك  
 عبارة عن قوة معدلة تعلو على القوات الفعالة وكما شاهدت بسيط  
 للمشاجرات السياسية وقاض عليها

فمن امي وجه اعطينا النظام الملكي وقايسناه بالوازع الشرعي  
 نجد المشاكلة الظاهرة الخارجية عظيمة جداً بينهما فلا غرو ان تكون  
 اثرت في عقول البشر . فكلما مات عقولهم الى التأمل في طبيعة  
 الوازع القانوني ودرس صفاته الجمهورية كانوا يفضلون الملك  
 على غيره . ولما كانت الافكار الدينية راجعة فعادة التأمل في صفات  
 الله جذبت الناس الى المذهب الملكي المحض . وكذلك لما كثرت  
 المشرعون في الهيئة الاجتماعية واعنادوا على درس طبيعة وصفات  
 الوازع القانوني في مطالعتهم الشريعة والتواين حملهم ذلك على

أن يصوروه في المذهب الملكي . فكلما كان العقل البشري مهم في  
الحامل بطبيعة ووصف الوازع القانوني الشرعي ولم يأت أسباب  
أخرى تلهيه عن نتائج تأملوه كان دائماً يميز ويفضل المذهب الملكي  
الذي يشاكل الوازع ويمائله بالصورة

وفضلاً عن ذلك يوجد زمان يساعد على هذا التصور بنوع  
خصوصي وهو الزمان الذي تندفع فيه القوات الشخصية في العالم  
وتثور تابعة أهواها والذي يستبد فيه حب الذات في الأفراد عموماً  
عن جهلٍ أو عن نوحشٍ أو عن فسادٍ في الأخلاق فتخبط الهيئة  
الاجتماعية حيثئذٍ خبط عشواء وسط ازدحام تلك الإرادة الشخصية  
ونظراً إلى عدم تمكنها مجرد سير الأحوال الطبيعي من الوصول  
إلى الانضمام والاتحاد في الإرادة لكي تحصل على النظام فتميل ميلاً  
شديداً إلى سلطة ووازع يستطيع إخضاع الأفراد طرّاً . وإذا  
رأت الناس حيثئذٍ نظاماً فيه بعض صفات الوازع القانوني يعدم  
بالحكم عليهم فيسرعون بالانضمام إليه للحال مع الرغبة والاهتمام العظيم  
كما يسرع المظلوم المنفي ملتجئاً إلى حظيرة الكنيسة وأمور كهذه تقع  
في أزمّة فتوة التوم حيث يكون عدم النظام والخلل كالأزمة التي  
قد اطلعنا على تاريخها فإن الملك مناسب كثيراً أزمّة كهذه قد أثلم  
بظامها أثلاً ما شديداً وتأقت فيها الهيئة الاجتماعية إلى الترتيب والنظام

دون أن تقدر على النجاح بواسطة اتفاق الارادات الشخصية مجرداً .  
ويوجد أيضاً اوقات اخرى يناسب فيها الملك لاسباب مناقضة  
للاسباب المتقدمة . فلماذا ثبت العالم الروماني الذي كان قريباً  
من الانحلال حين انتهت الجمهورية نحو خمسة عشر قرناً زيادة تحت  
اسم تلك السلطنة التي لم تكن في واقع الامر سوى مداومة التقهقر  
وتطويل النزاع . أليس ان الملك ثبتاً لم هل يستطيع نظام غير الملك  
ان يحدث نتائج كهذه . كلا بل الملك وحده كان قادراً على ضغط  
هيئة اجتماعية كالرومانية تمكن منها حب الذات والانانية وساقاها الى  
تفرقها وتلاشيها . فالحكومة السلطانية ثبتت الدولة الرومانية مدة  
خمس عشرة قرناً مع انها كانت ماثلة طبعاً الى الحراب . فيوجد  
والحالة هذه اوقات يستطيع فيها الملك وحده ان يؤخر انحلال  
الهيئة الاجتماعية واوقات اخرى يقدر وحده على تعجيل تنفيسها  
وتاليقها والباعث على ذلك في الحالين وسبب تاثير الملك هكذا  
في الحوادث هو كونه يماثل الوازع القانوني صورةً وفعلاً أكثر  
من غيره من انواع الحكومات

فقد علمنا الان ان لهذا النظام في كل الازمنة التي تصادف  
فيها صفة جوهرية ومبدأً أدبياً ومعنى حقيقياً خصوصياً يقوم  
قواه وهو كونه صورةً ومثالاً وترجماناً لمقتضى تلك الارادة الواحدة

السامية القانونية في جوهرها التي وحدها لها حق الحكم على البشر  
وسياستهم كما سبق الكلام

انواع الملك  
المختلفة

ولنتظر الان الى الملك من الوجه الثاني اعني من جهة لياتيه  
والوظائف المتنوعة التي اتيها والنتائج التي اصدارها ولنعطِ البيان  
على ذلك ونحدد اسبابه . وهذا الامر مما يسهل علينا اذ يمكننا البحث  
ههنا في التاريخ وخصوصا في تاريخنا الاورباوي لان الملك تأتى له  
في اوربا المتاخرة بواسطة تداول بعض الظروف الغريبة ان يتزيا  
بزي جميع الانواع التي ظهرت له في تاريخ العالم . فالملك الاورباوي  
كان على نوع ما حاصل جميع انواع الملك الممكنة وخلاصتها .  
فهذا اباشر تاريخه من القرن الخامس الى الثاني عشر وستنظرون  
كل الهيئات المختلفة التي ظهر بها وكيف تبرز لنا في كل مكان  
صفة التنوع والتشبيك والتصادم المخصوصة بعموم التمدن  
الاورباوي

فانه حين اغارة الجرمانيين الكبيرة في القرن الخامس كان نوعان  
من انواع الملك في الوجود الملك الخشن والملك السلطاني  
(امبراطوري) اي ملك كلوفيس وملك قسطنطين وكل منهما  
مباين للآخر في مبادئه ومفاعيله . فالملك الخشن هو انتخابي في  
جوهره فكان الجرمانيون ينتخبون ملوكهم لكن ذلك الانتخاب لم يكن

على الصورة التي نعهدا بل كان الذي يُقرُّه بالشجاعة والفروسية من الشجعان يتسلط على رفاقه ويأمر عليهم فالانتخاب هو الاصل في الملك الخشن وصفته الجهورية الابتدائية على انه اخذ يحصل فيه بعض التغير في القرن الخامس وتخللت فيه وقتئذٍ عناصر جديدة وذلك ان القبائل كان لكلٍ منها رئيس في البداية ثم نشأت اعيال وتقدمت على غيرها ثروة واعتباراً وسادت عليها فاجدأت التوارث حيثُ وانحصر انتخاب الروساء في الاعيال المذكورة فهذا اول مبدا مختلف شارك المبدأ الانتخابي المتسلط

ثم انه كان قد تخلل الملك الخشن عنصر آخر ايضاً او بالبحري تصور وهو التصور الديني . فيوجد اعتقاد عند بعض شعوب البربر كالغوثيين مثلاً وهوان اعيال ملوكهم من سلالة اعيال آلهتهم او من سلالة الابطال الذين اهلوا عندهم كأودين<sup>(١)</sup> مثلاً فهذا الامر يماثل ما ذكره هومورس عن اليونان الذين كانوا يزعمون ان ملوكهم من سلالة الالهة او نصف الالهة ويقدمون لهم نوعاً من العبادة مع ان سلطتهم كانت محدودة . فكان التغير والتحريف هكذا قد اعتري

(١) قيل انه جاءهم من اسيا وفتح البلاد السكاندينا فبقي اي السويدي والنرويج والدينمارك فآلهتهم . وينسبون اليه اعمالاً عظيمة خيرية ومن جملتها انه عرض نفسه للهلاك في النار حباً بخلص شعبه ويظن انه كان قبل المسيح بسبعين سنة وبعضهم زعم انه كان بعد المسيح (المترجم)

الملك الحسن في القرن الخامس ولكن مبداءه الأصلي كان لم يزل متغلباً

وأما الملك الروماني السلطاني فهو على هيئة أخرى لأنه كان عبارة عن شوكة الأمة وورث سلطة الشعب الروماني وعزته وإن اعتبرنا الملك في زمان أوغسطس وطيباريوس نرآن السلطان (امبراطور) هو نائب ديوان الشيوخ (السنت) وجمعيات الشعب (الكوميس) وكامل الجمهورية فهو ورثها وقد جمعت قوتها وحصرت في ذاتها .  
أفلا يتضح ذلك من وداعة السلاطين الأولين وعلى الخصوص أولي المعرفة والدراية منهم الذين كانوا يدركون حقيقة منزلتهم فكانهم يشعرون بسلطة الشعب الذي كانت له السلطة وتنازل لهم عن حقوقه ويخاطبونه كما لو كانوا نوابه أو وزراءه ولكن في الواقع كان في يدهم الأمر وكان لهم كامل السلطة التي كانت للشعب وكانوا ينفذون أحكامهم بصرامة وهيبة . وهذا الانقلاب لا يصعب علينا إدراكه أيها السادة لأننا قد شاهدناه باعيننا نحن بالذات ورأينا السلطان يتقل من الشعب إلى رجل واحد وذلك هو تاريخ نابليون فإنه كان عبارة عن شخص الشعب المالك وطالما ذكر هذا الأمر قائلاً من مثلي اتخبة ثمانية عشر مليوناً من الرجال ومن مثلي وكيل عن الأمة . والنقش الذي كان على الدراهم المضروبة في مدته من الجهة

الواحدة (الجمهورية الفرنسية) ومن الجهة الثانية (نابوليون سلطان)  
 مما ثبت الامر الذي اوردته اي ان الشعب كان ملكاً ونابوليون  
 مشخصه . فذلك كانت ايها السادة صفة الملك الروماني الاساسية  
 ودامت له تلك الصفة مدة الثلاثة قرون الاولى من السلطنة حتي  
 انه لم يتحول الى شكله النهائي الكامل الا في مدة ديوكلسيانوس .  
 وحينئذ كان عنيداً ان يطرأ عليه تغيير عظيم فكان يتنهي للظهور  
 ملك جديد لان النصرانية كانت تهتم منذ ثلاثة قرون في ادخال  
 العنصر المسيحي الى السلطنة الرومانية ونجحت في زمان قسطنطين  
 فاكتسب اذ ذاك العنصر الديني نفوذاً كبيراً ولكنه لم يغلب بالكلية  
 واخلفت هيئة الملك فلم يعد اصله بشرياً ولم يبق الامير نائباً هن  
 الشعب كالاول بل صار ظل لله ونائبته والسلطة صارت تنزل اليه  
 من اعلى حال كونها في الملك السلطاني كانت تصعد اليه من اسفل  
 فهاتان حالتان مختلفتان جداً ونتائجها متباينة فانه يعسر التوفيق  
 بين حقوق الحرية والضمانات السياسية من جهة ومبدأ الملك  
 الديني من جهة اخرى على ان المبدأ في حد ذاته هوسام وادي وذنو  
 فوائدها كم وصف الامير في القرن السابع على مقتضى المذهب  
 الملكي الديني وذلك ماخوذ عن قوانين مجمع توليدو



(ان الملك انما يسمى بالملك لانه يحكم بالعدل )<sup>(١)</sup> فان سلك  
 بعدالة سمي بالملك قانونياً وان ظلم الرعية خسر هذا الاسم ايشم  
 خسارة . فبحق كان اذا اباؤنا يقولون لا يحسب ملكاً الا من عدل .  
 والفضيلتان الملوكيتان الاصليتان هما العدل والصدق . والشوكة  
 الملوكية يطلب منها كما يطلب من سائر الشعب اعتبار الشريعة  
 واحترامها . . . . . واطاعة للارادة السماوية قد رتبنا لنا ولرعايانا  
 قوانين مملوءة حكمة تلتزم بالطاعة لها عظمتنا وعظمة خلفائنا وسائر  
 اهالي مملكتنا . . . . . والله الذي خلق الاشياء طراً جعل راس  
 الانسان مرتفعاً الى اعلى واراد ان تشعب منه العروق فتصل  
 بسائر الاعضاء وجعل في الراس مصابيح الاعين ليصر كل الاشياء  
 التي تاتي به بالضرر وترتبة القوة العاقلة وللجهد بان يسوس بها سائر  
 الاعضاء ويدبر عملها بحكمة . . . . . فيلزم اذاً اولاً ترتيب ما يختص بالامراء  
 ووقايتهم والمحافظة على حياتهم ثم الامر بالاشياء المتعلقة بالشعوب  
 حتى اذا ما كانت الامراء في امن مضمون يكون هذا ضامناً امن  
 الشعوب انتهى ) . على انه يتخلل غالباً في المذهب الملكي الديني  
 عنصر غير العنصر الملكي نفسه وتشاركه سلطة اقرب الى الله الذي  
 هو ينبوع الملوكية من الملك ذاته وهي سلطة الاكبر وس الكنائسية  
 (١) لفظة ملك باللاتينية ( ركس ) تفسيرها العدل والاستقامة ( المترجم )

التي تحول بين الله والملوك وبين الملوك والشعوب حتى يصحح الملك حال كونه صورة الالهية في خطر من ان يصيرا كانه تحركها ايدي مفسري الارادة الالهية البشريين وذلك سبب جديد لتنوع احوال ونتائج هذا النظام . فكانت اذًا في القرن الخامس اشكال المذهب الملكي ثلاثة تشيدت على رسوم السلطنة الرومانية الدارسة وهي الملك الخشن والملك السلطاني والملك الديني الناقشي حديثًا وكانت حظوظها مختلفة كما يراها

فالملك الخشن تغلب في فرنسا في زمن السلالة الاولى . نعم انه حصل السعي من الاكليزيكيين في تحويله الى الهيئة السلطانية او الدينية ولكن الانتخاب بقي مرجحًا في العائلة الملوكية وان ما زجه بعض التأثيرات الوراثية والافكار الدينية

واما في ايطاليا فتغلب الملك السلطاني عند الاستروغوثيين وتيسر له ضبط العوايد البربرية وقام تيودوريك خليفة للسلطين الرومانيين ومطالعة كسيودور<sup>(١)</sup> تكفي لتأكيد هذا الامر

وفي اسبانيا كان الملك دينيًا أكثر من كل مكان على ما يظهر وسبب ذلك مجامع توليدو التي كانت صاحبة السلطة النافذة

(١) مورخ لاطيني ومن رجال السياسة خدم وزيرًا عند ملك الهوليين ثم اتخذه تيودوريك وزيرًا وله جملة تاليف تاريخية وفلسفية ولد سنة ٤٧٠ ومات سنة ٥٨٥ (مصحح للنزج)

(ان الملك انما يسمى بالملك لانه يحكم بالعدل) <sup>(١)</sup> فان سلك  
 بعدالة سمي بالملك قانونياً وان ظلم الرعية خسر هذا الاسم ايشم  
 خسارة . فبحق كان اذا اباؤنا يقولون لا يحسب ملكاً الا من عدل .  
 والفضيلتان الملوكتان الاصلتان هما العدل والصدق . والشوكة  
 الملوكية يطلب منها كما يطلب من سائر الشعب اعتبار الشريعة  
 واحترامها . . . . . واطاعة للارادة السماوية قد رتبنا لنا ولرعايانا  
 قوانين ملوكة بحكمة نلتزم بالطاعة لها عظمتنا وعظمة خلفائنا وسائر  
 اهالي مملكتنا . . . . . والله الذي خلق الاشياء طراً جعل راس  
 الانسان مرتفعاً الى اعلى واراد ان تشعب منه العروق فقتصل  
 بسائر الاعضاء وجعل في الراس مصابيح الاعين ليصير كل الاشياء  
 التي تاتي به بالضرر ورتب له القوة العاقلة ولحجة بان يسوس بها سائر  
 الاعضاء ويدير عملها بحكمة . . . . . فيلزم اذاً اولاً ترتيب ما يختص بالامراء  
 ووقايتهم والمحافظة على حياتهم ثم الامر بالاشياء المتعلقة بالشعوب  
 حتى اذا ما كانت الامراء في امن مضمون يكون هذا ضامناً امن  
 الشعوب انتهى ) . على انه يتخلل غالباً في المذهب الملكي الديني  
 عنصر غير العنصر الملكي نفسه وتشاركه سلطة اقرب الى الله الذي  
 هو ينبوع الملوكة من الملك ذاته وهي سلطة الاكبر وس الكنائسية

(١) لفظة ملك باللاتينية ( ركن ) تسميها العدل والاستقامة ( المترجم )

التي تحول بين الله والملوك وبين الملوك والشعوب حتى يصبح الملك  
 حال كونه صورة الالهية في خطر من ان يصير آله تحركها ايدي  
 مفسري الارادة الالهية البشريين وذلك سبب جديد لتنوع احوال  
 ونتائج هذا النظام . فكانت اذا في القرن الخامس اشكال المذهب  
 الملكي ثلاثة تشيدت على رسوم السلطنة الرومانية الدارسة وهي  
 الملك الحشن والملك السلطاني والملك الديني النافسي حديثا وكانت  
 حظوظها مختلفة كمبادئها

فالملك الحشن تغلب في فرنسا في زمن السلالة الاولى . نعم انه  
 حصل السعي من الاكليزيكيين في تحويله الى الهية السلطانية او  
 الدينية ولكن الانتخاب بقي مرجحا في العائلة الملوكية وان مازجه  
 بعض التأثيرات الوراثية والافكار الدينية

واما في ايطاليا فتغلب الملك السلطاني عند الاستروغوثيين  
 وتيسر له ضبط العوايد البربرية وقام تيودوريك خليفة للسلطين  
 الرومانيين ومطالعة كسيودور<sup>(١)</sup> تكفي لتأكيد هذا الامر  
 وفي اسبانيا كان الملك دينيا أكثر من كل مكان على ما يظن  
 وسبب ذلك مجامع توليدو التي كانت صاحبة السلطة النافذة

(١) مورخ لاطيني ومن رجال السياسة خدم وزيبرا عند ملك الهرويلين  
 ثم اتخذ تيودوريك وزيبرا وله جملة تاليف تاريخية وفلسفية ولد سنة ٤٧٠  
 ومات سنة ٥١٥ (لمسج) (الترجم)

وان لم تكن صاحبة الامر . فكانت الصفة الدينية متغلبة هناك  
 ان لم يكن في حكومة الملوك الفيزيقيين أنفسهم فاقلة في الشرائع  
 التي كان الاكليروس ينصها لهم والاقوال التي كان يلقيها اياها  
 واما في انكلترا فكانت الاخلاق الخسنة لم تنزل باقية على حالها  
 بين الساكسونيين . والسبع ممالك (هبتارشي) لم تكن سوى سبع  
 قبائل مختلفة كل لها رئيسها والانتخاب الحربي كان جاريا هناك  
 اكثر من كل مكان وبالاختصار كان الملك الانكلوساكسوني  
 صورة الملك الخسن الحقيقية

فكانت اثلاثة انواع المذكورة للملك متظاهرة من القرن  
 الخامس الى السابع ومختلطة بالحوادث العمومية وكان احدها او  
 الاخر متغلبا بحسب الظروف في اقسام اوربا المختلفة  
 وكانت الامور متزعزعة ومضطربة بهذا المقدار في ذلك الوقت حتى  
 انه لم يلبث شي ولا استقرار ودامت الحال على القلب الى القرن  
 الثامن دون ان يتخذ الملك هيئة نهائية في مكان ما . ولكن عند  
 منتصف القرن الثامن ولدى ظفر سلالة ملوك الافرنك الثانية  
 اخذت نعم الحوادث وتجلت واتسعت دائرتها وضحمت نتائجها وصارت  
 اشكال الملك المتنوعة تتعاقب في برهة وجيزة من الزمان ثم امتزجت  
 جميعا كما ياتي بيانه وهوانه لما خلف الكارلوفنجيون المرونجيين

رجعت هيئة الملك الخشن وعاد الانتخاب لان يبين طلب ان يصير  
اجراء انتخابي وتم له هذا في سواسون . وكذلك لما وهب الكارلونيون  
الاولون مالاً لا ولادهم اعنوا بان يرضى اعيان تلك الممالك بامارة  
اولادهم ولما قسموا المقاطعات وغير ذلك سعوا في تثبيت الامر من  
الجمعيةات العمومية الشعبية . وبالاختصار عاد المبدأ الانتخابي على  
نوع ما تحت شكل قبول الشعب . ولا بد ما تذكرون ان تبوء  
الكارلونيين الملك عدّ حينئذٍ كإغارة جرمانية جديدة في غربي  
أوربا واعاد من العدم الى الوجود بعض اثار طغيفة زهيدة من  
ترتيباتهم واخلاقهم القديمة .

ثم اتانا نرى في ذات الوقت تخلل المبدأ الديني في الملك باكثر  
صراحة وزيادة تأثيره فيه فان البابا اقر يبين في الملك بحسب  
طلبه لان شوكة الدين كانت قد عظمت اذ ذاك . وهكذا  
فعل ايضاً شارلمان واخذ ينمو الملك الديني على هذه الصورة . ومع  
ذلك لم تكن هذه الصفة غالبية في مدة شارلمان بل كان قصده ان  
يجي الملك السلطاني ويعيده كما كان سابقاً وذلك امر جلي ومع انه  
اتحد مع الاكليروس كان جل مراميه تنفيذ ما ربه بواسطتهم ولم يكن  
التي في يدهم بل كان فكرة الوحيد وميله الشديد ان يضم البلاد  
ويجعلها مملكة واحدة كما كانت في زمان السلطنة الرومانية هذا

ما كان يهيج في صدر شارلمان على الدوام  
ولما مات خلفه لويس لوديبونر (ابن العريكة) ولا يخفى ما حل  
بالسلطة الملوكية من انذل والهوان في مدة حكمه فكان الأكلبروس  
منسلطاً على الملك تسلطاً مطلقاً حتى أنه كان يؤنبه ويخلعه عن  
الملك ويرده إليه وبالاختصار يحكم عليه كيف شاء حتى ظهر تغلب  
الملك الديني المحض اذ ذاك

فمن نصف القرن الثامن الى نصف القرن التاسع ظهرت الانواع الثلاثة  
الملكية باجلى بيان في الحوادث المهمة الواضحة المتتالية التي شاهدها  
وبعد وفاة لويس لوديبونر كاد ان يخفى اثر الاشكال الثلاثة  
الملكية معاً نظراً الى الفساد والخلل الذي سقطت فيه اوربا حيثئذ  
حتى لم يعرف شي من شي وبعد ان مضت مدة على ذلك وتغلب  
المذهب السيادي الاتزامي ظهر نوع رابع من انواع الملك مبين  
لكل اثني نظرنا ما هو المختلط بين الملكي والاتزامي. وهذا الشكل  
غير صريح وعسرا تحديد والوصف جداً. فقد قيل ان الملك كان  
في المذهب السيادي كبير الاشراف وسيد السادات وأنه كان بينه  
وبين الهيئة الاجتماعية بتامها ارتباط شديد بواسطة سلسلة درجاتها  
وتعلق بعضها ببعض وأنه اذا استدعى اليه مسوديه ومسودي  
مسوديه الى اخرهم يكون قد استدعى الشعب بتامه فتظهر حيثئذ

حقيقة ملوكته . فلست أنكر ان هذه كانت طريقة المذهب السيادي النظرية ولكنها طريقة نظرية محضة ولم تكن قط عملية ولا صار تنفيذها فعلاً ونفذ الملك هذا العمومي بواسطة سلسلة النظام السيادي وتلك الرباطات التي توصل الملك بكامل الهيئة الاجتماعية السيادية انما هي او هام مؤلفين لا اصل لها الا في الكتب ولكن في واقع الامر كان اكثر الاشراف الالتزاميين في ذلك الوقت مستقلين عن الملك وعدد منهم كانوا بالكاد يعرفون اسمه ومنهم من لم يكن بينه وبين الملك علاقة ما اصلاً ومنهم من كان بينهم وبينه علاقات نادرة وكل سلطة في ذلك الوقت كانت محلية مستقلة . وتسمية احد الاشراف الالتزاميين بالملك لم تكن فائدتها سوى الذكر فقط ولم يكن ذلك امراً حقيقياً . وعلى تلك الحالة كان الملك في جاري القرن الحادي عشر ولم يتبدى التغيير الا في القرن الثاني عشر في مدة لويس لو كرو ( السمين ) . فصاريذ كراسم الملك اكثر من الاول واتصل نفوذه الى الاماكن التي لم يكن لها مداخل من قبل وعظمت اهميته في الهيئة الاجتماعية ولم يكن ذلك ناشئاً عن امر من الامور التي كانت قبلاً سبباً في نفوذ الملك وتغلبه فلم يعظم شأن الملك وقتئذ ولا ثبت دعائمه بسبب كونه وارث الامبراطورية او على سبيل الملك السلطاني او بناء على كونه موسساً على الانتخاب او لصفة كونه صادراً من لدن



العزة الالهية . كلا بل كان الانتخاب قد نلأشى أمره ورجح مبدأ  
 الوراثة رجحاناً نهائياً وهكذا الدين وإن كان يقر الملوك في ملكهم  
 إلا أن الأفكار لم تكن تحفل بهذا الأمر في زمان تبوء لويس لكرور  
 سرير الملك بل كان قد نبغ عنصر جديد وصفة كانت مجهولة من  
 قبل في كل من أنواع الملك التي ذكرناها وإبتدأ ملك جديد

فالهية الاجتماعية كانت في تلك المدة على حالة لا توصف من  
 الخلل وعدم الانتظام وكانت المظالم والتعديات مستمرة ولا حاجة  
 الى التكرار . ولم يكن للهيئة الاجتماعية قدرة على مقاومة تلك الحالة  
 النعيسة ولا كان لها وسائل تمكنها من الحصول على طرائق العدالة  
 والاتحاد والراحة . فالنظمات الالتزامية ومجالس البارونات  
 والمحاكم السيادية كل هذه الرسوم التي بنوا عليها في الأزمنة المتأخرة  
 دعوى كون المذهب السيادي الالتزامي حكماً مرتباً منظمًا كانت  
 باطلة لا طائل تحتها ولا تجدي نفعاً . فلم يكن ما يساعد على أرجاع  
 النظام والعدل . وفي تلك الأحوال الاجتماعية المشوشة لم ير الناس  
 من يلجأون اليه ليعضدهم ويجهدهم بإبطال المظالم الشنيعة  
 ويعويض الأضرار الجسيمة الناتجة من قلة العدالة وعدم  
 الانصاف . وكان اسم الملك لم يزل باقياً وكان صاحبه واحداً من  
 الأشراف فالتجأ اليه بعض الأشراف لاسيما أن الملك كان قد سبق

صفة الملك  
 المتأخر  
 الحقيقية

لأنها كانت مع ذلك تخطر ببال كثيرين فصاروا يلجأون إلى الملك كلما وقع اغتصاب شنيع أو حدثت مظلمة كبيرة أو ما يترتب عن مخالف للنظام والراحة لاسيما في جوار الملك أو في منزله ومشاجرة طال أمرها. وصار يُدعى للداخلية بأمور لم يكن يُعاني بها وفوضت إليه أمور كثيرة كهذه. فصارَت صفة صفة محام يتولى النظام العام وحاكم ومصالح للفساد والخلل ورويدا رويدا جلبت له السلطة الادبية المرتبطة باسمه ذلك التسلط وذلك الشأن والاعتبار

فالصفة المتقدم ذكرها ابتدأت تكون صفة الملك في مدة حكم لويس لكرو وفي مدة وزارة سوجير<sup>(١)</sup> وكان أول ما ارتسم في الافكار حينئذ على شكل غير مكتمل صورة حكومة أو سلطة عامة منفردة عن السلطات المحلية الحاكمة على الهيئة الاجتماعية وما عهد عنها يستغيث بها الذين لم يحصلوا على العدل والانصاف بالوسائل الاعتيادية وتستطيع اجراء العدالة أو الامر بها اقله اتني صوراً عظيمة وظيفتها الخصوصية منع تعكير السلام وحماية الضعفاة وسبل

(١) قسيس ذو حكمة ودراية ساس المملكة في مدة حكم لويس السادس

المشاكل العظيمة والدعاوي الجسيمة التي لم يقدر احد على تسويتها .  
 فذلك هي الصفة الحميدة والهيبة الجديدة التي ظهرت بها الحكومة  
 الملكية منذ القرن الثاني عشر في اوربا وعلى الخصوص في فرنسا .  
 فانها كانت تنفذ وكنها لا بصفة ملك خشن او ملك ديني او ملك  
 سلطاني بل كانت لها سلطة واحدة فقط محدودة غير كاملة انتهت  
 على سبيل الصدفة وهي عبارة عن سلطة قاضي عمومي للاحكام  
 السلمية في البلاد (ولست اعرف الفاظا تصف تلك الوظيفة  
 احسن من هذه )

فذلك هو اصل الحكومة الملكية المتأخرة الحقيقي ومبدأ حياتها  
 على نوع ما الذي كبرونا على التدرج وكان السبب في نجاحها  
 دون ادنى ارتياب . وفي المدد المختلفة من التاريخ ستظهر ثانيا صفات  
 الملك المتنوعة وستشاهد اشكالة التي وصفتها جميعا ساعية كل في  
 نوبتها الى التغلب والتسلط . فالأكليروس لم يبرح يجتهد بآيد  
 الملك الديني والتشرعون يعنون باحياء الملك السلطاني ويرغب  
 الاشراف في تجديد الملك الانتخابي او عضد الملك السيادي  
 ويقصد كل من هؤلاء ان يخص الملك بالصفة التي توافق صالحة  
 الخصوصي ويفرده بها واما الملك فانه يستخدم كل تلك الصفات  
 لتكبير سلطته وتوسيعها . فتارة يظهر الملوك كوكلاء لله وطورا كورثاء

القيصرية الرومانيين أو كأعظم اشراف البلاد بحسب الزوم واجبات  
 لميل الافكار ويستعملون هكذا بطريقة غير قانونية كل تلك الاتعاب  
 المختلفة التي لم يكن ولا واحد منها لقب الحكومة الملكية المناخرة  
 الحقيقي ولا ينبوع نفوذ سلطتها وشوكتها بل كما تقدم لم يستجلب الملوك  
 النقات الشعوب ولا ضموا اليهم قواتهم برضاهم ورضوخهم إلا بصفة  
 كونهم الامناء على النظام العام والصالح العام والعدل والحق  
 عنها ولاهم كانوا كعصاة عظيمة راکزة وسط الهيئـة الاجتماعية التي  
 كانت تحتاطها وتعصدها . وكما تقدمنا في التاريخ نشاهد تلك  
 الصفة للحكومة الملكية الاورباوية المناخرة التي ظهرت فيها منذ القرن  
 الثاني عشر في زمان حكم لويس لكر وتزداد ثباتا ونفاذا حتى تصير على  
 نوع ما هيئتها وصورتها السياسية . وبهذه الواسطة ساعدت الحكومة  
 الملكية على صدور تلك النتيجة العظيمة التي تمتاز بها اليوم الهيئات  
 الاجتماعية الاورباوية اي حصر كامل العناصر الاجتماعية في عنصرين  
 فقط هما الحكومة والشعب

فكما سبق الايضاح اوربا سلكت لدى اثاره الفتن الصليبية  
 السبيل الذي كان هنيئاً ان يوصلها الى حالتها الحاضرة . وقد عاينا  
 الان كيف اكتسبت الحكومة الملكية الصفة التي بها اعانت على اتمام  
 هذا الانتقال العظيم . ففي اجتماعنا القادم يكون موضوع الكلام

ما حصل من الاجتهاد بشأن ترتيب بعض نظمات سياسية من  
 القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر رغبة في ضبط الاحوال  
 وحفظ الترتيبات السالكة حيثئذ من الاضطلال . وسنشهد  
 اغناء مذهب الاشراف الالتزام والكنيسة والبلدان جميعاً بتنظيم  
 الهيئة الاجتماعية على مقتضى المبادئ القديمة التي لكل منها وتطبيقاً  
 لشكلها وهيئتها الاصلية مقاومة هكذا جميعها الاحالة العمومية التي  
 كانت عبدة ان تحدث!

## المقالة العاشرة

موضوع المقالة . الاجتهاد الذي حصل مراراً لاجل التوفيق بين العناصر الاجتماعية المختلفة ولكي تستقر جميعها في هيئة اجتماعية واحدة وتكون تحت سلطة مركزية واحدة مباشرة اعانها باتفاق الراي . اولاً الاجتهاد بتأسيس نظام فيمورايتيكي اي حكومة دينية . سبب عدم نجاحه . الصعوبات الاصلية اربع . ارتكاب غريغوريوس الخطأ . ما نجم عن ذلك من ضعف شوكة الكنيسة وانحطاطها على سبيل رد الفعل . بالنسبة الى الشعوب . بالنسبة الى الملوك . ثانياً الاجتهاد بتأسيس نظام جمهوري . الجمهوريات الايطالية . ما كان يداخلها من الخل والفساد . مدن جنوبي فرنسا . الغزوة الصليبية ضد الاسيحي (١) . الاتحاد السويسراتي . مدن الفلمنك ونهرالرين . محالة الانسياك . الممارجت الواقعة بين الاشراف الالتزاميين والمدن . ثالثاً الاجتهاد بتأسيس نظام مختلط . جمعية وكلا العموم في فرنسا . جمعية وكلا العموم في اسبانيا والبرتغال . جمعية وكلا العموم في انكلترا . جمعية وكلا العموم في ألمانيا . تقصير جميع تلك المشروعات عن النجاح وفسادها . اسباب ذلك . حقيقة ميل اوربا العمومي

### ايها السادسة

انني ارجب اولاً تحديد موضوع هذه المقالة مع الدقة التامة

(١) اسم شعبة من الارائقة مستعار من مدينة الي في جنوبي فرنسا لانها كانت اعظم مقر لهم اثار عليهم البابا جيوشا صليبية في اواخر القرن الثاني عشر ودامت الحروب الى بداية القرن الثالث عشر ففتح الصليبية منهم جملة مدن وفتحوا بهم فتحاً ذريعاً قيل انه قتل منهم سبعون الفا ولم يفتحوا عنهم حتى ابادهم . وكانوا

مشروعات  
تأسيس  
نظمات  
في القرون  
المتوسط

فانكم تذكرون ان اول امر لاحظناه هو تنوع وتفرق واستقلال  
عناصر الهيئة الاجتماعية الاورباوية القديمة . فكان لكل من الاشراف  
الالتزاميين والاكليروس واهالي المدن منزلة وقوانين واخلاق مختلفة  
بالكلية عما سواه وكان كل واحد من هذه العناصر هيئة اجتماعية  
قائمة بذاتها وتسوس نفسها بسلطانها الذاتية وعلى مقتضى ترتيباتها  
الخصوصية . وكان بينها امتزاج وعلائق لكنها لم تتحد اتحاداً حقيقياً  
ولا كان لها هيئة امة او دولة في حقيقة الامر

فامتزاج جميع هذه الهيئات الاجتماعية وصيرورتها واحدة هو امر  
ثم وهو الامر الذي به تمتاز بنوعٍ خصوصي الهيئة الاجتماعية المتأخرة  
ويعتبر كصفها الجهورية كما رايتهم واتحصرت العناصر القديمة  
الاجتماعية في اثنين فقط الحكومة والشعب اعني انه زال التنوع  
وحصل التشاكل فوقع الاتحاد والامتلاف ولكن قبل ان تحصل  
تلك النتيجة قصدوا منعها واجتهدوا بالتوفيق بين اولئك الهيئات  
الاجتماعية المختلفة لكي تستقر جميعها معاً وتنعاطى اعمالها دون ان  
يتلاشى تنوعها او يهدم استقلالها الخصوصي . وكان القصد ضمها  
الى دولة وشعب واحد وجمعها تحت سلطة حكومة واحدة دون  
ان يمس ذلك احوالها الخصوصية وامتيازاتها وطبيعتها . ولكن لم

يعتقدون بمبدأين مبداءين مبداء للشر (للمارجم)

ينجح شي من هذا الاجتهاد والتجربة التي اشرت اليها الان اي وحدة  
 الهيئة الاجتماعية المتأخرة مما يثبت خيبة السعي وعدم النجاح .  
 وجهات اوربا التي لم يزل باقيا فيها بعض اثار النوع العنصري  
 الاجتماعي كالمانيا مثلاً حيث لم يزل شرفا التزاميون حقيقيون واهلون  
 ببلديون حقيقيون وكانكلاهما حيث الكنيسة لم يزل لها نظام قضائي  
 مخصوص وايرادات مخصوصة لم يكن فيها هذا الانفصال الاظاهراً  
 وحقيقة الامر ان تلك الهيئات الاجتماعية هي منضمة سياسياً الى الهيئة  
 الاجتماعية العمومية وداخلة ضمن دائرة الدولة ومروسة من السلطة  
 العامة وتابعة مذهباً واحداً ونظماً واحداً ومتشربة افكاراً واخلاق  
 عموم الهيئة الاجتماعية .

فاكرر القول ان الانفصال بين عناصر الهيئة الاجتماعية  
 في اي محل كان ليس الا بالاسم فقط لا بالفعل . على ان  
 الاجتهادات التي شرع فيها لاجل ربط اولئك العناصر بعضها  
 ببعض دون تغيير هيئتها وضمها وجعلها امة واحدة دون ملائمة  
 تنوعها اشغلت مكاناً عظيماً من تاريخ اوربا ودامت مدة طويلة من  
 الزمان المقدم ذكره الذي حال بين اوربا الاصلية واوربا المتأخرة  
 وتمت فيه حالة الهيئة الاجتماعية الاورباوية . ولم تشغل مكاناً عظيماً  
 من التاريخ فقط بل اثرت ايضاً تأثيراً عظيماً في الحوادث والوقائع



التالية وفي طريقة حصر العناصر الاجتماعية بعنصرين أي الحكومة والشعب . ولذلك كان من اللازم الوقوف على حقيقة امرها والبحث عن جميع ما حصل من التجربات من القرن الثاني عشر الى السادس عشر بقصد انشاء نظمات وترتيبات سياسية عمومية وتنظيم ام وحكومات دون ان يمس تنوع الهيئات الاجتماعية الخصوصية الكائنة بعضها حذاء بعض فهذا ما ستبشره في هذه المقالة

وهذا البحث مما يشق علينا وما يوجب لنا الكدر ايضا لان ما قد حصل من الاجتهاد بانشاء تلك النظمات والترتيبات السياسية لم يحصل عن نية صافية خلية من الاغراض والغايات لابل قسم منها كان موسسا على حب الذات ومنطويا على الجور والتعدي على ان قسا اخر كان ناشئا عن خلوا الغرض وخلوص النية وحسن الطوية مصودا به خير الناس الادبي وصلاحهم الاجتماعي . لان العقول العظيمة والنفوس الطاهرة الشريفة كانت تنفر من حالة الاتم والجور والاغتصاب وعدم الامتزاج التي كانت عليها الهيئة الاجتماعية وتبحث عن الوسائل التي تسهل الخروج من تلك الحالة الذميمة ومع ذلك لم تنجح عمل ما حتى ولا من الاعمال الاكثر صلاحا وخصوصا وكل ما صار صرفة من الشجاعة والاجتهاد والفضيلة وكل ما صار

تضعيته من الضحايا الثينة ذهب سدّى ولم يجد ثمرة ما ولا فائدة .  
أفلا يكون هذا أمراً مكرباً محزناً . والذي يوجب الأسف والحزن  
الحقيقي ليس هو عدم نجاح تلك المشروعات المقصود بها  
تحسين الحالة الاجتماعية بل على الخصوص ما داخلها من الضلال  
والشر . ومع ان بعضها كان موسساً على خلوص النية وحسن الطوية  
كان أكثرها خالياً من الحكمة والتدبير والعدالة يدل على جمل  
الحقوق البشرية وجهل متنضيات الحالة الاجتماعية . ولم يفت  
النجاح من يد الناس فقط بل عوقبوا أيضاً بسوء اعلم واستخفاف  
فمن ذلك يظهر شقاء الادميين ومحتتهم وضلالهم وغيمهم . ومن  
منه أيضاً ان طرفاً جزئياً من الحق كان يكفي لاستغراق اذهان امة  
الرجال نهى وحكمة الى درجة تفشى على ابصارهم فلا ينظرون  
الى ما سواه من الامور المهمة الجسيمة ويعمهم عما يتصرعون طر  
ادراكهم . وانه لاشد كراهة واذى لادبي معانية ارتكاب الانسان  
الرديلة والفساد والتفائض من مرأى سقوطه في الخنة والنداء  
ويسوئي ضلاله اكثر مما يشقني عليه وباله . فالحوادث التي ساورها  
عليكم تكشف لنا عن مرأى الامرين فيلزم ان ننظر اليها بدون ان نخل  
في العدل بحق اولئك الناس الذين طالما شطوا عن السلي  
وجوزوا بشر العاقبة على انهم اظهروا من الفضائل السامية الزينة

والاجتهادات الحارة القوية ما لا مزيد عليه واستحقوا بها المجد والفخار  
 فمشروعات التنظيم السياسي التي حصل الاجتهاد بها من  
 القرن اثنائي عشر الى السادس عشر هي على نوعين بعضها كانت  
 الغاية فيها تسليط واحد من العناصر الاجتماعية نارة الاكليروس  
 ونارة الاشراف الالتزاميين وطوراً اهالي البلدان على سائر العناصر  
 واخضاعها له وإتمام الانضمام والوحدة على هذه الصورة . وبعضها  
 كانت غايتها التوفيق بين جميع الهيئات الاجتماعية الخصوصية لكيما  
 يمكنها المكث والقيام بالمهام معاً مع ابقاء حرية كل منها والقسم الكافي  
 له من النفوذ والشوكة . فالتجربات التي من النوع الاول يشبهه  
 بكونها ناشئة عن حب الذات والظلم والعدوان اكثر من الثانية  
 بكثير وفي الواقع قد دنستها هذه الغايات الذميمة مراراً حتى ان  
 الظلم هو من نفس طبيعتها ولذلك كانت وسائل العمل فيها جائرة  
 محضة على ان البعض منها كان مبنياً على سلامة النية ومقصوداً لـ  
 خير البشر ونجاحهم

فاول ما يظهر لنا هو الاجتهاد الذي صرفه الاكليروس محاولاً به  
 اخضاع الهيئات الاجتماعية المختلفة الى مبادئ وسلطة الهيئة الاجتماعية  
 الاكليركية اهني محاولة تاسيس النظام الشيوكراتيكي . ولا بد ان تذكروا  
 ايها السادة ما اورده عليكم من تاريخ الكنيسة فاني اعتنيت بالبيان

عن المبادئ التي تمت في حضنها وقانونية كل منها ونشئه من  
 الحوادث . والفوائد الناجمة عنه والأضرار الصادرة منه . ووصفت  
 الأحوال المختلفة التي تداولت الكنيسة من القرن الثامن الى الثاني  
 عشر وارىتكم اياها في هيئة كنيسة سلطانية وكنيسة خشنة وكنيسة  
 سيادية واخيراً في هيئة كنيسة ثيوكراتيكية فافترض هذه الاشيا  
 محفوظة في ذاكرتكم واعني بان ايمن لكم الان ما صنعت الاكليروس  
 بقصد التسلط على اوربا ولما ذالم نتج

فان الاجتهاد بتأسيس النظام الثيوكراتيكي ابتدا يظهر من  
 عهد بعيد جداً سواء كان في اعمال البلاط الروماني ام في اعمال  
 الاكليروس بوجه العموم وكان ناشئاً طبعاً عن تقدم الكنيسة عن  
 سواها في السياسة والآداب معاً ولكنه صادف من البداية عوايق  
 لم تقدر الكنيسة على ازالتها وملاشاتها مع كل ما بلغت اليه من  
 القوة والشوكة والافتدار

فاول هذه العوايق كان جوهر طبيعة الدين المسيحي ذاته  
 لانه قد انتشر وتسلط بقوة الاقناع فقط وبوسائط ادبية محضة خلافاً  
 لاكثر الاعتقادات الدينية الاخرى ولم يكن في مبدا امره متسلحاً  
 بالقوة وتمت فتوحاته في القرون الاولى بواسطة الكلمة ولم يكن له  
 فتوحات غير النفوس فلذلك لم تستطع الكنيسة الاستيلاء على

ادارة الاحكام الزمنية اسماً وفعلاً حتى ولا في اثناء نجاح الدين  
وانصراره حينما غنت الثروة والشان . فكانت حالتها الاجتماعية  
تتبع اسما الذي كان ادبياً محضاً ولذلك كان لها كبير نفوذ في  
الامر الزمنية دون ان يكون لها سلطان . وقد تدخلت بأسلوب  
في الاحكام البلدية وعظم شأنها لدى السلاطين ونوابهم حتى  
صاروا لها طابعين ولاوامرها ممثلين ولكنها لم تنوذج بنفسها ادارة  
الاتال ولا استلمت زمام الاحكام وكل مذهب من المذاهب  
الحكومية سواء كان الشيوكرا تيكي ام غيره لا يمكن تاسيسه ايها السادة  
وتنفيذه على هذه الصورة اي بواسطة المداخلة والنفوذ فقط لا غير  
بل ينبغي ان يكون متسلماً الامر والنهي والقضاء والادارة وجباية  
ادموال والتصرف بالايرادات وبالاختصار ان يكون في يده  
فلا زمام الهيئة الاجتماعية . وان لم يستعمل مع الشعوب والحكومات  
الاً وسائل الاقتناع لا يمكن بهذه الوسيلة استلام الاحكام ولا تاسيس  
مذهب حكومي ولا الاستيلاء على المستقبل بل فقط يتيسر له بهذه  
الواسطة اكتساب نفوذ عظيم .

فممكننا كانت حالة الكنيسة المسيحية بسبب جوهرها الاصلي  
فكانت على الدوام جالسة على تخت الاحكام مع الحكومة الزمنية  
دون ان تستطيع ابعادها والجلوس مكانها . وكانت هذه صعوبة

كبرى لم يجسر للكنيسة تمهيدها وإزالتها مدة اجتهادها بتأسيس  
النظام الثوكراتيكي

ولم تلبث ان صادفت عائقاً اخر وذلك انه لما سقطت السلطة  
الرومانية وناسبت الممالك الخشنة وجدت الكنيسة حيثئذ من  
جملة المتلاويين فاقضى لها ان تخرج أولاً من تلك المحانة وتعاني  
امر جلب الفاتحين الى حوض الايمان وترفع بهذه الوساطة مكانها  
وتعلى منزلتها . ولما تم هذا الامر وجتحت الى التسلط صادفت  
حيثئذ كبريا الاشراف الاتزاميين ومقاومتهم . فان الاشراف غير  
الاكبر يكيين لم ايماءا اذ فضل عظيم على اوريا لان الشعوب كانت  
في القرن الحادي عشر خاضعة خصوصاً تاماً للكنيسة ولم يكن للملوك  
طاقة على المدافعة عن انفسهم اصلاً فالشرفا اصحاب المقاطعات  
وخدمهم رفضوا نير الاكليروس وابواب الكلية ان يندلوا لهم . وان  
تذكرنا هيئة الاحوال العمومية في القرون المتوسطة نجد ان الاشراف  
العوام مع ما كانوا عليه من الايمان القويم والخضوع الاعى في ما  
يختص بالدين كانوا مع ذلك ما لكين حرية الفكر في معاملاتهم مع  
الاكليروس وكانت تظهر فيهم بعض اثار منزلتهم الاصلية . فانكم  
تذكرون ما احدثت بشرحه لكم عن اصل السيادة وعن عناصرها  
الاولى وعن كيفية تكوين الهيئة الاجتماعية السيادية في بداية الامر

حول مسكن السيد صاحب المقاطعة وما أوضحت عن حالة التيسر  
وكونه أوطى مقاماً واحط منزلة من السيد . فلم يبرح عن ذهن  
الإشراف الاتزاميين تذكر هذه المنزلة ولا كفوا عن الشعور بها  
أبدًا واعتبروا ذواتهم على الدوام انهم مستقلون عن الكنيسة بل ارفع  
منها درجة ومقاما وان لم وحدهم حق الحكم على البلاد وسياستها  
وحافظوا على وجود الالة والاتفاق بينهم وبين الاكليروس بشرط  
ان يكون كل منهما في حاله واستقلاله . فعضد هكذا الشرفا العوام  
مدة عدة قرون استقلالية الهيئة الاجتماعية بالنسبة الى الكنيسة  
ودافعوا عن انفسهم مع العزم والشم حينما كان قد تم خضوع الملوك  
والشعوب طرأ للكنيسة . فهم اول من قاوم تأسيس النظام  
التيوكراتيكي وربما كانت مقاومتهم السبب الاكبر في عدم نجاحه  
وكان ثم عائق اخر يعيق الكنيسة عن بلوغها غايتها قل  
من بحسب له اهمية وطالما اخطاوا في الحكم على مفعولي وهوانة في كل  
مكان نسلط فيه الكهنة على الهيئة الاجتماعية واخضعوها لنظام  
تيوكراتيكي كان هولا متزوجين يلدون اولاداً ويربونهم ويرشدونهم  
ويعلمونهم كل ما يلزم لكي يخلفوهم في وظيفتهم . راجعوا التاريخ  
وانظروا في اسيا وفي مصر ترا ان كل نظام تيوكراتيكي عظيم كان  
صنعة كهنة هم هيئة اجتماعية مكتملة كافية لنفسها غير محتاجة الى

## رجل خارجي

فربانية الكهنة جعلت الاكليروس المسيحي في حالة مختلفة  
 عن تلك بالكلية لانه كان مضطراً على الدوام الى انتخاب اعضائه  
 من الهيئة الاجتماعية العامة ومن جميع اصنافها ومراتبها لكي يمكنه  
 المداومة والتسلسل . فباطلاً كان روح العصابة يجتهد بجعل  
 هذه العناصر الغريبة معانسة ومشاكلة لانه كان يرمى راسخاً فيها  
 شيء من اصلها الاجنبي وسوا كان التسييسون المستبدون من الاهلين  
 البلديين ام من الاشراف كانوا يلتهنون محافظين على بعض اثار  
 مشربهم الاول وفطرتهم الاصلية . نعم ان الرهبانية بحجبها الاكليروس  
 عن الصوامع والعيشة الزمنية جعلته بمعزل عنها الا انها اجبرته  
 في الوقت ذاته على الالتجاء دائماً الى الهيئة الاجتماعية العامة  
 لاجل تجديد اعضائه ومداومة تسلسله . فكان ينوبه هكذا نائب  
 من الانقلابات والتحولات الادبية التي كانت تحصل فيها ولا ريب  
 ان حاجته الى العوام الجديدة على الدوام اضرت بنجاح مشروع  
 النظام الثيوكراتيكي اكثر مما افاده روح العصابة الذي تقوي  
 بواسطة الرهبانية

ثم وجد الاكليروس ايضاً مقاومين اشدّ لمشروعه هذا من نفس  
 الاكليروس وفي وسط جماعته . وطالما تحدث بعض الناس عن



اتحاد الكنيسة فانها كانت تجتهد بذلك وحصلت على الاتحاد من بعض الوجوه الا انه لا ينبغي ان يوهننا الكلام ولا بعض الحوادث الجزئية فهل من جماعة وقع بينهم الشقاق والانقسام أكثر من جماعة الأكليروس وهل من طائفة حصل فيها اختلاف الآراء والجدال والتغيير مثل الطائفة الكنائسية فان كنائس الامم الاورباوية أكثرها كانت في حالة النزاع الدائم مع البلاط الروماني والجماع كانت تقاوم الباباوات والهرطقات لم يخص عددها وكانت تنبع يومًا فيومًا وكان الانشقاق دائمًا على ابواب الكنيسة وتنوع الآراء مفرطًا والمزاحمة على التبدل شديدة وتفريق السلطة وتجزؤها لم يعاين مثله وبالاختصار ان حالة الكنيسة الداخلية والانقسام الذي وقع فيها والاضطرابات التي زعزعتها ربما كانت اكبر مانع لانتمام مشروع النظام الشيوكراتيكي الذي قصدت اجبار الهيئة الاجتماعية عليه فكل هذه العوائق كانت في حيز الوجود منذ القرن الخامس ووجدت على نوع ما يهدد المشروع العظيم الذي نشأ في صدره ولم تعقه مع ذلك عن التقدم والتجاذب شيئًا فشيئًا مدة جملة قرون واعلى درجة رقي اليها هذا المشروع كانت في مدة ولاية البابا غريغوريوس السابع في اواخر القرن الثاني عشر وقد سبق وعايتم ان البابا المذكور كان مهتمًا باخضاع العالم للأكليروس والأكليروس

للباباوية واوروبا النظام ثيوكراتيكي متسع مرتب. وعلى قدر ما يسهل  
 على الانسان الحكم في امر كهذا تفصلة مسافة قرون عديدة اظن ان  
 ذاك الرجل العظيم ارتكب خطأً بين كبيرين احدهما ما يرتكبه عادة  
 اهل النظريات والثاني ما يرتكبه الذين يرغبون في تحويل الاشياء  
 وانتقالها. فالاول لانه اشهر مشروعه علناً بالتمام والكمال وقدم  
 الايضاحات والبيانات المقتضية عن طبيعة السلطة الروحية  
 وحقوقها واستخرج سلفاً من المبادي التي اسسها النتائج البعيدة بقوى  
 المنطق والفصاحة مع البراعة العظيمة وتهدد هكنا جميع ملوك  
 اوربا الزمنيين وتصدى لقتالهم قبل ان يمتلك الوسائط اللازمة لتهمهم  
 وغلبهم. فانه لمن المحال ان يغاز بالنجاح في الامور البشرية بوسائل  
 قطعية جزمية كهذه او بواسطة برهان فلسفي فقط. ثم ان غريغوريوس  
 السابع ارتكب ايضاً الخطأ الذي يرتكبه عادة الذين يطلبون تحويل  
 الاشياء الراهنة وتغييرها وهو انهم يقصدون اجراء ما لا استطاعة  
 لهم على اتمامه ولا يجعلون طور الامكان حداً للاجتهادهم. فلكي ينزع  
 البابا المذكور بالظفر والنجاح ابتدر النزاع واخذ في مقاومة السلطة  
 وجميع الملوك حتى الاكليروس نفسه ولم يوخز اظهار نتيجة ما ولا  
 التفت الى مراعاة صالح ما بل اعلن وصرح جهاراً بانه يريد التسلط  
 على جميع الممالك كماله التسلط على جميع العقول والافكار واثار على

نفسه هكذا من جهة جميع السلطات الزمنية التي وجدت في خطر  
 جسم ومن جهة أخرى احزاب حرية الفكر الذين كانوا ابتداءً وإبان  
 يظهروا للعبان وكانوا يخشون من الجور الذي يسترق الافكار .  
 فبالاجمال ربما أضرب غريغوريوس السابع بالمشروع المقدم ذكره  
 أكثر مما ساعد على انجازه . ومع ذلك ما زال المشروع اخذاً في  
 الفجاح والتقدم تمام مدة القرن الثاني عشر حتى الى نحو منتصف  
 القرن الثالث عشر وهو الوقت الذي ارتفع فيه شأن الكنيسة  
 وعظمت شوكتها جداً ولست اظن ان قوتها ازدادت بعد ذلك  
 شيئاً كثيراً بل كانت الى اخر مدة ولاية اينوشنسبيوس الثالث تتمتع  
 بمجدها وسلطانها أكثر مما تسعى في توسيعه وتكبيره . وفي الوقت  
 الذي اتصل فيه نجاحها الى اعلى الدرجات اخذ يتناقص نفوذها  
 بين الشعوب على سبيل رد الفعل وظهرت ضدها هزقة الالبيجوا  
 في جنوبي فرنسا التي امتدت جداً واتسعت حتى تسلطت على هيئة  
 اجتماعية كاملة مقتدرة وكثيرة العدد . وكذلك ظهر في الشمال وقتئذ  
 شقاق يشابه هذا في بلاد الفلمنك والبلجيك . وبعد مدة قليلة بادر  
 ويكلف<sup>(١)</sup> مقاومة سلطة الكنيسة في انكلترا مع البراعة والذكاء

(١) هرتوفي شيركان حائزاً حماية الملك في انكلترا وهو الذي مهد السبل

الى حنا هوس ولونر ( المترجم )

ووضع أساساً متيناً لشعبة لم تهلك . وما لبث الملوك ان سلبوا سييل  
الشعوب . وكانت البابوية قد قهرت في بداية القرن الثالث عشر  
السلاطين الذين من عائلة هوهنستوفين<sup>(١)</sup> وكانوا من اقدر  
واعظم ملوك اوربا واكثرهم دراية وحكمة وتديراً . ففي نفس هذا  
القرن اشهر القديس لويس (ملك فرنسا) الاكثر تقوى وعبادة من  
جميع الملوك استقلالية الحكم الزمني واصدر الخط الاول المسمى  
بالبراغماتيك (او امر مخطوطة للملك فرنسا وسلطين المانيا مختصة  
بالدين) الذي كان اساساً للخطوط الملوكية التالية . ثم في افتتاح  
القرن الرابع عشر ابتدأت المشاجرة بين فيليب ليل<sup>(٢)</sup> والبابا  
بونيفاس هوس الثامن . وكذلك ادوار الاول ملك الانكليز لم يكن  
اكثر خضوعاً منه لرومية فمن المؤكد ان مشروع النظام الشيوكراتيكي  
كان قد فسد حيثئذ وصارت الكنيسة تدافع عن نفسها منذ ذلك  
الوقت ولم تعد تشرع في اجبار اوربا على الخضوع لمذهبها السياسي

(١) عائلة سلاطين المانيا التي قبل عائلة هيسبورغ الحاكمة الان في النمسا

كان منها الشهير بارباروس وغيره (للترجم)

(٢) ملك فرنسا قصد مقاومة البابا لرغبته في اخلاص الملك الزمني فخرمه البابا  
مراراً واما فيليب فانه جمع وكلاء عموم السولة واتخذهم من حزبه وخرق مرسوم  
الحرم وطلب فقد جميع مسكوني لروية الدعوى بينه وبين البابا فعاد هذا وحرمة  
ثانياً فجد حيثئذ على ابطالها عساكر قبضوا على شخص البابا واهانوه (للترجم) .

بل صارت تجتهد فقط بالمحافظة على ما كانت اغتنمته . فئذ آخر  
القرن الثالث عشر تخلصت الهيئة الاجتماعية من نسلط الكنيسة  
الزمنية

وكان قد صار الشروع من قبل في النظام الديموقراطيكي (أي  
حكومة الشعب) في ايطاليا بالتقرب من بلاط رومية وحواليه  
وتغلب هذا المشروع على المشروع الثيوقراطيكي وكانت الجمهوريات  
الايطالية صورة هذا النظام الذي اثر في اوربا تأثيراً عظيماً جداً  
من القرن الحادي عشر الى القرن السادس عشر . فتذكرون  
ايها السادة ما سبق لي الشرف ان اورده عليكم من تاريخ البلدان  
وكيفية نشئها وان حظها في ايطاليا كان ارجح من الجهات الاخر  
وتقدمها اسرع وانها كانت اكثر عددًا واثروة في ايطاليا من فرنسا  
وانكلترا واسبانيا وان النظام البلدي الروماني كان قد بقي مستمرًا  
فيها على هيئته الاصلية وقوانينه فكانت فضلاً عن ذلك برية ايطاليا  
وصحاريها غير صالحة بمقدار غيرها من اوربا السكن اسيادها واوليا  
امرها الحديث العهد لانها كانت مفلوحة مزروعة في اغلب الاماكن  
ولم يبق فيها احراش تصنع للصيد والتنص لكي يسرح ويمرح فيها  
البربر كما كانوا يفعلون في جرمانيا فضلاً عن ان قسماً من بلاد  
ايطاليا لم يكن في قبضتهم اذ كان جنوبي ايطاليا وصحاري رومية

الاجتهاد  
بتأسيس  
نظام جمهوري  
في القرون  
المتوسطة

ورافضنا لم نزل جميعها تابعة لسلطين الروم . فنظراً الى المسافة  
 الفاصلة بينها وبين سلطانها وتقلبات الاحوال بسبب الحروب  
 تمكن النظام البلدي ونما سريعاً في هذه الجهة من ايطاليا . هذا وان  
 ايطاليا لم تكن تمامها خاضعة للبربر حتى انها لم تثبت في يدهم دون  
 نزاع لان باليزروناريسيس ( من قواد سلاطين القسطنطينية )  
 اهلكا الاستروغوثيين وطرداهم . واللومبارديون ايضاً لم ييسر لهم  
 التملك اذ دهاهم الفرنك واوقعوا فيهم الفناء وهدموا اساس ملكهم  
 اتحد بعد ذلك بيبين وشارلمان مع اهل ايطاليا الاندلسيين على  
 مقاومة اللومبارديين الذين كانوا قد غلبوا من عهد قريب . كان  
 ذلك مما يوافق صالحهما اكثر من التصدي لمخيم . فلم تكن البربر  
 والحالة هذه متسلطة في ايطاليا كما في غيرها على البلاد والعباد  
 دون منازع وعلى اتم الراحة وبناء على ذلك لم يتمكن المذهب  
 السبيدي في ما يلي جبال الابل كان ضعيفاً ثم وكان عدد الاشراف  
 قليلاً وفي شتات فعوضا عن ان يتقل النفوذ الى سكان الصحاري كما  
 حصل في غاليا مثلاً بقيت البلدان حائزة الصونة والنفوذ و  
 وضع ذلك جلياً انتزع كثير من اصحاب المقاطعات عن الصحار  
 وجاؤوا فاستقروا في البلدان سوا كان ذلك رغبة منهم في  
 المدن ام عن اضطرار ومبارك هذا الاشراف البربر من بعدهم

البلدان وتابعين المذهب البلدي . فهذا الامر يبرهن عما اكتسبته  
البلدان في ايطاليا من القوة والشوكة الزائدة بالنسبة الى سائر  
البلدان الاورباوية وقد عاينا في هولاء ضعف اهلها وانحطاط  
شوكهم وقلة جراتهم وانهم كانوا يحاربون على الدوام عدواً كان على  
ايوانهم وانهم كانوا لا يخلون من الشجاعة والباس الا ان هيتهم  
كانت كهيئة رقيق قاتل عن حريته فغنتها مع الجهد والعناء .  
فبعكس ذلك كانت حالة الاهالي في البلدان الايطالية حيث  
الظافرون والمغلوبون اختلطوا معاً داخل الاسوار ولم تكن المدن  
تخشى بأس سيد في جوارها او عدوماً وكان اكثر اهلها بلدين  
احراراً من عهد قديم وكانوا يقاتلون عن استقلاليتهم وحقوقهم  
مقاومين ملوكاً اجانب بعدوا عن ديارهم كملوك الفرنك تارة  
وسلاطين جرمانيا تارة اخرى فهذا الذي اكسب بلدان ايطاليا  
رجحان النفوذ على وجه سريع وبينما كانت تنشأ المدن الصغيرة في  
جهات اخرى مع العناء والشقاء نشأت في ايطاليا جمهوريات  
ودول

فما تقدم ايضاحه كان السبب في نجاح مشروع النظام الجمهوري  
في هذا القسم من اوربا فاضبط هذا النظام العنصر السيادي في مدة  
بسيرة وتغلب على الهيئة الاجتماعية . ولكنه لم يكن يصلح للانتشار

والاستمرار نظراً الى كونه لم ينجو الا القليل من مبادئ الاصلاح الضرورية  
التي لا بد منها . فمن يطالع تواريخ جمهوريات ايطاليا من القرن  
الحادي عشر الى الخامس عشر يشاهد فيها امرين في ظاهر الحال  
متناقضين الا انها اكيدان دون ادنى ريب . فانه يرى من جهة  
تقدماً عجيباً في الشجاعة وحركة الاشغال والاعمال والاختراعات  
وبالنسبة لنجاحاتها ومثل هذه الحركة والحرية لم يكن لها وجود في  
سائر جهات اوربا ومن جهة اخرى اذا بحث عن حالة الاغالي  
الحقيقية وسعادتهم وكيفية معيشتهم يرى عكس الامر . فربما كان  
لا يوجد تاريخ وصفه مكرر محزن مثل هذا او لا يوجد زمان او  
بلاد كانت فيها حالة الناس مضطربة اضطراباً شديداً كما كانت  
في بلاد ايطاليا اذ ذلك كانت في اخطار تستوجب الاسف العظيم  
وكان الشقاق والجرائم الفظيعة والمصائب والحن لا تعد ولا تحصى  
وفضلاً عن ذلك اخذت تتناقص الحرية يوماً فيوماً في النظمات  
السياسية في اغلب تلك الجمهوريات وازدادت قلة الامن الى  
درجة جعلت احزاب الحرية تمنى تغيير تلك الحالة الاصلية الى  
حالة اقل اضطراباً واقل حرية منها فاذا القينا النظر على تاريخ  
فيرنسا والبندقية وجنوا وميلانو وبيزانرى ان مجرى الحوادث بدلاً  
من ان يكسب الحرية نمواً يوسع دائرة الترتيبات والنظمات يوجب



يعكس الامر تفضيئها وحصر السلطة في ايدى اقل عدداً . وبالاخصار  
 كان ينقص امران مهمان لتلك الجمهوريات الغنية المقتدرة الزاهية  
 بما الامن على الحياة وهو اول شروط الحالة الاجتماعية وثو  
 الترتيبات والتنظيمات

فنشأ عن ذلك خلل وفساد اوقف النظام الجمهوري عن  
 النمو والامتداد . ثم ان ايطاليا كانت في خطر من هجوم وتعدي  
 ملوك الاجانب عليها وبالعجب هذا الخطر لم يكن قط يحد تلك  
 الجمهوريات ويوقفها الى الاتفاق والاتحاد بعضها مع بعض لمقاومة  
 العدو مجملتها فلم تسقط قط اجراء هذا الامر . ولذلك كثير من  
 الايطاليين ذوي النهى المحيي وطنهم من اهل زماننا الحاضر  
 ينسبون عدم تقدم ايطاليا كسائر الامم الى سبب نظامها الجمهوري  
 في مدة القرون الوسطى والى تقسيمها الى عدد كبير من  
 الشعوب القليلين الذين لم يملكو شهواتهم الى درجة تمكنهم من  
 الاتحاد والانضمام برمي دولة واحدة وبأسفون لكون وطنهم لم يخضع  
 لحكم مطلق كان من شأنه ان يجعلهم امة مستقلة عن الاجانب .  
 فيظهر اذا ان النظام الجمهوري لم يكن يحنوي في ذاته مبادي النجاح  
 والاستمرار والانتشار حتي في الظروف الأكثر موافقة ومناسبة وانه  
 بالعالم كان قصيرا العمر . وقد مر ان تشبه الى حد ما نظام ايطاليا

في القرون المتوسطة بنظام بلاد اليونان القديمة اذ كانت بلاد اليونان تحتوي هكذا على عدد كبير من الجمهوريات الصغيرة في حالة الخصام بعضها مع بعض على الدوام وغالبا في حالة العدوان واحيانا متفقة على الصالح العام . ولكن الافضلية للبلاد اليونانية في هذه المقايسة اذ بلا شك كان داخل اتينا وكديمونا ترتيبا وامن وعدل اكثر مما كان في الجمهوريات الايطالية واثن كان الخارج يحدثنا عن مظالم كثيرة كانت تحدث في تلك المدن اليونانية ومع ذلك فانظروا كم كانت حيوة اليونان السياسية قصيرة وكم كان ذلك التقسيم في الاراضي والسلطة موجبا للضعف والوهن فغالما وقعت الحروب بين اليونان ودول اخر مجاورة عظيمة كمكدونيا ورومية سقطت بلاد اليونان مع ما كانت عليه من حالة النسي والنجاح والمجد . لانها لم تقدر على الاتحاد والانضمام لمقاومة العدو فكم بالبحري بلاد ايطاليا التي لم تكن فيها الهيئة الاجتماعية والعقل البشري ناميين كما في بلاد اليونان . واذا كانت تجربة تاسيس النظام الجمهوري قليلة الفائدة عسرة الاستمرار بهذا المقدار في ايطاليا نفسها حيث اخذت في النجاح<sup>١</sup> وحيث غلب وفهر المذهب السيادي فكم بالبحري في جهات اخر من اوربا

فهذا اورد عليكم حوادث ذلك بكل اختصار فاقول انه كان

قسم من اوربا يُمثَّل بإيطاليا وهو جنوبي فرنسا ولايات إسبانيا  
المجاورة لهُ مثل كتالونيا والنافار والبسكى فكانت البلدان في تلك  
الجهات أيضاً قد حصلت على الثروة والشوكة والنمو وكثير من  
الاشراف الالتزاميين الصغار كانوا قد اتحدوا مع اهلها وكذلك  
قسم من الاكلبروس وبالاختصار كانت تلك البلاد في حالة تقارن  
حالة إيطاليا على نوع ما وبناءً على ذلك في جاري القرن الحادي  
عشرون في بداية الثاني عشر ختمت بلدان بروفس واللانكيدوك  
والاكيتين الى الاستقلال السياسي والتهبؤ بهيئة جمهوريات مثل  
البلدان التي تلي جبال البايو ولكن جنوبي فرنسا كان عليه مقاومة  
اشراف شاليها الذين كانوا في اعظم درجة من الشوكة والاعتدار  
فلما ظهرت هزقة الايبيجوا وقعت الحروب بين فرنسا السيادية  
وفرنسا البلدية ولا بد انكم تعرفون تاريخ الصليبية الذين وجهوا  
لمنازلة الايبيجوا تحت امره سيمون دي مونفرت فتلك كانت المشاجرة  
التي وقعت بين اشراف الشمال ومشروع النظام الجمهوري الجنوبي  
ومع ما اظهره اهل الجنوب من البسالة والشجاعة في القتال عن  
الوطن فاز اهل الشمال بالنصر لان الاتحاد السياسي كان ضعيفاً في  
الجنوب والتمدن لم يكن اتصل الى درجة يعتاض بها الناس عن  
الاتحاد النظامي بالاتفاق فبادت هكذا تجربة تاسيس النظام الجمهوري

واعاد الصليبية المذهب السيادي الى جنوبي فرنسا  
وبعد ذلك حصلت تجربة اخرى جمهورية في جبال سويسرا  
نالت حظا اوفر اذ كان الميدان هنا لك ضيقا وكانت مقاومتهم  
لملك اجنبي اشد منهم قوة واقتدارا الا انه لم يكن من اقوى ملوك  
اوربا باسا وسطوة فتائله اهل سويسرا بشجاعة عظيمة واتخذ اكثر  
الاشراف الالتزاميين من السويسرائيين مع اهل البلدان . وكانت  
هذه نجدة عظيمة لهم ولكنها غيرت هيئة الثورة واكسبتها صفة سيادية  
لم تكن في واقع الامر صفتها

ثم لتنتقل الى شمالي فرنسا وبلدان الفلمنك والبلجيك وشطوط  
نهر الرين ومحافة الانسياتيك فهناك نجح النظام الجمهوري نجاحا  
كاملا داخل البلدان ومع ذلك يرى من اول الامر انه لم يكن  
معدا للانتشار والامتداد والتغلب على الهيئة الاجتماعية بتمامها فان  
بلدان الشمال كانت محاطة بالاشراف الالتزاميين وبالملوك من  
كل جهاتها بنوع يجبرها على ان تكون على الدوام مستيقظة مستعدة  
للدفاع ولا غرو انها لم تكن تلتفت الى القنوحات بل كانت مهتمة  
فقط بالذب عن نفسها على قدر استطاعتها . نعم انها حافظت على  
امتيازاتها الا انها بقيت محصورة في حدودها الاصلية وضمن اسوارها  
وخارجا عن تلك الحدود لم يكن للنظام الجمهوري اثر ما

فها قد عايتم احوال المشروع النظامي الجمهوري فانه كان  
متصرّا في ايطاليا بلا كبير امل في الاستمرار والنجاح مغلوبا في  
جنوبي غاليا وظافرّا في ساحه صغيره اى في جبال سويسرا ومحصورا  
داخل الاسوار في الجهة الشماليه في بلدان الفلنك والبلجيك  
وسواحل نهر الرين ومخالفة الانسياتيك . وهذا النظام مع انه اضعف  
قوة وشوكة من سائر عناصر الهيئه الاجتماعيه كان مسببا خوفا ورعبا  
شديدا للاشراف الالتزاميين فكان هؤلاء يغارون من ثروة البلدان  
ويحسدونها على تقدمها ونجاحها ويخشون باسها وكان قد ابتدا  
بتدريج الجمهوريه الى الصحاري حتى صار الزراعون والفلاحون  
بجاهرون بالعصاوة على اسيادهم ويكثرون يوما فيوما من عدم  
الطاعة وقلة الخضوع . فاعنصب الاشراف اصحاب المقاطعات جميعا  
عصبة في احدى في اكثر جهات اوربا واتحدوا على قتال البلدان  
ومقاومتها . وكانت القوة غير متساوية بين الفريقين لان البلدان  
كانت متفرقة منفصلة عن بعضها ولم يكن بينها مراسلة ولا مواصله  
بل كان كل شئ محصورا في محله . نعم ان اهالي المدن كانوا جميعا  
يميلون الى بعضهم بعضا ويفرحون لفرح بعضهم ويحزنون ما يحزن  
بعضهم وكان كل انتصار تم للبلدان الفلنك على امراء بورغونيا  
الذين كانوا يجارونها بجرى السرور عند اهالي البلدان الفرنساويه

وكذلك كل نكبة اصاب تلك المدن كانت تشق على الفرنسيين والبلديين الا ان هذا كان من قبيل الحب فقط والميل الذي لا طائل تحته ولم يكن بينهم رباط ولا اتحاد حقيقي فكان للاشراف عليهم ارجحية الميزان من كل الوجوه ومع ذلك كله لم يقدروا على اباداة البلدان نظراً الى اتقسامهم وعدم تبصرهم في الامور . ولما طال امر التمثال بين الفريقين وتحقق الاشراف ان لا مكنة لهم على ملاشاة المدن بالكلية ونوال الظفر التام انجبروا على عقد المصالحة معها وقبلوها بصفة عضو من اعضاء الدولة . فحينئذ حصل تغيير في الحالة العمومية وصار الشروع في ترتيب النظام المختلط وكانت الغاية فيه التوفيق بين جميع العناصر الاجتماعية اي الاشراف والبلدان والاكليروس والملوك رغماً عن الخصامات الشديدة الكائنة بين كل منها والاخر وان تستقر هذه العناصر جميعها معاً فذلك ما بقي هلي ايراده لكم

فليس من يجهل منكم ايها السادة ماهي (لازيتا جنيرو) في فرنسا وما هي (الكورنيز) في اسبانيا (والبرلامتو) في انكلترا (ولزيتا) في المانيا ( كل من هذه الاسماء يفسر جمعية وكلا العموم القديمة ) وتعلمون ايضاً العناصر التي كانت مركبة منها تلك الجمعيات المختلفة فالاشراف الالتزاميون والاكليروس والبلديون كانوا

الاجتماع  
بتأسيس  
نظام مختلط  
في القرون  
المتوسطة

يتقاربون فيها بعضهم من بعض لكي يجتهدوا بضم بعضهم بعضاً الى  
هيئة اجتماعية واحدة في كل مملكة ويخضعوا انفسهم لقوانين واحدة  
ولسلطة واحدة . فالرغبة هي هي نفسها والغاية هي هي ذاتها وان  
اختلفت الاسامي!

فأخذ جمعية وكلاء العموم في فرنسا كمثال نظراً الى زيادة اهميتها  
لدينا ووقوفنا على اخبارها واحوالها اكثر من غيرها . وقلت اننا  
واقفون على اخبارها واحوالها ايها السادة مع انني لما كد ان اسم  
(لزيبا جنيدو) لا يخطر على اذهانكم سوى تصورات مبهمه غير  
مكتملة فليس منكم احد يعلم كيفية انتظام تلك الجمعية وترتيبها  
القانوني ولا كم كان عدد اعضائها ولا المواد التي كانت موضوعاً  
لذاكراتهم ولا اوقات اجتماعهم ولا مدة مداومة جلساتهم فلا اخذ  
يعلم ذلك ولا التاريخ ينبئنا على ان لها نتائج صريحة عمومية مستبرة .  
فن يتف على حقيقة هذه الجمعية في تاريخ فرنسا تظهر له كامر  
يطرأ على سبيل العرض او كواسطة مخففة لا يعتد بها بل يلجأ  
اليها في الامور السياسية حينما تفرغ يد الملك او الشعب من  
الوسائط كافة . فكانت الملوك حينما تشكو من كثرة  
الافلاس وتخار في امرها ولم تر باباً للخلاص تلجئ الى هذه الجمعية  
وكذلك الشعوب كانت تطلبها حينما يعظم عليها الداء ولا يعود عندها

وسيلة لمعالجته . وكان الاشراف يحضرون الجمعيات وكذلك  
الأكليروس ولكمهم كانوا ياتون اليها دون ان يكثرثوا بها لانهم  
كانوا عالمين جيداً انها ليست الواسطة التي تكسبهم النفوذ في امور  
الاحكام ولا هي عمدة اعمالهم ومدخلاتهم . والاهلون ايضاً لم يحفلوا  
كثيراً بامرها ولا كانوا يحسبونها من الامور التي تنهم بل كضرورة  
رغموا عليها فانظروا والحالة هذه هل كان لتلك الجمعيات اعمال  
سياسية مرتبة . فانها كانت تارة غير مجدية نفعا ولا طائل تحتها  
وطوراً كانت تجلب الازى والهول . فان كان الملك اشد باسا  
تذلوا له واطاعوا وامره وان كانت حالة الملك تعيسة وتستوجب  
اجتماع الوكلاء قطعاً داخلهم روح الحزب والتغرض والانتقام  
 واصبوا الى تحركها الغايات والمطامع وبالاختصار كانت تلك  
الجمعيات اما بسيطة جداً كاجتماع الاعيان للمفاوضة واما مضطربة  
بالشهوات النفسانية كجمعية الكونفنديون (جمعية باريس سنة ١٧٩٢  
مدة الثورة) ولذلك كانت اعمالها بلا فائدة وتتصرم بحال انصرام  
الجمعية فكانت لا تنجز ما تعد به ولا تتم ما تتجهده به بل يذهب جميعه  
هباء مشوراً ولم يصدر عنها عمل ما من الاعمال التي اثرت تأثيراً مهماً في  
الهيئة الاجتماعية الفرنسية ولا اصلاح ما هم في الاحكام او القوانين او  
الادارة . ولكن لا ينبغي انظن مع ذلك انها كانت بلا فائدة ولا نتيجة لا



بل كان لها نتيجة اديبة قل من حسب لها حساباً فانها كانت من وقت الى اخر نتجة تقام على الاسترفاق السياسي وكتفيري جهاري وتثبيت قوي لبعض المبادي المختصة براحة الاهلين وصياتهم كتحفهم مثلاً في تعيين الاموال التي ينبغي فرضها عليهم وفي المداخلة بامور الاحكام وفي تحميل المسؤولية لوكلا الحكومة ونوابها . فجميعيات وكلا العموم اعانت كثيراً على حفظ هذه المبادي في فرنسا ولها في ذلك الفضل العظيم لان تذكرة الشعب بحقوق الحرية على الدوام هو من اخص الفوائد . هذا ما كان لجميعيات وكلا عموم الدولة من النضل ولكنها لم تكن اصلاً واسطة لضبط الاحكام ولا كان لها مدخل بالنظامات السياسية ولا حصلت منها الغاية المقصودة بانشاءها اعني التهام الهيئات الاجتماعية المختلفة التي كانت متقاسمة البلاد وانضمامها الى جسم واحد

والكوريتيز في اسبانيا والبورنوغال كانت نتيجتها كهذه دون ادنى اختلاف سوى فرق الظروف والحوادث وتنوعها . واهمية الكوريتيز كانت تختلف بحسب اختلاف الممالك والازمنة . ففي بلاد الارغون والبسكي لما كانت المشاحنات واقعة بشأن وراثه الملك او في مدة محاربة العرب كان للكوريتيز اهمية حقيقية وكان كثيراً ما يحصل التماسها . والبعض منها كالتي صار اجتماعها في بلاد قاستيلا

سنة ١٢٧٠ وسنة ١٢٧٢ لم يحضرها الاشراف ولا الاكليسوس ويوجد كثير من الظروف المستثناة التي يضطر الى ذكرها من رام تدقيق النظر في تاريخها ولكن بما ان حديثي اجمالي عمومي فيمكنني ان اقرر بشأن الكورتيز ما قررتُه عن جمعية عموم وكلا الدولة الفرنسية اي انها كانت امراً عرضياً في تاريخ اسبانيا لا مذهباً او نظاماً سياسياً او واسطة قانونية لضبط الاحكام

واما انكلترا فكان فيها الامر بخلاف هذا ولست ادخل اليوم في شروحات مستطيلة بهذا الموضوع لاني عازم على ان احدثكم يوماً عن حالة انكلترا السياسية على نوع خصوصي فاذا كر لكم اليوم بعض اشياء مختصرة لكي اوضح عن الاسباب التي ميّزتها عن القارة. فاولاً لم يكن في انكلترا مسودون عظام ذوو شوكة واقتدار ولا رعايا قادرون شخصياً على مقاومة الملوك بل اضطر البارونات وسائر الاشراف العظام من الانكليز الى الاتحاد والاتفاق سوية من اول المدة للدفاع عن انفسهم وهذا كان السبب في تغلب مبدأ الالفة والاشترك بين الشرفا وتعودهم على الاخلاق السياسية الحقيقية وفضلاً عن ذلك كان اكثر الشرفاء اصحاب المقاطعات الصغيرة قد انجبروا لظروف وحوادث لا يسعنا شرحها هنا على الانضمام الى اهالي البلدان والجلوس معهم في قاعة العموم التي استحصلت بهذه

الوسيلة على قوة اكبر واعظم مما كان للاهليين في القارة ومن شأنها بالحقيقة ان تؤثر تأثيراً فعالاً في امور احكام البلاد

وماكم هيئة جمعية وكلاعموم الدولة البريطانية (بارلامنتو) امدة القرن الرابع عشر. فكانت قاعة اللوردية عبارة عن ديوان شوري الملك وهو ديوان مشترك بالحقيقة في تنفيذ السلطان وكانت قاعة العموم مضمونة على النواب المنتخبين من السادات اصحاب المقاطعات الصغيرة ومن الاهليين البلديين ولم يكن لها ادنى مداخلة على نوع ما باعمال الحكومة بمحصر المعنى بل كانت ترتب قوانين وتدافع مع العزم والحجارة عن الصالح الخصوصية والمحلية. ففي الهيئة التي كان عليها (البارلامنتو) اذ ذاك لم يكن بعد في بدء الامر ولكنه كان نظاماً قانونياً وطريقة للاحكام مبداها مقرر وفي غالب الاحيان كان لا يستغنى عنه فعلاً. فكان اذا مشروع تقريب العناصر المختلفة بعضها الى بعض والتوفيق بينها وضمها الى جسم واحد سياسي ودولة حقيقية قد نجح في انكسار مع انه فسد في سائر جهات اوربا

واما عن المانيا فلست اقول سوى عبارة واحدة لكي ابين لكم الصفة المترجمة في تاريخها فان مشروعات الانضمام والاتحاد العمومي وتأسيس النظم السياسية العمومية لم يحصل بها اعتنا كلي في المانيا والعناصر الاجتماعية المختلفة بقيت هنالك منفردة بعضها عن

بعض ومستقلة في ذاتها أكثر من سائر جهات أوروبا ولو ارجعنا الى  
 البرهان على هذا الأمر لوجدناه حتى في حالة الأزمئة الأخيرة . ولما نيا  
 في القسم الوحيد من أوروبا الذي بقي مداوماً فيه زماناً طويلاً انتخاب  
 الاشراف للملك . ولست اتكلم عن بولونيا او عن الام الصقالية  
 التي تاخرت جداً عن سلوك طرق التمدن التي سلكتها أوروبا .  
 والمانيا هي ايضاً البلاد الوحيدة في أوروبا التي بقي فيها ما لكون  
 اكبر يكون وبلدان حرة مالكة زمام أمرها سياسياً فمن ذلك يتضح  
 لنا أن مشروع التوفيق بين العناصر المختلفة وضمها الى هيئة اجتماعية  
 واحدة لم يحصل السعي فيه كما في غير جهات ولا كان له مفعول .  
 فقد اوردت عليكم ما حصل من الاجتهادات العظيمة في  
 أوروبا بشأن تأسيس نظمات عمومية الى حد نهاية القرن الرابع  
 عشر حفي وفي بداية القرن الخامس عشر وشاهدتم انها لم تنجح وقد  
 اعتنيت بان اوضح لكم في مجرى الحديث اسباب تقصيرها عن  
 النجاح وفي حقيقة الأمر تلخص تلك الاسباب في سبب واحد فقط  
 وهو ان الهيئة الاجتماعية لم تكن تبلغ من التمدن حداً يؤهلها  
 للاتحاد والانضمام بل كانت الاشياء بوجه الاجال محلية ومحدودة  
 وخصوصية ومتنوعة الى درجة زائدة سواء كان ذلك في طرق  
 المعيشة ام في العقول ولم يكن يوجد صالح عام ولا رأي عام من

اسباب عدم  
 نجاح كل تلك  
 المشروعات

شأنها أن يرجحها على الصالح والآراء الخاصة وأسمى العقول وأكثرها  
 جراحة لم يكن لها أدنى الملم بالادارة العمومية ولا بالعدالة العمومية  
 الحقيقية . فكان من الضروري أن يتم أولاً مزج جميع تلك العناصر  
 المختلفة الأشكال وسحقها على نوعٍ ما وجعلها شكلاً واحداً بواسطة  
 قوة التمدن ومفاعيله وكان يجب أيضاً أن تجمع وتضم أولاً كل  
 الصالح والشرائع والأخلاق والأفكار وتتخذ مركزاً وبالاختصار  
 كان من اللازم أن تنشأ أولاً سلطة عامة وآراء عامة . وهما كم قد  
 انصلنا إلى المدة التي تم فيها الخيراً هذا العمل العظيم . فدلائل  
 ذلك الابتدائية وحالة الأفكار والأخلاق في جاري القرن الخامس  
 عشر وميلها إلى إنشاء حكومة مركزية وآراء عامة ذلك يكون موضوع  
 مقالتنا التالية

## المقالة الحادية عشرة

موضوع المقالة . صفات القرن الخامس عشر الخصوصية . الحكومات  
وانشعوب قبه الى مراكزها الطبيعية على التدرج اولاً في فرنسا . ظهور روح  
الجنسية الفرنسية . طريقة الاحكام المستعملة من لويس الحادي عشر . ثانياً  
في اسبانيا . ثالثاً في ألمانيا . رابعاً في انكلترا . خامساً في ايطاليا . نشأة  
العلاقات الخارجية بين الدول (والديبلوماسية) اي السياسة الخارجية . حركة  
الافكار الدينية . شروع اشراف وكبراء الدين في الاصلاح . مجامع كونستانسا وبال .  
شروع الشعب في الاصلاح . يوحنا هوس . تجديد نشأة الاداب . الاندھال  
من الاشياء القديمة . مدرسة اصحاب الافكار الحرة . حركة الاعمال بوجه العموم .  
الاسفار والاكتشافات والاختراعات . الخ

### ايها السادة

ها قد قربنا من تاريخ القرون المتأخرة اعني من تاريخ الهيئة الاجتماعية  
التي هي هيئتنا ونظاماتها واراؤها واخلاقها كانت منذ اربعين سنة  
نظامات واراها واخلاق فرنسا ولم تزل الى الان سالكة في اوربا  
وموثة فينا تأثيراً قوياً جداً رغماً عن الانتقال الذي اورثتنا اياه  
ثورتنا وقد سبق لي الشرف ان اخبركم ان تاريخ الهيئة الاجتماعية  
المتأخرة المحقق يتندي في القرن السادس عشر قبل ان ندخل  
فيه اطلب اليكم ان تذكروا المسافة التي قطعناها والطرق التي

سلكناها فقد بحثنا عن كل عناصر اوربا الجهورية في وسط  
 رسوم السلطنة الرومانية الدارسة وقد رايناها تتميز بعضها عن  
 بعض وينشا كل منها وحدة مستقلة وقد تقرر لدينا ميل هذه  
 العناصر في المدة الاولى من التاريخ الى الانفراز والانعزال والعيشة  
 الخصوصية المحلية وحالما بلغت هذه الغاية واتخذ كل منها السيادة  
 والبلدي والاكبريكي الهيئة والمكان الذين يميزه رايناها قد تاقنت  
 جميعها الى التقارب بعضها من بعض والاتحاد والتكون على صورة  
 هيئة اجتماعية عمومية وامة وحكومة ولكي تصل الى هذه النتيجة  
 التحات بلاد اوربا الى كل من المذاهب التي كانت في وسطها  
 واتمست مبدا الاتحاد الاجتماعي والرباط السياسي والادبي من  
 الحكومات الدينية والسيادية والجمهوروية والملكية والى هذا الحد لم  
 تنجح بكل ما شرعت في فعله ولا استطاع احد المذاهب ولا قدرت احدى  
 القوات ان تسيطر على الهيئة الاجتماعية وتتولها المرام تحت ظل حمايتها  
 وقد وجدنا ان سبب ذلك عدم نشء الصالح العام والافكار العمومية  
 وتأكدنا ان الاشيا كلها كانت لم تنزل محلية وشخصية وخصوصية  
 وانه كان من الضروري اتجاهها نحو مركزها الطبيعي لكي تتمكن الهيئة  
 الاجتماعية من الامتداد والثبات والتكبر والانتظام معاني لنال  
 الغاية التي تميل اليها طبعاً وعلى تلك الحالة تركنا اوربا في اواخر

اتجاه الامور  
 في القرن  
 الخامس عشر  
 الى المركز  
 الطبيعي

## القرن الرابع عشر

وكانت أوربا حينئذ بعيدة من أن تدرك هذه الخفائق التي  
 سردها لكم ولا كانت تعلم بالحقبة ماذا كان ينقصها أو ما الذي  
 كانت تبحث عنه ومع ذلك فإنها طقت تبحث عنه كأنها قد عرفت .  
 فبعد نهاية القرن الرابع عشر وفساد كامل مشروعات النظمات  
 السياسية العظيمة دخلت أوربا في سبيل الاتجاه إلى المركز الذي  
 كانت تميل إليه غريزياً . وصفت القرن الخامس عشر انما في  
 الاستعداد الطبيعي للتقدم نحو هذه النتيجة على الدوام والاجتهاد  
 بإنشاء الصوامع والآراء العامة وإزالة ميل التعلق بمحل خصوصي  
 وبصالح خصوصي وجمع كامل الأفكار والمعيشات وضمها معاً ورفع  
 شأنها وإبداع ما لم يكن يوجد بعد قبل ذلك إلا أن على شكل كبير  
 اعني بذلك الشعوب والحكومات

وهذا الحادث المهم لم يتم إلا في القرن السادس عشر والسابع  
 عشر ولكنه نهياً بالقرن الخامس عشر فعلينا الآن أن ندرس  
 كيفية تهيئته وذلك الفعل الخفي غير الوضع الذي هو اتجاه الأشياء  
 نحو مراكزها الطبيعية سواء كان في العلاقات الاجتماعية أم في الأفكار  
 والعقول وذلك العمل قد تم بلا قصد ولا ارتباط بل بمجرد  
 مجرى الحوادث الطبيعي



فكذا اليها السادة نرى البشر تنجح بعمل لم تشرع فيه ولا قصدته حتى ولا كانت تعلمه بل سعت واجتهدت مع التمييز والحرية بعمل لم يكن عملها ولم تدركه ولا عرفت حقيقته الا بعد مدة حينما ظهر في الوقائع الحقيقية حتى وفي ذلك الوقت عينه لم تدركه كما ينبغي . ومع ذلك فالفضل للبشر في هذا العمل الذي لم يتم الا بواسطة تمهين عقل الانسان وثبوته وان هذا الامر انما هو شبيهة بالة عظيمة لا يعلم سرها وغايتها سوى واحد فقط تسلمت اقسامها المختلفة الى فعله اجانب منفردين بعضهم عن بعض فليس منهم من يعلم حقيقة امرها بالاجمال ولا الغاية النهائية العمومية التي تؤول اليها وكل مع ذلك عمل وتم مع التمييز ومن تلقاء حريته ما خصص به من العمل . فعلى هذه الصورة يتم الله غاياته الصمدانية في العالم من يد الانسان نفسه دون ان يدرك هذا حقيقة ما يفعل . فمن ذلك يتضح لنا وجود امرين في وقت واحد في تاريخ التمدن احدهما ما يعتبر انه مقدر اى ما يتجاوز علم الانسان وارادته والثاني ما هو نتيجة ادراك الانسان وحريته اى ما يفعل عن فكر واردة . ولكي نفهم حقيقة ما جرى وتوقع في القرن الخامس عشر يتتضي ان نميز الحوادث المختلفة بعضها عن بعض فنبحث اولاً عن الحوادث السياسية والتغيرات التي اعانت على تكون الحكومات والشعوب وننتقل منها الى الحوادث

الأدبية ونقص عن التغييرات المحاصلة في الأفكار والأخلاق ونجهد  
 بأن نستتج ما هي الآراء العمومية التي تضررت ونهيات منذ ذلك  
 الوقت

فلكي يكون العمل بسيطاً سريعاً عما يخص بالحوادث السياسية  
 هذا اجوب كل اقسام اوربا الكبيرة واين لكم مائتم فيها مدة القرن  
 الخامس عشر وكيف كانت هيئتها وكيف صارت بعد ذلك

حالة فرنسا  
 مدة القرن  
 الخامس عشر

فابتدئ بفرنسا واول ان النصف الاخير من القرن الرابع عشر  
 والنصف الاول من القرن الخامس عشر جرت فيها الحروب  
 العظيمة الوطنية وهي المحاربات ضد الانكليز كما تعلمون ذلك في  
 الوقت الذي فيه قاتلت فرنسا عن استقلاليتها اسمها وارضاها معاً  
 وانغاية دفع سلطة اجنبية عنها . ويكفي فتح كتب التاريخ للتأكد  
 ان جميع مراتب الهيئة الاجتماعية الفرنسية تساعدت وتعاونت مع  
 الاجتهاد العظيم على دفع التسلط الاجنبي رغما عن جميع ما حصل  
 حيثذ من الخيانات والشقاق وان الغيرة والحمية الوطنية حملت  
 الجميع معاً على القتال سواء كانوا اشرافاً ام بلديين ام زراعيين . فان  
 لم يكن برهان على صفة كون تلك الحوادث وطنية شعبية الا تاريخ  
 جان دارك<sup>(١)</sup> فهو كاف وحده لاثبات ذلك لان جان دارك خرجت  
 (١) ابنة فقيرة تدهى حنة كانت ترى المواشي تربت بزى الرجال الا بطل

من الشعب وإهاجتها اشعارات الشعب ومعتقداته وحماسته  
وجاشت في أحشائها ورجال الدولة وقواد الجيوش لم يحفلوا بأمرها  
ولا وتقوا بها بل نظروا اليها مع البغضة والعداوة ولم يتحزب لها  
غير الجنود والشعب لا سيما أن فلاحي (لورين) هم الذين أرسلوها  
إلى أورلينس لانتهازها إلى هذه المدينة . فليس من حادث يبرهن  
على صفة كون تلك الحروب شعبية وطنية أكثر من هذا الحادث عينه  
فاجدأت تنشأ هكذا الجنسية الفرنسية وقبل حكم عائلة فالوا  
كانت السيادة متغلبة في فرنسا ولم يكن ذكر للامة الفرنسية ولا  
كان يوجد روح التحزب ولا حب الوطن الفرنسي ثمند الفالوا  
ابتدأ وجود فرنسا الحقيقية وفي أثناء حروبهم والاضطراب التي وجدوا  
طامها من فقدان الملك من يدهم اتحد الاشراف والبلديون والفلاحون  
معاً وارتبطوا برباط ادي وهو رباط اسم عام وشرف عام ورغبة عامة  
في قهر الاجانب ودفعهم عن البلاد وكانت هذه اول مرة تم هذا  
الاتحاد ولكن لم يكن يظهر بعد الروح السياسي الحقيقي ولا قصد  
الارتباط والاتحاد بواسطة الحكومة والنظامات كما نرى ذلك الآن

وقالت الانكليز وفكت بهم وفعلت فعل صناديد الرجال وخلصت مدينة  
أورلينس وغيرها ثم وقعت في ايدي الفرنسيين الذين كانوا من حزب الانكليز  
فحرقوها حرقاً بخطر هولاء . وثبتت انها كانت عفراء وصاحبة فضيلة (المرج)

بل كان اتحاد فرنسا في ذلك الوقت قائماً باسمها وشرفها الوطني  
وبوجود نظام ملكي وطني لها كانت صفاته وكان التصديق لا  
يكون في يد الأجانب . وبناء على ذلك اعانت كثيراً تلك الحروب  
ضد الانكليز على تكوين الامة الفرنسية وتقديمها نحو الاتحاد  
والانضمام

وبينا كانت تنمو فرنسا ادبياً وبقوى فيها روح اتحاد الامة  
كما رأيتكم كانت في الوقت ذاته تنمو مادياً على نوع ما أي ان اراضيها  
كانت تترتب وتتسع وتثبت وفي ذلك الوقت اكتسبت فرنسا جملة  
ولايات التي منها تصورت وبها صارت فرنسا . ففي مدة شارل  
السابع عقيب طرد الانكليز ضمت أكثر الولايات التي كانت في  
يدهم كنورمانديا وانكوموا وطورين وبواتو وستونج الخ الى فرنسا  
وصارت فرنساوية على وجه نهائي وفي مدة لويس الحادي عشر  
صار ضم عشر ولايات الى فرنسا ايضاً منها ثلاث سلبت حينئذ ثم  
عادت ففتحها وهي روسيلون وساردان وبرغونيا وفرنشكوتني  
وبيكارديا وارتواز وبروفنس ومين والنجو وييرش . وفي مدة شارل  
الثامن ولويس الثاني عشر اكسب فرنسا زواج حنة <sup>(١)</sup> بهذين

(١) ابنة الدوك ديج بريطانيا ووريثة الوحيدة تزوجت بشارل الثامن  
ومات فاخلفت من بعده لويس الثاني عشر الذي خلفه في الملك

الملكين على التتالي ولاية بريطانيا فكان هكذا بقو في آن واحد  
روح الامة الفرنسية وملكها معا وكانت فرنسا الادبية وفرنسا  
المادية تكتسبان في وقت واحد القوة والاتحاد

واذا انتقلنا من الامة الى الحكومة نرى من المحوادث ما يشابه  
تلك التي وقفنا عليها وتقدم نحو الغاية عينها فان الحكومة الفرنسية  
كانت في مدة شارل السادس وفي بداية حكم شارل السابع في اسوأ  
حالة من عدم القوة والوهن والانعزال وقلة الوحدة ولكن في اخر  
مدة الحكم المذكور تحول كل شي وتغيرت هيئته واخذت الحكومة  
في الامتداد والانتظام والثبات وكذلك وسائط الحكومة التي عليها  
الاعتماد كحماية الاموال الاميرية والقوة العسكرية والعدالة اخذت  
تسري على قدم الاتساع والنشاط والانتظام وفي ذلك الوقت صار  
ترتيب الجنود المستهرة من الفرسان والمشاة الذين يقاتلون بالنشاب  
واستخدم شارل السابع هذه الجنود لاصلاح حالة الولايات التي  
كان قد وقع فيها بعض الخلل بسبب الاغتصاب والنهب الناشئ  
عن حالة الحروب حتى وفي المدة التي تلي زمان الحروب . وم  
اطنبت مورخو ذلك العصر بمدح اولئك الفرسان المنتظمة ثم انه  
في تلك المدة ايضا جعل الرسم الملوكي الذي كان يفرض على الاهلين  
في بعض الاوقات مستمرا دائما وكان اجل ايرادات الملك . نعم

أن ذلك مما يمس حرية الشعوب إلا أنه أعان كثيراً على انتظام  
الحكومة واكتسابها القوة والسطوة وامتدت أيضاً في نفس الوقت  
إدارة العدالة التي هي أساس السلطة وانتظمت أحوالها وازداد  
عدد المحاكم الشرعية فترتب خمس محاكم جديدة في برهة وجيزة ففي  
مدة لويس الحادي عشر مرتبت محكمة كرينبول سنة ١٤٥١ ومحكمة  
بردوس سنة ١٤٦٢ ومحكمة ديجون سنة ١٤٧٧ ومحكمة أكس سنة ١٦٥٠  
وعظمت أهمية محكمة باريس إذ ذاتوثبتت قوتها أكثر من السابق  
سواء كان في إمرادارة العدالة أم في إدارة الضبط والربط في الدائرة  
المختصة بها

فاكتسبت حيثئذ الحكومة في فرنسا صفات الوحدة والانتظام  
والاستمرار إلى درجة لم تسبق لها قبل القرن الخامس عشر من جهة  
العدالة والقوة العسكرية وحماية الأموال الأميرية أعني في ما يحسب  
كجواهر الحكومة وأساسها فانعزلت بهذه الوساطة السلطات السيادية  
وركزت السلطة العامة مكانها وحصل في ذلك الوقت تغيير  
آخر الذي كان أقل ظهوراً للعيان وقل ما احتفل به المؤرخون إلا  
أنه ربما كان أكثر أهمية من غيره وهو التغيير الذي أحدثه لويس  
الحادي عشر في طريقة سياسة الأحكام فكثيراً ما تحدثوا عن  
مقاومة لويس الحادي عشر كباراً مملكتهم وتخفيض شأنهم والتفاتهم

نجاح الحكومة  
في مدة لويس  
الحادي عشر

الى الاهلين بالبلديين والاداني ورفع مكانتهم وغرهم بنعمهم . وبالْحَقِيقَةِ لا يخلو الامر من هكذا تصرف من قبله الا انهم قد بالغوا كثيراً فيما اذاعوه وبالاجمال نشأ عن تصرفات لويس الحادي عشر مع طبقات الهَيْئَةِ الاجتماعية المختلفة الاضطراب في المملكة أكثر مما حصل منها فائدة . ولكنه باشر امراً غير هذا وأكثر اهمية منه وهو ان الحكومة الى ذلك التاريخ لم تكن تستعمل سوى القوة والوسائط الجبرية في معاملاتها مع الاهلين واما الافئدة والحيلة والدهي في القول واستجلاها الى المرام بلطف الكلام اعني السياسة (بوليتيك) التي لم تكن الاساسية رياء ومكر وملاطفة ومحاذرة في الوقت ذاته فهذا الفن لم يكن يستعمل قبل لويس الحادي عشر سوى ما قل ونذر واما لويس فقد استخدمه بدلاً من الوسائط المادية في امور الحكومة واعراض عن القوة بالحيلة وعن السياسة السيادية بالسياسة الايطالية . فانظروا الى الرجلين الذين تملاً مشاجرتها نارنج فرنسا وقتئذ اعني بهما شارل لتيميرير<sup>(١)</sup> ولويس الحادي عشر تر وشارل يتبع الطريقة القديمة وكامل اعماله بالقوة والتهديد وعلى الدوام يطلب الحرب لحسم النزاع ولا يستطيع صبراً ولا جلدلة على ملاطفة الناس

(١) ولد فيليب ليون امير بورغونيا كان شجاعاً باسلاً واشتهر بخصامه مع

لويس الحادي عشر وفي محاربته معه (للترجم)

فاستأنسهم اليه واستخدمهم هكذا كوسيلة لبلوغ الارب وبالعكس  
 ذلك لويس الحادي عشر فانه ينسب باستغنائهم عن القوة ويميل  
 كل الميل الى فض المشاكل بالمناقشة والكلام والدهي في العقول  
 لغاية تسليك ما ربه فلم يغير النظمات ولا الطرائق الرسمية بل  
 غير طريقة المعاملات السرية وكيفية سلوك الملك في تنفيذه  
 السلطة . وهذه الطريقة تحولت بالكلية في الازمنة المتأخرة التي فيها  
 اغناضوا بالعدالة عن الغايات المنطوية على حب الذات  
 وبالنصر على الافك والخداع سواء كان في المرام السياسي المرغوب  
 ام في استعمال الوسائط السياسية لنوال ذلك المرام . ومع ذلك  
 فكان وقتئذ بحسب من النجاح الاستغناء عن استعمال القوة  
 والاعتياض عنها بالوسائل العقلية . والحكم بواسطة اقناع العقول  
 والتجبل عليها كان اوفق من زعزعة الوجود بالوسائط الحربية .  
 فذلك ما وضع اساسه لويس الحادي عشر من زيادة حذقه وفضائله  
 ما كان عليه من فساد الاخلاق ورداءة طبيعته الشريرة التي استغنته  
 في زلات وذنوب عديدة

ولنتقل من فرنسا الى اسبانيا . فحوادث هاتين الملكتين متماثلة  
 متشابهة لان الاتحاد الوطني في اسبانيا لم يتم سوى بالقرن الخامس  
 عشر فحينئذ انتهت المشاجرة العظيمة التي طال امرها بين المسيحيين

حالتا اسبانيا  
 والمانيا في  
 القرن الخامس  
 عشر .



والعرب بفتح أولئك مملكة غرناطا . وحيثما انضمت أيضاً أراضي  
المملكة اذ جمعت مملكتنا قسطنطينا وارغون اللتان كانتا من اعظم  
اقسام اسبانيا تحت حكم ملك واحد بواسطة زواج فرديناند بازبيلا  
فاتسع الملك كما في فرنسا وثبتت دعائم . واما النظمات التي ساعدته  
على ذلك فهي اشد فساداً واسمها يورث الكدر والاسف فبدلاً من  
الحاكم الشرعية التي كانت في فرنسا مرتبة في اسبانيا الانكليزيون<sup>(١)</sup>  
وكانت هذه المحكمة تخوي في اصولها على ما ظهر فيها بعد حين ولكنهم لم  
تكن في بداية امرها كما صارت فيما بعد اعني انها أسست للسياسة لا  
لمدين وكان المقصود بها حفظ النظام لا الخيانة عن الايمان . ثم ان  
المشابهة بين فرنسا واسبانيا تجاوزت امر النظمات فانها تعابن في  
نفس الأشخاص في تلك المدة لان فرديناند الكاثوليكي (لقبة)  
وحكمة يشبهان لويس الحادي عشر وحكمة في الطباع والاصناف  
ما خلا ان لويس كان ادق عقلاً واسرع غضباً وبالتالي اكثر  
استعداداً للشروع . ولست اعتبر اصلاً التشبيه والمقابلة اللذين  
يؤتي بهما على غير اساس وعلى ما يلوح بالفكر واما هنا فلا جرم ان  
المشابهة قوية حقيقية وظاهرة في الحوادث العمومية كما في الاشياء العرضية  
( ١ ) محكمة شرعية اصل ابتدائها في رومية قبل مدة فرديناند بزمان طويل ثم  
غير فرديناند ترتيبها وادرجها في ملكه فكانت تستعمل فيها جميع انواع العذابات  
الضمنية ويحرق الناس احياء ( للترجم )

ثم ان تلك المشابهة ذاتها توجد ايضا في المانيا . فان عائلة النمسا  
رُدت الى السلطنة في منتصف القرن الخامس عشر سنة ١٤٣٨  
وبواسطتها تقرر سلطة السلطنة وثبتت اركانها في المانيا الى درجة  
لم تسبق قبل ذلك الاوان وصار الانتخاب من ذلك الوقت رسماً  
لا طائل تحته ولغاية تثبيت الوراثة فقط . وفي اخر القرن الخامس  
عشر قرر مكسيمليان الملك في عائلته وحصر السلطة القانونية في  
دائرة الحكومة المركزية . وكان شارل السابع في فرنسا قد رتب  
العساكر المستمرة لاجل المحافظة على النظام ففعل ذلك مكسيمليان  
في ممالكه وكان لويس الحادي عشر قد انشأ في فرنسا البريد اي  
البوسطة فرتبها مكسيمليان ايضا في المانيا فكانت فوائده تقدم التمدن  
في كل مكان عائدة الى الحكومة المركزية

واما تاريخ انكلترا في القرن الخامس عشر فيتضمن حادثين  
عظيمين اثارة الحرب على فرنسا خارجا واشتعال نيران الفتن المسماة  
بحرب الوردتين<sup>(١)</sup> داخلاً اي الحرب الاجنبية والحرب الاهلية وهاتان  
الحربان المختلفتان بهذا المقدار قد افضيتا الى نتيجة واحدة . فالحرب  
المثارة على فرنسا التي افرغ فيها الشعب الانكليزي كل قواه عادت

جالنا انكلتره  
وابطالها في  
القرن الخامس  
عشر

(١) حروب اهلية بين عائلتي يورك ولانكاستر وكانت علامة احداها وردة  
بيضاء وعلامة الثانية وردة حمراء فصيت الحرب باسم الوردتين (الهنرم)

فوانتها الى الملك فقط لان ذلك الشعب الذي كان اشد محافظة  
من سائر الشعوب على قواه واشد صيانة منها على دراهمه بذل الجميع  
دون ملوكه بلا حدة ولا حساب وفي مدة هنري الخامس رخص له  
بجميع ايراد الجمهور الذي كانت قيمته بليغة جداً على طول مدة  
حياته منذ بداية حكمه . وكانت قد انتهت الحرب الاجنبية والحرب  
الاهلية لم تزل مداومة وكل من عائلتي يورك ولانكاستريدي حق  
الجلوس على سرير الملك ولما حان انتهاء تلك المشاجرة التي كثير  
فيها سفك الدماء كان كبار شرف الانكليز في حالة الخراب والدمار  
وقد هلك اكثرهم ولم يعد في استطاعتهم المحافظة على السلطة التي  
كانت في يدهم من قبل وعجز البارونات العظام المتحالفون عن  
القيام بالامر والنهي وادارة المملكة وفي ذلك الانثناء تغلبت عائلة  
تودور وتبوءت سرير الملك وابتدأت الاحكام السياسية تتخذ مركزاً  
سنة ١٤٨٥ في مدة هنري السابع ( التودور ) فظفرت الحكومة الملكية  
واما في ايطاليا فلم يتأسس الحكم الملكي الا ان ذلك لم يمنع حصول  
النتيجة عينها فان جمهوريات ايطاليا سقطت في القرن الخامس عشر  
وحيث استمرت بالاسم كانت السلطة محصورة في يد عائلة واحدة  
او في بعض الاعمال فانحلت هكذا صورة الجمهورية . وفي شمالي ايطاليا  
تبع اكثر الجمهوريات اللومباردية اماره ميلانو . وفي سنة ١٤٣٤

استولي المدسيس على فيرنسا وفي سنة ١٤٦٤ خضعت جمهورية جنوا لامارة ميلانو وهكذا اغلب الجمهوريات تلاشت ورويدا رويدا انخرطت في سلك التبعية لحكم الاعيال المتسلطة وبعد ذلك ابتدا الملوك الاجانب يتنازعون حق الحكم على شمالي وجنوبي ايطاليا معا اي على اماره ميلانو وعلى مملكة نابولي

فاينما وجهنا النظر في اوربا واي قسم اردنا اعتباره من اقسام تاريخها سواء كان من جهة الامم نفسها ام الحكومات ام المنظمات ام الاراضي نشاهد فيه العناصر القديمة ورسم الهيئة الاجتماعية الاولى قريين من الزوال والاضمحلال والحرية الموروثة ابا عن جد قد تلاشت وسلطات اخرى قامت مكانها اكثر نظاما منها فخصرت القوة وضمت تلك السلطات المتفرقة . وانه لمنظر مكدر ومخزن للغاية معانية سقوط تلك الحريات القديمة الاورباوية في ربة التسلط وكثيرا ما شكت النفوس من هذا الامر باقئدة مقروحة في ذلك الوقت وقام محبو الحرية في فرنسا والمانيا وايطاليا على قدم وساق وقاتلوا قتلا مريعا واسفوا اسفا شديدا يتسين من دفع تلك البلايا وذلك الانقلاب الهائل الذي بعدل كانوا يسمونه الجور والتسلط المطلق . فينبغي لنا ان نعجب لشجاعتهم ونرق لاحزانهم ولكن يجب ان نذكر ايضا ان ذلك الانقلاب كان لا يدمنه بل انه فضلا عن

ذلك كان نافعاً ومفيداً فان المذاهب الابتدائية الاورباوية وتلك الحريات السيادية والبلدية القديمة لم تاتِ نظام الهيئة الاجتماعية بفائدة لان اساس الحياة الاجتماعية انما هو الامن والتقدم وكل مذهب لم ينشأ عنه النظام في الحاضر والنجاح في المستقبل فهو فاسد ولم يلبث ان يهجر ويعدم وهكذا جرى بالرسم السياسية القديمة في القرن الخامس عشر وبالحريات الاورباوية القديمة لانها لم تستطع ان تورث الهيئة الاجتماعية لا الامن ولا النجاح . فصار يبحث عنها في غيرها وطلب امن مبادئ اخرى ومن وسائل اخرى وذلك هو جوهر معنى كامل الحوادث التي سردتها لكم

ويلاحظ في تلك المدة امر آخر له شأن عظيم في تاريخ اوربا السياسي وهو انه في القرن الخامس عشر اخذت تزداد العلاقات بين الحكومات وتنظم وتتواصل على الدوام ونشأت حينئذ طريقة الاتحاد والمخالقة بين عدد من الحكومات سواء كان على الحرب ام على الصلح التي تولد منها في ما بعد مذهب الموازنة . فان السياسة الخارجية بين الدول (ديپلوماسي) ابتدأت في اوربا منذ القرن الخامس عشر ففقدون عند ختام هذا القرن اعظم قوات القارة الاورباوية كالباباوات وامراء ميلانو واهالي البندقية وسلاطين المانيا وملوك اسبانيا وملوك فرنسا يتقاربون بعضهم من بعض

اول بداية  
الموازنة  
السياسية  
في اوربا

ويتباحثون ويتوافقون ويتوازنون ويتعادلون . فيما كان شارل  
الثامن (ملك فرنسا) مجرداً جيوشه وقاصداً مملكة نابولي  
ليفتحها تحالف عليه البابا واهل البندقية واسبانيا معاً . وبعض مضي  
بضع سنوات من ذلك التاريخ (سنة ١٥٠٨) تمت محالفة كامبري  
بقصد مقاومة اهل البندقية . وتلا هذه المحالفة في سنة ١٥١١ المحالفة  
المقدسة لمقاومة لويس الثاني عشر . وسبب انشاء هذا الاتفاق  
والتحالف سياسة ايطاليا ورغبة كل من الملوك في الاستيلاء على  
اراضيها والخشية من تعاضد شوكة من يتملكها وحده . وازداداد قوته  
الى درجة فائقة . فهذا الامراكان كثيراً على نحو النظام الملكي وانتشاره  
اذ من طبيعة العلاقات الخارجية بين الدول ان تكون ادارتها  
منوطة بشخص واحد او باشخاص قليلين وان تحفظ اسرارها وفضلاً  
عن ذلك كان الشعوب لا يقدرون العواقب فلا يعاؤون بهكذا  
وسائل ولا يلتفتون الى اجنئاء فولئها العظيمة لانه لم يظهر لهم  
فيها صالح شخصي داخلي فكانوا لا يكتفون بها ويفوضون امورا  
كهذه الى ارادة السلطة المركزية . فننظهور (الدبلوماسية) انحصرت  
في ايادي الملوك نظراً الى ما ذكر من الاسباب وتقرر في جميع الافكار  
منذ ذلك الحين انه ينبغي ان تكون من خصائص الملوك مجرد احجي  
ولو كان الاهلون احراراً ولم الحق في تعيين الرسوم والاموال الاميرة

والمداخله بامور الاحكام الداخلية اذ هذا لا يمنع عدم وجوب مداخلتهم  
 في امر العلاقات الخارجية . وبناء على ذلك اعتبر هذا الامر حيث  
 كبدا مقرر وشرطه عادل . فان فتحتم تاريخ أنكلترا في القرنين  
 السادس عشر والسابع عشر تروا كم كان هذا الفكر متمكنا من العقول  
 وكم قاوم الحرية الانكليزية في مدة حكم اليبابات وجاك الاول  
 وشارل الاول . والحكومة المطلقة كانت تمنح بهذا المبدأ اي يكون  
 الحرب والصالح والعلاقات التجارية وكامل الاشغال الخارجية من  
 منعلقات الملك لتسقط على حقوق الاهلين بهذه الوسيلة وكانت  
 كثيراً ما تتألم الشعوب معارضة الحكومة في هذا القسم من حقوقها  
 وامتيازاتها ولا تتجراون على ذلك وقلة جراتهم من هذا الوجه سببت  
 لم اضراراً جسيمة لاسيما ان السياسة الخارجية (دبلوماسية) كانت  
 اساس تاريخ اوربا في القرن السادس عشر ودامت الحال على هذا  
 المنوال نحو ثلاثة قرون كانت في مدتها العلاقات الخارجية اهم  
 امر في التاريخ لان البلاد في داخلتها كانت سائرة على قدم الراحة  
 والانتظام ان لم يكن في كل الجهات فاقلة في الفارة وكانت الحكومات قد  
 كفت عن تسبب الاضطراب للشعوب واشغالها في الحركات  
 والهزعات القوية الداخلية فكانت العلاقات الخارجية والحروب  
 والمخالفات والمذاكرات بشأن الصلح والحرب هي التي تملأ التاريخ

وتستحق الالتفات وبناءً على ذلك كان القسم الأكبر من صواحي  
الشعوب مفوض امره الى الملوك او الحكومات المركزية ومسلم الى  
رايهم نظراً الى امتيازهم المقدم ذكره . وكان من المستصعب جداً  
ان يكون الامر بخلاف الواقع لانه كان يقتضي ان يكون التمدن في  
تقدم عظيم والعقل والادراك في نمو واتساع كبيرين للناس متعددين  
على المعاملات السياسية ومشتربها حتى يمكن للجهور المداخله مع  
النجاح والفائدة بامور كهذه تستلزم الحزم والدقة بهذا المقدار مع  
ان الشعوب من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر لم  
تكن اتصلت الى هذه الدرجة بل كانت تبعد عنها كثيراً وهاكم ما  
حدث في انكلترا في بداية القرن السابع عشر مدة حكم جاك الاول  
فان صهره الذي كان من منتخبى السلطنة الالمانية<sup>(١)</sup> انتخب ملكاً  
على بوهيميا فسلبت منه هذه المملكة ثم جردوه ايضاً من امارته  
الوراثية<sup>(٢)</sup> وهي اماره بالاتينا فتحزب له جميع البروتستانت وكان  
اولى ان تحزب له انكلترا فصار فيها هيحان عظيم وطلب عموم اهلها الى  
الملك جاك ان يبادر الى اسعاف صهره والمدافعة عن حقوقه وارجاع

قوة المذهب  
الملكي في  
السياسة  
الخارجية

(١) في اخر المدة كان سبعة فقط من اعيان الامراء ينتخبون السلطان او  
يختونه في المانيا ( المترجم )

(٢) كان خصمه فرديناد الذي مي فيما بعد ملطانيا على المانيا ودعي بفرديناد

الثاني ( المترجم )



امارتوه وطلب ديوان وكلا عم الامه مبادرة الحرب وشدد الطلب  
 ووعد بتقديم كامل ما يلزم لها من المصاريف واما جاك فلم يكتثر بهذا  
 الامر بل اخذ في المحاولة واجتهد بمعاونة بعض المخابرات السياسية  
 ولم يرسل الا عددًا قليلاً من الجنود الى المانيا ثم دخل عليهم اخيراً في  
 الديوان وقال لم انه يلزمه تسعمائة الف ليرة استرلينية لكي يباشر الحرب  
 ويكون له بعض الامل بالنجاح . فلم يذكر احد المورخين ان طلبه  
 هذا كان من باب المبالغة ومن جهتي لست اظن ذلك واما الديوان  
 فاخذته الدهشة واعتراه الوجع لما سمع بهذه الغرامة الجسيمة وبعد  
 الجهد الجهد لم يعين اكثر من مبلغ سبعين الف ليرة استرلينية  
 لاسترجاع مملكة بقوة الحرب واعادة اميرها عليها على مسافة ثلثماية  
 فرسخ من انكلترا . فهذا ما كان عليه الشعب من الجهل وعدم الخبرة  
 في الامور السياسية في العصر المتقدم ذكره فكان يتصرف دون ادنى  
 معرفة بمقتضى الامور ودون ان يقدر العواقب وبناء على ذلك لم  
 يكن يليق به المداخلة بامور الاحكام على طريقة قانونية مجدية  
 وهذا الذي اوجب الحكومات المركزية ان تستلم ادارة الامور  
 الخارجية لانها كانت وحدها جديرة بالقيام بمهامها ولست اعني انها  
 كانت اهلاً لذلك من جهة مراعاتها الصالح العام لانها قل ما  
 انتكرت في مراعاته بل من جهة تميم مقتضيات الامر على وجه مناسب

حالة الكنيسة  
في القرن  
الخامس عشر

فكم أراهم أيها السادة أننا كيفما نظرنا الى تاريخ اوربا السياسي في تلك  
المدة سواء كان من جهة حالة البلاد الداخلية ام من جهة العلاقات  
الخارجية بين الممالك ام في ما يتعلق بإدارة الحرب والعدل وجباية  
الاموال نشاهد صفة واحدة متغلبة في كل مكان وفي كل شيء وهي  
الاتجاه الى المركز الطبيعي ونشوء الصالح العام والسلطة العامة وتغلبها  
فذلك هو العمل الخفي الذي تم في القرن الخامس عشر . نعم ان هذا  
العمل لم تكن تصدر عنه وقتئذ نتيجة واضحة ولا حدث عنه تغيير  
كامل في حالة الهيئة الاجتماعية الا ان ذلك كان عنيدا ان يتم .  
فساورد عليكم الآن حوادث مختلفة عن اولئك في طبيعتها وهي  
الحوادث الادبية المختصة بنمو العقل البشري وبالفكر العمومية  
فهذه الحوادث ستعودنا ايضا الى النتيجة هيما فترى فيها ما رايناه في  
تلك من الاند باب الى المركز الطبيعي

فاني اجدني بالحوادث المختصة بالكنيسة التي اشغلت مد  
عظيما من تاريخ اوربا على الدوام واشغلتنا نحن على الغالب نظرنا  
الى كثرة تنوعها واشكالها . فانه لم يكن في اوربا الى حد القرن  
الخامس عشر افكار عمومية ذات تاثير حقيقي في عقول عموم الناس  
غير الافكار الدينية التي المعضدات وقد راينا ان الكنيسة وحدها  
كان لها السلطة لان تربط هذه الافكار وتس لها قوانين مخصوصة

وتنشرها ونحتم بها . نعم انه حصل بعض حركات بقصد الاستقلال  
حتى والافتراق ايضا وتعبت الكنيسة في مقاومتها الا انها كانت  
الظافرة الى هذا الخارج والافكار او المعتقدات التي رفضتها الكنيسة  
عجزت عن ان تملك عقول الشعوب عموماً على مدة مستديرة حتى  
ان الالبيجو انفسهم قهروا واضمحلوا وبالاختصار كان الشقاق مداوماً  
في قاسب الكنيسة والنزاع مستمراً ولكن دون ان يكون لذلك مفعول  
ما قطعي . ففي بداية القرن الخامس عشر بد لنا امر اخر وهو انه ظهر  
افكار جديدة في نفس الكنيسة اضطرتها الى ان تقرر جهازاً بضرورة  
التغيير والاصلاح واجبت اضطراباً في وسطها ففي اخر القرن الرابع  
عشر وفي بدله الخامس عشر وقع الانشقاق الكبير الغربي الناتج  
من انتقال الكرسي المقدس الى افينيون (مدينة في فرنسا) وتسمية  
بابوين احدها في افينيون والثاني في رومية فخاصمة هذين الباباوين  
هي ما يسمى بالانشقاق الكبير الغربي وقد ابتدا في سنة ١٣٧٨ او قصد  
مجمع بيزا ان ينهي هذا الامر سنة ١٤٠٩ وعزل البابوين وسمى بابا  
ثالثاً وهو اسكندر الخامس فعوضاً عن ان يهد الانشقاق ارداد ثورة  
لانه بدلاً من باباوين وجد ثلاثة باباوات وعظم حيثنة الخلل ونجم  
الامروبي الحال على هذه الصورة الى سنة ١٤١٤ اذ صار عقد مجمع  
كونستاسا بموجب استدعا السلطان مجسموند (سلطان المانيا)

في الجمع المذكور لم يعزم على تسمية بابا الخربل باشر بامر اصلاح الكنيسة  
 وقرر اولاً ان ما يربطه الجمع المسكوني لا يستطيع احد على حله وايد  
 هكذا سلطته ورفعها على سلطة البابا ثم باشر نشر هذه المبادي في  
 الكنيسة وتنفيذها واصلاح ما كان قد داخلها من الخلل وتقوية  
 وعلى الخصوص طرائق الاخلاص والبص التي كانت تستعملها  
 حكومة رومية لاجل الحصول على الدراهم . وعين الجمع المذكور  
 لاجل اتمام هذه الغاية مامورين منتخبين من نفس اعضائه من  
 الطوائف المختلفة وسمى ذلك بديوان الاصلاح وهو نوع ما لسميه الان  
 ديوان التنقيش وولج المامورين المذكورين بالبحث عن الامور المخالفة  
 للقوانين التي كانت تشين الكنيسة وعن الوسائط اللازمة لمعالجة  
 ذلك الامر وازالتهم وتقديم لائحة بالجميع الى الجمع ليقيم بامر اجراء  
 انجباها . ولكن بينما كان الجمع مهتماً في هذا العمل قدمت له مسألة  
 وهي هل يستطيع ان يباشر اصلاح الخلل بذاته دون مشاركة رئيس  
 الكنيسة ابي دون قبول البابا وتصحيحه على ذلك فاعطى الجمع جوابه  
 بالنفي على اكثرية الاصوات وذلك بواسطة نفوذ الحزب الروماني  
 واستعانت به بدوي السذاجة الذين لا اقدام لهم على الامور فانخب  
 الجمع بابا جديداً وهو مرتينس الخامس سنة ١٤١٧ وولجته بتقديم  
 لائحة الاصلاحات التي ينبغي ادراجها في الكنيسة الا ان تلك اللائحة

لم يجر قبولها وتحل للجمع

ثم تجدد مجمع آخر في مدينة بال لهذه الغاية عينها سنة ١٤٣١  
 وإعاد النظر في أعمال مجمع كونستانسا الاصلاحية وداوم العمل على  
 نسيها الا انه لم يفرز بالنجاح بل وقع الانشقاق في وسط المجمع كما كان  
 واقعا في النصرانية وامر البابا بنقل المجمع من مدينة بال الى مدينة  
 فراراو ثم الى فيرنسا . قسم من الاساقفة لم يخضعوا لامره ولبثوا في  
 مدينة بال وصار هكذا مجمعان كما كان اولاً بابا وان وشرع مجمع  
 بال في الاصلاحات وانتخب بابا ومعه فيلكس الخامس وبعد مدة  
 انتقل المجمع الى مدينة لوزان وتحل سنة ١٤٤٩ دون ان ياتي  
 بفائدة ما اصلاً . فعلى موجب ما تقدم تم الانتصار للباباوية لانها  
 بقيت مالكة ساحة القتال ومستلمة زمام حكومة الكنيسة دون  
 ان يقدر المجمع على تمام ما شرع فيه على انه اتم اموراً لم يشرع فيها  
 واستمرت من بعده وذلك ان الملوك الزمنيين تمسكوا بالافكار  
 التي نشرها مجمع بال وبالترتيبات التي حرّض على ادراجها وان  
 كان المجمع المذكور لم يقدر على تنفيذها . فشارل السابع استناداً  
 على اوامر المجمع المار ذكره اصدر خطاً ملوكياً في فرنسا في مدينة بروج  
 سنة ١٤٦٨ اوثبت فيه انتخاب الاساقفة والغاء الرسومات التي كانت  
 تدفع الى كنيسة رومية واصلاح ما داخل الكنيسة من الخلل

وأعلن أنه ينبغي اعتبار المخطط المذكور كخصوص الشريعة . سنة ١٤٢٩ أجرى هذا الأمر ديوان ماينس في ألمانيا أيضاً وأعلن أنه يجب اعتباره كقانون من قوانين الشريعة السلطانية الجرمانية . فكانما السلطان الزمني عزم على تنفيذ ما شرع به السلطان الروحي ولم يقدر على إتمامه

ولكن هؤلاء المصلحون لم ينجحوا بالتحقيقة وكما فسد مشروع الجمع كذلك فسد مفعول المخطوط الملكية فان المخطط المعلن في ألمانيا لم يلبث أن تلاشى نظراً إلى عقد مشاركة حصلت بين البابا نيقلاوس الخامس وبين الديوان الألماني أعقبها إلغاء المخطط المذكور سنة ١٤٤٨ وبعده سنة ١٥١٦ إلغاء فرنسيس الأول في فرنسا أيضاً وجعل عوضة المشاركة التي تمت بينه وبين البابا ليون العاشر فلم ينجح إصلاح الملوك أكثر مما نجح إصلاح الأكليريكيين ولكن لا نظنوا أن ذلك الإصلاح اضطلع بالكلية بل كما أن الجمع ترك تأثيراً من بعده كذلك المخطوط الملكية المتعلقة بالأمور الكنائسية احدثت مفعولاً ظهرت أهميته العظيمة في التاريخ المتأخر وذلك أن مبادئ جميع بال كانت قوية وذات فائدة فتمسك بها رجال من الطبقة الأولى في الذكاء والفهم ومن ذوي الحماسة نظير جان دي باريس ودالي وجرسن وغيرهم عدد كبير من أميزاهل القرن الخامس عشر

واعثنوا بالحماية عنها والمحافظة عليها . فرغاً عن انحلال المجمع  
والغاء المخطوط الملوكية تأسست في فرنسا التعليمات العمومية  
المنصوصة فيها عما يتعلق بحكومة الكنيسة وبالاصلاحات التي يجب  
ادراجها وبقيت مستمرة واندرجت في الحاكم الشرعية وصار أكثر  
الناس متمسكين بها وتولد منها أولاً الجانسينيست<sup>(١)</sup> وثم الفاليكانيان<sup>(٢)</sup>  
وكل ما حصل من الاجتهاد في اصلاح الكنيسة منذ مجمع كونستانسا  
الى زمان بوسويه<sup>(٣)</sup> هو صادر من منبع واحد والتصود به غاية  
واحدة وبالاختصار هو حادث واحد كان يتحول على التوالي . ومع ان  
هذا المشروع في اصلاح الكنيسة بالطريقة القانونية الرسمية في القرن  
الخامس عشر لم ينتج بل فسد حصل منه مع ذلك تأثير عظيم بعد حين  
وليث اثره محفوظاً في مجرى التمدن

(١) من فروع المذهب المسيحي مؤسسة اسقف يسمى جانسينيوس (المترجم)

(٢) هذه اللفظة عبارة عن استقلالية كنيسة فرنسا وهي مشتقة من خاليا اي  
فرنسا القديمة والاستقلالية قائمة بتقديم سلطة المجمع على سلطة البابا وعدم ملاحظة  
هذا بامور كنيسة فرنسا الادارية بل تعتبر سلطته في امور الايمان بانفاق الراي  
مع الاساقفة عموماً (المترجم)

(٣) اسقف فرنساوي ولد سنة ١٦٢٧ وتوفي سنة ١٧٠٤ كان افصح واحفل  
اهل زمانه يعد من الفلاسفة والممالاة الف في الفلسفة وله تاريخ يحوى مختصر  
تاريخ العالم وهو الذي ساد على استقلالية كنيسة فرنسا ودافع عنها اي الكنيسة  
الفاليكانية كما ذكر (المترجم)

وكانت غاية المجامع حميدة في اجراء اصلاحات شرعية ورأبها  
 مصيباً لانها الوسيلة الوحيدة التي كان من شأنها ان تمنع الثورة  
 وفي اثنا اجتماع مجمع ييزا با بطل الانشقاق الكبير الغربي ومحاولة  
 مجمع كونستانسا اصلاح الكنيسة ظهرت في بلاد بوهيميا الاصلاحات  
 الاولى الدينية التي شرع فيها الشعب وسببت اضطراباً لان يوحنا  
 هوس ابتدا بوعظه وامتدت اراؤه في سنة ١٤٠٤ وكان وقتئذ  
 يدرس في مدينة براكا . فاننا نرى اصلاحين شرع فيها في آن واحد  
 احدهما في وسط الكنيسة نفسها وحاول اتهامة اشراف الكنيسة  
 ورجالها العظام عن حكمة ولكن مع الحيرة وعدم الثبات وثانيهما  
 خارجاً عن الكنيسة وكان معاكساً لها مضرّاً بصالحها . فوقع النزاع  
 بين الفريقين واستحضر المجمع يوحنا هوس وبيرون هوس رفيقه الى  
 كونستانسا وامر بحرقهما كهرطوفيين وعاصيين . فهذه الحوادث لا يعسر  
 علينا فهمها الان ايها السادة بل ندرك جيداً اتفاق وقوع هذين  
 الاصلاحين في آن واحد كل منفصل عن الآخر احدهما مشروع  
 فيه من الحكومات والثاني من الشعوب وكل مضاد الاخر على انها  
 كانا صادرين عن سبب واحد وفاصدين غاية واحدة وبالاختصار  
 كانا يتخاضمان ويتحاربان بيد انها يساعدان على نتيجة واحدة  
 فذلك ما قد حصل في القرن الخامس عشر !



وفي وقتها اخذت الكنيسة حركة الاصلاح الشعبي الذي شرع  
فيو يوحنا هوس ولكن بعد مضي ثلاث او اربع سنوات من موت فيج  
الموسيون حرباً شديدة على الكنيسة استمرت زماناً مديداً الا انه تم  
النصر للسلطة الكاثسبة في منتهى الامر . ومع ذلك لما كان قد فسد  
مشروع الجامع في الاصلاح ولم يتم الحصول على الغاية المقصودة  
لبث الاصلاح الشعبي في حالة السكون دون ان تتطفي ناره وانتظر  
الفرصة ووجدتها في بداية القرن السادس عشر . فلو تم الاصلاح  
الذي شرعت فيو الجامع ربما كان امتنع الاصلاح الشعبي اذ كان  
لا بد لاحدهما من النجاح وظهورها في آن واحد مما يثبت شدة  
ضرورتها

فهذه هي الحالة التي كانت عليها اوربا في منتهى القرن الخامس عشر  
من جهة المعتقدات الدينية وفي شروع سادات الكنيسة في الاصلاح  
بلا طائل ومهادرة الشعب الى اصلاح صار توقيفه لكنه في استعداد  
دائم للظهور ثانية . واما حركة العقل البشري فلم تكن محصورة اذ  
ذاك في دائرة الاعتقادات الدينية فقط فانكم تعلمون جميعكم ان  
الانوار القديمة اليونانية والرومانية اعيدت على نوع ما الى اوربا  
واتشرت في جاري القرن الرابع عشر وتعلمون ايضا اجتهاد داتي  
وبناركا وبوكاشيو ( ثلاثة من الفحل شعراء الايطاليان ) وجميع

حركة الاصلاح  
في القرن  
الخامس عشر

المعاصرين بالبحث على نُسخ الكتب اليونانية والرومانية ونشرها وإدخالها في أيدي الناس وكم كانوا يسرون ويتملكون كتاباً فعوا على نسخة كتاب جديد ويشبعون خبره بينهم . ففي اثنا تلك الحركة نشأت في أوربا مدرسة اعانت على نمو العقل البشري اعانة اوفر بالايقاس مما يتسبونه اليها عادةً وهي مدرسة ( الكلاسيك ) اي مدرسة الاداب القديمة . واياكم وان تتسبوا الى هذه اللفظة المعنى المعطى لها في الوقت الحاضر اذ لم يكن موضوعها في ذلك العصر الاساليب والاداب لان تلك المدرسة لم يذهلها ويعجبها اسلوب القدماء كـ فرجيليوس وهيروس وفنهم في الانشاقط بل ايضاً الهيئة الاجتماعية القديمة بتامها ونظاماتها واريائها وفلسفتها وتصانيفها معاً . وكان الاقدمون في واقع الامر اعلى وابرع بما لا يوصف من اوربا مدة القرنين الرابع عشر والخامس عشر في ما يختص بالسياسة والفلسفة والاداب فلا ينبغي العجب اذا من التأثير العظيم الناشي عن ذلك في العقول السامية الدقيقة وفي اهل الذوق السليم ولا من استكراهم حيث ذل اخلاق اهل زمانهم السخية وتصوراتهم المبهمة واصطلاحاتهم الخشنة القبيحة ونعشهم درس الهيئة الاجتماعية القديمة التي كانت اكثر ترتيباً ونظاماً وثقلاً لا يناس من هيئتهم الاجتماعية فنشأت هكذا مدرسة اهل الافكار الحرة التي ظهرت في بداية القرن الخامس عشر وكانت مؤلفة من الاساقفة

والروساء الكنائسيين وأهل الشرع والفقهاء وأهل العلم والفلسفة  
وفي أثناء ذلك صادف فتوح القسطنطينية للأتراك وسقوط  
السلطنة الشرقية فخرج اليونانيون الذين فروا هاربين من الشرق  
إلى إيطاليا وأصبحوا معهم المعارف القديمة وكتب الأقدمين العديدة  
والوقفاً من الوسائل الجديدة التي تسهل الدرس والمطالعة وحيث  
تجدد العزم والنشاط عند أهل مدرسة الآداب القديمة كما هو غي  
عن البيان . وكان في ذلك الوقت كبار الكنييسة وعظماء الاسما  
في إيطاليا في أعلى درجة من الثمولا في الشوكة السياسية بمحصر المعنى  
بل في الثروة والترف وكانوا يتعمقون ويهتمون مع العظمة والافتخار  
بجميع أنواع اللذات والمسررات التي يورثها الثمن والرخاء والرفاهية  
ورواقي الببال وفرط الشهوة والتمأنق في المعيشة وبينهم يكون أيضاً في  
لذات المطالعات الأدبية والفنون وسائر التمتع الاجتماعية والمادية  
فانظروا إلى كيفية معيشة الذين اشتهروا وقتئذ بالاعمال السياسية  
والتأليف الأدبية والعلمية كالكاردينال بومبو مثلاً فانكم تندهلون  
من ان تروه غائصاً في جميع أنواع التمتع واللذات وحائزاً مع  
ذلك سعة المعارف وجودة القريحة منهم كما في الفساد حال كونه  
ذا فكر ثاقب وذكا عظيم . وبالحقيقة ان من يطالع في تاريخ هذه  
المدّة ويعاين كيفية العلاقات الاجتماعية وحالة العقول بخال نفسه

في وسط القرن الثامن عشر اذ يرى نفس الميل الذي كان في القرن المذكور الى مستظرف الآداب وإبكار الأفكار وطيب العيش والرفاهية والآنهما في اللذات وفرط الحرية وعدم الاكتراث بأمور السياسة وضعف العقائد الدينية وإطلاق العنان للأفكار الى درجة مفرطة . فان أدباء القرن الخامس عشر كانوا بخاصة كبراء الكنيسة وأعيانها كما كان أدباء القرن الثامن عشر بخاصة الأشراف والأمراء وكانت أراؤهم واحدة وأخلاقهم كذلك عاشقين بهناء بعضهم مع بعض غير مباشرين بالزنازع التي كانت تتمدهم . فان أعيان أكليس القرن الخامس عشر وأهل الكاردينال بومبوما كانوا يقدروا في أفكارهم ظهور لوتير وكلوين كما ان أعيان الدولة في القرن الثامن عشر لم يقدروا الثورة الفرنسية . فيظهر لنا اذاً ثلاثة حوادث في تلك المدة في الدائرة الأدبية أولها إصلاح كنائسي حاولت إتمامه الكنيسة نفسها وثانيها إصلاح ديني شرع فيه الشعب وثالثها تحول وإتقلاب في حالة العقول نشأ عنه إبداع مدرسة أهل الأفكار الحرة وكامل هذه الأتالات كانت تنهياً في أثناء أعظم تغيير سياسي حصل الى ذلك التاريخ في أوربا أعني حركة اتجاه الشعوب والحكومات الى مراكزها الطبيعية وليس هذا فقط بل حصل أيضاً في ذلك الوقت حركة عظيمة

في الأحوال البشرية الظاهرة فانه كان زماناً للأسفار والمشروعات  
العظيمة والاكتشافات والاختراعات المتنوعة وهو الزمان الذي  
ركب البحر البورتوكيزيون وخاضوا في سواحل افريقيا واكتشف  
فاسكوبي غاما هلى راس الرجا الصالح واكتشف كريستوف  
كولومبس على اميركا وامتدت التجارة فيه امتداداً عجيباً والوف من  
الاختراعات الجديدة اضاء نورها في ذلك العصر وغيرها كانت  
معروفة من قبل من العدد القليل فانتشرت حيث ذرعت وعمت فوائدها  
تخاص والعلم . فغير البارود طرائق الحروب واصولها وغيبت  
الابرة هينة الملاحه ونما فن التصوير بالزيت وملاء اوربا من تحف  
العصر المتقنة الصنعة وزاد الحفر على النحاس المخترع سنة ١٤٦٠  
عدد تلك التصاوير وكررها وكثر ورق الكتان وصار يستعمل  
من العموم . ثم انه بين سنة ١٤٣٦ وسنة ١٤٥٢ تم اختراع المطبعة  
نات التي قيل فيها اقوال لا تخصي وليس من اقوال تكفي مع ذلك  
لوصف فوائدها وفضلها

أفتظنتم ايها السادة مقدار عظم القرن الخامس عشر واهمية الحركة  
والاعمال التي تمت فيه على ان عظمتها كانت غير بيينة اذ ذاك ونتائج  
حركته واعماله غير حاصلة في قبضة الناس وقتئذ . فالاصلاحات  
التي احدثت اضطراباً كبيراً لم تنجح فيه وثبتت دعائم الحكومات

وسكنت حركات الشعوب وهدت وكأنا الهيئة الاجتماعية كانت  
تستعد للتمتع بنظام اكمل وانما كانت عليه وتسير بسرعة الى  
التقدم والنجاح الا ان ثورات القرن السادس عشر الشديدة كانت  
قد قربت وكان القرن الخامس عشر قد هبأها فستكون تلك الثورات  
موضوعاً لمقالتنا الآتية

## المقالة الثانية عشرة

موضوع المقالة . صعوبة الوفوف على المحوادث العمومية في التاريخ المتأخر .  
صورة حالة أوربا في القرن السادس عشر . الخطر الذي يخشى من سرعة تلخيص  
المحوادث واختلاص نتائجها . الأسباب المتنوعة التي حملت على الإصلاح الديني  
البروتستانتي . صفته الغالبة إنما هي ثورة افكر البشري على الساطة المطلقة في  
الدائرة العقلية . البراهين على ذلك . احوال الإصلاح البروتستانتي في جهات  
أوربا المختلفة . في ما داخل الإصلاح من الخلل . في اليسوعيين . المشايخية بين  
الانقلاب المحاصل في الهيئة الاجتماعية الدينية والانقلاب المحاصل في الهيئة  
الاجتماعية المدنية

### أيها السادة

اننا طالما تدمرنا لعدم انتظام الهيئة الاجتماعية الاورباوية وتشكيننا  
من صعوبة ادراك هيئة اجتماعية مشتمة متفرقة في حالة الانحلال  
ومن صعوبة تحديد صفاتها وتمييزها وتنظرنا مع فروغ الصبر قدوم  
زمان الصالح العام والنظام والاتحاد الاجتماعي فماكم قد وصلنا اليه  
وهاكم قد دخلنا في المدة التي يلخص فيها كل شيء وينعصر في حوادث  
عمومية وافكار وتصورات عمومية أي مدة الانتظام والاتحاد ولكننا  
سنصادف فيها صعوبة أخرى . فانه لمجد الان كان يعسر علينا

وصل الحوادث بعضها ببعض ونظمها في سلك الترتيب وإدراك  
تعلق بعضها ببعض والوقوف على الارتباط الخفيف الكائن بينها  
وأما في أوربا المتأخرة فبكس الأمر كل الأشياء مشتبك بعضها  
ببعض وكل العناصر وكامل حوادث الحياة الاجتماعية يلطف  
ويصلح بعضها بعضاً ويؤثر بعضها في بعض ويرد الفعل من بعضها  
إلى بعض والعلاقات بين الناس وفرازديدها وكثر تشبكها  
وهكذا أيضاً العلاقات بينهم وبين الحكومة وبين الدول بعضها مع  
بعض وهكذا أيضاً التصورات الفكرية وأعمال العقل البشري كافة  
وكم كنا نرى من الحوادث المعتزلة المتجانبة التي لم يحصل منها تأثير  
ما في غيرها في تلك المدد التي سبق النظر إليها وأما الآن فلم يعد يوجد  
اعتزال أصلاً بل جميع الأشياء يمس بعضها بعضاً ويقابل بعضها بعضاً  
فتتغير وتتقلب جميعاً. فهل أصعب من الوقوف على الوحدة الحقيقية  
بين هذا النوع الجزيل أم من تحديد مكان اتجاه تلك الحركة المركبة  
والمتسعة بهذا المقدار أم من تلخيص تلك الكمية التي لا تحصى من  
العناصر المتنوعة المرتبط بعضها ببعض كل الارتباط وبالاختصار  
هل أشد صعوبة من تعيين الحادث العام المتغلب على جميع الحوادث  
الذي فيه تلخص وتختصر أعداد منها ذلك الحوادث الذي يورث  
عصره صفة يمتاز بها عن بقية الأعصر ويعبر تعبيراً صحيحاً عن مفعول



عصره وتأثيره وأهميته في تاريخ التمدن فستدركون للحال مقدار  
 هذه الصعوبة من الحادث العظيم الذي ساورده عليكم الآن  
 أننا قد صادفنا في القرن الثاني عشر حادثاً أصلاً دينياً لم تكن  
 طبيعته دينية أعني به الغزوات الصليبية وقد سهل علينا نوعاً  
 الوقوف على صفته العمومية الحقيقية وتعيين وحدته وتأثيره مع  
 الضبط على قدر الامكان مع أنه من الحوادث العظيمة التي طال  
 عليها الأمد ومع أنه حدث عنه وقائع فرعية عديدة متنوعة وأما الآن  
 فعلينا أن نعتبر الانقلاب الديني الذي حدث في القرن السادس  
 عشر المسي عموماً بالأصلح

اصل  
 الاصلاح  
 الديني

وليؤذن لي بان اقول في معرض الكلام انني ساستعمل لفظة  
 اصلاح كلفظة بسيطة متفق عليها ومرادفة لانقلاب ديني دون ان  
 اخصها بحكم ما اصلاً. فلاحظوا سلفاً ايها السادة مقدار ما يصعب  
 الوقوف على صفة تلك العضلة الحقيقية الجسيمة وتبيين حقيقة امرها  
 وما فعلته على وجه عمومي. فيجب البحث عن ذلك بين اول القرن  
 السادس عشر ومتصف القرن السابع عشر لان حيوة الحادث على  
 نوع ما هي محصورة في هذه المدة منذ بدايته الى حين نهايته فان  
 الوقائع التاريخية كافة لها على نوع ما اجل محدود نعم ان نتائجها  
 تطول امداً الى ما لا ينتهي وان الوقائع نفسها لها تعلق بالماضي كله

وبالمستقبل كله إلا أنه لا ينكر أن هازمنا معيناً محدوداً الوجودها الذاتي  
 وإنها تنشأ وتكبر وتنمو في مدة معلومة من مدد استمرارها ثم تأخذ  
 في التناقص والاضمحلال وأخيراً تزول فتشغل مكانها واقعة أخرى  
 جديدة . فأيما كان التاريخ الذي يعينونه لبداية الإصلاح يمكننا أن  
 نعتبر في ذلك السنة التي فيها لوتر حرق جهازاً في ويتم بروج مرسوم  
 البابا ليون العاشر الذي به يحكم عليه وأنقرز هكذا بطريقة رسمية  
 عن الكنيسة الرومانية فبين هذا التاريخ ومتصف القرن السابع  
 عشر في سنة ١٦٤٨ التي تم فيها عقد مصالحة وستيفالي تحصر  
 بالتحقيق مدة حياة الإصلاح وهاكم البرهان فان أول مفعول صدر  
 عن الانقلاب الديني وأعظمه هو أنه قسم دول أوربا شطرين  
 الدول الكاثوليكية والدول البروتستانية ورعى الفتنة بين الفريقين  
 وبرزها للحجارة ودامت نيران الحروب والفتن مشتعلة بينها تارة  
 تحوز النصر فثمة وطوراً تفوز به أخرى منذ بداية القرن السادس  
 عشر إلى منتصف القرن السابع عشر ولم يعقدوا شروط المصالحة  
 النهائية إلا سنة ١٦٤٨ وهي شروط وستيفالي المتقدم ذكرها التي  
 بموجبها تم الرضا والاتفاق بين الفريقين على أن يبقى كل منهما على  
 دينه وكل منهما في استقلاله وراحته وإن يعيش على الحب والسلام  
 أحدهما مع الآخر على اختلاف مذهبيهما ومن تاريخ سنة ١٦٤٨ لم يعد

اختلاف الدين يفرق بين دول أوروبا وكف عن أن يكون المبدأ  
 المتغلب في سياستها الخارجية وعلاقاتها ومحالفاتها وأما قبل ذلك  
 التاريخ فكانت أوروبا مقسومة في جوهر الأمر حزبين ومحالفتين  
 دوليتين المحالفة الكاثوليكية والمحالفة البروتستانتية بقطع النظر عما  
 حدث من التنوعات العظيمة ولما عقدت معاهدة وستيفالي بطل  
 ذلك الحزب وصار اتحاد الدول أو انقسامها يحدث عن غير الأسباب  
 الدينية فيكون والحالة هذه التاريخ المذكور حداً لمدة الإصلاح  
 ونهاية أمد تغلبه وإن كانت نتائجه قد استمرت على النهو والاتساع  
 بعد ذلك التاريخ

ولتحول الفكر الآن إلى المدة المذكورة على السرعة غير متهمين  
 بالابتسامة الوقائع والناس ولنبين هكذا ما تضمنته تلك المدة من  
 الحوادث. وهذا البيان البسيط مع ذكر الأسماء فقط الذي سنباشره  
 يوضح لكم مقدار صعوبة تلخيص عدد واف من الحوادث المتنوعة  
 المركبة وحصرها في حادث واحد عمومي وتحديد صفة ذلك الانقلاب  
 الديني الحقيقية وتعيين مكانه من تاريخ تمدننا

فإن الإصلاح ظهر في أثناء معجزة سياسية شديدة وهي مخاصمة  
 فرنسيس الأول وشارلكان أي فرنسا وإسبانيا وسبب الخصام بينهما  
 كان رغبتهما في تملك إيطاليا ثم تنازعا تبوء عرش السلطنة الألمانية

حالة أوروبا  
 اصطلاح.

واخيراً تنازعا الشوكة والنفوذ في اوربا وفي ذلك الوقت عظم شأن عائلة النمسا وارتفع قدرها وحازت النفوذ في اوربا . وفي ذلك الوقت اكثرت انكلترا في مدة حكم هنري الثامن مداخلتها بسياسة القارة ووسعتها وداومت على ذلك اكثر مما كانت تفعل من قبل ولتتبع مجرى الحوادث في فرنسا مدة القرن السادس عشر فترى نيران الحروب العظيمة الدينية مشتعلة بين الكاثوليك والبروتستانت طول تلك المدة حتى ان الاشراف والامراء العظام انتهزوا تلك الفرصة لاسترجاع ما كانوا فقدوه من السلطة والنفوذ وللتغلب على الملك وتلك كانت الغاية السياسية المنظوية عليها حروبنا الاهلية الدينية اذ ذاك! وغاية مخالفة الكاثوليك على البروتستانت (ليك) والمشاجرة التي قامت بين عائلتي كوزوفالوا الملوكيتين التي انتهت بنبوء هنري الرابع<sup>(١)</sup> عرش الملك

وفي اسبانيا مدة حكم فيليب الثاني حدثت ثورة الفلامنك ووقع الحرب بين الدوك دالب والفرنس دورانج اغني بين حزب الانكيزيسيون (الحكمة الشرعية في اسبانيا سبق الشرح عنها) وحزب

(١) هو ملك فرنسا ورث الملك من جهة والدته بعد ان انقرضت سلالة فالوا وكان بروتستانتيًا فلم تقبله باريس وقفلت بوجهه ابوابها فحاصرها وفتحها بالسيف وبعد ذلك ارتد الى الدين الكاثوليكي وهو الذي كتب فولتر تاريخه نظماً (المترجم)

الحرية الدينية والمدنية فظفرت الحرية في هولندا لكثرة المشاورة  
والحكمة ولكنها بادت في اسبانيا واتصرت السلطة المطلقة المدنية  
والكنائسية

وفي انكلترا كانت حاكمة ماري ثم حكمت اليبابات في مدة  
حكم اليبابات وقعت الحروب بينها وبين فيليب الثاني لانها كانت  
رئيسة الحزب البروتستانتي ثم تبوأ عرش انكلترا جاك ستوارت  
وابدأت المشاجرة العظيمة بين الملك والشعب الانكليزي وفي  
الوقت ذاته نشأت دول جديدة في الشمال فان (كوستاف فاذا)  
شاد مملكة السويد بعد ان خلاها من ربة الدينارك سنة ١٥٢٣  
ورئيس الشيفالري توتونيك<sup>(١)</sup> باعناقه الدين البروتستانتي  
وزواجه شاد مملكة بروسيا وحفظها لذريته فابدأت مداخلة  
دول الشمال بسياسة اوربا الامر الذي لم يكن قبل وحدث عنها  
تأثير عظيم في ما بعد في مدة حرب الثلاثين عاما

ثم انني اعود الى فرنسافها كان يحكم لويس الثالث عشر وكان  
الكردينال ريشليو قد غير ادارة الاحكام الداخلية وتداخل بسياسة  
المانيا وساعد الحزب البروتستانتي فيها

(١) هو نظام رهباني وعسكري من ابام المسلمين كان يعتبر كدولة في اوربا  
وعبر عنه بعض المترجمين بلفظة بكرادات (الفرج)

واما المانيا فكانت مشغولة في القسم الاخر من القرن السادس عشر مجروها مع الاتراك وفي ابتدا القرن السابع عشر تزلزلت الارض بحرب الثلاثين عاماً وهو اعظم حادث وقع في قارة اوربا في التاريخ المتأخر وفي اثنا تلك الحرب اشتهر كوستاف ادولف ووالنستين وتيلي والدوك دي برونزويك والدوك ديومار وهي اسما اعظم الرجال التي افتخرت بهم المانيا الى ذلك العهد

وفي ذلك الاثنا تبوأ السريز في فرنسا الويس الرابع عشر وابندأت حرب الفروند (اي المقلع وهي حرب اهلية شهيرة) وفي انكلترا انفجرت الثورة على شار الاول فاسقطته عن كرسيه الملوكي فها انني لم اذكر سوى اعظم الحوادث التاريخية التي ليس من احد الا ويعرف اسماءها فانظروا مع ذلك مقدار عددها وتنوعها واهميتها . واذا بحثنا عن وقائع مختلفة النوع عن تلك وليست ذات شهرة مثلها ولا تعنوي على اسامي علمية بهذا المقدار نجد منها عدداً كبيراً في تلك المدة نفسها . فان تغيير النظم السياسية في اغلب بلاد اوربا حصل في ذلك الوقت وتغلب الحكم الملكي المحض في اكثر الدول العظيمة بينما كانت تتشأ في الفلمنك اقوى جمهورية وجدت في اوربا ويطفر في انكلترا مذهب الملك المتبدد ظفراً نهائياً على نوع ما . ثم اتسخت وقتئذ في الكنيسة سلطة اكثر

الرهبنات الحربية السياسية وعوض عنها برهنة جديدة صفتها  
مختلفة ويزعمُ باطلًا أنها أكثر اهمية بكثير منها وهي رهنة السوعيين  
وحيثذمها المجمع التريدينيني ما كان باقيا من اثار مجبهي  
كونستانس وبال ونم الظفر للبلاط الروماني في دائرة النظام  
الاكديريكي. ونخرج من الكنيسة ولنوجه النظر الى الفلسفة وحرية  
العقل البشري فنرى ثم رجلين يا كون وديكارت قد احداثا اعظم  
اقلاب فلسفي شوهد في العالم المتأخر فها مبدعا المذهبين اللذين  
يتنازعا ان التسلط على العالم. وفي ذلك العصر ايضا زهت اداب  
الايطاليان وابدأت اداب الفرنسيس والانكليز وتاسست  
المستعمرات العظيمة واتسع نطاق التجارة وازدادت فيها الحركة  
الى اقصى الدرجات!

والمخلاصة ايها السادة كيف اغتبرنا ذلك العصر سواء كان من  
جهة الحوادث السياسية ام الكنائسية ام الفلسفية ام الادبية نراه  
يحتوي منها اكثر مما احتوت الاعصر السالفة بما لا يقاس لاسيما انها  
كانت اكثر تنوعا واعظم اهمية وكانت حركة العقل البشري تظهر  
من كل الجهات سواء كان في علاقات الناس بعضهم مع بعض ام في  
علاقاتهم مع الحكومة ام في علاقات الحكومات بعضها مع بعض ام  
في اعمال العقل الخضة وبالاختصار ذلك العصر هو عصر اعظم

الرجال واعظم الامور وكان الانقلاب الديني الذي يشغلنا اعظم  
 حادث في ذلك العصر عني بل الحادث المتغلب فيه الذي اورثه  
 اسمه وحدد صفته . وبين كل الاسباب القوية ذات التأثير العظيم  
 كان الاصلاح السبب الاقوى الذي اليه عادت الجميع واثر في  
 الجميع وحصل فيه تاثير من الجميع . فعلينا اذا ان نعني ببيان  
 صفاته الحقيقية ونلخص مع الدقة ذلك الحادث الذي ساد على كل  
 الحوادث في ذلك الزمن الموصوف بالوقائع العظيمة وذلك  
 السبب الذي فعل اكثر من سائر الاسباب في تلك المدة التي كثرت  
 فيها الاسباب العظيمة

صعوبة  
 تلخيص  
 الحوادث  
 تاريخية

وانه ليسهل عليكم ادراك مقدار صعوبة حصر تلك الحوادث  
 المتنوعة الجسيمة المرتبط بعضها ببعض كل الارتباط في حادث  
 واحد حقيقي تاريخي ومع ذلك فلا بد من اتمام هذا الامر لانه متى  
 انتهى امر الوقائع وصارت تاريخا فاهم ما يكون وجل ما يبحث عنه  
 الانسان هو الحوادث العامة واشتباك الاسباب والمسببات فان  
 ذلك انما هو على نوع ما القسم الحي الذي لا يموت من التاريخ والذي  
 نرغب في الاطلاع عليه جميع الاجيال لكيما يمكنها ادراك الماضي  
 والحاضر معا وان تلك الحاجة الى تلخيص الحوادث واستخراج زبدتها  
 علميا انما هي اشد ارب واقوى حاجة من حاجات العقل واعظمها



مجدًا ولكن يقتضي التيقظ جيداً من اتمام تلك الحاجة بالتحليص  
 السريع غير الكامل وانه لكثيراً ما يسول للرجل ان يعين للحال ومن  
 اول وهلة لزمان ما تاريجي او لحادث ما صفتة العمومية ونتائجها  
 الثابتة . فان العقل البشري يشابه الارادة البشرية اي انه يحب  
 العجلة وسرعة تمهيد الصعوبات ويرغب جداً في الخلاص والحصول  
 على النتيجة ويتذنى الامور التي تعوقه وتصدّه ولكن مجرد  
 نسيانها لا يزيلها ولا يبعث وجودها بل تبقى في حيز الوجود  
 لتثبت خطاؤه يوماً ما وتحكم عليه . وليس للعقل الانساني ايها السادة  
 سوى وسيلة واحدة بها يتخلص من هذا الخطر وهي ان يطيل  
 البصر والتدقيق مع الصبر والمجد في درسه كامل الحوادث قبل ان  
 يبادر الى تلخيصها واستخراج نتيجتها . فان نسبة الحوادث الى الفكر  
 كسبة قوانين الاخلاق الادبية الى الارادة . فالفكر مضطر الى  
 معرفة تلك الحوادث وحمل مسؤوليتها واذا تم هذا الواجب كما  
 ينبغي ووقف على حقيقة قياسات حدودها يرخص له حينئذ في  
 ان يسطر احسنه ويخلق حتى يمكنه ان يعاين جميع الاشياء في مجملها  
 ونتائجها فان اسرع الى الارتقاء قبل ان ينضلع بمعرفة جميع البقعة  
 التي ينبغي له ان يتاملها من محل ارتفاعه فعليه خطر عظيم جداً من  
 السقوط وارتكاب الخطا . ومثل ذلك كمثّل الحسابات فان

الغلب الاول فيها يكون سبباً لا غلاطية لاتعد ولا تحصى وهكذا في التاريخ  
فان لم يعن الانسان في اول علمه بالوقوف على حقيقة امر جميع الحوادث  
وسؤلت له سرعة التلخيص فلا يدري مقدار ما يعظم شططه . فكانني  
احذركم مني ايها السادة . وفي كل هذا التاريخ من اوله الى الان لم  
يكن شغلي سوى الاجتهاد بتلخيص الحوادث واستخراج نتائج عومية  
من الوقائع جملة وبما ان هذا الامر يصعب اجراؤه عن الزمان الذي  
نحن في صدده اكثر مما هو ويحتمل ارتكاب الخطأ فيه اكثر مما في سواه  
اقتضي ان انبه افكاركم على ذلك احتياطياً وبعد هذا التنبيه اكمل  
ما بدأت به واجري في ما يتعلق بالاصلاح الديني ما اجرته في ما  
يتعلق بغيره من الحوادث واجتهد بالوقوف على الامر المتغلب فيه  
وبيان صفته العمومية وبتعيين مكان وشان هذا الحادث العظيم في  
التمدن الاورباوي

فانكم تذكرون الحالة التي تركنا اوربا عليها في اخر القرن  
الخامس عشر فقد عاينا في جاري ذلك القرن اجتهادين عظميين  
بقصد اصلاح الدين احدهما شرعي من قبل الجامع والثاني على شكل  
ثورة من قبل احزاب يوحنا هوس في بوهيميا وعائنا فساد هذين  
المشروعين معاً وتحققنا في الوقت ذاته عدم امكانية تلاشي هذا الامر  
بالكلية ووجوب حدوثه ثانية وان ما لم يستطع القرن الخامس عشر

على انما مولا بد من ان يحمي القرن السادس عشر . والان ليس  
 قصدي ان اروي لكم وقائع الثورة الدينية التي حصلت في القرن  
 السادس عشر لاني افترض انكم جميعا واقفون على هذه الوقائع بل  
 ساعتي فقط بما ابدته من التأثير العمومي في احوال البشر فاقول .  
 انهم لما بحثوا في التاريخ عن الاسباب التي اوجبت وقوع هذا  
 الحادث العظيم نسبة اخداد الاصلاح الى الاتفاقات الخبيثة وبعض  
 المصائب والخسائر كنفويض امر بيع الغفرانات مثلاً الى الرهبان  
 الدومينيكيين الامر الذي حرك الحسد في قلوب الرهبان الاغوسطينيين  
 الذين كان لويير من زميرهم فاستنجوا ان هذا هو السبب الاقوى  
 الذي جعل على الثورة . وغيرهم نسبوا ذلك الى مطامع الملوك ومخاصمتهم  
 للسلطة الاكبركية وحرص اعيان الامراء ورغبتهم في التسلط على  
 رزاق الكنيسة واملاكها فنسبوا هكذا تلك الثورة الدينية الى  
 الشهوات النفسانية والصالح الذاتية وما للبشر من النقائص  
 والمعائب الفرعية

واما احزاب الاصلاح فانهم اولوه الى حاجة اصلاح ما كان  
 واقعاً بالحقيقة من الخلل في الكنيسة وتقوم الاراء الدينية الفاسدة  
 ومنع الاضرار الناتجة من ذلك وانهم قصدوا هذا الامر واتموا لغاية  
 واحدة فقط وهي ارجاع الكنيسة الى حالة طهرها الاصيل

الاسباب التي  
 حصلت على  
 الاصلاح  
 الديني

فلمست اظن هذين التأويلين صحيحين نعم ان التأويل الاخير  
يقارب الحقيقة أكثر من الأول نظرًا الى ما يحتويه من الاهمية الكبيرة  
التي تناسب عظم الحادث واتساعه إلا انني لست اظن حقيقة كونه على  
رأبي لم يكن الاصلاح ناشئًا عن الاتفاق والصدفة وعن بعض  
الصالح الذاتية ولا عن مجرد رغبة اصلاح حال الدين ولا جبا  
بالانسانية ويتأيد الحق بل كان له سبب اعظم من هذه جميعها  
ومرجع عليها وهو شدة ميل العقل البشري الى الحرية وحاجته المستجدة  
الى التبصر بتصورات فكرية وامور عقلية كانت او ربما مضطرة الى ان  
تتلقها من السلطة الكناسية وأرى في التمعن بها من تلقاء نفسه وعلى  
قدر استطاعة قوة الخصوصية . فهو اجتهاد عظيم بتحرير الفكر  
البشري او بالتحري ثورة العقل البشري على السلطة المطلقة في الدائرة  
الروحانية فتلك هي على مذهبي صفة الاصلاح العمومية المرجحة

فان اعتبرنا من جهة الحالة التي كان عليها في تلك المدة الفكر  
البشري ومن جهة اخرى حالة السلطة الروحانية اي سلطة الكنيسة  
التي كانت حكومة العقل البشري يتضح لنا امران من ذلك اولهما ان  
العقل البشري كان في حركة واشتغال متزايد متشوقا أكثر من  
كل وقت الى الفهم والتسلط وتلك الحركة الجديدة كانت نتيجة  
الاسباب المتنوعة التي تراكمت منذ عدة قرون . فكانت قد تولدت

اسباب  
الاصلاح  
وصفاته

المرتفات منذ قرون عديدة وكانت تمكث مدة ثم تضل فيأتي غيرها  
مكاتها وكذلك الآراء الفلسفية كانت منذ قرون عديدة على هذا  
النموال . فتراكت أعمال العقل البشري سواء كانت في الدائرة  
الدينية أم الفلسفية بعضها فوق بعض وتجمعت هكذا منذ القرن  
الحادي عشر إلى القرن السادس عشر وكان قد آن لها أن تحدث  
مفعولاً . ثم إن المدارس ووسائل التعليم التي كانت الكنيسة استهنا  
أو ساعدت على انشائها أخذت تعطي آثاراً فكان قد خرج من  
المدارس أناس لم الملم بأمور كثيرة وازداد يوماً فيوماً عددهم فرغب  
هؤلاء الناس في أن يحلوا فأكثرتهم في الأمور إذ كانت عقولهم مستعدة  
لذلك أكثر مما سبق لغيرهم من قبلهم وزيادة على ذلك كانت  
الآثار القديمة التي سبق عنها الكلام في المقالة الأخيرة قد نشطت  
العقول في تلك المدة وأوجدت فيها استعدادات جديدة فجميع  
هذه الأسباب معا هيئت الأفكار في بداية القرن السادس عشر  
واستأنتها إلى حب التقدم والنجاح

والأمر الثاني هو أن حكومة العقل البشري أي السلطة الروحية  
بعكس ذلك كان قد اعتراها الجمود وعدم الحركة فان شوكة  
البلاط الروماني السياسية كانت قد تناقصت كثيراً وضعفت الهيأة  
الاجتماعية لم تعد من متعلقاته كالاول بل صارت مختصة بالحكومات

الزمنية ولئن كانت السلطة الروحية بقيت محافظة في ذلك الوقت على روتها القديم وأهميتها الظاهرة وكامل ما كانت تدعى به من الحقوق . فقد جرى بها ما جرى بغيرها قبلها من الحكومات التي أقبلت على الهرم فان أكثر التشكي الذي كان يحصل بحقها لم يعد له أصل فلا صحة لما قيل من ان البلاط الروماني في القرن السادس عشر كان من صفاته الجور والتعدي المفرط وإن التصرفات غير القانونية ازدادت فيه عن الأول بل بعكس الأمر ربما كان في ذلك الوقت متساهلاً في كل شيء أكثر من سائر الاوقات التي سلفت، رغبة في المحافظة على كامل الحقوق التي كانت له إلى ذلك التاريخ وإخشاء من ان يتنازع عليها وكان أحب عليه ان يدع الفكر البشري بسلام لو شاء الفكر البشري معاملته بمثل ذلك وهكذا جرت العادة بان لا يتعرض الناس إلى الحكومات إلا اذا ضعف شأنها وانهدت قواها وقل اضرارها بالناس وسيئة عهدهم استطاعتهم ذلك حينما تكون الحكومة مقتدرة ذات شوكة ونفوذ فاذا وجدوا الفرصة انتهزوها

فاكر قولي اذا انه لدى الوقوف على حالة العقل البشري في ذلك العصر وعلى حالة حكومته يظهر جلياً ان الاصلاح كان ناشئاً عن شدة الميل والطبع إلى الحرية وانه من نواحي الادراك

البشري العظيمة وذلك هو بلا ريب السبب الأرجح الذي جعلو  
على كل الأسباب وهو أجل قدرًا من صالح الام والملوك وارتفع  
شأنًا من نفس الحاجة الى الاصلاح الحقيقي ودفع الاضرار التي كان  
يشكي منها في تلك المدة . ولنقتصر انّه بعد مضي الستين الاولى  
من زمن الاصلاح وبعد ان كان اهل الثورة قد بسطوا كل ما  
عندهم من الحج والدعوى وأوضحوا كامل تشكياتهم ان السلطة  
الروحية كانت توافقهم على كل ما يدعونّه وتقول لم اتى اقبل  
باصلاح كل الخلل وبعد تجاوز حدود العدل الحقيقية وبالثمسك  
بروح الديانة الاصلية وألغى الرسومات والعوايد وارتفع المظالم  
والتعديات حتى وفيها يختص بالعقائد ايضا اخفض وأصرح وأعود  
الى المعاني الاصلية ولكن بعد هذا كله ابقى محافظة على منزلتي وأكون  
كما كنت في الماضي حكومة العقل البشري ويكون لي عليه نفس  
السلطان وذات الحقوق التي كانت لي سابقا فهل ترى يظن ان  
الثورة الدينية كانت ترجع حيثلّه وتقتنع بهذه الشروط لا لعري  
لست اظن ذلك بل يقيني الثابت هو انها كانت تبقى مداومة على  
السير في طريقها وبعد ان تداعي بالاصلاح تطلب الحرية ايضا  
لان حركة القرن السادس عشر لم تكن طبيعتها اصلاحية محضة بل  
كان ملاكها الثورة ولا يمكننا تخريرها من هذه الصفة مع ما يتبعها

من الحاسن والمساوي لان النتائج التي حصلت هي نتائجها  
ولنتظر قليلاً الى احوال الاصلاح ولنخص خصوصاً وقبل كل  
شي عما فعلته في الجهات المختلفة التي نما فيها . فانتا نراه قد نجح وتقدم  
في ظروف واحوال متنوعة جداً وحيث لم تكن الظروف والاحوال  
مساعدة له . فاذا وجدناه في كل مكان متبعا غاية واحدة ساعيا  
الى الحصول على نتيجة واحدة ومحافظا على صفة واحدة قطع النظر  
عن تنوع الاحوال والظروف ومعاكستها او مساعدتها له بوضوح  
لدينا جليا حينئذ ان تلك الصفة التي تغلبت على الاحوال والظروف  
كافة ينبغي ان تكون صفة الحادث الاساسية وان تلك النتيجة انما  
هي النتيجة الجمهورية التي كان ساعيا اليها في كل مكان على اختلاف  
الظروف والاحوال

صفة الاصلاح  
الجمهورية

فانه انري ان كل الاماكن التي ظفرت فيها ثورة القرن السادس عشر  
الدينية ان لم تكن حصلت على تحرير العقل البشري بالعلم والكمال فقد  
حصلت على ازدياد حريته وازديادا كبيرا جديداً نعم ان الثورة الدينية  
لم تتدخل بامر النظمات السياسية وتركت الفكر من قبيل ذلك  
على ما قسم له من الحرية او العبودية بحسب ما كانت عليه نظمات  
كل جهة الا انها نسخت السلطة الروحية او سلبت منها سلاحها  
حال كونها الحكومة المنتظمة الرهيبية التي كانت تسوس الافكار



فذلك هي النتيجة التي حصلت عليها الثورة على اختلاف الظروف  
والحوادث وتبوعها . ففي المانيا كانت الحرية السياسية قليلة جداً  
اولم يكن لها وجود فالاصلاح لم يحدثها هناك بل ثبت سلطة  
المالكيين وقواها بدلاً من ان يضعفها وعاكس النظامات الحرة التي  
كانت جارية منذ القرون الوسطى عوضاً عن ان يعين على نموها الا  
انه اهاج حرية الافكار في المانيا وادرجها فيها ربما اكثر من كل مكان  
وفي الدنمارك كانت الحكومة مطلقة وكانت مبادئها اساساً لعموم  
النظامات حتى للنظامات البلدية ايضاً ومع ذلك فنفذ الاصلاح  
اوجبت تحرير الافكار التي صارت تمتنع بالحرية على اختلاف  
طبقات الناس . وفي الفلنك حيث كانت الحكومة جمهورية وفي  
انكلترا حيث كانت ملكية مقيدة ثم ايضاً تحرير العقل البشري رغماً  
عما كان ثم من الحبور الديني الكلي الصرامة . واخيراً فرنسا فان  
الظروف كانت معاكسة فيها للثروة الدينية التي غلبت هناك الا  
انها كانت سبباً لاستقلال وحرية العقل لان الاصلاح كان له حتى  
المشوى الشرعي في فرنسا الى سنة ١٦٨٥ اعني الى حين الغاء الامر  
الملوكي المطلق في مدينة نانت ففي اثنا تلك المدة الطويلة كثيراً ما  
ألفت احزاب الكُتُب واقامت الجدال واجبرت اخصامها على الرد  
عليها فهذا الامر وحده وتلك الحرب التي اتمشت بين المذهبيين

اقدم والمجديد في التآليف والمناقشات نشرت في فرنسا حرية  
 حقيقية ذلك مغفول أكبر ما يظن احياديا ونلك الحرية عادت  
 فوائدها للعلوم والآداب ولشرف الأكليروس الفرنسي وللفكر  
 بوجه العموم . فلاحظوا ايها السادة المناقشة التي حدثت بين بوسويه  
 وكلود وذلك الجدل الديني الذي كان واقعا في تلك المدة  
 بالكثابات واسألوا انفسكم هل كان لويس الرابع عشر يسمع بالحرية  
 الى تلك الدرجة لو كانت في غير هذا الموضوع . فان الحرية التي  
 ظهرت في فرنسا في المواد المختصة بالجدال الديني هي اقوى من كل ما  
 انتشر من الحرية في مواد آخر مدة القرن السابع عشر والفكر الديني  
 وقتئذ اتصل الى اعلى درجة من الجرأة وكان يبحث عن المواد  
 والمسائل المختلفة بأكثر حرية وصراحة مما فعل فكر فنلون السياسي  
 في كتابه تلك . ودامت الحال على هذا المتوال الى حين الغاء الامر  
 الملوكي المخطوط في مدينة نانت والحال انه ليس أكثر من اربعين  
 سنة بين تاريخ الغاء هذا الخط ( سنة ١٦٨٥ ) وثورة العقل  
 البشري في القرن الثامن عشر وبالكاد كان قد كف تاثير الانقلاب  
 الديني حينما ابتداءً تاثير الانقلاب الفلسفي

فما قد رايتم ايها السادة انه حيث اجاز الاصلاح وحيث كانت  
 له اهمية كبيرة سواء كان غالبا ام مغلوبا كانت نتيجة العامة الراجحة

الثأبة نقداً عظيماً في حركة الفكر وحرية ونمو استقلال العقل البشري  
 وما يؤكد لنا ان تلك كانت غاية الاصلاح ونتيجة هو كونه اذنت  
 بها وحيث نالها لم يعد يبحث عن سواها لانها كانت ملاك ذلك  
 الحادث العظيم وصفته الاصلية الجوهرية ولذلك لما تمكن الاصلاح  
 في المانيا فبدلاً من ان يرغب في الحرية السياسية ارتضى لست أقول  
 بالعبودية بل بعدم الحرية . وفي انكلترا قبل بالنظام الاكبريكي  
 المتعظم على سلسلة المراتب ويكنيسة بلغت الى درجة فاقت كنيسة  
 رومية بالذات في ما يتعلق بالتصرفات المغايرة للقوانين . فلماذا  
 تساهل الاصلاح بهذا المقدار وبإدى الليانة والرضى حال كونه كان  
 من وجوه اخرى قاسية مشدداً في تطلباته . لانه نال الغاية وحصل  
 على النتيجة العامة التي كان يسعى اليها وهي نسخ السلطة الروحية  
 وعشق الفكر البشري من العبودية فأكبر القول ان الاصلاح حيث  
 نال هذا الارب ارتضى بسائر الاحوال والنظامات

ولنعكس الان المسئلة لزيادة التاكيد ولننظر ما الذي حصل  
 في الجهات التي لم تحتجزها الثورة الدينية او التي غلبت فيها ولم تستطع  
 الثوبل تلاشت حالاً . فالنار يخربحنا ان العقل البشري لم يحصل  
 هنالك على حريته والذي يبرهن لنا على ذلك مملكتان متسعتان  
 وهما اسبانيا واطاليا . فبينما كان العقل البشري في البلاد التي

دخلها الاصلاح وتمكن فيها يزداد في الثلاثة قرون الماضية حرية  
ونمو لم يسبق له مثلهما كان في البلاد التي لم يدخلها الاصلاح يستطفي  
حالة الجمود والتراخي في نفس المدة . فها قد تقررت لدينا القضية  
بالطرد والعكس وعلى الحالين ظهرت لنا نتيجة واحدة  
فانطلاق الفكر مع نسخ السلطة الروحية المطلقة هو اذا صفة  
الاصلاح الديني الجوهري والنتيجة العمومية الصادرة عن تأثيره وام  
الحوادث الناشئة عنه

الخطا الذي  
ارتكبه  
الاصلاح

قلت اهم الحوادث عن قصده لان عناق الفكر البشري كان في  
واقع الامر مدة استمرار الاصلاح حادثا لامبدا ونتيجة لا قد دأواظن  
ان الاصلاح احدث مفعولا تجاوز حدود مشروعه وانه ربما حصل  
على اكثر مما كان يرغب وانه ظفر بنتائج فاقت مقاصده بعكس غيره  
من الثورات العديدة التي لم تحصل على نتيجة توازي المرام بل كان  
الفعل فيها دون الفكر والقصده وانه بحسب حادثا عظيما اكثر مما  
بحسب مذهبا وانه لم يدرك كل ما اجراه تماما ولا كان يستطيع ان  
يعترف به . وترى من اي وجه يوجب الاصلاح اخصامه ويلومونه  
وعلى اية نتائج من نتائجها يكتونه . انهم يكتونه على اثنتين اساسيتين  
اولاهما تعدد الشيع والبدع والافراط في حرية الافكار وعدم كل  
سلطة روحية وفساد الهيئة الاجتماعية الدينية بجملتها . ثانيتهما الجور

والاضطهاد فانهم قالوا لاحزاب الاصلاح نراكم قد الهجتم الحرية  
المفرطة واحداثموها ولما ظهرت الى الوجود قصدتم ردعها وقمعها  
فترى كيف تبلغون المراد من ذلك أولستم تستعملون الوسائط الأكثر  
قساوةً وعنفًا . فما اتم تضطهدون الهرطقة وليست لكم السلطة  
القانونية لان تفعلوا ذلك

فاذا اجتمع عن كل ما يقذف به اهل الاصلاح من اللوم ما خلا  
ما يتعلق بالمسائل الاعتقادية المختصة برونه على الدوام محصوراً في  
هذين التوبين الاساسيين المتقدم ذكرهما . وكان حزب الاصلاح  
في حيرة وارتباك عظيم من جرى ذلك ولما كانوا ينسبون اليه كثرة  
البدع فعوضاً عن ان يقرب ذلك ويحامي عن حرية نموها القانونية  
كان يتأسف لهذا الامر ويبادر البدع بالحرومات ويقدم عن نفسه  
العدورات . ولما كانوا يلومونه على اضطهاداته كان يدفع عن نفسه  
اللوم مستريعا ويزعم ان للضرورة احكاماً ويدعي لنفسه الحق بمقاصد  
اهل الزبغ ومعاقبتهم بناء على كونه مستودعاً للحقائق الدينية  
ومعتقداته وترتيباته قانونية زاعماً انه ما دامت الكنيسة الرومانية  
لاحق لها في معاقبة جماعة الاصلاح فذلك دليل على كونها محفوفة  
ولما كان التأنيب يوجه الى الفرقة المتسلطة من اهل الاصلاح لا  
من اخصامها بل من نفس اولادها ونحاطبها البدع التي كانت

تحرم منها بهذا الخطاب ( اننا نفعل الآن ما قد سبقتمونا اليه ونفترق  
 كما افترقتم انتم ) فكانت تلك الفرقة والسلطة تقع في الارتباك والحيرة  
 لدى هذا الخطاب وكان جوابها على الغالب مضاعفة صرامة العقاب  
 وحقبة الامر ان ثورة القرن السادس عشر الدينية لما اجتهدت  
 بهدم السلطة المطلقة الروحية كانت جاهلة حقيقة مبادئ الحرية  
 العقلية فانها حررت العقل البشري وقصدت بعد ذلك سياسته  
 والتسلط عليه بواسطة القوانين . ففي واقع الامر رخصت بحرية  
 القمص وفي زعمها انها اعناضت بسلطة قانونية عن سلطة غير قانونية .  
 فلم تصل الى ادراك جوهر الامر ولا حسبت كامل النتائج التي  
 صدرت من عملها فاركتبت هكذا خطاه مزدوجا وهوانها جهلت  
 من جهة كاملة حقوق الفكر البشري ولم تحترمها وبينما كانت تنقرها  
 لنفسها كانت تمخل بها مع غيرها . ومن جهة اخرى لم تدرك ماهية  
 حقوق السلطة في الدائرة العقلية ولست اعني السلطة الجبرية اذ  
 ليس لها ادنى حق على العقل بل مقصودي السلطة الادبية المحضة  
 التي وحدها تؤثر في العقول وتاثيرها بواسطة النفوذ لا غير . وكل  
 البلاد التي تبعت الاصلاح لا يخلفها نظام الهيئة الاجتماعية  
 الروحية من بعض الخلل فلم يستطيعوا التوفيق بين حقوق  
 التقليدات وحاجاتها وحقوق الحرية وحاجاتها والسبب في ذلك

هو بلا شك عدم ادراك الاصلاح كامل مبادئه وكامل نتائجه  
وعدم قبوله اياها بنيتها

نتائج الاصلاح

وقد تمسك بهذا الامر اخصام اهل الاصلاح وتحلوا به وطمعوا  
في اضدادهم لان اولئك كانوا خيرين بامر انفسهم وعالمين غاية  
مبتغاهم وكانوا يبنون اعمالهم على مبادئ مترة ويصرحون بكامل  
نتائجها اذ لم يوجد قط حكومة كالكنيسة الرومانية مؤسسة على  
مذهب مرتب منتظم واتمالها مطابقة لمبادئ مذهبها . ففي واقع الامر  
البلاط الروماني تساهل كثيراً ونفاضي عن حذوقه اكثر مما تنافضي  
الاصلاح ولكنه لم يمل مبادئه النظامية ولا اظهر التناقض في  
اعماله مثل اهل الاصلاح . وكل من كان عالماً حق العالم بما يصنع  
وماذا ينبغي وتمسكاً بمذهب اصولي وموسساً اعماله على قصد معلوم  
ثابت فهو ذو قوة عظيمة وقد شهد مثل ذلك في اثناء ثورة القرن  
السادس عشر الدينية فليس من يجهل منكم ان القوة التي تعينت  
على نوع خصوصي لمقاومة تلك الثورة هي رهبنة اليسوعيين . فاذا  
راجعنا تاريخهم نرى ان مساعمتهم خابت في كل مكان وانهم لم ينجحوا  
اصلاً في الامور التي عاينوها بل حصل منهم تعكيس وضرب بحق  
المصالح التي تصدوا لمعاطاتها . ففي انكلترا اورثوا الملوك الهلاك  
وفي اسبانيا ابادوا الشعوب . فبحري عموم الحوادث وغوا التمدن

المتأخر وحرية العقل البشري كل هذه الثروات التي خصص  
 اليسوعيون لمقاومتها ومحاربتها ناشبتهم الحرب وغلبتهم وقهرتهم ولم  
 يبتلوا بنجبة المسعى فقط بل ثم لم ذلك بعد ان رغبوا على استعمال  
 وسائط لا بد انكم تذكرونها فتلك الوسائط لم تورثهم الفخار ولا  
 العظمة ولا عملوا اعمالاً تشتهر ولا جيشوا الجيوش العظيمة بل  
 سلكوا السبل الخفية المظلمة الدنية التي ليس من شأنها ان تجذب  
 العقول وتستميل الهمم القلوب وتستجلب نخوة النفات الجهور  
 الذي لا ينعطف قلبه عادة الا الى الاشياء العظيمة مها كانت مبادئها  
 ومها كانت غايتها . واما الحزب الذي كانوا يقاومونه فبعكس الامر  
 تم له الانتصار مع حوزة الفخار لانه فعل الافعال الشهيرة واستعمل  
 الوسائط العظيمة الشريفة فاثار الشعوب وهاجها واوجد الابطال  
 واعظم الرجال ونثرها في اوربا وغير احوال الدول ورسومها  
 علانية وبالاختصار فان اليسوعيين لم يحصل لهم توفيق في اعمالهم  
 بل عاكستهم كامل الظروف ولم يسر منهم الخاص ولا العام لانهم  
 لم يفوزوا بالنجاح ولا فعلوا افعالا تكسبهم الشهرة ومع ذلك فلا ينكر  
 ما كان لهم من العظمة وبات اسمهم ذا اثر عظيم كنفوذهم وتاريخهم  
 وذلك لانهم كانوا اخيرين بما كانوا يفعلون ويقصدون وعالمين جيداً  
 بالمبادئ التي كانوا يتصرفون بمقتضاها وعارفين حق المعرفة الغاية



التي كانوا يسعون اليها والخلاصة انه كان لهم عظمة الفكر وعظمة  
 الارادة وذلك حكام من العار المتحقق من تحمل عليه الفحوصات  
 المستديمة ويستعمل نظيرهم في تصرفاته الطرائق الذميمة وبعكس  
 الامر اهل الاصلاح فنظرآ الى جهلهم بحسب الظاهر حقيقة المبادي  
 الاصلية وغاية نتائج عملهم لبثوا في حالة شبيهة بحالة المغلوبين  
 حال كونهم ظفروا ونموا من العمل اكثر مما قصدوا اتمامه وقد  
 ظهرت اثار حالتهم هذه في بعض الحوادث . فذلك هو التقصير  
 الصادر من الاصلاح في المشاجرة الواقعة بيننا وبين النظام الروحي  
 القديم وهو الذي القاه في الحيرة والارتباك ومنعه من ان يحسن  
 الدفاع عن نفسه كما كان يحق له

في السومين

وكان يمكنني ايها السادة اعتبار ثورة القرن السادس عشر الدينية  
 من جملة وجوه اخرى . فلم اتكلم عن خصوصياتها الاعتقادية  
 وتأثيرها في الدين ذاتيا وفي ما يتعلق بالنفس البشرية وينسبها الى  
 الله والى المستقبل الابدي لان ذلك ليس من موضوعنا وانما كان  
 في طوعي ان اتكلم عن تأثيراتها المتنوعة في النظام الاجتماعي واين  
 لكم ما احده من النتائج الكلية الاهمية في جميع الامور . فقد ردت  
 مثلاً الدين الى العوام في عالم المؤمنين اذ كان الدين الى ذاك  
 الحارج ملكا مجردا لا كلبروس على نوع ما نعم كانوا يوزعون

اثارة الا انهم كانوا ممتلكيه وحدهم وحق التكلم بامر الدين لم يكن  
 الا لهم فالاصلاح اخرج الدين من حيث كان محصوراً مخزواً فافتدوا لئلا  
 العموم ونزع السباج عن حقل الايمان فدخله سائر المومنين الذين  
 كانوا قد منعوا عنه . وحدث الاصلاح نتيجة ثانية ايضاً فانه نفى  
 الدين من الدائرة السياسية وارجع للسلطان الزمني استقلاله فكانما  
 استرد المومنين ورد الاحكام السياسية الى اربابها في آن واحد فلم  
 يعد للسلطة الروحية في البلاد التي دخلها الاصلاح ادنى مداخلة  
 مهمة بامور الاحكام الزمنية مع ان التنظيمات الكنائسية في بعض  
 الجهات كانت كثيراً مثلاً كانت مشابهة كثيراً للنظام القديم . وكنت  
 استطيع سرد نتائج اخرى عديدة صادرة عن الاصلاح ولكن اقتصر  
 على ما تقدم واكتفى بكوني بينت لكم صفته الاساسية اعني تحرير العقل  
 البشري ونزع السلطة المطلقة في الدائرة الروحية نعم ان هذه السلطة  
 لم تنتسخ نسياناً كاملاً الا ان تلك اكبر خطوة حصلت في هذا السبيل  
 الى ايماننا هذه

وقبل ان اختم خطابي ارجوان تلاحظوا المشابهة الغريبة التي  
 تصادفت في تاريخ اوربا المتأخرة بين الهيئة الاجتماعية الدينية والهيئة  
 الاجتماعية المدنية فيما يختص بالانقلاب الذي حصل فيها : فان  
 الهيئة الاجتماعية الدينية كانت في اول الامر ( كما عاينا ذلك في

شابهة بين  
 لانقلاب  
 الروحي  
 الانقلاب  
 المدني

المقالات المختصة بالكنيسة ) هيئة اجتماعية كاملة الحرية سبب تكونها  
 وإساسها اعتقاد عام ولم يكن لها نظمات ناجية ولا حكومة حقيعية  
 بل كان لها ترتيب أدبية تتغير بحسب ظروف الزمان . وهكذا أيضاً  
 ابتدأت في أوربا الهيئة الاجتماعية المدنية أو بالحري قسم منها فكانت  
 مكونة من جموع من البرابرة لم الحرية الكاملة إذا شأوا أقاموا أو  
 رحلوا ولم يكن لهم شرائع ولا أحكام منتظمة . والهيئة الاجتماعية الدينية  
 لم تلبث أن خرجت من تلك الحالة التي لا توافق البهو الاجتماعي  
 والحال خضعت لسلطة حكومة سيادية محضة أي أن أحكامها نيطة  
 بطائفة الأكليرس والأساقفة والمجامع وبالاختصار بإشراف الكنيسة  
 وهكذا جرى حرقاً بالهيئة الاجتماعية المدنية لدى خروجها من حالة  
 الخشونة إذ استولت الإشراف الالتزامية على السلطة . وفي ما بعد  
 تركت الهيئة الاجتماعية الدينية شكلها السيادي وترتبت على الشكل  
 الملكي الخض وذلك حين تغلب البلاط الروماني على المجامع وعلى  
 رؤساء الأكليرس الأورباوي . فقد تم أيضاً هذا الانقلاب بعينه في  
 الهيئة الاجتماعية المدنية إذ أن الملك هدم السلطة السيادية واستلم  
 زمام العالم الأورباوي . ثم حصلت الثورة في القرن السادس عشر  
 في وسط الهيئة الاجتماعية الدينية على مذهب الحكومة الملكية المحضة  
 أي على السلطة المطلقة في الدائرة الروحية وأحدثت هذه الثورة

حرية الفحص وقررت أو أيدتها في أوربا . ففني إيماننا قد شاهدنا في  
الدائرة المدنية نفس الحادث أي أن السلطة المطلقة في الدائرة  
المدنية وقعت في معرض المقاومة وفُهرت . فالهيتلمان كاترون لحق  
بهما التغيير نفسه وحصل فيها الانقلاب ذاته فقط كانت الهيئة  
الاجتماعية الدينية هي السابقة في هذه الطريق

فما قد عاينا إياها السادة أهم حوادث الهيئة الاجتماعية المتأخرة  
اعني الحصول على حرية الفحص وتحرير الفكر البشري ونرى في نفس  
الوقت زيادة اتجاه السياسة الحكومية الى مركزها الطبيعي . ففني المقالة  
الاثنية ساورد عليكم تاريخ الانقلاب الذي حصل في أنكلترا اعني  
الحادث الذي فيه ظهر الفحص الحر والملك المحض اللذان هما نتيجتا  
تقدم المدن احدهما بازاء الآخر وتصادم احدهما مع الآخر

## المقالة الثانية عشرة

موضوع المقالة . الصفة انعمومية للانقلاب الذي حصل في انكلترا . اسبابه  
الاساسية . هذا الانقلاب مختص بالسياسة أكثر من اختصاصه بالدين . ثلاثة  
احزاب عظام تتداوله . اولاً حزب الاصلاح الشرعي . ثانياً حزب الانقلاب  
السياسي . ثالثاً حزب الانقلاب الاجتماعي . عدم نجاح الجميع . كرومويل .  
ترجيع عائلة استورات . الوزارة القانونية . وزارة اهل الفساد . الوزارة الوطنية .  
انقلاب سنة ١٦٨٨ في انكلترا وفي اوربا .

ابها السادة

قد رأيتم ان كل عناصر الهيئة الاجتماعية الاورباوية وكل  
حوادثها آكل امرها في جاري القرن السادس عشر الى حادثين  
فقط وهما الفحص الحر واتجاه السلطة نحو مركزها فكان احدهما  
يتغلب في الهيئة الاجتماعية الدينية والثاني في الهيئة الاجتماعية المدنية  
وفي ذات الحين كان استقلال العقل البشري قد تم في اوربا وكانت  
الحكومة الملكية المحضة آخذة في التسلط

وكان من الحال الاتع المشاجرة يوماً ما بين هذين الحادثين  
نظراً الى ما كان بينهما من المناقضة فان احدهما قهر السلطة المطلقة  
في الدائرة الروحية والثاني كان نفس السلطة المطلقة الظاهرة في

اصل الثورة  
الانكليزية

الدائرة الزمنية . والاول كان يسعى في هدم الحكومة الكنائسية الملكية القديمة والثاني يجتهد بهدم الحريتين السيادية والبلدية وهذه المصاغة كان سببها كما تقدم سبق الهيبة الاجتماعية الدينية رفيقتها في الطريق فكانت الاولى اتصلت الى اوان تحرير الفكر الشخصي بينما كانت الثانية لم تنزل عنهم في حصر جميع القوات في قوة واحدة عمومية فصاغة هذين الحادثين لم تكن ناشئة عن مشابقتها ولا كان من شأنها ان تمنع مناقضتها . وكان كل منهما يحسب تقدما في الشئ لكن كان لكل ارتباط باحوال تختلف عن احوال الآخر وكان على نوع ما عصرها الادبي متخالفا ولئن كان وجودها في وقت واحد . وكان لا بد لها من ان يلتصقا ويقتنلا قبل ان يتم بينهما التوافق

واول مصادمة وقعت بينهما كانت في انكلترا فسبب الثورة الانكليزية وجوهرها اجتهاد الفصح الحر الذي هو ثمرة الاصلاح باحياء الحرية السياسية التي كانت قد لاشتتها الحكومة الملكية المحضة واعتناؤه بنسخ السلطة المطلقة في الدائرة الزمنية كما انتسخت في الدائرة الروحية

ولماذا وقعت تلك المصادمة في انكلترا لا في غيرها من الممالك ام لماذا اتفق وقوع الثورات السياسية مع الثورات الادبية في آن

واحد في أنكلترا لا في القارة. فان ما يأتي شرحه يبين لنا اسباب ذلك  
فالملك الانكليزي صادقة ما صادف الملك في القارة من  
التغيرات واتصل في زمان (التودوريين) الى درجة من الشوكه  
والاقتدار وانحصار الامر في يده لم تسبق له قبلاً وليس المقصود ان  
هؤلاء كان حكمهم صارماً عتقاً اكثر من حكم غيرهم او ان أنكلترا  
تكبدت في زمانهم ما لم تكبده في زمان سلفائهم بل حل ظني كان  
الظلم والجور وقلة العدالة في مدة (البلا تاجيني) بنسبة ذلك في  
مدة (التودوريين) ان لم يكن ابلغ. واظن أيضاً ان الحكومة  
الملكية الخضة كانت في ذلك الوقت صارمة جائرة في القارة اكثر  
ما كانت في أنكلترا ولكن ما استجد في مدة (التودوريين) هو ان  
السلطة المطلقة صارت مذهباً وفتنوا دعى الملك ان حق التسلط  
يخص به من قدم وانه مستبد وتقوى بكلام لم يكن يقوى بمثله قبل  
ذلك الوقت فان ما كان يدعيه هنري الثامن واليصابات وجاك  
الاول وشارل الاول من الدعاوي المؤسسة لم يكن بمائل ما كان  
يزعمه ادوارد الاول وادوارد الثالث من جهة حقوق الملكية ولئن  
كانت سلطة هذين الملكين مقارنة في الاستبداد وشدة الاعساف  
لسلطة اولئك

فالفرق كان ناشئاً في القرن السادس عشر عن الدعوى والمبدأ

العقلي لا عن نفوذ الشوكه ومضائها لان الملك ادعى وقتئذ لنفسه  
حق التسلط المطلق والتسود على كامل القوانين الشرعية حتى على  
التي قرر انه يرغب في احترامها . وكانت من جهة اخرى قدمت  
الثورة الدينية في انكلترا على غير الوجه الذي تمت عليه في القارة اذ  
كانت الملوك قد اهانوا كثيرا على حدودها . نعم ان الشعب كان  
يعانى ويجهد منذ مدة بامر الاصلاح وربما كان ثم العمل وحده  
الا ان هنري الثامن تظاهر بالامر ذاتيا اذ ذاك وظهرت السلطة  
الملوكية العصيان ولهذا السبب كان الاصلاح الانكليزي اقل كمالا  
من اصلاح القارة بالنظر الى ابطال التعدييات الكنائسية والعاملات  
غير القانونية واستقلال العقل البشري فقد تم الامر على مناسبة صالحة  
منهميو تقاسم الملك والاساقفة ما كان لساكنهم اى للبابوية من السلطة  
والثروة . ولم يلبث ان اثر هذا الامر في الشعب فكان يقول ان  
الاصلاح قد تم ولكن عدة من الاسباب التي كانت تشوق النفوس  
اليوم تزل باقية وهاج وداعى الاساقفة بما كان بداعى به البلاط  
الروماني قائلا عنهم انهم كلهم باهات . نعم ان اقسام الاصلاح كانت  
تنضم الى بعضها وتحد جميعا لمقاومة خصمها الكنيسة القديمة كلما  
داخلها ريب في امر نجاح الثورة الدينية العمومية الا انه بعد زوال  
الخطر كانت ترجع المشاجرة الداخلية كما كانت ويقوم اهل الاصلاح



الشعبي على اهل الاصلاح الملكي والسيادي وبجاهرون بالتدح في  
 تصرفاتهم المخالفة للقانون والطرائق ويشكون من جورهم ويدعونهم  
 الى انجاز مواعيدهم ولا يجعلوا انفسهم في مقام السلطة التي عزلوها  
 وفي انما ذلك ظهر في الهيئة الاجتماعية المدنية الانكليزية ميل  
 الى الاستقلال وحاجة الى الحرية السياسية لم يكن لها وجود قبلاً  
 او كانت ضعيفة . وكانت التجارة الانكليزية في جاري القرن  
 السادس عشر قد نمت نمواً عظيماً سريعاً جداً وانتقل ملك جانب  
 عظيم من الاراضي الى غير ما لكانها الاصليين وتفرق غني الاملاك .  
 وانه لمن الامور التي لم يهتم فيها المؤرخون تفرق ملك الاراضي  
 الانكليزية كما تقدم في القرن السادس عشر من جرمة خراب  
 الاشراف الاتزاميين وافلاسهم ولاسباب اخرى يطول شرحها فانه  
 يظهر جلياً من التهودات ازدياد عدد اصحاب الاراضي الزراعية الى  
 درجة مفرطة ودخول اكثر الاراضي في ملك (المجنري ) اي  
 اصاغر الاشراف والاهلين فان اعظم الاشراف اعني قاعة اللوردية  
 كانت في بداية القرن السابع عشر اقل ثروة بكثير من قاعة العموم  
 فكان اذا قد حصل ازدياد في الثروة من جرى نمواً للصناعة وانتقال  
 عظيم في الاملاك والاراضي وفي خلال هذين الامرين حدث امر  
 اخر وهو حركة العقول وتقدمها ادبياً فان حكم البصايات قد اشتهر

بنمو الآداب والفلسفة في انكلترا وبجراحة الفكر وخصوبته . فكان  
البوريتان (شعبة دينية مفترقة عن كنيسة انكلترا) يتتبعون دون  
ارتياح كل نتائج مذهبهم الصارم المتين . وكان غيرهم ممن هم اقل  
شهرة في حسن الاخلاق واكثر ميلاً الى حرية الافكار ومن لا يعرف  
لم مذهب ولا مبادئ يلقون مع مزيد الالتفات كل التصورات  
الفكرية التي كانت توافق ميلهم ورغبتهم في البحث عن الاشياء الجديدة  
وتروى غليهم . وحيثما تكن لذة المطالعات والمذاكرات العقلية يظهر  
الميل الى الحرية ايضا ثم يتقل بسرعة عظيمة من افكار العموم الى الدولة  
وكان قد تظاهر في بعض جهات القارة التي دخلها الاصلاح ميل  
يقارن هذا وبعض الحاجة الى الحرية السياسية الا انه لم يكن ثم  
وسائط لنجاح ذلك الميل فلم تكن حالة الاخلاق تساعد ولا  
النظامات ولذلك كان اصحابه في حيرة وارتباك لا يدرون كيف  
يتصرفون لنوال اربهم . واما في انكلترا فكان الامر بالعكس لان  
النظامات القديمة وعموم حالة الهيئة الاجتماعية كانت تقويه  
الميل الى الحرية السياسية الذي ظهر ثانياً في القرن السادس عشر  
عقيب ظهور الاصلاح وكانت تسهل له السبل . فليس من يجهل  
منكم ايها السادة اصل النظامات الحرة الانكليزية بل كل منكم اطلع  
في الخارج على كيفية غصب البارونات العظام من الملك حنا

الشروط المسماة (بالشارت) الكبيرة وذلك سنة ١٢١٥ بواسطة اتحادهم ومخالفتهم عليه وكان بعض الملوك الذين خلفوه يشبثون تلك الشروط ويقررونها حينما بعد حين وقد ثبتت أكثر من ثلاثين مرة بين القرن الثالث عشر والسادس عشر وكل مرة كانت تخط قوانين جديدة لتأيدوها وتوضحها فكانت إذا تلك الشروط مقررة دون انقطاع على نوع ما . وفي أثناء ذلك تربت قاعة العموم وعُدت من نظمات الملكة واصل ابتدائها الحقيقية كان في زمان عائلة (البلاتاجيني) . نعم أنه لم يكن لها نفوذ كبير في الدولة إذ ذاك ولا كان لها أدنى تأثير في الحكومة الحقيقية ولا كانت تتداخل بأمر الأحكام إلا بطلب خصوصي من الملك الذي لم تكن تلبيه إلا مع الأسف والارتياح خشية من المسؤولية ولا كان يظهر منها رغبة ما في ازدياد نفوذها ورفع شأنها إلا أنها مع ذلك كانت تدافع لدفع الاقتضاء عن الحقوق الخصوصية وعن مال الأهلين وعرضهم وعن الحرية الشخصية مع الحرارة والمثابرة الكلية وكانت تقرر هكذا كل المبادئ التي صارت فيما بعد أساساً للنظمات الانكليزية

فبعد انقراض دولة (البلاتاجيني) ولا سيما في مدة دولة (الستوردين) تغيرت هيئة قاعة العموم أو بالحرى هيئة البرلمان جميعواي قاعة العموم وقاعة اللوردية معاً فلم يعد يجامى عن الحرية

الشخصية بمقدار ما كان يفعل ذلك على زمان (البلاتاجيني) وكثرة التعدي على الاهلين من حبس قسري واختلاس الحقوق وغير هذا دون ان يحصل السؤال عن ذلك في اغلب الاحيان ولكن من جهة اخرى صار للبرلمنت نفوذ كبير في امور احكام الدولة بوجه العموم فان هنري الثامن احتاج الى مساعد لاتمام ما ريه في تغيير دين البلاد وترتيب نظام الارث فاستخدم البارلمنتو كآلة يبلغ بواسطتها غاياته ولا سيما قاعة العموم نظر الى كثرة الاصوات فيها فبعد ان كانت في زمان (البلاتاجيني) واسطة للدفاع وضمانة لحقوق الاهلين اصبحت في مدة (التودورين) آلة في يد الحكومة لتنفيذ ما ربهها السياسية وبهذه الصورة ازدادت اهميتها كثيراً في اخر القرن السادس عشر مع انها كانت قد ساعدت على كامل انواع المظالم او تحملتها هي نفسها وثبتت هكذا سلطتها التي هي الاساس الحقيقي للحكومة الملكية المقيدة

فانما نظرنا الى حالة النظامات الحرة الانكليزية في او اخر القرن السادس عشر نرى ان ما ياتي بيانه اولاً فرائض ومبادئ حرة خلت منذ البداية ولم يحصل اها لها ولا التفاضي عنها من جهة الحكومة الشرعية ولا من جهة الاهلين. ثانياً سوابق وشواهد للحرية يحاظرها سوابق وشواهد مبينة الا انها تكفي مع ذلك لمساعدة

المحامين عن الحرية على مقاومتهم السلطة المعتسفة الجائرة ولسند  
دعواهم وجعلها قانونية . ثالثاً نظمات خصوصية محلية مبنية على  
مبادي الحرية كحق حضور عدد من الاهلين في الدعاوي الجنائية  
وحق الجمعيات العامة وحق حمل السلاح واستقلالية الادارات  
والحاكم البلدية . رابعاً واخيراً البرلمنتو وشوكنة الذي كان الملوك  
في حاجة اليه حيثئذ اكثر من كل وقت لانهم كانوا قد اسرفوا  
اغلب اموالهم الخاصة وايراداتهم وارزاقهم السيادية بالالتزامية وبذروها  
جميعها فكان لاغنى لهم عن البرلمنتو لكيما يقدروا بواسطته على تحصيل  
معاش يكفهم من عموم البلاد . فكانت هكذا حالة انكلترا السياسية  
مخالفة لحالة القارة في القرن السادس عشر فمع ما كانت عليه دولة  
التودور من الجور والظلم في حق الرعايا ومع ان المذهب المللي  
المحض كان مقررًا اذ ذاك كان الميل الى الحرية الذي تجددت  
نشأته مسنداً اسناداً قوياً وبرجى تقدمه ونجاحه

فوافق والحالة هذه ظهور حاجتين او مآربين معاً للشعب  
الانكليزي في تلك المدة مآرب في الثورة والحرية الدينية في اثناء  
الاصلاح الذي كان قد ابتدا ومارب في الحرية السياسية في اثناء  
تسلط الحكومة الملكية المحضة التي كانت في حالة التقدم والنجاح  
وكان لاحزاب هذين المارين واسطة يمكنهم استخدامهما البلوغ امام

طلبا سبق استعمالها هنالك وهي ان يتعدوا معا ففعلوا هكذا واستغاث الحزب الذي كانت غاية الاصلاح الديني باهل الحرية السياسية لكي يساعده في امور ايمانه وضميره على الملك والاساقفة واستعان اصحاب الحرية السياسية باهل الاصلاح الديني واتحد الحزبان هكذا واتفقا على مقاومة السلطة المطلقة في الدائرتين الزمنية والروحية وكانت محصورة بتمامها في شخص الملك . فذلك هو اصل الثورة الانكليزية وجوهر امرها

صفة الثورة  
الانكليزية  
الجمهورية

فكان القصد بها من جهة المحاربة عن الحرية الدينية ومن جهة اخرى غنم الحرية السياسية . وكانت واسطة للحزب الديني وغاية للحزب السياسي وكان الاثنان يهتمان معا في امر الحرية واضطرا الى ان يسعيا سوية الى تحصيلها . ثم انه لم يكن بين حزب الاساقفة وحزب البوريتان اختلاف ديني حقيقي ولا كان المعتقد الحقيقي أو الايمان سببا لمشاجرتها ولئن وجدت بينهما فروقات عظيمة واختلافات جسيمة في الاراء بل كان يرغب حزب البوريتان في ان يقتصب حرية من حزب الاساقفة وذلك سبب المشاجرة بينهما

وكان ايضا ثم حزب اخر ديني يرغب في تاسيس مذهب وتغلب عقائده وتهذيبه ونظاماته الكنائسية وهو الحزب البرسبرياني<sup>(١)</sup>

(١) هم الذين يعتبرون فقط سلطة الكاهن وجماعة الكهنة لا غير

ولكن مع كل اجتهاده لم يكن يقدر على نوال مرغويه بل كان دائماً مضطرباً من الاساقفة ومضطرباً الى المداخلة عن نفسه فاجبره هذا الامر على ان ينضم الى حزب الحرية لينال المساعدة بهذه الوساطة فكانت الحرية هي الصالح العام وكان فكر الجميع طامحاً اليها على اختلاف احوالهم وغاياتهم . فبالاجمال كانت الثورة الانكليزية سياسية في طبيعتها وقد تمت في عصر ديني ووسط شعب ديني والتصورات والتعصبات الدينية كانت تخدمها لكن النية الاصلية والغاية النهائية كانتا سياسيتين فكان القصد الحرية ونسخ السلطة المطلقة

وساورد عليكم الان احوال تلك الثورة وابين لكم الاحزاب الذين تداولوها ثم انظروا في سلك التمدن الاوروبي واعين لكم مكانها منه وتأثيرها فيه وستعلمون من سرد الحوادث انها كانت في الحقيقة كما ظهر لنا في البداية اول مصادمة وقعت بين القصر الحر والحكومة الملكية المحضة واول فزع الحرب بين هاتين القوتين العظمتين

فقد ظهر في تلك المعضلة الشديدة ثلث طوائف من الاحزاب متداولة وكانما حصل ثلث ثورات متتابعات كلما خمدت واحدة شبت اخرى وفي الثلث ثورات المذكورة كان كل حزب مركباً من فرقتين متحدتين متحالفتين الفرقة السياسية والفرقة الدينية وكانت

الاحزاب  
الكثيرة التي  
كانت في الثورة  
الانكليزية

الفرقة السياسية هي المقدمة وتتميمها الفرقة الدينية وكلتاها في حاجة إلى الأخرى فهذا دليل واضح على أن ذلك الحادث كان سياسياً ودينياً معاً

والحزب الذي تقدم الجميع وسار الكل تحت رايه في بدء الأمر هو حزب الإصلاح الشرعي . ولما ابتدأت الثورة الانكليزية وانعقد البرلمان الجديد<sup>(١)</sup> سنة ١٦٤٠ كان الناس عموماً يظنون وكثيرون يوقنون يقيناً ثابتاً بأنه إذا حصل إصلاح شرعي فذلك يكون كافياً وإن شرائع البلاد القديمة واصطلاحاتها تخوي على ما يقوم بسد الخلل الواقع وتقويمه وتنظيم الحكومة على طريقة ترضي الشعب عموماً . وكان هذا الحزب بجاهر بالقدح في الطرائق غير القانونية المستعملة في جباية الأموال الاميرية والتعدي على الأهليين بالسجن وغيره من الأمور المخلة بالقوانين المتبعة في البلاد ويرغب جداً في ابطالها ولكنه كان يعتقد سياسياً بوجوب السلطة الملكية اعني السلطة المطلقة فقط كان يشعر شعوراً خفياً غريزياً بالخطر الذي كان يتولد من هذا الأمر وعدم استقامته ومناسبته ولذلك كان يابى الكلام في هذا الموضوع ويتجنبه إلا أنه لو اجبر على التصريح بأفكاره ولم يبدأ من ذلك لقرّر ان الملك يحوي سلطاناً اعلى من كل سلطة بشرية

(١) سمي هكذا الطول مدته نحو عشرين سنة



واجل من ان يعارض في امر ما ولدافع عنه لدى الاقتضا وكان  
 يقينه ايضا ان تلك السلطة المطلقة اصلاً يجب تنفيذها بموجب  
 بعض الفرائض وبعض الرسوم وانها لا تستطيع ان تتجاوز بعض  
 الحدود ولبن تلك الفرائض والرسوم والحدود كانت مدرجة مع  
 الضمانات الكافية في المشاركة الكبيرة والقوانين التي ثبتها وشرائع  
 البلاد القديمة . فذلك كانت صورة عقيدته السياسية واما في امور  
 الدين فكان ذلك الحزب الشرعي يفتكر ان الاساقفة تعدوا  
 الحدود وانهم كانوا حائزين شوكة سياسية زائدة عن اللازم وان  
 حكمهم كان قد اتسع نطاقه باكثر مما يجب وانه ينبغي قصره  
 وتحديدته وملاحظة امر تنفيذه وكان مع ذلك متمسكاً بالاساقفة  
 ليس كنظام كنائسي وكمدبري الحكومة الكنائسية فقط بل ايضا  
 كسند ضروري للسلطة الملوكية وكواسطة للدفاع عن تسود الملك  
 في الامور الدينية فكان اذن مذهب هذا الحزب الشرعي تسلط  
 الملك في الامور السياسية بموجب الرسوم القانونية وفي دائرة الحدود  
 المقررة وتسوده على النظام الديني مع الاستناد على الاساقفة وكان  
 اعظم رساء هذا الحزب كلارندون ودويبير ولورد كابل ولورد  
 فالكلاند نفسه مع انه كان اكثر ميلاً منهم الى الحرية وكان يجمعه  
 اكثر عطاء الاشراف الذين لم يكونوا متذللين للبلاط الملوكي

وكان يأتي وراء هؤلاء حزب ثانٍ الذي اسماه حزب الانقلاب  
 السياسي وهذا كان يدعى ان الضمانات الاولى والشرائع القديمة  
 كانت ولم تزل غير كافية وانه من الضروري اجراء تغييرات عظيمة  
 وقلب طرائق الاحكام الاصلية كلها ونزع الامر والنهي من يد الملك  
 وديوانه الخصوصي وتفويض ذلك الى قاعة العموم وان الحكم الحقيقي  
 ينبغي ان يسلم زمامه الى هذا الديوان وروسائيه وهذا الحزب لم يكن  
 يدرك حقيقة مقاصده كما اوضحتها في عبارتي هذه على التمام لكن  
 ذلك كان فحوى غنائه وامباله السياسية وعوضاً عن سلطة الملك  
 المطلقة والمذهب الملكي المحض كان يعتقد بسلطة قاعة العموم  
 كائنة عن البلاد . وهذا المذهب عبارة عن حكم الشعب ونسطة  
 مع ان الحزب المذكور كان جاهلاً طائلاً ذلك ولم يقصد هذا الامر  
 ولا حسب غايته بل جل مراموه كان اناطة الامر والنهي بقاعة العموم  
 وكان حزب البرسيبيريان الديني متحداً كل الاتحاد مع حزب  
 الانقلاب السياسي لانهم كانوا يقصدون انقلاباً كنائسياً كالانقلاب  
 السياسي الذي كان يضمه حلفاؤهم وتفويض امر حكومة الكنيسة الى  
 جمعيات منتظمة على شكل السلسلة مرتبط بعضها ببعض ومستلمة  
 زمام السلطة الدينية كما كان اصحابهم يرغبون في تفويض الامر والنهي  
 السياسي الى قاعة العموم . فقط كان مقصد البرسيبيريان جريئاً

أكثر من مقصد أولئك لأنهم كانوا يجتهدون بتغيير أساس الحكومة الكاثائية ورسمها حال كون أرفاقهم السياسيين لم يطلبوا سوى تحويل النفوذ والسلطة من يد إلى يد دون أن يضمروا إبطال شيء من المنظمات كلياً أو جزئياً. ولذلك كان رؤساء الحزب السياسي غير موافقين جميعهم البرسيتينيران على تنظيم الكنيسة على الصورة المقدم ذكرها وكثير منهم ومن جللتهم هامبدن وهوليس كانوا ربما يفضلون النظام الأسقي مقصوراً على وظيفته الكاثائية المخضعة مع حرية الأفكار فيما يتعلق بأمر الدين لكنهم كانوا مضطرين إلى مساهمة حلفائهم على ذلك لكثرة تعصيمهم وتمسكهم بمذهبهم ولأنهم كانوا لا يقدرّون أن يستغنوا عنهم

ثم كان حزب ثالث يزعم أكثر من هذا جميعه وذلك الحزب كان يطلب هدم أساس الحكومة الحاضرة ورسمها معاً مدعياً أن كامل القوانين السياسية المؤسسة عليها الأحكام هي فاسدة ومشومة وكان يرغب في إبطال كامل المنظمات الوطنية القديمة ولا يريد أن يسمع بذكرها مطلقاً بل يميل إلى تأسيس مذهب حكى جديد بحسب تصورات الخضة ولم يكن قصده انقلاباً حكماً قط بل انقلاباً اجتماعياً أيضاً. فالحزب الذي سبق الكلام عنه أي حزب الانقلاب السياسي كان مرامه إجراء تغييرات عظيمة في العلاقات الكاثائية

بين الملك وقاعة العموم ويقصد تقوية شركة القاعات لاسيما قاعة العموم وامتداد سلطتها وقويض الامر اليها في انتخاب اولى الوظائف الكبيرة وإدارة عموم الاعمال الحكومية الا ان مشروعه في الاصلاح لم يتجاوز هذه الحدود ولا كان يخطر في ذهنه مثلاً تغيير طريقة انتخاب وكلاء العموم وطريقة المحاكم الشرعية والادارة الحكومية والبلدية واما الحزب الثالث الجمهوري فكان يضم جميع هذه التغييرات ويجاهر بكونها ضرورية لا بد منها وبالاختصار كان يبتغى ليس تغيير عموم الاحكام فقط بل العلاقات الاجتماعية ايضاً وكيفية توزيع الثروة والمقوق بين الناس

وكان هذا الحزب كالذي سبق ذكره مركباً من فرقتين الفرقة السياسية والفرقة الدينية فالفرقة السياسية كانت منحوبة على الجمهوريين المحققين النظريين كلودلو وهارنكتون وميلتون (الشاعر) الخ ويتبعهم قوم من الذين كان لهم صوالح وغايات نحملهم على الانضمام الى حزب الجمهورية وهم اعظم رساء الجنود كاريطون وكرومويل ولا مبرت وهؤلاء في بداية الامر لم يكن اتحادهم مع الحزب الجمهوري قلباً وقالباً لكن اضطرهم فيما بعد الى ذلك غاياتهم وضرورة الاحوال ثم كان بخاطر هؤلاء جميعاً الحزب الجمهوري الديني اي كل الشيع التي تميل الى الحرية الكاملة ولم تكن تعرف رئيساً غير

المسح وتبغى سياسة المومنين الى ان يأتي المسح بالذات ليسوسها  
واخيراً كان يتبع هذا الحزب عدد وافر من اهل الفساد الأسافل  
ومن اصحاب الاوهام المتعصبين يدعون انفسهم باستحلال الحرام  
واقسام الاموال وبالاختصار مذهبهم الفوضى

وفي سنة ١٦٥٣ بعد اثني عشر سنة تقضت في النزاع والمشاجرة كان  
كل من اولئك الاحزاب قد جاهد في نوجه ولم يفز بالنتيجة او  
اقله كان يجب ان يقتنعوا جميعاً بانهم لم ينجحوا لان عموم الناس كانت  
متنعة بذلك . فالحزب الشرعي اي الاول لم يلبث ان رأى نفسه  
مستبوقاً في ميدان الاصلاح وشاهد القوانين الاساسية والشرائع  
القديمة جميعها محقرة ودولتها الاقدام والترتيبات الجديدة المحدثه  
آخذة في النفوذ في كل مكان . وحزب الانقلاب السياسي عاين  
خراب البرلنتو الذي قصد ان يودعه سلطة الاحكام ورأى قاعة  
العموم بعد ان سادت مدة اثني عشر سنة قد سقطت اخيراً واحقرت  
وكرهتها الناس ولم تعد تستطيع ادارة الاحكام نظراً الى نفى احزاب  
الملك والبرسبريان منها على التوالي حتى لم يعد فيها سوى العدد  
القليل من الاعضاء . واما الحزب الجمهوري فكان يظهر في بداية  
امره انه نجح اكثر من رفاقه لان النصر ثم له في الاخر وفي زمام  
الامر في يده وقاعة العموم لم يكن باقياً فيها سوى نحو ماية من الاعضاء

جميعهم من اهل الجمهورية فكان يمكنهم ان يهاكدوا انهم ملكوا  
وامام امر البلاد ويقرروا ذلك على رؤوس الاشهاد لكن الهلاد لم  
تكن ترضي بحكمهم اصلاً ولا كان يمكنهم تنفيذ اوامرهم في مكان  
ما ولا كان لهم نفوذ وحكم على الحيوش ولا على الشعب وكانت  
الهيئة الاجتماعية في حالة مكرية من عدم وجود الامن والراحة وعدم  
اجراء العدالة في المحاكم او بالحري العدالة التجارية اذ ذاك لم تكن  
عدالة لانها كانت تراعى فقط الشهوات والصوالح الخصوصية  
وكان الامن مفقوداً ليس في معاملات الناس بعضها مع بعض فقط  
بل ايضاً في الطرق والسبل العامة التي كانت تغشاها اللصوص  
وتنهب الناس وتمنعهم عن المرور وبالاختصار كان النظام مخروباً  
مادياً وادبياً في كل جهات المملكة ولرجائها ولم نستطع قاعة  
العموم ولا الديوان الجمهوري الاعلى منع ما كان واقعاً من الخلل  
وتقوية

ما فعله

كرومويل  
في الثورة  
الانكليزية

فكل من الاحزاب الثلاثة دعي هكذا على التوالي لادارة الثورة  
وحكم البلاد بحسب اهوائه ومعرفته ولم يستطع واحد منهم اتمام ذلك  
بل فسدت مشروعاتهم جميعاً ولحق بهم الفشل فوجد رجل اذ ذاك  
يقول بوسيه (في تاريخه) لم يدع للحظ شيئاً مما قدر على استلابه منه  
احسب ان من العواقب واتباعاً لمشورة المحكمة . مع ان هذا الكلام على

غير الصحة وبخطيئة الخارج اذ لم يترك احد للحظ مقدار ما ترك له  
 كرومويل ولا سعى رجل الى الاخطار وعرض نفسه الى شر  
 العواقب مثل ما فعل كرومويل الذم كان اعماله دون قصد  
 ولا غاية لكنه كان عازما عزمًا شديدًا على ان يتقدم دون انكشاف  
 ما دام التوفيق يقدمه . فالطبع الذي لاحد له والدراسة العظيمة  
 في الامور وانتهاز كل فرصة لاصابة فائدة جديدة منها وصنعة حسن  
 التصرف بالظروف التي يسوقها الحظ دون الطمع باختضاع الحظ  
 تلك كانت صفات كرومويل . وقد حصل له ما ربما لم يحصل  
 لرجل غيره من نسبه فانه قام بالثورة من اولها الى متنها ووجد  
 موافقًا مناسبًا لها في كامل ظروفها وكان من اهلها الاولين ومن  
 الآخرين فهو الذي حرك على العصيان في البداية وسبب انتشار  
 النظام وكان مقدمًا للثورة الانكليزية ولم يبق عليه احد من اهلها  
 في الجهد والحمية ثم انه كان اول من سعى في ترجيع النظام واعادة  
 الراحة والامن للهيئة الاجتماعية حينما غلبت الثورة واضمحلت  
 وانعكست حالها فكان هكذا حظ كل الرجال العظام الذين  
 يتداولون ثورة كهذه ثم انه لم يكن بمقام ميرابو<sup>(١)</sup> اذ لم يكن ذا فصاحة  
 (١) هو اول من اشتهر في الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وكان افصح  
 الفرنسيين خطبًا في السياسة

مثله ولا اشتهر اسمه في البرلنتو (المديد) في السنين الاولى مع كل ما اظهره من الحركة العظيمة في الاعمال لكنه كان على التوالي بمقام دنتون وبونايرت معالانه جاهد اكثر من الجميع في قلب الحكومة ثم اقامها ثانيا اذ لم يوجد غيره من يصلح لها ويحسن ادارتها وكان لابد من ان يحكم واحد ولم يستطع ذلك احد بعد ان جرّب الامر جميعهم واما هو فاحسن التصرف في الاحكام وفاز بالنجاح وذلك ما يحسب له من الفضل . ثم ان هذا الرجل الذي اظهر في نظامه الجسارة العظيمة ولم يقتصر على حد اصلا بل كان على الدوام سائرا طريقة دافعا امامه السعد والتوفيق عازما على عدم توقيف سيره ابدا لما استلم زمام الاحكام ابدى من العقل والاحتراز والحكمة في قياس الممكن من الامور ما كان كافيا للجم كامل شهواته القوية فكان له رغبة شديدة وميل عظيم نحو التسلط المطلق وكان يشتهي بحرارة قوية وضع التاج الملوكي على راسه وتخليفه لذرته لكنه تخلى عن هذا المقصد الاخير لعل ما به من الاخطار

واما السلطة المطلقة ولئن كان حازها مما فقد علم مع ذلك انها لا توافق حالة الوقت وان الثورة التي كان مشترك فيها وتبعها الى المنتهى مع كامل تغيراتها وظروفها اهيبت على السلطة المطلقة والاستبداد وان ارب انكثرت الذي لا بد لها من تنفيذها وان تكون



محكومة من البرلتو وبحسب الطرائق والرسوم الديوانية المذكورة  
 فمع ما كان عليه من الاستبداد في واقع الامر والميل اليه باشر  
 هو نفسه ترتيب البرلتو والحكم بمقتضى طرائق هذا الديوان  
 وانتدب جميع الاحزاب على التوالي الى مساعدته في هذا الامر  
 واجتهد بتنظيم برلتو مركب من اهل الحزب الديني الاحرار ومن  
 الجمهوريين ومن البرسيترين ومن ضباط العساكر ولم يأل  
 جهدا في استعمال كامل الوسائط الالهية الى تنظيم برلتو تكون به  
 الكفاية ويرغب في مشاركته بالاحكام لكنه باطلا اعتنى بهذا الامر  
 لان كل الاحزاب الذين كان يدخلهم قصر وستمنستر ويجلسهم في  
 القاعات كانوا يطعنون الى اختصاصه السلطة التي كان حائزها والى  
 حيازتها لنفسهم واست اقول انه لم يكن يرعى صاحبة الخصوصي  
 ويهديه على سائر الامور لكنني متأكد انه لو تخطى يوما عن السلطة  
 لالتزم ان يعود اليها في الغد لانه لم يكن يوجد احد اذ ذاك يصلح  
 لادارة الحكومة ولاجراء النظام والعدالة على طريقة مناسبة بين  
 جميع الاحزاب سواء كانوا بوريتان ام ملكيين ام جمهوريين ام جنودا  
 الاكرومويل وقد كان سبق اخبار هذا الامر ولم يكن يمكن ابقاء  
 السلطة في يد الاحزاب الجالسين في القاعات الذين لا استطاعة  
 لهم على القيام بها والحفاظة عليها فهكذا كان مركز رومويل فانه كان

بحكم البلاد على طريقة كان يعلم جيداً عدم مناسبتها لها والسلطة التي في يده كانت لازمة لضرورة لم يكن احد يرضى بها . فلم يعتبر الاحزاب سلطة كرومويل كحكومة ناجية نهائية بل جميعهم الملكيون والبرسيثريان والجمهوريون حتى الجنود الذين كانوا يحسبون الحزب المحب لكرومويل اكثر من الباقين كانوا مناكدين انه وقتياً سيدهم وانه لا بد لهم من الانتقال الى هيئة اخرى من بعده . وفي باطن الامر لم يستعمل كرومويل القلوب اليه ولا تعلقت به الآمال بل اعتبره العوام كواسطة غير مرضية لم يكن لهم وقتئذ خير منها وبالاختصار الضرورة اخرجتهم اليه فحامية انكثرا (لقب هكذا) وسيدها المطلق افرغ حياته في المجاهدة بكامل الوسائط للحفاظ على السلطة التي كانت في يده ومع انه لم يكن غيره من الاحزاب يستطيع ادارة الاحكام لم يكن احد منهم مع ذلك يرضاه حاكماً بل كان الجميع اخصامه على الدوام .

ولما مات كرومويل كان الجمهوريون وحدهم يستطيعون الاستيلاء على الاحكام واستولوا عليها فعلاً لكنهم لم ينجحوا وقتئذ اكثر مما سبق لم ذلك ولم يكن عدم نجاحهم مسبباً من قلة ثقتهم بالجمهورية او بالبحري من قلة ثقة المتعة بينهم لان ميلدون نشر كتباً اذ ذاك عنوانه (وسيلة مهلة وسريعة لتأسيس الجمهورية) فانظروا عاوة قلب

الصفحة التي  
ميزت رجوع  
هاتلنتسوارت  
الى سرير  
الملك

اولئك القوم لمع انهم اخبروا عدم امكانهم المحكم عادوا اليه ثانياً لكن القائد منك لم يلبث ان غم الامر الذي كانت بانتظاره انكلترا باسرها وهو ترجيع الملك . وكان عود دولة الستوارتين حادثاً وطنياً في انكلترا مرغوباً من الامة عموماً لانها كانت صورة حكومة قديمة مؤسسه على تقاليد الامة وتذكاراتها وبالوقت ذاته كانت حكومة جديدة لم يحصل تجربتها حديثاً ولا صدر منها في الماضي خطأ او اضرار بالامة وكان المذهب الملكي القديم هو المذهب الوحيد الذي لم ينسبوا اليه عدم اللياقة او عدم النجاح مدة العشرين سنة الماضية فهذان السببان حملا عوم الاهلين على الارتضا والمسروية من ترجيع عائلة ستوارت الى سرير الملك ولم يضاد هذا الامر سوء اطراف الاحزاب العنيفة واما الجمهور فانه قبل ذلك مع السرور والرضا اذ كان مؤسساً في فكر العموم ان تلك هي الطريقة الشرعية الوحيدة للحكومة اي الطريقة التي ترغبها البلاد اكثر من سواها وفي الواقع وعد ملوك ستوارت الشعب بالحكومة الشرعية اي انهم اعتنوا بان يتزويوا بزي حكومة شرعية

اول حزب ملكي استلم ادارة الاحكام بعد رجوع شارل الثاني كان بالحقيقة الحزب الشرعي الذي سمي رئيسه البارع كلارندون وزير اعظم . فتعلمون ايها السادة انه بقي وزيراً اولاً وصاحب النفوذ

الوزارات  
المختلفة في مدة  
حكم الستوارت

الاقوى في انكلترا منذ سنة ١٦٦٠ الى سنة ١٦٦٧ وادرج كلارندون  
 مع رفقاته مذهبهم القديم اعني سلطة الملك محصورة ضمن دائرة  
 الحدود الشرعية تردعها القاعات في ما يتعلق بحماية الاموال والمحاكم  
 في ما يتعلق بحقوق الاهلين والحرية الشخصية لكنهما مستقلة غاية الاستقلال  
 في ما يتعلق بالاحكام الحقيقية ونافذة بدون اكثرية الاراء في القاعات  
 بل رغما عنها لاسيما اراء قاعة العموم . ومع ذلك كان داب كلارندون  
 احترام النظام الشرعي ومراعاة صوامع البلاد نوعا والسلوك بحسب  
 شعائر الشرف والناموس والاستئثار بسيرة حميدة والتخلق باخلاق  
 شريفة مدة السبع سنوات التي استلم فيها الادارة

لكن الافكار المؤسسة عليها تلك الادارة اعني تسلط الملك  
 المطلق وباطال سلطة البرلمنت والراجحة كانت افكارا قديمة لا قوة  
 لها ولا نفوذ . وكان تسلط القاعات وتغلبها على الملك مدة عشرين  
 سنة قد اباد هذه الافكار بالكلية ولم يترك لها مفعولا ما اصلا رغما  
 عن موافقة الظروف لها وقتئذ نظر الى رد الفعل الناشي عن  
 احادة الستورات الى سرير الملك وما لبث ان نبع عنصر جديد من  
 وسط الحزب الملكي فكان بعض اهل الافكار الحرة وبعض اهل  
 الفساد والسفها المشربين افكار العصر عاقلين جيداً ان القوة  
 والنفوذ كانا لقاعة العموم ولم يعبا وبالنظامات الشرعية ولا بسلطة

الملك المطلقة بل كانوا يبحثون عن الوسائط التي تمكنهم من تنفيذ  
 مآربهم وتكسبهم نفوذاً وسطوة فانشأوا حزباً يتخالف مع الحزب  
 الوطني الذي لم يكن راضياً من الحال وخلصوا كلارندون من  
 الوزارة فترتب حيثئذ مذهب حكومة جديدة وهي حكومة القسم  
 الذي سبق ذكره من الحزب الملكي فنظم اهل الفساد (والجاحدون)  
 وزارة سميت (بالكابال) اي الدسيسة<sup>١</sup> ونظموا وزارات اخرى  
 من بعدها وهاكم صفاتها فان اهل الوزارة المذكورة لم يعبأوا بالمباذي  
 ولا بالشرعية ولا بالحقوق ولا كان يهمهم العدل ولا الصدق بل  
 كانوا يبحثون فقط عن الوسائط التي يمكنهم بها الفجاح ونوال  
 المرام بحسب الظروف . فاذا كان الفجاح متعلقاً بنفوذ قاعة العموم  
 كانوا يجتهدون باستمالة القاعة المذكورة اليهم لينالوا المرام واذا كان  
 الامر يقتضي مخالفتها ومخادعتها كانوا يخدعونها ليتسبوا مقصدهم  
 ثم يادرونها بالاستسماح والاستعذار . وكانوا يستعملون الرشوة  
 والافساد يوماً ويوماً التلميق والمداينة ولم يعتنوا اصلاً بصالح البلاد  
 العامة ولا اكثر ثواباً بشرها واعتبارها وبالاختصار كانت تلك  
 الحكومة مذمومة السيرة لا تسأل الا عن صالحها الخاص وهي خالية

(١) ان تلك الوزارة كان لها خمسة وزراء وهم كليفورد وأثلي وبوكتفام  
 وأرلكنون ولورد دال فاخذوا الحرف الأول من كل اسم فجمعت الاحرف  
 (كابال) وتسير ذلك دسيسة او مكيدة (للتعجب)

من كل المبادئ التعليمية وليس لها غاية سياسية لكنها في باطن الامر كانت ذات دراية كافية في ممارسة الاعمال وذات مبادئ حرة . فذلك هي صفات وزارة الكابال المتقدم ذكرها ووزارة الكونت دانهي من بعدها وكل الوزارات الانكليزية من سنة ١٦٦٢ الى سنة ١٦٧٩ . والحكومة المذكورة كانت اقل كراهية لدى الشعب من حكومة كلارندون مع ما كانت عليه من السيرة المذمومة وعدم الالتفات الى صوامح البلاد الحقيقية العامة . فترى لماذا . لانها كانت تناسب الوقت اكثر من تلك وكانت اكثر عليها منها باميال الشعب واحساساته وان كانت تخادعة احيانا . وكان الشعب يرتضى بها اكثر من الاولى مع انها الختت في الاضرار اكثر منها . لكنها في ما بعد اتصلت الى درجة هكذا بليغة من الفساد والخداع والدناعة واحتقار الحقوق العامة والشرف العام حتى لم يعد يستطيع الشعب تحملها فحصل هيجان عظيم وثورة عمومية على حكومة ( اهل الفساد ) . وكان قد نشأ في وسط قاعة العموم حزب مني بحزب الوطن فاعتمد الملك على ان ينتخب الوزارة من روساء الحزب المذكور وحيث ان استلم ادارة الاعمال لورد ايسكس ولد لورد كابل الذي عد من افضل الشهدا الملكيين في اثناء الحرب الاهلية ولورد ويليام روسل ورجل اخر لم يكن مثلها ذافضائل ومزايا الا

أنه كان أكثر دراية منها في فن السياسة وهو لورد شافسبري وغيرهم من الوزراء . لكنهم لم ينجحوا في إدارة الحكومة لعدم تصرفهم فلم يتمكنوا من حيازة قوة البلاد الادبية ولم يحسنوا مراعاة مصالح وعوايد وامايل الملك ولا الحواشي ولا احد من الاشخاص الذين كان لهم نفوذ ومداخلة بامور الاحكام . فكان الملك والشعب معا غير مسرورين منهم ولا مرتضين من درايتهم وسياستهم للاعمال ولم يلبثوا ان خلعوا من الوزارة . وكان روساء هذا الحزب الاخير ذوي فضيلة عظيمة وشجاعة قادتهم الى الموت حباً بالقيام بواجباتهم لكن الدراية السياسية لم تقارن في الطيبين منهم ما كان لهم من الفضيلة ولذلك لم يحسنوا ادارة الحكومة وفضيلتهم وشجاعتهم حفظت لهم فقط ذكراً صالحاً في التاريخ

فبعد سقوط هذه الوزارة كانت أكثرنا كما رأيتم قد جربت في مدة حكم الستورات كما جربت قبلاً في اثناء الثورة كل الاحزاب وكل الوزارات كالوزارة الشرعية ووزارة اهل الفساد والوزارة الوطنية ولم تنجح منها ولا واحدة . فكان الشعب والدولة اذ ذاك في حالة تشابه التي كانت سنة ١٦٥٢ غيب الثورة فاستعمل شارل الثاني حينئذٍ لصالح نفسه الوسطة التي استعملها قبله كرومويل لصالح الثورة أي أنه عاد الى الحكم المطلق . ولما خلفه

أخوه جاك الثاني على سرير الملك زاد على التسلط المطلق أمر الدين وهوانه قصد أن يعضد التسلط الباباوي وينفذ في أنكلترا تسلطه المطلق في الأمور السياسية وتسلط البابا في الأمور الدينية معاً فعاد الحال كما كان في بداية الثورة أي أن الحكومة أوقعت نفسها في معرض المقاومة من قبل الحزبين السياسي والديني . وطالما سأل البعض ماذا كان جرى لولم يكن ويليام الثالث<sup>(١)</sup> في الوجود حيث أنه ولولم يات إلى أنكلترا مع جنوده الفلمنكية لحسم النزاع ونهي الحرب الواقعة بين جاك الثاني والشعب الانكليزي فأنني أظن ظناً ثابتاً أنه كان توقع الأمر نفسه لأن أنكلترا بتماها ما خلا حزباً صغيراً جداً كانت وقتئذ متحيزة ضد جاك الثاني وكان لا بد من أن يحدث الانقلاب الذي حصل سنة ١٦٨٨ إن لم يكن على هذا الشكل فعلى غيره .

على أن هذا الانقلاب كان له أسباب أقوى من التي كانت ناشئة عن حالة أنكلترا وقتئذ فانه كان اوروباً وياً وإنكليزياً معاً وهذا ما يربط ثورة أنكلترا بيجري التمدن العمومي الاوروبى بالنسبة الى الحوادث مجرداً وينقطع النظر عن التأثير الناشئ عن مثلها . وذلك

اسباب ثورة  
سنة ١٦٨٨  
ومعناها

(١) أمير اورانج من عائلة ناسو كان رئيس جمهورية الفلمنك وصهر جاك الثاني فارس براكيو وجنوده الى أنكلترا وعزل عمه ونولى مكانه بمساعدة الشعب



انه بينما كانت المصادمة واقعة في انكلترا بين السلط المطلق من جهة  
 وجهة المحرّيقين المدنية والدينية من جهة اخرى كانت واقعة  
 مشاجرة مثل هذه في القارة مختلفة عنها من جهة الأشخاص والرسوم  
 والمكان لكنها تجانسها في باطن الامر لان الاسباب كانت واحدة وهو  
 ان لويس الرابع عشر قصد ان يؤيد مذهب السلط المطلق العمومي  
 في كل اوربا وكان يخشي من اتمام هذا الامر فعلاً وحازرت منه  
 اوربا وحصل فيها محالفة بين بعض الاحزاب السياسية بقصد  
 مقاومة هذا المشروع وكان رئيس المحالفة رئيس حزب المحرّيقين  
 الدينية والمدنية في القارة وهو ويليام امير اورانج نفسه فان الجمهورية  
 البروتستانتية الفلمنكية مع رئيسها ويليام المذكور اخذت تقاوم  
 مذهب السلط الملكي المطلق الذي كان لويس الرابع عشر يعصده  
 ويرغب في تأييده ولم يكن الموضوع صيانة الحرية المدنية والدينية  
 داخل الممالك بل كان الموضوع بحسب ظواهر الحال المحافظة على  
 استقلالها الخارجى لان لويس الرابع عشر لم يحارب اخصامه لاجل  
 المبادى فقط كما كان المحرّب واقفاً في انكلترا بل كان قصده التغلب  
 على الممالك . ولم تكن هذه المشاجرة واقعة بين الاحزاب بل بين  
 الدول بواسطة المحرّوب والمداورات السياسية بواسطة المناقشات  
 والثورات . لكن في باطن الامر كانت المسئلة واحدة . فلما حرك

والجالة هذه جاك الثاني النزاع بين التسلط المطلق والحرية في  
 نكلترا صادف هذا الامر وقوع النزاع العظيم في اوروبا بين لويس  
 الرابع عشر وامبراور انج اللذين كانا رئيسي حزبي المذهبين العظيمين  
 المشاجرين على شواطئ نهر الاسكو<sup>(١)</sup> ونهر التيمس<sup>(٢)</sup> في وقت واحد  
 والمخالفة الاوروبوية كانت بهذا المقدار شديدة ضد لويس الرابع  
 عشر حتى انه اشترك فيها علنا او خفية بعض الملوك الذين لم يكن لهم  
 بالتاكيد ادنى صالح في معاضدة الحريتين المدنية والدينية فان  
 سلطان المانيا والبابا انوشنسيوس الحادي عشر كانا يساعدان ويليام  
 الثالث على لويس الرابع عشر . وذهب ويليام الى انكلترا وتملكه  
 عليها لم يكن المقصود به خدمة الصالح الانكليزية الداخلية فقط  
 بل كان قصده خصوصا الاستعانة بانكلترا على لويس الرابع عشر  
 واشراكها في المخاصمة ضده فافتتح هكذا مملكة جديدة واستخدمها كقوة  
 جديدة كان في حاجة اليها وكان خصمه الى ذاك ائتراج قد  
 استعملها ضده لان انكلترا في مدة حكمي شارل الثاني وجاك الثاني  
 كانت في قبضة لويس الرابع عشر فكان يدير امرها كيف شاء وفي  
 اغلب الاحيان كان يجرها الى قتال الفلمنك . فهذه الواسطة

(١) نهر رين في فرنسا ولجيكا والفلمنك .

(٢) نهر انكلترا

تركت أنكلترا حزب المذهب الملكي المحض العمومي وانحازت إلى جهة حزب الحرية الدينية . فخلك هي صفة ثورة سنة ١٦٨٨ وبها عدت من جملة الحوادث الأوروبية بقطع النظر عن تأثيراتها وعن النتائج التي صدرت منها في القرن التالي بسبب تأثيراتها في الأفكار

فها قدر أنتم أيها السادة أن مقصود هذه الثورة وصفتها الجهورية هي كما أخبركم في البداية نسخ السلط المطلق في الدائرة السياسية وفي الدائرة الدينية معاً وهذا الأمر يظهر في جميع ظروف هذه الثورة إما في مدتها الأولى فإلى حين ترجيع عائلة الستوارت وإما في مدتها الثانية فإلى انقلاب سنة ١٦٨٨ وسوا كان في ما يتعلق بجائلها الخصوصية أم في تعلتها بعموم أوروبا .

فقد بقي علينا أن ندرس في القارة هذا الحادث العظيم نفسه أي المصادمة بين الملك المحض والفحص الحر أو بالحرى أسبابها ومواقعها وذلك يكون موضوع مقالتنا الآتية والآخر

## المقالة الرابعة عشرة

موضوع المقالة . الفرق والمشابهة بين حال التمدن في انكلترة وحاله في القارة . تقدم فرنسا على اوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر . في الاول بواسطة حكومتها . وفي الثاني بواسطة الشعب نفسه . في حكومة لويس الرابع عشر . في حروبها . في سياستها . في ادارتها . في شرائعها . اسباب سرعة سقوطها . فرنسا في القرن الثامن عشر . صفات الانقلاب الفلسفي الجهورية . خاتمة الكتاب ايها السادة

لقد اعنيت في اجتماعنا الماضي بتحديد صفة الثورة الانكليزية ومعناها السياسي . وقرر لدينا انها كانت نتيجة اصطدام الحداثيين العظميين الذين تخلص فيها كل تمدن اوروبا الاولى في جاري القرن السادس عشر اعني بها الملك المحض من جهة والفحص الحر او حرية الفحص من جهة اخرى . فاول موقعة جرت بين هاتين القوتين كانت في انكلترا فحمل ذلك بعضهم على الظن انه يوجد فرق اساسي بين حالة انكلترا الاجتماعية وحالة القارة وزعموا انه لا يوجد ادنى مشابهة بين الطرفين وان الشعب الانكليزي انفراديا في عيشته كما انفراديا في جزيرته

وحقيقة الامر انه وجد فرق جسيم بين التمدن الانكليزي وتمدن

ممالك القارة وبهنا تميز هذا الفرق والوقوف على حقيقته على انكم ربما  
 لحظتموه في اثناء معاطاتنا هذا الدرس . وهولن المبادي المختلفة  
 وعناصر الهيئة الاجتماعية المتنوعة تمت جميعها معا في انكلترا وفي آن  
 واحد لا على التابع كما حصل في القارة . ولما حددت هيئة التمدن  
 الاورباوي الخصوصية بالنسبة الى تمدن الاقدمين وتمدن اسيا  
 اوضحت لكم ان الاول كان متنوعا غنيا مركبا وانه لم يقع قط تحت  
 تسلط مبداء واحد مجردا وان عناصر الحالة الاجتماعية المتنوعة كانت  
 على الدوام تتحارب فيه ويخفّض ويلطف بعضها بعضا . وانها  
 اضطرت دائما الى الاتفاق بعضها مع بعض لكي تعيش جميعها معا .  
 فان هذا الامر اياها السادة الذي هو صفة التمدن الاورباوي بوجه  
 العموم كان صفة التمدن الانكليزي على الخصوص . وقد ظهر جليا  
 في انكلترا وبأكثر فاعلية ما ظهر في القارة . فهناك نشأ ورقي معا كل  
 من النظام المدني والنظام الديني ومذهب الاشراف والمذهب  
 الجمهوري والملك والنظامات المحلية والنظامات المركزية والنمو  
 الادبي والسياسي وكانت ممزوجة كلها سوية او كانت المسافة بينها  
 جزئية اذا قلنا انها لم تنم جميعها معا في آن واحد . والشاهد  
 لذلك انه في زمان تملك عائلة تودور مثلاً بينما كان الملك المحض  
 باحجاما عظيما كان المبداء الديموقراطي اي الجمهوري ظاهرا

كثيرون في نفس الوقت . ولما حصلت الثورة في القرن السابع عشر  
وما نت سياسية ودينية معا وكان وقتئذ مذهب الاشراف الالتزاميين  
ضعيفا جدا تلوح عليه لوائح التفتت والاضمحلال الا انه كان  
لم يزل قادرا على المحافظة على منزلته في وسط الثورة وحدث فيها  
تأثيرا مهما ويمكن من ان يحتث منها فوائد وثارا . وهكذا جرى في  
كل تاريخ انكلترا فلم يلاش عنصر قدم فيها بالكلية ولا ظفر فيها  
عنصر جديد ظفرا كاملا ولا تسلط مبداء خصوصي تسلطا مجردا  
بل كان نموجيع القوات يحدث في وقت واحد معا فيعقد عهدا  
بعضها مع بعض نظرا الى مباينة صوالحها

واما في القارة فلم يكن التمدن مركبا ولا كاملا بمقدار ما كان في  
انكلترا وعناصر الهيبة الاجتماعية المختلفة كالنظام الديني والنظام المدني  
والملك المحض والاشراف والشعب لم يتم نموها معا وفي وقت واحد  
بل على التوالي . وكان لكل مبداء وكل مذهب نوبة على نوع ما  
فكان مثلاً عصر للمذهب السيادةي الالتزامي 'ولست اقول انه حاز  
التسلط مجردا في عصره بل كان تغلبه مرجحا . وكان للملك المحض  
عصر اخر وغيره للمذهب الجمهوري . فان قابلنا القرون المتوسطة  
الفرنساوية بالقرون المتوسطة الانكليزية اعني القرن الحادي عشر  
والثاني عشر والثالث عشر من تاريخنا بما يقابلها من اعصر تاريخ

تلك الامة نجد الاشراف الاتزاميين في فرنسا في المدة المذكورة  
 ما لكي الامر على نوع ما والملك والشعب بالكاد بحسبان شيئاً .  
 واما في انكلترا فمع ان الاشراف كانوا متسلطين اذ ذاك كان الملك  
 والشعب قويين مهمين . فالملك ظفر في انكلترا مدة حكم اليصابات  
 كما ظفر عندنا مدة حكم لويس الرابع عشر لكنه كان مجبوراً هنا لك  
 على مراعاة الاشراف والشعب كل المراعاة وكل من ما رب لها ارغاه  
 على تنفيذها اذ ذاك . نعم انه كان في انكلترا ايضاً لكل مذهب ولكل  
 مبداء عصر فيه ظهر نفوذه وانتداه الا انه لم يتم له ذلك على وجه  
 كامل مجرد بمقدار ما جرى في القارة بل كان يضطر الظافر على  
 الدوام الى تحمل وجود اخصامه وعدم مس خصوصياتهم .

وهذا الفرق الكائن بين انكلترا والقارة في سير التمدن احدث  
 نتائج مختلفة ظهرت جلياً في تاريخ كل منها . فلا شك ان نمو  
 العناصر الاجتماعية في آن واحد في انكلترا ما اهانها كثيراً على  
 الوصول باسرع وقت من جميع دول القارة الى غاية كل هيئة  
 اجتماعية وهي تنظيم حكومة مستوفية القوانين والحرية معاً . وانه لمن  
 طبع الحكومة مراعاة كامل الصوامع وجميع القوات والتوفيق بينها  
 وتسهيل طرق المعيشة وسبل النجاح لها جميعاً فكان هذا الاستعداد  
 عينية موجوداً في الهيئة الاجتماعية الانكليزية من جرى اسباب متعددة

سبق تداولها وبناءً على ذلك لم يعسر هناك تنظيم حكومة عمومية مرتبة نوعاً وكذلك أساس الحرية إنما هو الترخيص لجميع الصالح والقوات والمحقوق والعناصر الاجتماعية معاً في الوجود والظهور والعمل . فكانت أنكلترا والحالة هذه أقرب وصولاً إلى الغاية من أكثرية الدول . والأسباب ذاتها جعلت أن يوجد الذوق السليم في الأمة الانكليزية والدراية في أمور الأحكام قبل غيرها من الأمم فان الذوق السليم في السياسة إنما هو الوقوف على حقيقة كل الحوادث والأمور ومراعاة الجميع فهذا الأمر كان اضطرارياً في أنكلترا ومن طبيعة نفس الحالة الاجتماعية ومن نتائج مسرى التمدن الطبيعية وأما ما لك القارة فبما أن كل مذهب وكل مبدأ كانت له نوبته فيها ونسلط نسلطاً كاد يكون كاملاً بالنسبة إلى أنكلترا بناءً على ذلك كان النمو ثم أكثر انساعاً وعظمةً وبهاءً . فالملك والإشراف والالتزاميون مثلاً اتصلوا في القارة إلى درجة من الجسارة والامتداد والحرية لم يتصلوا إليها في أنكلترا . وجميع التجربات السياسية على نوع ما كانت أكثر انساعاً وأكثر اكتمالاً في القارة مما كانت في أنكلترا فالنتيجة كانت أن الأفكار ( أعني الأفكار العمومية لا الذوق السليم في إدارة الأعمال ) والتعاليم السياسية سمت ونمت في القارة أكثر من أنكلترا واشتدت قوتها العقلية أيضاً وبما أن كل مذهب



كان يظهر وحدة على نوع ما ويبقى وحدة زمانا طويلا في مرجح العالم  
فكان الناس بهذه الوساطة يتمكنون من النظر اليه وتامله في جملته  
والوقوف على اصل مبادئه واستخلاص كامل نتائجه ودرس نظرياته  
واستيعابها . ومن يتبصر مع الدقة في احوال الانكليز واستعدادات  
عقولهم يعجب من امرين فيهم من جهة سلامة الذوق الاكيدة  
والمهارة في الامور العملية ومن جهة اخرى عدم وجود الافكار  
العمومية وسمو العقل الضروري في المسائل النظرية فاذا فتحنا  
مصنفا انكليزيا في التاريخ او في الفقه الشرعي او في مادة اخرى من  
النادر ان نجد به بيان السبب الاصيل الذي تنشأ عنه بقية الاسباب  
والتعاليم الصحيحة ابي العلم الحقيقي بحصر المعنى او فلسفة كل علم  
لا سيما في العلوم السياسية تقدمت في القارة اكثر من انكلترا بكثير  
او اقله كانت حركتها اعظم . فلا شك ان هذه النتيجة تنسب الى  
اختلاف طرائق نمو المدن في المكانين

وهذا الاختلاف هو امر ثابت لا ريب فيه وهو الذي يميز على  
نوع خصوصي انكلترا من القارة مها كانت النتائج المختلفة الناشئة  
عنه وكيفما افترضوها . ولكن نمو المبادي والمذاهب المتنوعة كلها لما ان  
واحد في جهة وعلى التعاقب في جهة اخرى لا يمنع كون الطريق  
والغاية واحدة في باطن الامر . فان حوادث المدن العظيمة

مما يلاحظ  
في انكلترة  
والقارة

وتحولاته الجسيمة التي جرت في القارة جرت أيضاً في أنكلترا بالاجمال  
 واسبابها ومسبباتها كانت واحدة في كل من الجهتين وكل ما  
 رويته لكم عن التمدن لغاية القرن السادس عشر من شأنه ان  
 يقتنعكم بذلك . وسوف يظهر لكم الامر نفسه من الاطلاع على  
 حوادث القرنين السابع عشر والثامن عشر . فحرية القمص والملك  
 المحض اللذان نيا معا في أنكلترا تم نموها في القارة على التوالي وبعد ان  
 تسلط كل من هاتين القوتين في نوبه تسلطا بهيا وقع بينهما  
 الاصطدام كما جرى في أنكلترا . وبناء على ذلك كان سير التمدن  
 في الهيتين الاجتماعيتين واحداً والمشابهة الموجودة بينهما هي حقيقة  
 ولئن كانت الفروقات المتقدم ذكرها صحيحة ورواية حوادث التاريخ  
 المتأخر باختصار كما سياتي تزيل الشك والالتباس بهذا الخصوص  
 ان من يلقي النظر على تاريخ اوربا مدة القرنين السابع عشر  
 والثامن عشر لا بد له من الاقرار بان فرنسا هي مقدمة التمدن  
 الاوروباوي وقد ذكرت هذا الامر في بداية هذا الكتاب واعتنيت  
 بالايضاح عن سببه وهاكم يظهر لنا الان باجلى بيان . فان مبدأ  
 الملك المحض اي حكم الملك المستبد كان قد تغلب في اسبانيا في  
 مدة حكمي شركان وفيلبس الثاني قبل ان ينمو في فرنسا في مدة  
 حكم لويس الرابع عشر وكذلك مبدأ حرية القمص ساد في أنكلترا

وصف نفوذ  
 فرنسا في اوربا  
 مدة القرنين  
 السابع عشر  
 والثامن عشر

ذاتها وتارة بأعمال روسائها السياسيين وتأثيراتهم وطوراً بنموها  
العقلي المخصوص

فلكي نقف على حقيقة النفوذ المتغلب في مجرى التمدن في فرنسا  
وبالنسبة في أوربا يلزم أن ندرس إذا الحكومة الفرنسية في القرن  
السابع عشر والهيئة الاجتماعية الفرنسية في القرن الثامن عشر  
وإن تغير الموضوع والمنظر كلما غير الزمان المرح والشخصين

إن كل الذين تعاطوا البحث عن حكومة لويس الرابع عشر  
وقصدوا اعتبار اسباب شوكته ونفوذه في أوربا لم يذكروا سوى  
بهاؤه وفتوحاته وعظمته ومجد عصره الأدبي فلم يلاحظوا غير  
الاسباب الظاهرة ونسبوا إليها نفوذ الحكومة الفرنسية الأوروبية  
وقتشده على أنني أظن أن ذلك النفوذ كان له أساس أمكن وعلل أهم  
وأعظم فلا ينبغي لنا أن نفكر أن لويس الرابع عشر وحكومته فازا  
بتلك الشوكة والاعتدار والسلط الذي لا ينكر مجرد الانتصارات  
والهجد العالمي فقط أو الأعمال العقلية والأدبية التي تعد كهام  
الأعمال

فإن كثيراً من حضراتكم يذكرون التأثير الذي حصل في  
فرنسا منذ تسعة وعشرين عاماً من جرى ترتيب الحكومة الفدرالية  
والحال التي كانت عليها البلاد حين انتظام تلك الحكومة فكانت

لوصاف حكومة  
لويس الرابع  
عشر الحقيقية

اغارة الاجانب تهدد فرنسا خارجاً وجيوشنا على الدوام مقهورة  
مغلوبة . وداخلاً كانت الحكومة والشعب في حالة الانحلال ولم  
يكن ايرادات ولا نظام عام وبالاختصار كانت فرنسا حين ترتيب  
الحكومة الفئصلية هيئة اجتماعية مقهورة مهانة مسلوكة النظام  
والترتيب . ومن ترى لا يذكّر سعي تلك الحكومة العجيب السعيد  
وكيف انها في برهة وجيزة اتخذت استقلالية البلاد واعادت شرف  
الامة كما كان واصلحت الادارة الداخلية ونظمت القوانين الشرعية  
واحيت الهيئة الاجتماعية على نوع ما بقوتها

فحكومة لويس الرابع عشر ايها السادة فعلت في بداية مدتها  
مثل تلك الافعال عينيها وجدت في طلب مثل تلك النتائج  
وحصلت عليها ما خلا فرق الزمان والوسائط وهيئة الحكومة  
تذكروا في اية حالة سقطت فرنسا بعد حكم الكردنال ريشليو  
وفي مدة ما كان لويس الرابع عشر قاصراً . فكانت هساً كراسبانيا  
دائماً على الحدود واحياناً تجنازها وكانت الاغارة تهدد فرنسا على  
الدوام وكان الشقاق والافتسام قائماً على قدم وساق داخلاً ونبزان  
الفتن الاهلية مشتعلة والحكومة ممقوتة وفي غاية من الضعف وقلة  
الادارة داخلاً وخارجاً . فكانت حالة الهيئة الاجتماعية حيثئذ مشابهة  
لحالتنا قبل ١٨ برومير (من اسامي الشهور في مدة الثورة) ان لم تكن

مضطربة بالشدائد والاهوال نظيرها . فحكومة لويس الرابع عشر  
 اتقنت البلاد وخلصتها من تلك الحالة وكان تأثير انتصاراتها  
 الاولى كتأثير انتصار مارنكو لانها حفظت المملكة واعادت اليها  
 شرفها . وهذا اشرح لكم عن صفات واحوال تلك الحكومة  
 وحروبها وعلاقاتها الخارجية وادارتها واشترعها فتثبت لديكم  
 صحة وحقيقة التشبيه المقدم ذكره الذي اعتبره تشبيهاً مهماً لمن  
 التشابه التي لا طائل تحتها / لاسيما انني لست ممن يعتبر التشبيهات  
 في التاريخ ابل مما يحق لي استعماله

ولتكلم اولاً عن حروب لويس الرابع عشر ولقد ذكرت مراراً  
 ان الحروب الاولى في اوربا كانت عبارة عن تحريك الشعوب وانتقالها  
 فكانت الحاجة او مجرد الارادة او اسباب اخرى تحمل الطوائف  
 الكثيرة او القليلة العدد على المهاجرة الى ارض غير ارضهم . فتلك  
 كانت عموماً صفة الحروب الاوروباوية لغاية الفترات الصليبية  
 ومنتهى القرن الثالث عشر . وحيث نشأ نوع اخر من الحروب لم  
 تكن اقل مباينة للحروب المتأخرة من النوع الاول فكانت  
 الحكومات لا الشعوب تحيى الحيوش وتذهب بها الى بلاد بعيدة  
 لانتتاح الممالك والنزول والمكاسب . وصارت تهاجر بلادها  
 وترك ما لكها الخصوصية وتموغل بعضها في المانيا وبعضها في ايطاليا

وأخرى في أفريقيا دون سبب آخر سوى مجرد اتباع هواها الشخصي .  
 فأكثرت الحروب التي وقعت في القرن الخامس عشر وفي قسم من  
 السادس عشر هي على هذه الصورة . فترى أي صالح كان يحض  
 فرنسا وقتئذ أو بالحري أي سبب كان يحركها إلى فتح مملكة نابولي في  
 مدة شارل الثامن فلا ريب أن تلك الحروب كانت خالية من كل  
 مقصد سياسي لأن الملك ظن أن له حقوقاً شخصية على مملكة نابولي  
 وسار بعساكره وجنوده لمنازلة تلك المملكة البعيدة وافتتاحها  
 رغبة في تنفيذ ما رب شخصي ولغاية شخصية مع أنه لم يكن يوافق  
 صالح مملكته الخصوصية التملك عليها بل كان من شأن هذا الفتح  
 أن يورثها الضعف خارجاً ويسلمها راحتها داخلياً . وهكذا كانت  
 غزوة شارل كان في أفريقيا وأخر الحروب التي من هذا النوع هي غزوة  
 شارل الثاني عشر (ملك السويد) في روسيا . وأما حروب لويس  
 الرابع عشر فكانت نوعاً آخر فأنما هي حروب حكومة منتظمة ومستقرة  
 في وسط بلادها تجتهد بفتح البلاد التي حولها رغبة في توسيع ملكها  
 ونشيدته وبالانحصار كانت تلك الحروب سياسية . نعم أن بعضها  
 كانت عادلة وبعضها غير عادلة وإنها كلفت فرنسا تكاليف عظيمة  
 وإنها ربما خالفت القوانين وتجاوزت الحدود إلا أنها في واقع الأمر  
 كانت قانونية أكثر من الحروب السالفة بما لا يقاس وكان لها

اسباب مهمة لا مجرد الغزو واتباع هوى النفس فكان المقصود بها  
 تارة اكتساب بعض الثخوم الطبيعية وتارة اضطهاد بعض البلدان  
 التي لغتها كلغتنا وطور الاستيلاء على قلعة او حصن يحمي المملكة  
 من اغارة دولة مجاورة على انها لم تكن خالية من المطامع الشخصية  
 ومع ذلك اذا دققنا البحث عنها افراداً لا سيما الحروب التي انشأها  
 في بداية مدة حكمه نجد لها اسباباً سياسية حقيقية ونرى ان المقصود  
 بها صالح الامة الفرنسية وصيانة المملكة واكسابها الشوكة والنفوذ  
 ونتائج الحروب المذكورة مما ثبت هذا الامر بأجلى بيان فان فرانسوا  
 في الوقت الحاضر هي من جملة وجوه كما صيرتها حروب لويس الرابع  
 عشر والولايات التي اقتنحها وهي الفرانكومتى والفلاندر والالزاس<sup>(١)</sup>  
 لبثت منضمة الى فرنسا فان بعض الفتوحات تكون في محلها  
 وموافقة للرشد والصواب وبعضها تكون في غير محلها وناتجة عن  
 الحماسة اما فتوحات لويس الرابع عشر فكانت في محلها ومشروعاته لم  
 تكن خالية من الحكمة او لجرد اتباع هوى النفس كما كانت جميع  
 المشروعات السابقة بل كانت تدبرها السياسة وان لم تكن على الدوام  
 سياسة عدل وحزم فكانت على الاقل سياسة معرفة ودراية  
 واذا دققنا النظر في سياسة لويس الرابع عشر المخارجية مع الدول  
 (١) هذرجعت الى المانيا في الحرب الاخيرة مع قسم من اللورين (للترجم)

الاجنبية نرى النتيجة عينها . وقد سبق وعينت نشوء السياسة  
الخارجية (دبلوماسية) في اوروبا في اواخر القرن الخامس عشر واجتهدت  
بان ايبن لکم ان العلاقات التي كانت نادرة من قبل بين الدول  
صارت متواصلة ومنظمة في اواخر القرن الخامس عشر وفي النصف  
الاول من السادس عشر وحدثت تأثيراً عظيماً جداً في الوقائع على  
انها لحد القرن السابع لم تكن بعد قد انتظمت انتظاماً كاملاً ولا  
ترتبت مذهباً ولا صدر عنها معاهدات طويلة المدة متواصلة مبنية  
على اتفاقات معلومة بين دولة ودولة وموسسة على مبادي ثابتة  
ومقاصد دئمة كما هو شأن الحكومات الموطدة الاركان في علاقاتها  
الخارجية . وفي اثناء الثورة الدينية كانت العلاقات الخارجية بين  
الدول تتبع الصالح الديني وكانت اوربا مقسومة شطرين المحالفة  
الكاثوليكية من جهة والمحالفة البروتستانتية من جهة اخرى .  
فحكومة لويس الرابع عشر غيرت هيئة السياسة الخارجية بعد ان  
تمت مصالحة وستفالي في القرن السابع عشر ونزعت منها الصفة  
الدينية فصارت المعاهدات والاتفاقات السياسية تبنى على غير  
الغايات الدينية وترتبت مذهباً منتظماً وتبعت مبادي ثابتة وفي ذلك  
الاثنان نشأ في اوربا مذهب التوازن الحقيقي وتغلب على سياسة اوربا  
الخارجية مع كل ما يتعلق به من الاعترافات واذا فحصنا عن غايات



حكومة لويس الرابع عشر السياسية ومبادئها الأساسية في هذا الموضوع نكشف حقيقة أمرها

فقد سبق الكلام عن المشاجرة العظيمة التي وقعت بين لويس الرابع عشر وويليام الثالث أمير اورنج رئيس جمهورية هولندا وإن الأول كان يقاتل عن مذهب الملك المحض ويرغب في تأييده وتوطيده في اوربا والتي كان يدافع عن مبدأ الحرية المدنية والدينية وعن استقلال الشعوب والدول ورأى أن اوربا وقشدر كانت مقسومة قسمين قسم تحت لواء الحرية وقسم تحت لواء لويس الرابع عشر إلا أنهم حيث لم يكونوا يدركون حقيقة هذا الأمر على وجه صريح كما أوضحناه لكم الآن بل كان ذلك مستتراً مجهولاً من نفس الذين يسمونه نعم أن هولندا وحلفاؤها كانوا يقصدون بمقاومتهم لرئيس الرابع عشر تخفيض شأن الملك المحض وتأييد الحرية المدنية والدينية ولكن المسئلة لم تكن ظاهرة صريحة هكذا ولطالما قبل أن سياسة لويس الرابع عشر الخارجية كانت منطوية على نشر هذا النسلط المطلق حال كوني لست أظن ذلك نعم هذا الأمر انتهى في آخر مدة حكمه وقت شيخوخته الآن غاية الوحدة الناتجة كانت تقوية شأن فرنسا وجميع نفوذها في اوربا وخذل اختصاصها من الدول وبالاختصار كانت صوالم مملكتها السياسية وتقويتها

نصب اعينيه في كامل الحروب التي انشأها سواء كان ضد اسبانيا  
 ام امبراطور المانيا ام انكلترا وما فعلته بقصد تأييد المذهب الملكي  
 المطلق لا يذكر بالنسبة الى ما فعلته بقصد تقوية شوكة فرنسا وتكبيرها  
 وتعظيم شان حكومتها . وهاكم برهان يثبت لكم ذلك من جملة  
 البراهين وهو صادر عن لويس الرابع عشر نفسه فقد وجد بين  
 اوراقه وسجلاته الخصوصية تحت تاريخ سنة ١٦٦٦ على ما اذكركم  
 يأتي نصه . ( حصل مذاكرة في هذا الصباح بيني وبين موسيو  
 دي سدني من اشراف الانكليز الذي اخبرني انه يمكن احياه حزب  
 الجمهورية في انكلترا . وقد طلب مني مبلغ اربعمائة الف ليرة  
 استرليني لاتمام هذا المقصد فاجبته ان لا يمكنني صرف اكثر من مائتي  
 الف ليرة فقال لي ان استدعي من سويسرا رجلا غيره من اشراف  
 الانكليز ويسمى موسيو دي لودلو وان اتكلم معه بهذا الشأن ) .  
 وبالحقيقة قد وجد في تذكارات لودلو الكتابة الالية وتاريخها مقارب  
 لتلك المدة . ( لقد دعيتي الحكومة الفرنسية الى الذهاب الى  
 باريس لاجل المذاكرة في امور تتعلق بوطني ولكن لا ثقة لي بتلك  
 الحكومة ) وفي الواقع لم يبرح لودلو من سويسرا

فها قد رايتهم ان غاية لويس الرابع عشر في ذلك الوقت كانت  
 اضعاف السلطة الملوكية في انكلترا فانه قصد ان يوقع الانقسام الداخلي

باحيائه حزب الجمهورية لكي لا تنقوى شوكة شارل الثاني في بلاده  
 وفي مدة سفارة بارليون في انكلترا تجد هذا الامر مراراً فان السفير  
 الفرنسي المذكور كان كلما رأى سلطة شارل الثاني غالبية نافذة  
 يوزع النقود على رؤساء الحزب الجمهوري الوطني ويقوم بهم وبجارب  
 هكذا على الدوام السلطة المطلقة في انكلترا رغبة في اضعاف قوة مضادة  
 لفرنسا واذا قد تم النظر في العلاقات الخارجية مدة حكم لويس  
 الرابع عشر يتضح لكم هذا الامر بعينه . ثم ان رجال السياسة  
 الفرنسيين كانوا في اعلى درجة من المهاراة والبراعة وقتئذ فاسامي  
 مستشاري لويس الرابع عشر كدي توري و دافو و بونزبو معروفة  
 من جميع ارباب العلم والمعرفة ومن يقابل مراسلات هؤلاء  
 وكتبهم واعمالهم السياسية باعمال رجال السياسة السبانيول  
 والبرتوكيز والاليان في ذلك العصر يذهله الفرق الجسيم الكائن  
 بينهم ليس في الدراية والاعتناء فقط بل في حرية الافكار ايضاً فمع  
 انهم من اتباع ملك مطلق السلطة كانوا اكثر خبرة بالاحوال  
 الخارجية والحوادث والتحزبات وحاجات الحربة وانتورات الشعبية  
 من اغلب رجال السياسة الانكليز انفسهم في ذلك الوقت . ولم  
 تكن سياسة خارجية تقارن سياسة فرنسا وقتئذ في اوربا بالاسياسة  
 انكليز فحان دي ويت وويليم دورنج فانك الرئيسان الشهيران

لحزب المحرية المدنية والدينية وحدهما كان لها وزراء يقدرون على  
 مقاومة رجال لويس الرابع عشر في ذن السياسة الخارجية  
 فالحكومة التي تكون صفاتها كما ذكر سواء كان في امر انشاء  
 الحروب ام في السياسة الخارجية لاغروا ان تكون لها صولة عظيمة  
 في اوربا وان تعتبر انها ذات دراية ومهارة في امور السياسة  
 ولنحول الان نظرنا الى داخلية فرنسا ولنبحث عن الادارة  
 والاحكام في مدة لويس الرابع عشر فلاغروا ان نجد بها ما يثبت  
 لنا شوكة وبهاء حكومته وانه ليعسر تحديد معنى لفظة ادارة في ما  
 يتعلق بحكومة مملكة ما مع الصحة والتدقيق على اننا اذا قصدنا  
 الوقوف على حقيقة هذا الامر نجد ان الادارة بوجه العموم هي عبارة  
 عن مجموع وسائل يراد بها توصيل ارادة السلطة المركزية الى جميع  
 اقسام الهيئة الاجتماعية باسرع وقت وآمن وجه ممكن واحضار  
 قوات الهيئة الاجتماعية من رجال ومال بين يدي السلطة المركزية  
 بالاشروط المتقدم ذكرها هذا اذا لم اخطئ ما تعرف به الادارة وصفتها  
 المرجحة . ومن ذلك يستنتج ان الادارة هي اعظم واسطة لاتحاد وانتظام  
 الهيئة الاجتماعية وتقريب العناصر المتفرقة بعضها من بعض وضما  
 جميعا وفي واقع الامر هذا ما نتج في فرنسا من ادارة لويس الرابع عشر  
 ومن قبل كان توصيل ادارة الحكومة المركزية الى اقسام الهيئة

الاجتماعية مدونة صعوبات كلية سواء كان في فرنسا لم في سائر  
لوريا فهذا ما اعنى به لويس الرابع عشر وثمة اقله على اسلوب  
احسن بما لا ينافس مما كان جاريا في مدة سالفه ولا يسعني  
اطالة الشرح في هذا الموضوع ولكن يكفي ان تراجعوا الفكر في  
جميع انواع المصالح العامة وفروعها كطرائق جباية الاموال الاميرية  
والسبل والصنائع والادارة العسكرية وجميع الترتيبات العامة  
المختصة بأي فرع كان من فروع الادارة لتجدوا ان اصل ترتيبها كان  
في زمان لويس الرابع عشر او جرى اصلاحها اذ ذاك او تمت  
وتقدمت في مدة حكم الملك المذكور والرجال الذين اشتهروا  
في تلك المدة نظير كوليبر ولوفوا انما اشتهروا بحسن ادارتهم واظهروا  
براعتهم الكلية في هذا الفن وهذا ما جعل لحكومة لويس الرابع  
عشر اعتبارا اوهية عظيمة لم يكونا لغيرها من الحكومات الاورباوية  
واشتهر حكمه ايضا باصلاح الشرائع والعدالة وفي هذا الموضوع  
ارجع الى الشاهد الذي قدمته لكم في الاول اي اهتمام الحكومة التفصيلية  
بمراجعة القوانين واصلاحها ونصها فهكذا فعلت ايضا حكومة  
لويس الرابع عشر فان المخطوطات الملوكية التي صار اعلانها في ما  
يخص بالدعوى الجنائية والمرافعات والتجارة والبحر والمياه  
والاعراش انما هي قوانين شرعية نصت كما نصت قوانيننا الحديثة

وجرت المباحثة والمذاكرة بشأنها في ديوان السوري تحت رئاسة لامراثيون "ويعرض الناس اكتسبوا مجداً وفخاراً بسبب اشتراكهم في ذلك العمل وفي تلك المباحثة كبوسور مثلاً. وأما اذا اعتبرنا شرائع لويس الرابع عشر في حد ذاتها نجد فيها خلافاً عظيماً بالنسبة الى هذا الزمان كما لا ينكر لانها لم ترتب بقصد العدالة والحرية بل فقط بقصد النظام ولكي تكون القوانين الشرعية ثابتة نافذة. على ان هذا الامر وحده كان بحسب تقدمها عظيم او على سائر الاحوال كانت قوانين لويس الرابع عشر اعلى ما تقدمها من النظمات الشرعية ولا ريب انها ساعدت على تقدم الهيئة الاجتماعية الفرنسية في ميدان التمدن.

فكما رأيت ايها السادة من امي وجه نظرنا الى حكومة لويس الرابع عشر نكتشف حالاً على يتابع قوتها ونفوذها فهي بالحقيقة اول حكومة في اوربا كانت مرتاحة في داخليتها حيث لم يكن لها اعداء تخشى باسم بل كان همها الوحيد سياسة شعبيها. وقبلها كانت جميع حكومات اوربا تقع في الارتباك العظيم من جري الحروب الخارجية والتجزيات والمخاصمات الداخلية فكانت لا تامن على وجودها بل تقضي مدتها

(١) اظهر القضاء الفرنسيين قبل ان لويس الرابع عشر لما اتخذه قال لوجوده رجلاً صاحب فضيلة واملية اكثر منك لا تخشاه خوفاً منك. وله تأليف في الشريعة (الفرج)

بالدفاع عن نفسها تارةً خارجاً وطوراً داخلاً وأما حكومة لويس  
 الرابع عشر فكانت متجردة لأعمال إدارتها كسلطة ثابتة ناجحة وكانت  
 لا تأبى الشروع في إصلاحات جديدة لعلها الأكيد بان المستقبل  
 هو لها وفي الواقع قليلة الحكومات التي اعتمدت بالتجديدات والحدث  
 كما اعتمدت بذلك تلك الحكومة وإذا جعلنا مقايضة بينها وبين  
 حكومة نجانسا كحكومة فيليب الثاني الملكية المحضة في اسبانيا مثلاً  
 نرى أن هذه كانت مطلقة أكثر من حكومة لويس الرابع عشر مع  
 أنها أقل راحة وترتيباً منها وهل يمكن فيليب الثاني من تأسيس الحكم  
 المطلق في اسبانيا وتوطيده إلا بواسطة أعدائه كل حركة تؤول  
 إلى تقدم البلاد وتنعيم من أجراً الإصلاحات الحسنة المفيدة وجعله  
 اسبانيا في حالة غير قابلة للنمو والتقدم وأما حكومة لويس الرابع  
 عشر فبالعكس قد اجتهدت بأحداث الإصلاحات المتنوعة  
 وساعدت على نمو الآداب والصنائع والثروة وبالاختصار على نمو  
 التمدن وتلك كانت الأسباب الحقيقية لنفوذها في أوروبا إلى درجة  
 جعلتها أن تعتبر في القرن السابع عشر لدى الملوك بل لدى الشعوب  
 أيضاً كنموذج للحكومات

وأنه كثيراً ما تعجب الناس من سرعة تفهم وسقوط حكومة  
 كهذه كانت ثابتة الأركان والدعائم وذات رونق وبهاء ومن

كبرها ضعفت بهذا المقدار في القرن التالي وقل اعتبارها ووهنت حالها بعد ان فعلت ما فعلته في اوروبا من الامور العظيمة والحال ان ذلك امر ثابت لا ريب فيه لان الحكومة الفرنسية التي كانت مقدما للتمدن الاورباوي في القرن السابع عشر اضمحلت واختفت اثار قوتها في القرن الثامن عشر وصارت الامة الفرنسية تعود العالم الاورباوي الى النجاح والتقدم سائرة امامه منفصلة عن حكومتها حتى ومقاومة اياها على الغالب

فهذا الامر يبرهن لنا عن خلل الحكومة المطلقة الذي لا يقوم وعن نتائجها السيئة . فاني اصرف النظر عن كل ما ارتكبتة حكومة لويس الرابع عشر من الخطاء مع انها ارتكبت خطاء جسيما ولا اذكر حرب الوراثة السبانيولية ولا الغاء الخط الملوكي المعلن في مدينة نانت ( المخصص بالبروتستانت ) ولا المصاريف الباهظة ولا امورا اخرى كثيرة اجرتها وعادت عليها بالشوم وشر العاقبة بل اثبت فضل الحكومة المذكورة واهليتها كما اوضحت عنها واقربائه ربما لم يوجد قط حكومة مطلقة نظيرها ارتضى منها عصرها وشعبها واعانت مثلها على تمدن بلادها خصوصا وتمدن اوربا عموما ومع ذلك كله فلا ينكر ان عدم وجود مبداء اخر لتلك الحكومة غير مبداء التسلط المطلق وعدم اعتمادها على اساس غيره هو السبب الوحيد في سرعة



تتهربها وسقوطها الذي استحقته. فان ما كان ينقص فرنسا في زمان  
لويس الرابع عشر انما هو النظمات اى القوة السياسية القائمة بذاتها  
التي تثبت لدى المقاومة ولها مفاعيل خصوصية مجردة وكانت  
وتفتقر النظمات القديمة الفرنسية التي بالكاد كانت تستحق هذه  
التسمية قد ثلاثت واندثرت واجتهد لويس الرابع عشر باعادة ما  
بقي منها ولم يفكر بامر تاسيس نظمات جديدة هوذا عنها لان ذلك  
كان ما يعوقه عن التسلط المطلق فلم يكن يرضى به بل غاية اعتناؤه  
كانت بتنفيذ ارادة السلطة المركزية وتخير اعمالها فحكومة لويس  
الرابع عشر كانت امراً عظيماً قوياً ساطعاً لكن بلا اصل متين فان  
النظمات الحرة انما هي ضمانات لحكمة الحكومات ولا استمرارها ايضاً  
ولا يدوم مذهب ما من المذاهب الحكيمة الا بواسطة النظمات وحيث  
تكون قد استمرت السلطة المطلقة لا بد من ان تكون اعتمدت على  
نظمات حقيقية تارة على تقسيم الهيئة الاجتماعية الى اسباط منفصلة  
بعضها عن بعض وطوراً على مذهب نظامي ديني واما في مدة حكم  
لويس الرابع عشر فكانت الحكومة خالية من النظمات وكذلك  
الحرية ولم يكن حيثنذر في فرنسا ما يحمي الشعب من اعمال الحكومة  
المخالفة للقانون ولا ما يحمي الحكومة نفسها من تقلبات الزمان  
ولذلك شاهدت تلك الحكومة تهترها عياناً اذ ان لويس الرابع

عشر طعن في السن ووهنت قواه في اخر مدة حكمه وكذلك الحكومة المطلقة جسمتها في سنة ١٧١٢ كان قد لحق الهرمها الملك كما لحق بالملك المحض ذاته وشهد ذلك كان عظيماً لاسيما ان لويس الرابع عشر كان قد نسخ الاخلاق والنظامات السياسية مما فلا اخلاق سياسية حيث لم يكن استقلال لان كل من يكون متعويها في ذاته يتقدر على مساعدة الحكومة كما يقدر على مقاومتها واما في حالة الاستقلال والحرية فتختفي حدة المزاج وعنفه وامن الناس على حقوقهم يؤد بينهم شرف النفس

فهاكم حقيقة الحالة التي خلفها لويس الرابع عشر لفرنسا ونسلاطة الحكمية فقد ترك هيئة اجتماعية نامية نمواً عظيماً في الثروة والنوة والحركة العقلية العمومية وخلف لها حكومة غير قابلة التقدم والاصلاح من اصلها بل من طبعها عدم الحركة والضعف وكان قد اعتراها في اخر والتهقر الذي يقارن الانحلال في مدة حيوة مؤسسها نفسه . تلك كانت الحالة التي وجدت عليها فرنسا في بداية القرن الثامن عشر والتي غيرت هيئة الاجيال التالية وصفاتها .

وانه لغني عن البيان ان الحادث الجوهري في القرن الثامن عشر والصفة المتغلبة فيه انما هي انطلاق الفكر البشري وحرية الفحص فقد سبق ووصف لكم ذاك الزمان الشديد خطيب حكيم وفيلسوف

فات القرن  
الثامن عشر  
الجوهري

فصيح في نفس هذا المنبر وبما ان الوقت الباقي لنا قصير المسافة فلا يمكنني الاسهاب عن احوال تلك الثورة الادبية العظيمة التي تمت حيثنفر على اني اريد قبل مفارقتكم ان انبه افكاركم على البعض من صفاتها التي قل من لاحظها .

فاول صفة تطرق ذهني وقد سبق مني تعيينها هي اضمحلال قوة الحكومة وتأثيرها بالتمام والكمال على نوع ما في جاري اقرن الثامن عشر وظهور فعل العقل البشري الذي كان عليه وحده المعول في اعمال ذلك العصر فما خلا ما يختص بالعلاقات الخارجية في مدة وزارة الدوك دي شوازل وبعض الظروف التي طارعت فيها الحكومة ميل عموم الافكار كحرب اميركا مثلاً لم تأت الحكومة الفرنسية بعمل ما كليا في تلك المدة بل كانت عديمة الحركة خاملة ساقطة بالكلية وعوضاً عن حكومة لويس الرابع عشر التي كانت كثيرة المطامع تمجد وتجتهد بكل الاعمال ومداخل بكل الامور وتكون مقدمة العمل في كل شي كانت لنا حكومة تجتهد كل الاجتهاد بان تمتنع عن العمل وتكون بمعزل عن الجميع نظراً الى ما كانت تشعر به من شدة ضعفها وعدم لياقتها واهليتها فانقل الاقدام الى الطمع الى الشعب وصار الشعب بواسطة آرائه وحركته العقلية يتدخل بكل الامور وامتلك وحده السلطة الادبية التي هي السلطة الحقيقية .

والصفة الثانية التي ألاحظها في حالة العقل البشري في القرن الثامن عشر هي عمومية الفحص الحر. فالمدى الذي كان يخرج على الخصوص في القرن السادس عشر كان الفحص الحر محصوراً في حدود ضيقة فلم يكن يجري استعماله إلا في المسائل الدينية وأحياناً في المسائل الدنيوية والسياسية معادون أن يتعرض أصحابه إلى كل الأشياء. أما في القرن الثامن عشر فبالعكس نرى حرية الفحص قد عمت كل الأمور فالدين والسياسة والفلسفة المحضة والإنسان والحيمة الاجتماعية والطبيعة الأدبية والمادية كل هذه الأمور صارت موضوعاً للدرس والشك ومجالاً للرأي وأفسدت مبادئ العلوم القديمة وعوض عنها بمبادئ علمية جديدة فكانت حركة الفحص الحر متجهة إلى كل جهة وإن كانت صادرة عن محرك واحد.

وزيادة على ذلك كان لتلك الحركة صفة غريبة ربما لم تصادف مرة ثانية في تاريخ العالم وهي أنها كانت نظرية محضة ومن قبل كان كل نظري مقرونًا بالعمل كما جرى في كامل التحولات والاعتمادات البشرية العظيمة ففي القرن السادس عشر ابتدأت الثورة الدينية بالتصورات الفكرية والمجاورات العقلية المحضة إلا أنها انتهت بالمحو انت والوقائع الحقيقية وروساء الأحزاب العقلية تحولوا سريعاً إلى روساء أحزاب سياسية وتخللت حقائق الخيرة في تصورات العقل

وهكذا جرى أيضاً في ثورة إنكلترا في القرن السابع عشر . وإما في  
القرن الثامن عشر في فرنسا فكان دأب العقل البشري الفحص عن  
كل الأمور ومعانيها حتى الأمور المتعلقة بذات مصالح المعيشة  
والتي من شأنها أن تؤثر في الحوادث تأثيراً كبيراً سريعاً ومع ذلك  
كان محركو تلك المجادلات العظيمة يتجنبون كل عمل ويكتفون  
بالملاحظات النظرية الخضة والمحاورات العقلية ويقدم زناد الفكر  
دون أن يتدخلوا بالوقائع والحوادث أصلاً . ولم يوجد عصر  
انفصلت فيه سياسة الأمور والحوادث الاجتماعية وتميزت بالكلية  
عن السياسة العقلية مثل ذلك الوقت فإن انفراد النظام الروحي  
عن النظام الزمني لم يتم بالحقيقة في أوربا إلا في القرن الثامن عشر إذ  
ربما كانت المرة الأولى التي نما فيها النظام العقلي مجرداً عن النظام  
الزمني وبإلأه من أمرٍ جسيم اثر تأثيراً مفرطاً عجيباً في مجرى الحوادث  
فإنه أورث تصورات ذلك العصر صفة الطامع وعدم الاختبار  
الغريبيين معاً إذ قط لم تلج الفلسفة إلى أن تسوس العالم حال كونها  
بمعزلٍ عنه بمقدار ما خجعت إذ ذاك فكان لا بد من أن يأتي زمان  
فيه تباشر العمل وكان لا بد من أن تتقل الحركة العقلية إلى الحوادث  
الخارجية وبما أنها كانتا منفصلين بالكلية كان من الضرورة أن  
تكون المصادمة بينهما شديدة قوية

فهل يوجد والحالة هذه محل للتعجب من إحدى صفات حالة  
 العقل البشري في تلك المدة اعني بها جرائمه المفرطة فقبل ذلك  
 التاريخ كان الانسان يعتبر بعض الامور ويوقرها وذلك كان  
 يصد عن العمل ويؤخره عن استعمال حريته واما في القرن  
 الثامن عشر فلم يعد يعتبر شيئاً ما كلياً بل كان يبغض الحالة  
 الاجتماعية بتمامها كل البغض ويحتقرها وبالتالي كان لا بد له من  
 ان ينجح طبعاً الى اصلاح كل الامور وتغيير كل الاحوال ويعتبر  
 نفسه كمبدع فرأى ان النظمات والآراء والاخلاق والهيئة الاجتماعية  
 والانسان نفسه يقتضي لم تغيير وتولج الادراك البشري امام هذا  
 المشروع فهل سبقت له كذا وقاحة من قبل ام هل خطر له امر كذا  
 فتلك هي القوة التي وجدت بازاء فضلات حكومة لويس  
 الرابع عشر في جاري القرن الثامن عشر فهل كان يحتمل الا تقع  
 المصادمة بين هاتين القوتين غير المتساويتين بناء على ذلك قد  
 حصل في فرنسا ما كان قد سبق وقوعه في انكلترا اعني بحرية حرية  
 الفصح والملك المحض نعم ان الاختلافات كانت كبيرة كما ظهر ذلك  
 من النتائج الا انه في باطن الامر كانت الحالة واحدة وتأويل  
 الحادث النهائي واحداً ايضاً  
 وليس قصدي ان اسرد لكم هنا ايها السادة نتائج ذلك الحادث

التي لا تعد ولا تحصى لان وقت اجتماعنا هذه قد انصرم ويجب  
 عليّ ان اتصر على ما تقدم فقط اروم قبل مفارقتكم ان انيهم على  
 امر هو على مذهبي اهم الامور التي انكشفت لنا في تلك المناظر  
 العظيمة واكثرها فائدة وهو خطر التسلط المطلق وشره وخلقه  
 الذي لا يستطاع تقويمه ايا كان التسلط المذكور ومهما كان اسمه  
 ومهما كانت غاية فانكم قد شاهدتم هلاك حكومة لويس الرابع عشر  
 من جري هذا السبب ووجهه على نوع ما فهم كما جرى ايضا بالقوة التي  
 خلفت تلك الحكومة ايها السادة اي بقوة العقل البشري التي كانت  
 مائة زمام القرن الثامن عشر الحقيقي فانها هلكت مثلها لان العقل  
 البشري امتلك ايضا في نوبته سلطة مطلقة على نوع ما ووثق بذاته  
 ثقة زائدة مفرطة نعم ان بادرته كانت عظمة حميدة للغاية وانني لو  
 شئت استلخص الحوادث وابداء رأيي وحكمي بهذا الختوص لاسرعت  
 بالقول ان القرن الثامن عشر يظهر كاعظم عصر في التاريخ واكثره  
 فائدة واعمة نفعاً للبشرى الا انه لامر حقيقي لا ريب فيه ان  
 العقل البشري اضلته السلطة المطلقة التي استولى عليها اذ ذاك  
 وفسدته وانه تجاوز في احتقاره وبغضه للاشياء المفردة وللانفسجار  
 القديمة وخالف القوانين وان ذلك قادوا الى البغي والجهور فان  
 البغي والجهور اللذين ما رجا ظفر العقل البشري في اخر القرن كما

يجب علينا اعلانه انماها على الخصوص نتيجة الضلال الذي اورثه  
اياءه عظم تسلطه واتساعه . فمن واجبات عصرنا هذا بل على ظني  
انه سيسب من مزاياه الخصوصية ان يعترف بان كل سلطة سواء  
كانت روحية ام زمنية ملكية ام شعبية فلسفية ام وزيرية تحوى في  
ذاتها خلافاً طبيعياً وزللاً وافراطاً يستلزم تعيين حداً محدوداً لها  
مهما كانت المصلحة التي من اجلها تستعمل تلك السلطة . وليس  
الاحرية عموم الحقوق وعموم الصالح وعموم الاراء وانطلاق جميع  
هذه القوات والامر شرعاً بحرية وجودها كلها معاً ليس سواء مذهباً  
من شأنه قصر كل قوة وشوكة على حدودها القانونية ومنع تعديها  
على غيرها وبالاختصار جعل فوائد حرية الفحص عائدة للجميع .  
تلك هي ايها السادة النتيجة العظيمة والمثالة المفيدة القوية التي  
اكتسبناها من المصادمة الواقعة في اخر القرن الثامن عشر بين  
السلطة المطلقة الزمنية والسلطة المطلقة الفكرية او الروحية

خاتمة الكتاب

فهذا قد وصلت الى الحد الذي عيشته فانكم تذكرون انني كنت  
قد قصدت في بداية الامر ان اصف لكم عموم نمو التمدن الاورباوي  
منذ سقوط السلطة الرومانية الى ايامنا هذه فاومل انني قد تمت  
المرام لانني قد سردت لكم اعظم اهم الحوادث التي كانت سبباً لنمو  
تمدن الهيئة الاجتماعية المتأخرة وان كنت قد استعملت الاختصار



ولم اسند اقوالى الى البراهين والادلة . فارجوان تسبحوا لى بكمكتين  
ايضا فاني اعنيت فى بداية الامر بتحديد التمدن وماهيتها وقد ظهر  
لنى ان التمدن انما يقوم بامرئ اساسيين فوالهيئة الاجتماعية ونمو الانسان  
ذاته اعني النمو السياسي والاجتماعى من جهة والثو الداخلى الادبى  
من جهة اخرى . وقد اقتصررت فى هذه السنة على تاريخ الهيئة  
الاجتماعية ولم اتكلم هن نمو الانسان ذاتيا ولا اعنيت بان اقص  
عليكم تاريخ الآراء ونمو العقل فى الانسانية . فسأتم ذلك فى السنة  
القادمة ان شاء الله مقتصرآ على فرنسا خصوصا وسأدرس معكم  
تاريخ التمدن الفرنساوي مع التطويل وساجتهد بالبيان هن  
احوال الهيئة الاجتماعية والانسان ذاتيا فى فرنسا وعن  
النظامات والآراء واعمال الفكر البشري على  
اختلاف انواعها لكما يمكننا الوقوف على  
حقيقة نمو وطننا المجيد بالتمام والكمال  
لانه من الواجب علينا ان نحب  
الوطن حبا مفضلا  
فى ماضيو كافى  
مستقبلا

## خاتمة للترجم

ان من يطلع على هذا الكتاب ويتبصر فيه ويهارن حالة اوربا  
 المحاضرة باحوالها السابقة لا بد من ان يحمله هذا القياس على مقابلة  
 الحالة المحاضرة بحالة الكمال الذي يتصوره في ذهنه . فيرى حينئذ  
 تخاصاً عظيماً وخللاً جسيماً ( كما قاله العلامة كيزو في نفس الكتاب )  
 وان التمدن في ممالك اوربا يقطع النظر عن الفوارق الكائن بين  
 حكومتها وحكومة وامة وامة لم يزل طفلاً صغيراً مع كل ما حدث  
 من التقدم والتجّاح والتمدن والفلاح بالنسبة الى قرون الخشونة  
 وازمنة الضلال . واقتصر على برهان واحد فقط عما يختص بالحكومات  
 اظنه واضحاً كافياً وهوانه على مقتضى المبادي التي تستخلص من كتب  
 الفلاسفة عموماً وبحسب الذوق السليم ( الذي يسميه المؤلف الملك  
 الحارس للبشر ) يجب ان تكون الحكومة كرت العائلة كيف لا وهو  
 المثال الطبيعي الذي اعطى للبشر وبالتالي يجب عليها مراعاة  
 الشعب كافة كمرأى قرب العائلة اعضاء عائلته اعني ليس التصرف  
 بالعدل فقط مع الرعايا بل النظر اليهم ايضاً بعين الحب والتعطف  
 والرحمة . فهل ياترى يوجد مثال لذلك بين حكومات اوربا  
 المتمدنة . لعلمي اظن لا . وليس من حدي ان اجول في ميادين  
 السياسة فضلاً عن ان هذه الخاتمة لا تحتمل اطالة الشرح في الموضوع

ولكنني اكتفى بملاحظة جوهرية اختم بها الكلام دليلها واضح لدي  
 الانام وهي ان الحكومة التي شابهت في التاريخ تلك الصورة المتقدم  
 ذكرها هي حكومة ابي بكر وعمر ابن الخطاب وباقي الصحابة كما تشهد  
 بذلك اثار التاريخ وقبلها حكومة اخري ايضا التي ولتن كانت  
 لا تسمى بمحصر المعني حكومة بل ادارة الا ان مبادئها ربما تصلح لان  
 تكون اساسا لخير الحكومات السياسية وهي حكومة رسل المسيح  
 وطرائق سياستهم للرعية . فيا العجب ارانا بعد اثني عشر  
 قرنا من الرسل وثلاثة عشر قرنا من الصحابة لم نزل متأخرين في  
 مبادئ السياسة والاحكام على نوع ما ومن جملة وجوه عن اولئك  
 السياسيين العظام الذين يقرعون ذلك طلمهم المتسع في فن  
 السياسة على كلمة واحدة \* العدل \*

## فهرس

المقالة الأولى . موضوع الكتاب اي تاريخ المدن الاوروبوي . ما اعانت به فرنسا على تمدن اوربا . في ان التمدن يروي . ويحدث به . في كونهم اعم الحوادث التاريخية . معنى لفظة تمدن بحسب وضعها الاصطلاحي عند العامة . التمدن عبارة عن حادثين عظيمين اولهما نمو حال الهيئة الاجتماعية وثانيهما نمو حال افرادها براهين هذه القضية . ان هذين الحادثين مرتبط احدهما بالآخر ويولد احدهما الاخر عاجلاً او آجلاً . هل غاية الانسان تقتصر على حاله المحاضرة فقط اي الاجتماعية . تاريخ التمدن ممكن اعتباره والنظر اليه من وجهين . صورة ترتيب هذا الكتاب . حالة العقل في الوقت الحاضر وحالة التمدن في المستقبل وجه ١٤

المقالة الثانية . موضوع المقالة . وحدة التمدن القديم . تنوع الجديد وتركيبه . تفضيله وتساميه على القديم . حالة اوربا حين سقوط الدولة الرومانية . تغلب البلدان ونفوذها . ما شرع به القياصرة من اصلاحات السياسية . خط القيصرين هونوريوس ونودوسيوس . عظم اسم الدولة الرومانية . الكنييسة المسيحية وتنوع الاحوال التي تداولتها في القرن الخامس . تقلد القسوس الوظائف المدنية . تاثير قوانين الكنييسة المحسن وتأثيرها السيئ . البربر . ادخالهم روح الاستقلال الشخصي في العالم المتأخر والنخوة التي تحمل المرء على مساعدة رفيق في اي امر كان . مجمل عناصر التمدن المتنوعة في ابتداء القرن الخامس

المقالة الثالثة . موضوع المقالة . كل المذاهب المتنوعة تدعى الحق

والقانونية لنفسها معاً . ماهية القانونية السياسية . وجود جميع مذاهب الاحكام  
 بوقت واحد في القرن الخامس . عدم ثبات حال الناس والعقارات والنظامات .  
 وجود سببين لذلك احدهما مادي وهو دوام اغارات البربر والاخر اديني وهو  
 حاسة مراعاة الذات المخصوصة بهم . هل ائتمدت كانت الحاجة الى النظام  
 وتذكر السلطنة الرومانية والكنيسة المسيحية والبربر تجربات نظامية صادرة  
 عن البربر والمدن وكنيسة اسبانيا وشارلماني والفرس . انكشاف اغارات الجرمانين  
 على اغارات العرب . بداية التبودلتي ابي حكومة الاشراف الالتزامية وجه ٨٠

المقالة الرابعة . موضوع المقالة . في ضرورة الاتحاد بين المحوادث والاراء .  
 تغلب الصغرى على المدن . نفوذية اجتماعية سيادية صغيرة . تأثير المذهب  
 الساماني في طباع الاشراف وفي طباع العائلة . بغض الشعب للمذهب الساماني  
 الفسوس قليلاً ما كانوا يستطيعون مساعدة الارقا . عدم امكان تنظيم المذهب  
 الساماني قانونياً . اولاً لعدم وجود سلطة قوية . ثانياً لعدم وجود حكومة عامة .  
 ثالثاً لعدم صيغيات المذهب الاتحادي (كونفدراميون) . ان حق الدفاع هو من  
 طبيعة المذهب الساماني . الفوائد الناتجة من تأثير هذا المذهب في نحو الانسان  
 ذاتياً والاهرار الصادرة منه بحق النظام الاجتماعي وجه ١١٢

المقالة الخامسة . موضوع المقالة . الدين مبدأ اشتراكي . النصب والارغام  
 ليسا من خاصيات الحكومة . فيما يشترط به على الحكومة الحقيقية القانونية . لولاً  
 بان يكون السلطان مفوضاً الى الاكثر اهلية . ثانياً بان يحتمل حرمة المحكومين .  
 الكنيسة تمنع الشرط الاول لانها جمعية لا سبط . انواع التنصيب والانتخاب المختلفة  
 الدارجة في الكنيسة . الكنيسة اخلت بالشرط الثاني نظراً الى امتداد مبدأ  
 السلطة فيها بطريقة غير قانونية ونظراً الى استعمالها القوة الجبرية وذلك امر متخل  
 حركة العقل وتحرره في حقن الكنيسة . العلاقات التي بين الكنيسة والامراء .  
 تقرير مبدأ استقلالية السلطة الروحية . رغبة الكنيسة في التسطي على السلطة

الزمنية واجتهادها بذلك

وجه ١٢٥

المقالة السادسة . موضوع المقالة . انفراد الرئيس عن المرووس في الكنيسة .  
نفوذ القصب المسيحي على الاكلروس بطريقة تأثيرية بعيدة . جمع الاكلروس من  
كامل اصناف الهيئة الاجتماعية . تاثير الكنيسة في النظام العام وفي من القوانين  
والشرائع . طريقتهما في قصاص المجرمين . كامل نمو العقل البشري محصور في  
اللاهوت . ميل الكنيسة في غالب الاحيان لجهة التسلط . لا محل للتجيب فغاية  
الاديان حماية الحرية البشرية . احوال الكنيسة المختلفة من القرن الخامس الى  
الثاني عشر . اولاً الكنيسة في زمان السلطنة . ثانياً الكنيسة في مدة الخشونة ونمو  
مبدأ تمييز السلطتين والكلام على الرهبانية . ثالثاً الكنيسة في زمان السيادة واهتمامها  
بالانتظام واضطرابها للاصلاحات . غريغوريوس السابع . الكنيسة البيوكراكية .  
عود روح القصب والحركة . آييلار . الثورة البلدية . عدم الارتباط بين  
ذبتك للمحدثين

وجه ١٧٨

المقالة السابعة . موضوع المقالة . المقابلة بين الحالة البلدية في القرن الثاني  
عشر وفي القرن الثامن عشر . مشكلة مزدوجة اولاً تحرير البلديين . حالة البلدان  
من القرن الخامس الى العاشر سقوطها وقامها ثانياً . الثورة البلدية . المشاركة .  
نتائج تحرير البلديين الادبية والاجتماعية . ثانياً الحكومة البلدية الداخلية . جمعيات  
القصب . النضاه واهل الوظائف . جمهور العامة الاعلى وجمهورم الادنى . تنوع  
الحالة البلدية في جهات اوربا المختلفة

وجه ٢١٤

المقالة الثامنة . موضوع المقالة . منظر عموم تاريخ المدن الاورباوي .  
الصفة الاساسية التي يتازها . المدة التي تظهر فيها تلك الصفة . حالة اوربا من  
القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر . وصف الغزوات الصليبية . اسبابها  
الادبية والاجتماعية . روال تلك الاسباب بالكنية في القرن السادس عشر .  
تاثيرات الغزوات الصليبية في المدن

وجه ٢٤٨

المقالة التاسعة . موضوع المقالة . ماهية وظيفة المذهب الملكي العظيمة وأهميته في تاريخ أوربا والعالم . الأسباب الحقيقية لتلك الأهمية . وجوب اعتبار النظام الملكي من وجهين . أولاً طبيعته الخصوصية المستمرة . ثانياً في عبارة عن السلطان القانوني الشرعي . في أي حدود . ثانياً لياسته وتنوعه . فكانا المذهب الملكي الأوروبي نتيجة أنواع المذاهب الملكية المختلفة . في الملك الخشن . في الملك السلطاني ( إمبراطوري ) . في الملك الديني . في الملك السيادةي الالتزامي . في الملك كما هو في الأزمنة المتأخرة بمصر المعنى وفي طبيعته الحقيقية وجه ٢٧٦

المقالة العاشرة . ' موضوع المقالة . الاجتهاد الذي حصل مراراً لاجل التوفيق بين العناصر الاجتماعية المختلفة ولكي تستقر جميعها في هيئة اجتماعية واحدة وتكون تحت سلطة مركزية واحدة مباشرة أعمالها باتفاق الرأي . أولاً الاجتهاد بتأسيس نظام ثيوقراطي أي حكومة دينية . سبب عدم نجاحه . الصعوبات الأصلية أربع . ارتكاب غريغوريوس الخطأ . ما نجم عن ذلك من ضعف شوكة الكنيسة وانحطاطها على سبيل رد الفعل . بالنسبة إلى الشعوب . بالنسبة إلى الملوك . ثانياً الاجتهاد بتأسيس نظام جمهوري . الجمهوريات الإيطالية . ما كان بداخلها من الخلل والفساد . مدن جنوبي فرنسا . الفتن الصليبية ضد الأليبي . الاتحاد السويسري . مدن أفليك ونهر الرين . محالفة الانسياتيك . المذاهب الواقعة بين الإشراف والتمارين والمدن . ثالثاً الاجتهاد بتأسيس نظام ديمقراطي . جمعية وكلاء العموم في فرنسا . جمعية وكلاء العموم في إسبانيا والبرتغال . جمعية وكلاء العموم في إنكلترا . جمعية وكلاء العموم في ألمانيا . تفسير جميع تلك المشروطات عن النجاح وفسادها . أسباب ذلك . حقيقة ميل أوربا العمومي وجه ٢٠٤

المقالة الحادية عشرة . موضوع المقالة . صفات القرن الخامس عشر

الخصوصية . الحكومات والشعوب تقه الى مراكزها الطبيعية على التدرج اولا في فرنسا . ظهور روح المحسنة الفرنسية . طريقة الاحكام المستعملة من لويس المحادي عشر . ثانيا في اسبانيا . ثالثا في المانيا . رابعا في انكلترا . خامسا في ايطاليا . نفو العلاقات الخارجية بين الدول ( واندبلوماسيا ) اي السياسة الخارجية . حركة الافكار الدينية . شروع اشراف وكبرا الدين في الاصلاح . مجامع كونستانس وبال شروع الشعب في الاصلاح . يوحنا هوس . تجديد نشأة الاداب . الانذهال من الاشياء القديمة . مدرسة اصحاب الافكار الحرة . حركة الاعمال بوجه العموم . الاسفار والاكتشافات والاختراعات . النتيجة

المقالة الثانية عشرة . موضوع المقالة . صعوبة الوقوف على المحوادث العمومية في التاريخ المتأخر . صورة حالة اوربا في القرن السادس عشر . الخطر الذي يخشى من سرعة تلخيص المحوادث واستخلاص نتائجها . الاسباب المتنوعة التي حملت على الاصلاح الديني البروتستانتي . صفته الغالبة انما هي ثورة الفكر البشري على السلطة المطلقة في الدائرة العقلية . البراهين على ذلك . الاصلاح البروتستانتي في جهات اوربا المختلفة . في ما داخل الاصلاح من الخلل . في اليهوديين . المشابهة بين الانقلاب الحاصل في الهيئة الاجتماعية الدينية والانقلاب الحاصل في الهيئة الاجتماعية المدنية

المقالة الثالثة عشرة . موضوع المقالة . الصفة العمومية للانقلاب الذي حصل في انكلترا . اسبابه الاساسية . هذا الانقلاب مختص بالسياسة اكثر من اختصاصه بالدين . ثلاثة احزاب عظام تتداوله اولا حزب الاصلاح الشرعي . ثانيا حزب الانقلاب السياسي . ثالثا حزب الانقلاب الاجتماعي . عدم نجاح الجميع . كرومويل . ترجيع عائلة استورات . الوزارة القانونية . وزارة اهل الفساد . الوزارة الوطنية . انقلاب سنة ١٦٨٨ في انكلترا وفي اوربا

وجه ٢٠٢

المقالة الرابعة عشر . موضوع المقالة . الفرق والمشابهة بين حال التمدن



في انكلترا وها لو في القارة . تقدم فرنسا على اوربا في القرنين السابع عشر  
والثامن عشر . في الاول بواسطة حكومتها . وفي الثاني بواسطة الشعب نفسه .  
في حكومة لويس الرابع عشر . في حروبها . في سياستها . في ادارتها . في  
شراستها . اسباب سقوطها . فرنسا في القرن الثامن عشر . صفات الانقلاب  
الفلسفي المجهرية . خاتمة الكتاب .  
وجه . ٤٣



## اصلاح الخطا

وجه	سطر	خطا	صوابه
٤١	٨	استشارة	استشارة
٤١	١٦	باشرتنا	وباشرتنا
٧٧	٨	الجميع	الجميع
٨٠	١٤	لاحد	لواحد
١١٠	١٣	رويدا	ورويدا
١٢٤	١	بجوار	جوار
١٦٦	٩	حتى انه	او انه
١٨١	١٧	سيل	سيل
١٨٤	٧	يصلح	يصلح
١٩٣	١٢	الاثم	الاثم
٢٠٢	٦	الوثنية	الوثنية
٢١٠	١٢	وايملاد	وايملار
٢١١	١٨	وفي	في ا
٢١٩	٤	الوظائف	الوظائف
٢٢٢	٤	نوعا	نوعا
٢٢٢	١٢	الاجتماع	الاجتماع
٢٢٧	١٠	مخرجوا	مخرجوا
٢٥٧	٩	ومراعاة	وعلى مراعاة
٢٨٢	١٣	التي اكثرها تشغل	التي تشغل
٢٨٧	٩	الارادة	الارادات
٢٨٧	١١	الارادة	الارآ

وجه	مطر	خطا	صوابه
٢٩٢	١	بالعدل	بالعدل
٢٠٥		الموسط (بالحاشية)	المتوسطة
٢١٤	٢	كنها	كنها
٢١٥	٢	ونجزها	ونجزها
٢١٧	٢	يسترق	يسترق
٢٢٢	١٨	والنظامات بوجوب	والنظامات كان بوجوب
٢٢٠	١٧	اصلاح ما	اصلاح امرها
٢٢١	١٤	الضروف	الظروف
٢٦٦	٤	بامور	بالامور
٢٧٠	١٧	المحوادث	الحادث
٢٨٨	١٤	ونورة	ونورة
٢٩٢		نتائج الاصلاح (بالحاشية)	في اليسوعيين
٢٩٥		في اليسوعيين (بالحاشية)	نتائج الاصلاح
٢٩٩	١	المقالة الثانية عشرة	المقالة الثالثة عشرة
٤٢٣	١	كتفويها	متفويها
٤٢٤	٢	ومانت	وكانت
٤٤٤	٦	السابع	السابع سر
٤٥٦	١٦	تجاوز في	تجاوز الحدود في









